وزارة التخطيط

جمهورية العراق

خطة التنمية الوطنية

2017 – 2013

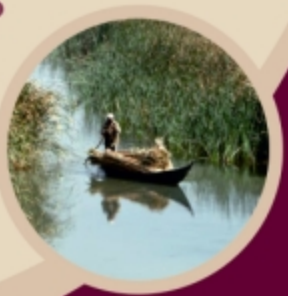

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

2017 - 2013

بغداد

كانون الثاني - 2013

كلمة وزير التخطيط

إن رسم طريق واضح ومحدد للتنمية لايتم إلا من خلال وضع خطط وإستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى مبنية على أسس منهجية سليمة وإستقراء دقيق للواقع الإقتصادي والإجتماعي والعمراني والبيئي بإمكاناته ومشاكله وتحدياته وتوزيع الموارد المتاحة مادية أو بشرية على الإستخدامات المتنافسة بما يعظم نتائجها على الإقتصاد الوطني والمجتمع عموماً .

إن نتائج ثلاث سنوات من تطبيق خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أفرزت نجاحات مهمة في مجالات معينة وإنحرافات في تحقق الأهداف في مجالات أخرى ومن غير الإنصاف تحميل الإخفاقات على السياسات والبرامج التي تبنتها الخطة السابقة ، فالبيئة المحيطة بأبعادها الأمنية والسياسية والإمكانات التنفيذية للوزارات والمحافظات والمشاكل التي لازالت تعرقل عمليات إقرار وتنفيذ المشاريع وضعف الإلتزام بالخطة وضعف الربط بين الموازنات الإستثمارية السنوية وأولويات الخطة وأهدافها ووسائل تحقيق الأهداف كلها عوامل ساهمت في إفراز الإنحرافات في بعض مفاصلها مما يتطلب إسباغ هذه الخطة بدرجة عالية من الإلزامية .

إن الإقرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بأن تتم متابعة تحقق أهداف الخطة في عام 2012 لرصد الإنجازات وتشخيص الإخفاقات إضافة الى مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية وتأثيرات الأزمة المالية وإنعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط والتطورات في إنتاج النفط وصادراته في العراق وتوقعات زيادته على المدى المتوسط من خلال جولات التراخيص النفطية وإنعكاسات ذلك على الزيادة الكبيرة المتوقعة في الموارد المتاحة للتنمية والتحسن النسبي في مستوى الإستقرار الأمني كلها عوامل دعت الى وضع خطة جديدة للسنوات 2013 - 2017 لتنسجم مع المعطيات والتحولات أعلاه لتكون مستجيبة للواقع بشكل أفضل .

إن خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 بنيت في ظل ظروف أكثر إستقرار أمنياً وإستناداً الى بيانات ومعلومات أكثر دقة وتوافراً وفي ظل موارد مالية يتوقع أن تصل الى ضعف التي كانت متاحة للخطة السابقة ، والأكثر من ذلك أن هذه الخطة بينت على النجاحات والإخفاقات التي لازمت الخطة السابقة مما وفر الظروف والمتطلبات لوضع خطة أكثر دقة وشمولاً يمكن أن تهيئ الظروف للإقتصاد العراقي في نهاية مرحلتها للإنطلاق والبدء في التحرر من ريعية الإقتصاد وإعتماده على مورد النفط الوحيد بإتجاه توسيع قاعدة الإعتماد على الأنشطة الأخرى إنتاجية كانت أو خدمية أو توزيعية .

لقد أعدت الخطة وفق أحدث أساليب إعداد خطط التنمية الوطنية بدءاً من منهجيتها الى شموليتها والى الإسلوب التشاركي الذي تبنته في مختلف مراحل إعدادها . فخطة 2013 - 2017 حددت أدوار كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهدافها الإنمائية الإقتصادية والبشرية والبيئية وإسترشدت بشكل فاعل بالبرنامج التنفيذي الحكومي وبالإستراتيجيات والخطط القطاعية لكافة الوزارات والمحافظات ، متى ماوجدت ، وشارك ممثليها إضافة الى ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والإختصاصيين من الاكاديميين في بنائها وكان للمانحين والمجتمع الدولي قول في مراحل إعداد الخطة مما أثراها وعمّق من شفافيتها .

إن الكادر الوطني أثبت مرة أخرى قدرته على إنجاز المهام الوطنية الإستراتيجية في ظل ظروف ليست مثالية لمثل هذه الأعمال المتشعبة والمعقدة وتبقى وثيقة الخطة مهما وصلت اليه من تطور وحداثة وثيقة لاتؤتي ثمارها اليانعة إلا بتوفر مزيد من الإستقرار الأمني والسياسي ومحاصرة الفساد والحد من تأثيره وتفاعل كافة شركاء التنمية في قبولها والعمل على تنفيذ مقرراتها .

والله ولي التوفيق

أ.د. علي يوسف الشكري

وزير التخطيط

رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة

بغداد في 2 كانون الثاني 2013

شكـر وتقديـــر

بعد عام كامل من العمل المكثف والمنهجي للكوادر القيادية والإختصاصية في وزارة التخطيط وبمشاركة فاعلة وجادة من كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلين عن القطاع الخاص وبعض منظمات المجتمع المدني وعدد من الأكاديميين أنجزت هذه الوثيقة الإستراتيجية الوطنية . وبهذه المناسبة يتوجب علينا إسداء الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم وشارك في إعدادها وإخراجها وفي مقدمتهم معالي وزير التخطيط الأستاذ الدكتور علي يوسف الشكري رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة والذي قاد وأشرف بكفاءة عالية على عملية إعداد الخطة وإدارة جلسات اللجنة العليا للخطة وعلى المرونة التي منحها لفرق العمل الفنية والقطاعية لإنجاز المهمة . مما كان له الأثر البالغ في إنجاز الخطة بالمستوى الذي هي عليه الآن .

والشكر والتقدير موصول الى مجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب دولة نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة الإقتصادية وللوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة وإقليم كردستان والمحافظات كافة والإتحادية والنقابات المهنية والى ممثليهم في لجان إعداد الخطة لما أبدوه من تعاون ومشاركة فاعلة خلال عملية إعداد الخطة . كما وتقدم الوزارة جزيل شكرها ووافر إمتنانها لمشروع تطوير وبالأخص السيد الخبير نائل شبارو والخبير الإقتصادي السيد بهنام الياس بطرس ومساعديهم للإسناد المعرفي واللوجستي للخطة ودورهم الكبير في إنجاح مؤتمري الخطة في بغداد وأربيل ، والى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وكافة الوكالات التابعة لها ونخص بالذكر السفيرة جاكلين بادكوك نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والسيد بيتر باجلور ومساعديهم لدعمهم المتواصل ومتابعتهم المستمرة ومشاركتهم الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل الخاصة بالخطة وإبداء الرأي السديد على مسودة وثيقة الخطة فضلاً عن تأمينهم خبرات أثنين من الخبراء الوطنيين طيلة فترة إعداد الخطة .

كما تسجل الوزارة إعتزازها وتقديرها للجهود الخيرة المبذولة من قبل رؤوساء وإعضاء اللجان الفنية والقطاعية للخطة ومنتسبي الوزارة الذين ساهموا بشكل فاعل في مختلف مراحل إعدادها وحولوا وزارة التخطيط الى خلية عمل خلال عام 2012 لإنجاز هذه الوثيقة الإستراتيجية .

كما لايفوتنا أن نقدر عالياً الجهود الخيرة للخبراء الوطنيين كل من الدكتور عدنان ياسين مصطفى والدكتورة وفاء المهداوي والمهندس هشام قاسم سعودي لإسهاماتهم العلمية المتميزة ودورهم الفاعل في إعداد الوثائق الأولية والنهائية للخطة . كما ونثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها مقررية اللجنة العليا والفنية للخطة المتمثلة بالدكتورة ميس صاحب والسيد قيس علي عبد الحسين ومساعديهم.

نامل أن يشكل هذا الجهد الوطني برنامجاً تنموياً شاملاً يضع العراق على نقطة الإنطلاق لبناء إقتصاد وطني كفوء ، تنافسي ، متنوع ومستدام .

والله ولي التوفيق

الدكتور سامي متي بولص

وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

رئيس اللجنة الفنية لإعداد الخطة

بغداد / كانون الثاني 2013

استهلال

سعت الخطة لوضع لبنة على طريق عودة العراق الى ما وصفه العلامة العراقي حسين علي محفوظ:-

« العراق جنة عدن، هنا هبط ادم، هنا ولد الإنسان، هنا ولد الخط، هنا ولد التاريخ، هنا ولدت الشرائع والقوانين وولدت الحضارة... بستان معطاء، وبساط رائع جميل، نسجته طول الدهر كل الأيدي وصبغته كل الألوان، وجمع كل الأشكال، يا له من نسيج فريد بديع. بلد الحضارة والمدنية، فوق كل شبر من ارض العراق حاضرة وحضارة، وتحت كل شبر مدينة ومدنية... بلد المعطيات والمنجزات، بلد الاختراعات والابتكارات والاكتشافات، بلد الرسل والنبيين، والأولياء والصالحين والصحابة والتابعين، شرف بالأئمة، وباهى بالعلماء والفضلاء والأدباء والكتاب والشعراء. اعرفوا العراق حق معرفته، وقدروه حق قدره...)1.

المدخل:

أولا- العراق جيواستراتيجياً

وصف العراق منذ القدم بكونه جمجمة العرب، ومركز الارض، ومادة الامصار، ووسط الدنيا وأعظم الاقاليم وأشرف المواضع. يقال: ان العراق هو شاطئ الماء او شاطئ البحر. وقيل سمي بذلك لانه على شاطئ دجلة او لقربه من البحر، او لتواشج عروق الشجر والنخل فيه وأسم العراق عربي أو معرب منذ القديم2. وقد ورد أسم العراق في تاريخ الامم والملوك للمسعودي أكثر من (300) مرة.

العراق ذلك المكان الذي تميز بوجود النهرين العظيمين، اللذين أدت الاستجابة الانسانية لتحدياتهما الى بناء نظم متقدمة للري وأزدهار حضارة هويتها الماء ووجود سلطة موحدة قادرة على ادارة الحياة. شكل موقعه الجغرافي وتضاريسه كواد خصيب ومفتوح الحدود وسطاً لقوى حضارية متنوعة وحتى متصارعة تعيش في هضاب واسعة وسلاسل جبلية ظلت تدفع بالهجرات والغزاة على مر التاريخ، وتؤثر بشكل حاسم في التكوين السكاني والثقافي للعراقيين، كما تؤثر في تكوين الدولة ووجودها وممارساتها.

ان تحديد دور اي بلد جيواستراتيجيا، يعتمد من بين امور اخرى على الامكانات المتاحة والميزات النسبية لذلك البلد، فضلا عن موقعه ضمن الدائرة الاقليمية المحيطة به وخصوصياته الديموغرافية والاثنية.. الخ. والاكثر من ذلك ان لبعض البلدان ادوارا اقتصادية وحضارية تفوق نطاق الدائرة المحيطة بها، إذ ان قراءة أولية للميزة النسبية للموارد والامكانات العراقية تظهر ان العراق يحتوي «حسب الدراسات الجيولوجية» على حوالي 530 تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل، لم يحفر من هذه التراكيب سوى 115 من بينها 71 ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على كثير من الحقول. وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة 71 حقلاً ولم يستغل منها سوى 27 حقلاً من بينها عشرة عملاقة. كما تظهر الخرائط الجيولوجية الاقتصادية المكانية توزيع مناطق وجود رواسب الموارد المعدنية في العراق، وجود محافظات غنية ببعض المواد المعدنية سواء من حيث احجام الكميات الاحتياطية المتوفرة او تعدد انواع هذه المواد.

هذه الامكانات الكبيرة جعلت العراق ينعم بثروات هائلة بامتلاكه خزيناً لثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم، ويحتل المرتبة العاشرة في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي، مما يجعله لاعباً مؤثراً في دورة الماكنة الحضارية وفاعلاً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ومنافساً قوياً على الصعيد الاقليمي. فضلا عن امكانات عالية على مستوى انتاج المشتقات النفطية وبأسعار تنافسية لانخفاض كلف انتاج النفط واستخراجه في العراق مقارنة مع الدول الاخرى. كما يمتلك العراق امكانات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت، الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات فضلا عن احتياطات عالية جداً من السليكات التي تعد من أنقى انواع السليكات في العالم.

لقد انعم الله على ارض الرافدين الى جانب موارده البشرية المميزة بموارد طبيعية متنوعة وموقع ستراتيجي جعله يتموضع في موقع جغرافي ينفتح على الشرق والغرب، وامكان تحوله الى قناة جافة للنقل تختصر المسافات بينهما وما لذلك من مزايا اقتصادية وجيوبولتيكية تعزز مكانة العراق وأهميته المستقبلية.

ثانيا: لماذا خطة 2013 - 2017 ؟

ان اعداد خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 استند الى مجموعة من المسوغات والتي يمكن اجمالها بالاتي:

- ترجمة الاقرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بان تكون المتابعة التنموية لاهداف الخطة منتصف عام 2012 استناداً الى قرار مجلس الوزراء المرقم 189 لسنة 2010، وذلك لرصد الانجازات وتشخيص الاخفاقات من أجل ضبط مسارات الخطة واستحكامات اتجاهاتها بما يتناغم ويتناسب مع توجهات السياسة الاقتصادية المرحلية للدولة.
- مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرات الازمة المالية وانعكاساتها على مجمل الاوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط وصادراته التي تعد من الامور الحاكمة في تحديد الموارد المالية المتاحة في العراق.

1 - مجلة هلا، العدد الثاني، شباط 2006، ص3.

2 - لونكريك، س. همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، قم 1425، ص9.

- التطورات في انتاج النفط وصادراته وتوقعات زيادته على المدى المتوسط من خلال جولات التراخيص النفطية وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الموارد الاتحادية يتطلب التخطيط لاستثمارها بشكل فاعل.

طبيعة تحديات التحول الى اقتصاد السوق التي أوجدت بيئة مضطربة توزعت افرازاتها لتغطي مفاصل الاقتصاد العراقي كافه فضلا عن التلكؤ في تنفيذ مراحل التحول ومنهجياته وترحيل التشريعات القانونية الساندة له كقانون الخصخصة الى أجل غير مسمى ناهيك عن تعثر اعادة هيكلة القطاع العام ومؤسساته وغياب البيئة المؤسساتية الساندة للقطاع الخاص. هذه الحقائق فرضت واقعاً يتطلب رؤية تخطيطية متجددة لمتابعة هذه التحديات.

التحسن النسبي في مستوى الاستقرار الامني، على الرغم من ان المشهد السياسي ما زال مرتبكا.

ثالثاً- منهجية اعداد الخطة :

اعتمد في بناء الخطة على المنهج الواقعي في التحليل والإستنباط، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بابعاده الكلية والقطاعية والمكانية للسنوات 2010 - 2011 وحيثما توفرت البيانات لعام 2012. كما تم تحليل واقع الخدمات العامة والبنى الإرتكازية والواقع البيني ومختلف مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية مع التركيز على الفئات الهشة (المرأة، الأطفال، المعوقين...الخ).

وقد حرصت الخطة ضمن منهجها المنطقي، على تحليل الحصاد التنموي المتحقق من تنفيذ البرامج السنوية لخطة التنمية 2010 - 2014 وما تحقق من انجازات أو انحرافات للاهداف المرسومة في الخطة للاسترشاد بها في وضع الرؤى والاهداف ووسائل تحقيق الاهداف لكل نشاط أو خدمة تناولته. وباختصار ان الخطة ومن خلال تشخيصها للواقع وللمشاكل والمحددات والامكانات والفرص التنموية لكل نشاط أو جانب من جوانبها تم اشتقاق الرؤية البعيدة المدى للقطاع أو النشاط وترجمت الرؤية هذه الى أهداف كمية ونوعية متوسطة الامد لتقترح الوسائل التي يمكن تحقيق هذه الاهداف من خلالها.

رابعاً- آليات اعداد الخطة :

اعتمدت هذه الخطة كسابقتها على الأسلوب التشاركي في إعدادها في جميع مراحلها بدءا من وضع الإطار العام لها الى تشخيص الواقع والإمكانات الى تحديد المشاكل والمحددات، ورسم الرؤى وترجمتها إلى أهداف ووسائل لتحقيق الأهداف، إذ تم اشراك اعضاء من مجلس النواب والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية والاكاديميين من ذوي العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين. إن صيغ الشراكة اتخذت أوجهاً متعددة وكما يأتي :

تشكيل اللجنة العليا للقيادة والاشراف على اعداد وثيقة الخطة برئاسة معالي وزير التخطيط وعضوية محافظي البصرة ونينوى ووزارة تخطيط اقليم كوردستان وعضو من مجلس النواب ووكلاء الوزارات والملاكات المتقدمة وعضو هيئة المستشارين وممثلي عن مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والامانة العامة لمجلس الوزراء وممثلي الاتحادات المهنية، والتي تركزت مسؤولياتها على اقرار الاطار العام والنموذج التنموي للخطة والتوجهات والاولويات التنموية لها والموازنة الاجمالية للخطة من ايرادات ونفقات وتحديد تطور نسبة النفقات الاستثمارية الى التشغيلية واقرار الحسابات الاقتصادية الكلية للخطة ومعدل النمو السكاني.

تشكيل اللجنة الفنية برئاسة الوكيل الفني لوزارة التخطيط وعضوية ممثلين عن وزارتي المالية والنفط والبنك المركزي العراقي ورؤساء الفرق القطاعية للخطة وخبراء الخطة من الاكاديميين اضطلعت بمهام وضع منهجية العمل وآلياته والاطار العام للخطة ووضع هيكلية الاوراق الخلفية للخطة وتوزيع المسؤوليات والادوار على اللجان القطاعية ومتابعة التقدم المحرز ورفع النتائج الى اللجنة العليا لاقرارها.

تشكيل 12 لجنة قطاعية نوعية برئاسة وكيل وزارة أو مدير عام في وزارة التخطيط وممثلين عن الوزارات القطاعية المعنية وخبراء أكاديميين محليين ودوليين وممثلي الاتحادات المهنية المعنية ومعاوني المحافظين كافة وممثلين عن اقليم كوردستان تولت مسؤولية اعداد الاوراق والدراسات الخلفية للخطة كل حسب اختصاصه. ان هذه اللجان هي :

لجنة الاقتصاد الكلي
لجنة احتساب الايرادات المالية للخطة
لجنة الدراسات السكانية والقوى العاملة
لجنة القطاع الزراعي والموارد المائية
لجنة الصناعة والطاقة
لجنة النقل والاتصالات
لجنة البناء والتشييد
لجنة التنمية البشرية والاجتماعية
لجنة التنمية المكانية
لجنة الاستدامة البيئية
لجنة القطاع الخاص

عقد المؤتمر الاول بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط في شهر ايار 2012 في فندق الرشيد بحضور ممثل عن دولة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ومن بدرجتهم والامين العام لمجلس الوزراء وعدد من المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات ومعاونيهم ووكلاء الوزارات وممثلين عن كافة الوزارات والمحافظات كافه وممثلي المنظمات الدولية العاملة في العراق وممثلين عن الدول المانحة والاتحادات المهنية والقطاع الخاص وعدد من الاكاديميين وقد بلغ العدد بحدود (400) شخص، تم خلال المؤتمر عرض الحصاد التنموي الذي تحقق خلال السنتين 2010 و2011 من الخطة السابقة وتقويم هذا الحصاد بنجاحاته واخفاقاته. كما تم مناقشة الاطار الفلسفي والنموذج التنموي للخطة والقيم التي تبنتها خطة 2013-2017. كما عرضت الرؤى والاهداف الاستراتيجية لقطاعات الخطة وانشطتها المختلفة . واستخدمت مخرجات هذا المؤتمر في بناء فصول الخطة.

عقد المؤتمر الثاني للخطة في أربيل للمدة من 11 - 13 تشرين الثاني 2012 برعاية دولة نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور روز نوري شاويس وبالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط حضره ممثلون عن الجهات والمنظمات الدولية كافه تجاوز عدد الحضور (500) شخص منهم (50) متخصصاً من مختلف المنظمات الدولية العاملة في العراق نوقشت خلاله (25) ورقة متخصصة فضلاً عن الاطار العام للخطة وعلى مدى ثلاثة ايام ، عكست النتائج التي تمخض عنها المؤتمر والملاحظات التي استلمتها الوزارة من المنظمات الدولية والاتحادات المهنية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في الصيغة النهائية للخطة من قبل لجنة الصياغة برئاسة الوكيل الفني وخبراء الخطة.

ان هذه الصيغة التشاركية ضمنت استيعاب التوجهات والمعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية للوزارات والمحافظات كافة والاستفادة من التوجهات الدولية بحيث يمكن وصفها بخطة دولة مع عدم اغفال الجهد الكبير لوزارة التخطيط في اعداد هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية .

خامساً - مصادر المعلومات والبيانات

اعتمدت الخطة في بنائها على الاستراتيجيات والخطط النوعية للوزارات كاستراتيجية الطاقة والصناعة واستراتيجية البيئة والتربية والتعليم والشباب وغيرها فضلاً عن الخطط والدراسات التي اصدرتها وزارة التخطيط والوزارات المعنية وخطط تنمية المحافظات والتي كانت الاساس في وضع الرؤى والتوجهات القطاعية الاساسية للخطة. كما ان التطور الكبير الذي حققه الجهاز المركزي للاحصاء من خلال مسوحه وتقاريره الاحصائية الدورية ساهم بشكل فاعل في تحليل الواقع الحالي لمختلف المؤشرات التنموية في الخطة وبالذات المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية والاجتماعية والمؤشرات الخاصة بالحرمان والفقر والبطالة والمؤشرات الخاصة بالأهداف الانمائية الالفية.

ان التطور في قدرات الوزارات المختلفة في وضع خطط تفصيلية لأنشطتها كذلك التطور في نوعية وشمولية البيانات الاحصائية كانت العامل الاساسي في رفع درجة التكميم في أهداف ومؤشرات هذه الخطة مقارنة بسابقتها، مما سيسهل من مهمة متابعة تنفيذها والتحقق من بلوغ الاهداف المرسومة.

سادساً - معوقات اعداد الخطة

ان وضع خطط تنمية واقعية يتطلب مستوى عال من الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي وهذا شرط افتقدته إلى درجة ما عملية اعداد هذه الخطة مما يجعل فرص ترجمتها بنجاح الى ارض الواقع يكتنفه عدم اليقين ولاسيما موضوع اسهام القطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي مما شكل تحدياً امام واضعي الخطة. كما ان استمرار اعتماد التنمية في العراق على مورد النفط كمورد وحيد يؤثر في موثوقية تحقيق الاهداف المرسومة عند اي تغير في اسعار النفط او تدني في انتاجه او تصديره.

كما واجهت عملية اعداد الخطة تبايناً في استجابة بعض الجهات وضعف تمثيلها مما ادى الى خلق بعض الثغرات في تغطية جوانب معينة ولاسيما نقص البيانات النوعية التي انعكست بدورها على امكانية تكميم بعض المؤشرات النوعية.

كلمة وزير التخطيط
شكر وتقدير
الاستهلال
المحتويات
الفصل الأول / التنمية في العراق : المسار والأفاق
1-1الحصاد التنموي لخطة التنمية الوطنية 1
1-1-1 النمو الأقتصادي 1
اولاً : الناتج المحلي الأجمالي 1
ثانياً : الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد 3
2-1-1 الأستثمارات ومصادر تمويلها 3
اولاً : الأستثمارات المخططة والفعليه 3
ثانياً : تكوين راس المال الثابت 5
3-1-1 مساهمة القطاعين العام والخاص 6
4-1-1 الأهداف المالية والنقدية 7
1-4-1-1 السياسة المالية 7
2-4-1-1 السياسات النقدية 8
5-1-1 السكان وقوى العاملة 9
اولاً : السكان 9
ثانياً : القوى العاملة : 9
6-1-1 التنمية القطاعية 10
اولاً : قطاع الزراعة 10
ثانياً : الموارد المائية 11
ثالثاً : قطاع الصناعة والطاقة 12
رابعاً : قطاع البنى التحتية 13
خامساً : قطاع الخدمات 16
7-1-1 التنمية البشرية والأجتماعية 16
اولاً : التعليم 16
ثانياً : الصحة 17

ثالثاً : المرأه 18
رابعاً : الشباب 19
خامساً : التنمية الأجتماعية 19
سادساً : استراتيجية التخفيف من الفقر 19
سابعاً : الأهداف الانمائية للألفية الثالثة 20
1-1-8 التنمية المكانية 22
1-1-9 الاستدامة البيئية 23
1-2 الأطار العام لخطة التنمية الوطنية 2013- 2017 24
1-2-1 فرضيات الخطة ومنطلقاتها الاساسية 24
1-2-2 الأطار الفلسفي للخطة 24
اولاً : النموذج التنموي المقترح 24
ثانياً : فلسفة الادارة الأقتصادية 25
1-2-3 المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي 25
اولاً : التنوع 25
ثانياً : القوة في اللامركزية 25
ثالثاً : تخضير الأستثمار 25
رابعاً : التمكين وتكافؤ الفرص 25
خامساً : العمل اللائق 25
1-2-4 التحديات 25
اولاً : التحديات الأقتصادية 26
ثانياً : التحديات الاجتماعية 26
ثالثاً : التحديات البيئية 27
1-2-5الرؤية 27
1-2-6 أهداف الخطة 27
اولاً : الاهداف الأقتصادية 27
ثانياً : الاهداف الاجتماعية 28
ثالثاً : الأهداف البيئية 28
1-2-7 قيم الخطة 28

الفصل الثاني : السكان والقوى العاملة
2-1 السكان 29
2-1-1 تحليل الواقع 29
2-1-2 خارطة العراق الديموغرافية 30
اولاً : حجم السكان ومعدلات النمو 30
ثانياً : السكان حسب العمر 30
ثالثاً : السكان حسب الجنس 31
رابعاً : السكان مكانيا وبيئيا 32
2-1-3 التحديات 33
2-1-4 الرؤية 33
2-1-5 الأهداف 34
2-2 القوى العاملة 34
2-2-1 تحليل الواقع 34
اولاً : السكان النشطون اقتصاديا 35
ثانياً : التشغيل وسوق العمل 36
ثالثاً : البطالة 36
2-2-2 التحديات 36
2-2-3 الرؤية 37
2-2-4 الأهداف 37
الفصل الثالث : التنمية الأقتصادية .... الأطار الكلي
3-1 تحليل الأقتصاد الكلي 39
3-1-1 النمو الأقتصادي 39
3-1-2 الأيرادات المتوقعة للخطة 39
اولاً : تقدير الأيرادات النفطية 39
ثانياً : تقدير الأيرادات غير النفطية 40
3-1-3 حجم الأستثمار المطلوب 41
اولاً : حجم الأستثمار الحكومي 41
ثانياً : حجم الأستثمار غير الحكومي 41

ثالثاً : الحيازات الزراعية 55
رابعاً : القوى العاملة في القطاع 55
خامساً : الانتاج النباتي 55
سادساً : التركيبة المحصولية 56
سابعاً : الانتاجية 57
ثامناً : الانتاج الحيواني 57
تاسعاً : الاسماك 58
4-1-2 الموارد المائية واستصلاح الاراضي 59
اولاً : تحليل الواقع 59
ثانياً : السدود المنفذة 60
ثالثاً : المياه الجوفية 61
رابعاً : استصلاح الاراضي 62
4-1-3 التحديات 62
اولاً : تحديات النشاط الزراعي 62
ثانياً : تحديات الموارد المائية 63
4-1-4 الرؤية 63
4-1-5 الاهداف 63
4-1-6 وسائل تحقيق الاهداف 67
اولاً : زيادة الرقعة الزراعية والارتقاء بالانتاج والانتاجية 67
ثانياً : الاستصلاح المتكامل للاراضي 67
ثالثاً : مكافحة التصحر وانتشار الكثبان الرملية 67
رابعاً : الاستغلال الامثل للموارد المائية 67
خامساً : دعم التنمية في الريف العراقي 68
سادساً : ادامة البرامج والمشاريع التطويرية الوطنية 68
سابعاً : دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي 69
ثامناً : اعتماد سياسات وبرامج للارشاد والتوعية الزراعية 69
تاسعاً : الميزة النسبية 69
عاشراً : الاهتمام بعمليات مابعد الجني 69

احدى عشر : التنوع البايولوجي والبيني 69
اثنى عشر : الاصلاح القانوني والبيئة التشريعية المطلوبة 69
4-2 الصناعة والطاقة 70
4-2-1 النفط والغاز 70
اولاً : تحليل الواقع 71
ثانياً : الامكانات 75
ثالثاً : التحديات 75
رابعاً : الرؤية 75
خامساً : الاهداف 75
سادساً : وسائل تحقيق الاهداف 76
4-2-2 الكهرباء 77
اولاً : تحليل الواقع 77
ثانياً : الامكانات 78
ثالثاً : التحديات 78
رابعاً : الرؤية 78
خامساً : الاهداف 78
سادساً : وسائل تحقيق الاهداف 79
4-2-3 الصناعات التحويلية والاستخراجية عدا النفط 80
اولاً- تحليل الواقع 80
ثانياً – الامكانات 81
ثالثاً – التحديات 81
رابعاً – الرؤية 82
خامساً – الاهداف 82
سادساً- وسائل تحقيق الاهداف 82
4-3 قطاع النقل والاتصالات 83
4-3-1 النقل 83
اولاً- نشاط الطرق والجسور 83
أ- تحليل الواقع 83

ب- التحديات 84
ج - الامكانات 84
د- الرؤية 84
هـ - الاهداف 84
ثانياً – نقل الركاب والبضائع بالشاحنات 86
أ - تحليل الواقع 86
ب – التحديات 86
ج – الامكانات 86
د - الرؤية 87
هـ - الاهداف 87
ثالثاً – النقل البري للبضائع بالشاحنات 88
أ- تحليل الواقع 88
ب – التحديات 88
ج – الامكانات 88
د - الرؤية 88
هـ- الاهداف 88
رابعاً – سكك الحديد 88
أ- تحليل الواقع 88
ب- التحديات 89
ج- الامكانات 89
د - الرؤية 90
هـ - الاهداف 90
خامساً – الموانئ 91
أ- تحليل الواقع 91
ب- التحديات 92
ج - الامكانات 92
د- الرؤية 92
هـ- الاهداف 93

سادساً – النقل البحري 94
أ- تحليل الواقع 94
ب- التحديات 95
ج- الامكانات 95
د- الرؤية 95
هـ- الاهداف 95
سابعاً – الطيران المدني 95
أ- تحليل الواقع 96
ب- التحديات 97
ج- الامكانات 97
د- الرؤية 97
هـ- الاهداف 97
4-3-2 قطاع الاتصالات 99
اولاً- الاتصالات 99
أ- تحليل الواقع 99
ب- التحديات 100
ج- الامكانات 100
د- الرؤية 100
هـ- الاهداف 100
ثانياً : البريد 101
أ- تحليل الواقع 101
ب- التحديات 102
ج- الامكانات 102
د- الرؤية 102
هـ. الاهداف 102
4-3-3 الخزن 102
أ- تحليل الواقع 102
ب- التحديات 104

ج- الامكانات 104
د- الرؤية 105
هـ- الاهداف 105
4-4 الثقافة والسياحة والآثار 105
4-4-1 الثقافة 105
أ- تحليل الواقع 105
ب- التحديات 106
ج- الامكانات 106
د- الرؤية 106
ه- الاهداف ووسائل تحقيقها 106
4-4-2 السياحة والآثار 107
أ-تحليل الواقع 107
ب- التحديات 108
ج- الرؤية 109
د- الاهداف ووسائل تحقيقها 109
4-5 السكن 109
أ- تحليل الواقع 109
ب- التحديات 112
ج- الرؤية 113
د- الاهداف ووسائل تحقيقها 113
4-6 الماء والصرف الصحي 115
4-6-1مياه الشرب 115
اولاً : خدمات الماء في المحافظات 115
أ- تحليل الواقع 115
ب- الإمكانات 116
ج- التحديات 116
د- الرؤية 117
هـ- الاهداف ووسائل تحقيقها 117

ثانياً : خدمات الماء في بغداد 119
أ- تحليل الواقع 119
ب- الأمكانات والتحديات 119
ج- الرؤية 119
د- الأهداف 119
هـ- وسائل تحقيق الأهداف 119
2-6-4الصرف الصحي 121
اولا : الصرف الصحي في المحافظات 121
أ- تحليل الواقع 121
ب-الأمكانات 122
ج- التحديات 122
د- الرؤية 122
هـ- الأهداف 122
و- وسائل تحقيق الأهداف 123
ثانياً : الصرف الصحي في بغداد 123
أ- تحليل الواقع 123
ب- الأمكانات والتحديات 124
ج- الرؤية 124
د- الأهداف 124
هـ- وسائل تحقيق الاهداف 124
الفصل الخامس : التنمية المكانية
5-1 تحليل الواقع 127
5-1-1 التفاوت المكاني للتنمية 127
5-1-2 الحرمان المكاني 130
5-1-3 التباين التنموي بين الريف والحضر 133
5-1-4 فقدان التراتيبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية 135
5-1-5 التباين المكاني ومؤشرات الأستقطاب 139
5-1-6 نظام النقل المكاني المعتمد 139

5-1-7 تدهور مناطق مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية فيها 140
5-1-8 التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم 142
5-1-9 انشاء المناطق العشوائية في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى 142
5-2 الامكانات والمزايا النسبية للمحافظات 145
5-2-1 محافظة بغداد 145
5-2-2 محافظة نينوى 145
5-2-3 محافظة البصرة 145
5-2-4 محافظة بابل 146
5-2-5 محافظة كربلاء 146
5-2-6 محافظة ديالى 146
5-2-7 محافظة ميسان 146
5-2-8 محافظة كركوك 146
5-2-9 محافظة صلاح الدين 146
5-2-10 محافظة الانبار 147
5-2-11 محافظة المثنى 147
5-2-12 محافظة القادسية 147
5-2-13 محافظة ذي قار 147
5-2-14 محافظة واسط 147
5-2-15 محافظة النجف 148
5-2-16 محافظة أربيل 148
5-2-17 محافظة السليمانية 148
5-2-18 محافظة دهوك 148
5-3 الرؤى المكانية 150
5-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 151
الفصل السادس : التنمية البشرية والأجتماعية
6-1 التعليم 154
6-1-1 تحليل الواقع 154

اولاً : الألتحاق بالتعليم 154
ثانياً : فجوة النوع 157
ثالثاً : الأبنية المدرسية 157
رابعاً : التعليم الجامعي 158
خامساً : الأنفاق على التعليم 158
سادساً : الأمية 159
6-1-2 التحديات 159
اولا : التعليم قبل الجامعي 159
ثانيا : التعليم الجامعي 160
6-1-3 الرؤية 160
6-1-4 الأهداف 160
اولاً : الأهداف الكمية 160
ثانياً : الأهداف النوعية 161
6-2 الصحة : مجتمع معافى وسكان اصحاء 163
6-2-1 تحليل الواقع 163
6-2-2 التحديات 168
6-2-3 الرؤية 168
6-2-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 168
6-3 النوع الاجتماعي 171
6-3-1 تحليل الواقع 171
6-3-2 التحديات 173
6-3-3 الرؤية 173
6-3-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 173
6-4 الشباب 174
6-4-1 تحليل الواقع 175
6-4-2 التحديات 176
6-4-3الرؤية 176
6-4-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 176

6-5 التنمية الأجتماعية 177
6-5-1 تحليل الواقع 178
اولاً : الطفولة . 178
ثانياً : المعاقون 179
ثالثاً : المسنون 179
رابعاً : خدمات رعاية الأحداث الجانحين 180
خامساً : شبكة الحماية الاجتماعية 180
سادساً : خدمات رعاية غير مؤسسية 180
سابعاً : الأسرة مشروعا تنمويا 180
6 - 5-2 التحديات 181
6-5-3 الرؤية 181
6-5-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 181
الفصل السابع : الأستدامة البيئية للتنمية .... الطريق الى الأقتصاد الأخضر
7-1 تحليل الواقع 185
7-1-1 في مجال التنمية المستدامة 185
7-2-1في مجال مراقبة الواقع البيئي 186
7-2 التحديات 190
7-3 الرؤية 190
7-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 190
الفصل الثامن : الحكم الرشيد
8-1 تحليل الواقع 194
8-1-1 اللامركزية والحكم المحلي 194
اولاً : التحديات 195
ثانياً : الأهداف ووسائل تحقيقها 195
8-1-2 تحديث القطاع العام 196
اولاً : المشاركة العامة 196
ثانياً : الشراكة بين القطاع العام والخاص 196
ثالثاً : الخدمة المدنية 197

رابعاً : الحكومة الألكترونية 198
8-1-3 النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد 199
8-1-4 حكم القانون وحقوق الأنسان والنفاذ الى العداله 201
اولاً : الدستور والفصل بين السلطات 201
ثانياً : حقوق الانسان وسيادة القانون 201
ثالثاً : القضاء الصالح 202
الفصل التاسع : المتابعة والتقييم
9-1 لماذا المتابعة والتقييم 204
9-2 بناء نظام المتابعة وتقييم الخطط التنموية 204
9-3 التطوير على النظام لإغراض متابعة تحقق أهداف خطة 2013 - 2017 205
9-4 متطلبات تطبيق النظام المطور 205
9-5 مخرجات النظام 206
9-6 آليات تقييم نتائج النظام 207

الفصل الاول
التنمية في العراق : المسار والافاق

1-1 الحصاد التنموي لخطة التنمية الوطنية

الحصاد التنموي لخطة التنمية الوطنية 2010- 2014

شهدت السنوات الاولى من عمر خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية بعض منها كانت بمثابة عوامل دفع واخرى عوامل شد أثرت ايجاباً و/ أو سلباً على اداء الاقتصاد فتركت بصماتها على ايقاعات حركة المتغيرات الكلية والقطاعية والمكانية ومن ثم على مسار معدلات الانجاز التنموي بدلالة قيم سنة الاساس لعام 2009.

1-1-1 النمو الاقتصادي: معدلات قريبة من الهدف

لم يشهد العراق تغيرات بنيوية في اقتصاده. إذ مازال الاتجاه العام يؤكد أولوية القطاع النفطي في توليد الناتج، وهذا يتماشى الى حد ما مرحلياً مع توجه السياسة الاستثمارية للخطة والتي دعت الى القبول المؤقت بحالة استمرارية احادية الاقتصاد من أجل زيادة معدل انتاج النفط وصادراته تعزيزا للمركز المالي للعراق بدافع تمويل التنمية وبرامج اعادة الاعمار، لذا كان الاختلال البنيوي للأقتصاد للمدة 2009 - 2011 اختلالا مقصوداً في مظهره إلا انه يكاد يكون مستداماً في مضمونه لعقود من الزمن.

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي :الاتجاهات الكمية والنوعية

الاتجاهات الكمية المستجيبة للهدف:

- أستهدفت الخطة تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38 %) كمعدل نمو سنوي خلال سنوات الخطة. وأشرت البيانات على ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قد حقق معدلا للنمو قدره (5.9 %) عام 2010 و (8.6 %) عام 2011. وتعد نسباً جيدة مقارنة بالمعدل العام المستهدف في الخطة. وكان لحرص الحكومة على مواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مدعوماً بالمبادرات الحكومية كالمبادرة الزراعية، فضلا عن السعي الحثيث لتحسين كفاءة الادارة الاقتصادية وتفعيلها ولاسيما في القطاع النفطي دور في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

شكل (1-1)

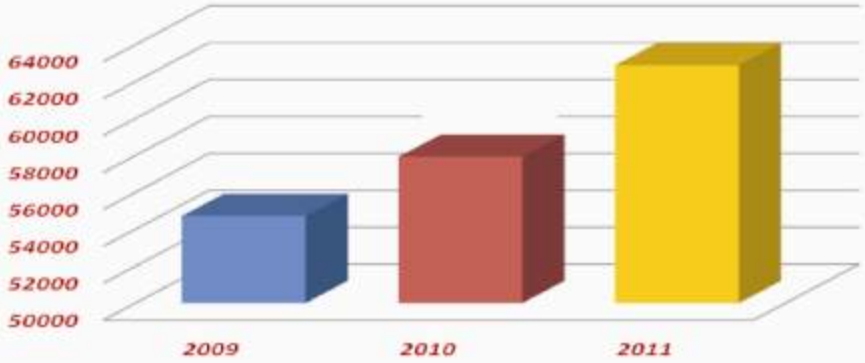

المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة(2009 -2011) مليون دينار

- سجلت البوصلة الاحصائية إرتفاعاً مهماً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة للمدة 2009 - 2011 حيث ازداد من (54720.8) مليون دينار عام 2009 الى (57925.9) مليون دينار عام 2010 واستمر بالزيادة في عام 2011 ليصل الى (62896.9) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (8.6 %) مقارنة بعام 2010، وأن الزيادات المتحققة في قيمة الناتج لعبت دوراً إيجابياً في الدفع نحو الوصول الى الهدف الموضوع في الخطة (9.38%). أما الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وبالاسعار الثابتة فقد ازداد من (36088.6) مليون دينار عام 2009 الى (34115.6) مليون دينار عام 2010 والى (36088.6) مليون دينار عام 2011، وبمعدل نمو سنوي قدره (5.7 %).

جدول (1-1)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه ومتوسط نصيب الفرد للمدة 2009 - 2011
بالاسعار الثابتة (1988=100)

الفقرات	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (مليون دينار)	54720.8	57925.9	62896.9
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (مليون دينار)	30910.6	34115.6	36088.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دينار)	1.7	1.8	1.9

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (1,7) مليون دينار عام 2009 الى (1,8) مليون دينار عام 2010 وبمعدل تغير سنوي قدره (5,9 %) مقارنة بعام 2009 واستمر بالارتفاع ليصل الى (1,9) الف دينار عام 2011 وبمعدل تغير سنوي قدره (5,6 %) مقارنة بعام 2010 متجاوزاً بذلك اثار تلك الازمة وتداعياتها في السوق النفطية.

الاتجاهات النوعية : اختلال وتشوه

- ارتفعت نسبة مساهمة الانشطة السلعية مع النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (57.1 %) عام 2009 الى (60.8 %) عام 2010 والى (66.9 %) عام 2011، في حين لم تشكل مساهمة الانشطة التوزيعية مع النفط سوى (15.3 %) عام 2009 انخفضت الى (14.8 %) عام 2010 والى (12.8 %) عام 2011، وكذلك الحال مع الانشطة الخدمية التي انخفضت نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (27.6 %) عام 2009 الى (24.4 %) عام 2010 والى (20.4 %) عام 2011.
- إن هذه الحقائق أكدت استمرار تبوؤ القطاع النفطي مركز الصدارة في توليد الناتج مما أدام من حدة التشوهات في البنيان الاقتصادي واستمرارية احادية الاقتصاد ورحل الهدف المرفوع في الخطة والمتمثل بتنويع قاعدة الانتاج الى مراحل مستقبلية.

جدول (1 - 2)

الاهمية النسبية للانشطة الاقتصادية في توليد الناتج مع النفط وبدونه بالاسعار الثابتة
للمدة (2009 - 2011)

الانشطة الاقتصادية	2009 %	2010 %	2011 %
الانشطة السلعية مع النفط	59.1	58.9	59.5
الانشطة السلعية بدون النفط	27.4	29.8	29.1
الانشطة التوزيعية	9.6	10.5	10.7
الانشطة التوزيعية	17.1	17.9	18.7
الانشطة الخدمية مع النفط	31.3	30.6	29.8
الانشطة الخدمية بدون النفط	55.5	52.3	52.2
المجموع	100	100	100

- ازدادت نسبة مساهمة الانشطة السلعية بدون النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (27.4 %) عام 2009 الى (29.8 %) عام 2010 وانخفضت الى (29.1 %) عام 2011 في حين ازدادت نسبة مساهمة الانشطة التوزيعية من (17.1 %) عام 2009 الى (17.9 %) عام 2010 والى (18.7 %) عام 2011، اما الانشطة الخدمية فقد تبوئت مركز الصدارة في نسب توليدها للناتج بدون النفط مقارنة ببقية الانشطة والتي كانت نسبتها (55.5 %) عام 2009 وانخفضت الى (52.3 %) عام 2010 والى (52.2 %) عام 2011. ولعل طبيعة سياسة الاستثمار القطاعية المطبقة خلال المدة 2009 - 2011 والاجراءات التنفيذية المعتمدة في ترجمة اهدافها تعد سبباً في تفسير تراتبية تلك الاتجاهات.
- ساهم القطاع الزراعي بتوليد نسبة (7.3 %) من اجمالي الناتج المحلي مع النفط عام 2009 وبالاسعار الثابتة، وازدادت النسبة الى (8.1 %) عام 2010 ثم انخفضت الى (7.6 %) عام 2011، في حين لم تكن مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج سوى (2.9 %) خلال عامي

2009 و 2010 وانخفضت الى (2.7 %) عام 2011 ، وتبوأت مساهمة قطاع النفط والتعدين والمقالع مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (43.9 %) عام 2009 انخفضت الى (41.7 %) عام 2010 متأثرة بتداعيات الازمة المالية العالمية ثم عاودت ارتفاعها لتصبح (42.9 %) عام 2011.

ثانيا : الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد : إتجاهات نحو الزيادة

- إزداد حجم الدخل القومي من (120428.4) مليار دينار عام 2009 الى (143029.6) مليار دينار عام 2010 بالاسعار الجارية والى (188041.2) مليار دينار عام 2011 وذلك بمعدل تغير سنوي قدره (18.8 %)، وان هذه الزيادة تحققت مدفوعة بتلازم العوامل الدولية والمحلية معاً. فتراخي اثارالازمة المالية العالمية في اسعار النفط والطلب العالمي عليه فضلا عن استجابة السياسة الاستثمارية لهدفها المتبنى في الخطة في جعل قطاع النفط يتبوأ المركز الاول في سلم تخصيصات الاستثمار وبنسبة (15 %) من إجمالي الاستثمارات كان لها ألاثر الفاعل في تحقيق تلك الزيادة.
- إزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالاسعار الجارية من (3803.3) ألف دينار عام 2009 الى (4409.5) ألف دينار عام 2010 والى 5659.3 الف دينار عام 2011 وبمعدل تغير سنوي قدره (15.9 %).

1-1-2 الاستثمارات ومصادر تمويلها : تمويل متحقق وبطئ بالانجاز

أولاً : الاستثمارات المخططة والفعلية

برامج الاستثمار السنوية للوزارت

تعود أصل فكرة ولادة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 متوسطة المدى الى الاخفاقات والمشاكل التي واجهت اعداد البرامج الاستثمارية السنوية بعد عام 2003 وما رافقها من صعوبات في وضع الرؤى التنموية الشاملة المتوسطة وبعيدة المدى، وتحديد اولويات المشاريع وتكاملها، يضاف الى ذلك اتساع الفجوة ما بين الاستثمارات المخططة والفعلية بدلالة مؤشر كفاءة التنفيذ المالي والذي اتسم بالانخفاض في معظم القطاعات الاقتصادية مولداً تبعات بالغة الخطورة وزيادة في التكاليف وتدهوراً في مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية وعدم تحقق الاهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المرسومة، مما انعكس سلباً على أداء الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين وتحديداً الفئات والشرائح الفقيرة من بينهم، مما اضعف من عوائد الاستثمار الضخمة التي عملت الدولة على تخصيصها نحو المجالات الاستثمارية.

تضمن البرنامج الاستثماري السنوي لعام 2010 بحدود (2220) مشروعاً وازداد عام 2011 الى (2371) مشروعاً، في حين تضمن برنامج تنمية الاقاليم عام 2010 (1368) مشروعاً ارتفع الى (2161) مشروعاً عام 2011 ، وان هذه الخطة رسمت لتكون معبرة عن التوجهات التنموية المدرجة في الخطة الخمسية والتي تقع مسؤولية تنفيذها على الوزارات والمحافظات كافة سعياً لارساء الأسس الاتية :

- توفير مستلزمات البناء الاقتصادي من خلال التركيز على مشاريع اعمار البنى التحتية.
- توليد فرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- توفير مستلزمات انجاح فرص الامن والاستقرار من خلال منحها الاولوية عند التنفيذ.
- تحسين نوعية الحياة باعطائها الاولوية لاشباع الحاجات الاساسية للمواطنين وتقديم أفضل الخدمات من قبل الدولة.

سجلت تخصيصات المنهاج الاستثماري المخطط للعام الاول من الخطة بضمنها برنامج تنمية الاقاليم ومشاريع اقليم كردستان وانعاش الاهوار مبلغاً قدره (25683414.6) مليون دينار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية الفعلية (19895190.0) مليون دينار وبنسبة صرف مالي قدره (77.5 %) وهي أقل من عام 2009 والتي كانت (88.6 %) (الشكل (1 - 2))، كما يؤشر الجدول تحقيق زيادة في الاستثمارات المخططة لعام 2011 حيث بلغت (38212789.8) مليون دينار، في حين كانت الاستثمارات الفعلية للسنة نفسها (28809059.660) مليون دينار وبنسبة صرف مالي قدره (75.4 %) وهو اقل من الاعوام 2009 و 2010، ولعل التباطؤ بتنفيذ المشاريع والمشاكل والمعوقات التي تواجه الوزارات والمحافظات في تنفيذ برامجها ولاسيما المشاكل المتعلقة بضعف كفاءة الشركات المحال اليها تنفيذ المشاريع والتاخر في تخصيص الاراضي والمشاكل التعاقدية يفسر تراجع نسب الصرف المالي خلال سنوات الخطة.

يعكس مشهد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات المخططة والفعلية الحقائق الاتية :

- سجلت تخصيصات المنهاج الاستثماري المخطط (بضمنها برنامج تنمية الاقاليم ومشاريع اقليم كردستان وانعاش الاهوار) زيادة من (15083111.5) مليون دينار عام 2009 الى (25683414.6) مليون دينار عام 2010 والى(38212789.8) مليون دينار عام 2011، منسجمة بذلك الى درجة عالية مع اولويات التنمية القطاعية والاجتماعية والمكانية للخطة.
- تم توزيع الاولويات الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية باعطاء قطاعي النفط والكهرباء أسبقية متقدمة باعتبار قطاع النفط المصدر الاساس لتمويل التنمية، وقطاع الكهرباء بوصفه بنية ارتكازية اساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الانتاجية والخدمية، وضمن هذا الاتجاه حظي القطاع الصناعي بأعلى حصة من التخصيصات الاستثمارية المخططة فازدادت من (4577404) مليون دينار عام 2009 الى

(8312072.4) مليون دينار عام 2010 والى (13731246.8) عام 2011، إلا ان نسبة الصرف المالي انخفضت من (96.9 %) عام 2009 الى (93.5 %) عام 2010 والى (91.1 %) عام 2011.

- يلي القطاع الصناعي من حيث الاهمية قطاع المباني والخدمات حيث ارتفع إجمالي التخصيصات لهذا القطاع من (2859392) مليون دينار عام 2009 الى (6789842.6) مليون دينار عام 2010 والى (4609023.6) عام 2011، إلا ان نسبة كفاءة التنفيذ المالي انخفضت من (75.7 %) عام 2009 الى (69.3 %) عام 2010 والى (59.1 %) عام 2011.
- على الرغم من ارتفاع التخصيصات الاستثمارية المعبأة نحو القطاع الزراعي حيث ازدادت من (1098255) مليون دينار عام 2009 الى(1633233.0) مليون دينار عام 2010 والى (2310672.4) مليون دينار عام 2011، إلا ان نسبة كفاءة التنفيذ المالي قد انخفضت بشكل كبير من (83 %) عام 2009 الى (52.9 %) عام 2010، وعاودت لترتفع الى (61.6 %) عام 2011، وهذه الزيادة تفسرها توجهات الدولة للاهتمام بالقطاع الزراعي ومشاريع المبادرة الزراعية.
- شهد قطاع التربية والتعليم انخفاضاً في نسبة الصرف المالي من (75.4 %) عام 2009 الى (36 %) عام 2010، وازدادت الى (57.8 %) عام 2011. أما قطاع النقل والمواصلات فاشرت كفاءة الصرف المالي في هذا القطاع (73.7 %) عام 2009 انخفضت الى (43.5 %) عام 2010 ثم عادت لتزداد الى (71.9 %) عام 2011. وكانت المحصلة انخفاض كفاءة تنفيذ الاستثمار على مستوى مجموع القطاعات الاقتصادية من (88.6 %) عام 2009 الى (77.5 %) عام 2010 والى (75.5 %) عام 2011 لعموم العراق بضمنها اقليم كردستان الذي شهد ارتفاعاً في تخصيصاته الاستثمارية من (2303338) مليون دينار عام 2009 الى (3438448.404) مليون دينار عام 2010 والى (4354964.253) مليون دينار عام 2011، كما ارتفعت نسبة كفاءة تنفيذ الاستثمار من (99.2 %) عام 2009 واستقرارها بنسبة (100 %) لعامي 2010 و 2011.

شكل (1 - 2)

الاستثمارات المخططة والفعلية حسب القطاعات الاقتصادية لاعوام 2009 - 2011

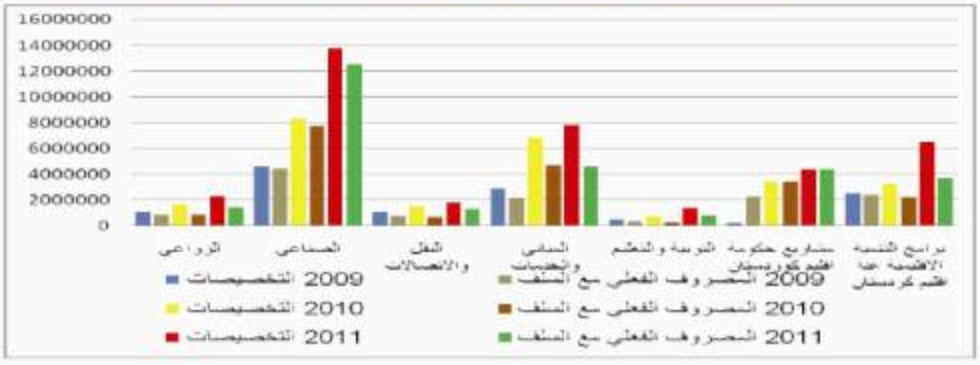

(مليون دينار)

برنامج تنمية الاقاليم

يهدف البرنامج الى تقليل التفاوت التنموي بين المحافظات ووحداتها الادارية وخاصة في مجال الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية من خلال تخصيص نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية توضع تحت تصرف المحافظات ومجالسها لتوزيعها على الانشطة والقطاعات التي تراها الادارات المحلية ضمن اولوياتها التنموية وبما يعزز الادارة اللامركزية للتنمية في العراق كمبدأ دستوري. وفي هذا الصدد يمكن ايجاز ابرز ملامح هذا البرنامج بالاتي:

- شكلت تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم (عدا اقليم كردستان) ما نسبته (12.7 %) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للعام 2010 و نسبة (12.8 %) عام 2011 وبذلك جاءت متوافقة مع النسبة الواردة في خطة التنمية والبالغة (12.5%).
- ارتفع اجمالي تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم (عدا اقليم كردستان) من (2568319) مليون دينار عام 2009 الى (3265644.3) مليون دينار عام 2010 والى (6534790.6) مليون دينار عام 2011، في حين انخفضت كفاءة التنفيذ المالي من (92 %) عام 2009 الى (67 %) عام 2010 والى (56.6 %) عام 2011، مما يؤشر تراجعاً في المجهودات التنموية وعجز المحافظات عن ترجمة أهدافها المرسومة في البرنامج.
- هناك تفاوت واضح في نسب تنفيذ البرنامج في بعض المحافظات ففي حين يؤشر ارتفاع نسب التنفيذ في اقليم كردستان وبعض محافظات الوسط والجنوب، هناك تدنٍ في نسب تنفيذها في محافظات اخرى لظروف أمنية او تدني الطاقات والامكانات التنفيذية فيها، وكما مؤشر في الشكلين (1 - 3) و(1 - 4).

شكل (1 - 3)

ألاهمية النسبية لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للاعوام 2009 - 2011

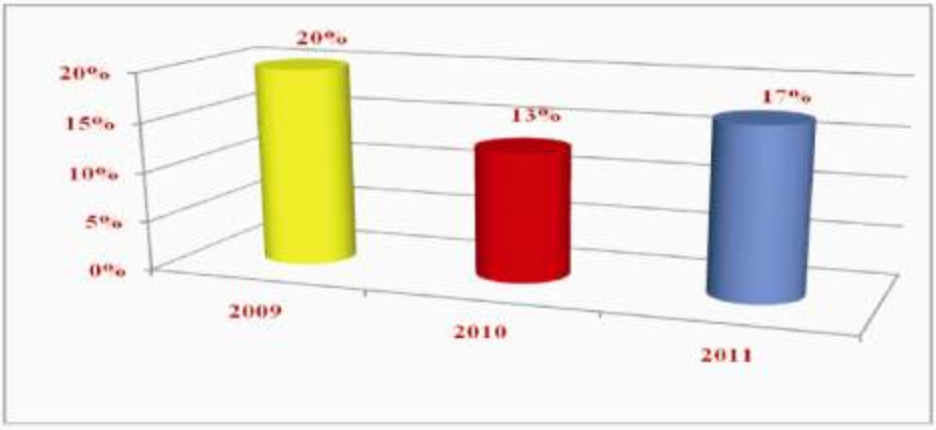

شكل (1 - 4)

نسب تنفيذ مشاريع برنامج تنمية الاقاليم للاعوام 2009 - 2011

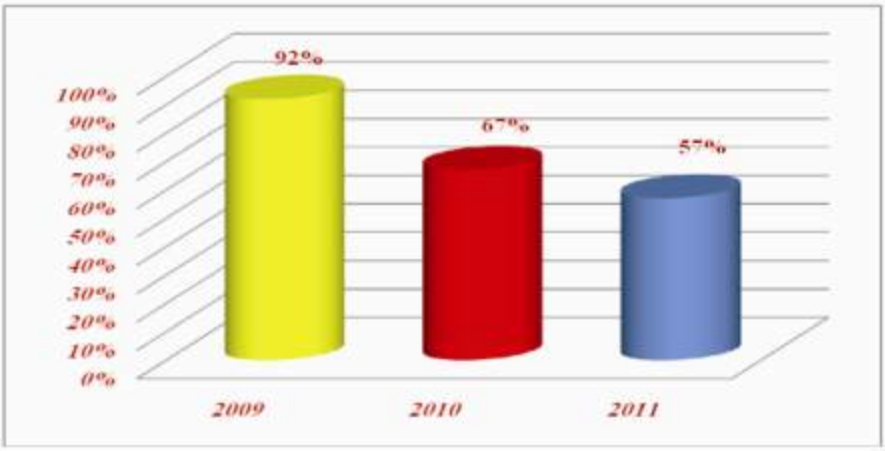

ثانياً : تكوين رأس المال الثابت

- إزداد اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة من (5919.8) مليون دينار عام 2009 الى (10155.5) مليون دينار عام 2010 وذلك بزيادة مطلقة قدرها (4235.7) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (71.6 %).
- لعب القطاع العام دور المستثمر الاكبر خلال عامي 2010-2009 فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت الذي ازدادت نسبة مساهمته من (93.2 %) عام 2009 الى (96.3 %) عام 2010، ولعل استمرار تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسياً للعملات الصعبة وتمويل الاستثمارات ما يفسر الدور المحوري والمتميز للقطاع العام.
- إنخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من (6.8 %) عام 2009 الى (3.7 %) عام 2010، هذه النسب تجعلنا نقف طويلا أمام افتراضات الخطة والخاصة بمسؤولية القطاع الخاص عن تمويل (46 %) من اجمالي استثمارات الخطة. إن الابتعاد عن هذا الهدف يفسره لنا استمرار ضعف وجود بيئة استثمارية جاذبة لولوج القطاع الخاص في الساحة الاستثمارية.
- ابتعاد اجمالي تكوين راس المال الثابت عن الهدف المخطط له والبالغ (37.3) ترليون دينار عام 2011 وبالاسعار الجارية واستقراره عند (24.8) ترليون دينار عام 2010 وبنسبة انحراف (-43 %).
- ارتفاع نسبة انحراف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المخططة (24.8) ترليون دينار مقارنة بالفعلية (1.6) ترليون دينار وبمقدار (-92 %)، في حين لم تتجاوز نسبة انحراف مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت المخطط (23.4) ترليون دينار والبالغة (23.2) ترليون دينار ما مقدار (-0.8 %).

شكل (1 - 5)

تكوين رأس المال الثابت المخطط والفعلي لعام 2010 بالاسعار الجارية

موزعاً حسب القطاعين العام والخاص (تريليون دينار)

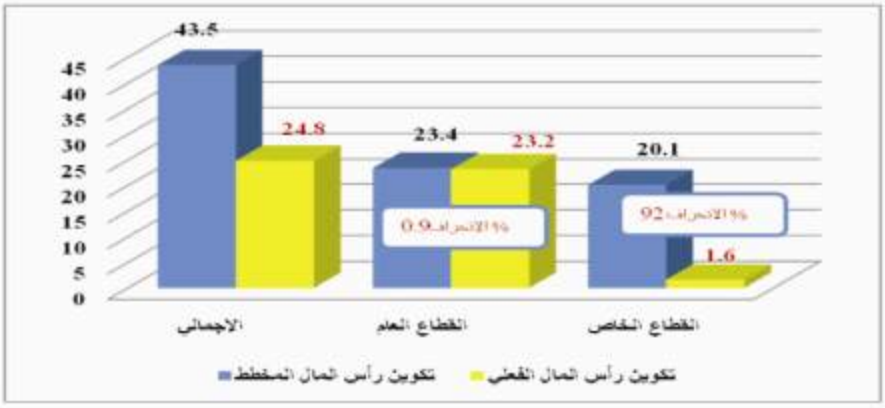

1-1-3 مساهمة القطاعين العام والخاص : أدوار ساكنة

- اتسمت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للاعوام 2009 - 2010 بالاستقرار النسبي، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (66.1 %) عام 2009 انخفضت الى (65.4 %) عام 2010 في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي عن (33.9 %) عام 2009، إرتفعت قليلا الى (34.6 %) عام 2010 لتؤكد على الدور المتواضع للقطاع الخاص في ادارة فعاليات التنمية وبدلالة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت التي لم تتجاوز (1.6 %) مشكلة نسبة (6.4 %) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية عام 2010.
- تباينت الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب الانشطة الاقتصادية حيث بلغت (100 %) في انشطة كل من أنشطة الزراعة، وملكية دور السكن، والخدمات الشخصية، في حين بلغت مساهمته في نشاط الصناعة التحويلية (27.9 %) عام 2009، إزدادت الى (39.7 %) عام 2010. ان هذه الزيادة تفسرها زيادة اعداد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص سواء الكبيرة منها او المتوسطة والصغيرة. إذ ازدادت المنشآت الكبيرة من (412) منشأة عام 2009 الى (420) منشأة عام 2010 في حين ازدادت المنشآت المتوسطة من (50) منشأة عام 2009 الى (55) منشأة عام 2010، أما المنشآت الصغيرة فقد ازداد عددها من (10289) منشأة عام 2009 الى (11126) منشأة عام 2010.
- اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص بعدم التنوع والثبات على انماطها التقليدية رغم سعي الخطة الى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. إن عدم تجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج في قطاعي التعليم والصحة عن (15%) من اجمالي الناتج في هذين القطاعين للاعوام 2009 - 2010 لدليل على عدم مرونة القطاع لتنويع انشطته.
- بلغ اجمالي المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص والمقرة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار على مستوى المحافظات (281) مشروعاً عام 2010 وبقيمة (10.1) مليار دولار، أرتفعت الى (298) مشروعاً عام 2011 وبقيمة (13.2) مليار دولار، وبذلك بلغ اجمالي تخصيصات الاستثمار لهذه المشاريع (23.3) مليار دولار والتي لم تشكل سوى (27 %) من اجمالي الاستثمار المخطط للقطاع الخاص في الخطة والذي بلغت قيمته (100) تريليون أي مايعادل (86) مليار دولار. ان هذه المساهمة سوف تبدو أكثر تواضعاً إذا ما تم تأشير مقدار الاستثمارات المقرة والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي.
- من جهة اخرى قد يكون انخفاض هذه النسبة ظاهرياً ولكنها في حقيقتها مرتفعة بدلالة جولات التراخيص النفطية وحركة التشييد والسكن والاعمار المتنامية والتي تقودها استثمارات القطاع الخاص، ولكن ندرة البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط هذا القطاع وعدم توفر بيانات عن الاستثمار في اقليم كردستان قد تعد من الاسباب المفسرة لمظهرية انخفاض نسبة الاستثمارات الفعلية للتي اقرتها الخطة.
- على الرغم من وجود القوانين الداعمة لاشراك القطاع الخاص في تأهيل الشركات العامة كقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، وتبني خطة سنوية للاعلان عن الشركات التي ترومِ الدولة تأهيلها، حيث تم انجاز (76) ملفاً استثمارياً حتى عام 2010 ، والاعلان عن تأهيل (18) شركة صناعية عام 2011 ، إلا ان درجة الاقبال عليها من قبل مستثمري القطاع الخاص كان ضعيفاً بسبب قدم تلك الشركات.

1-1-4 الاهداف المالية والنقدية : تناغم وانفصام

1-1-4-1 السياسة المالية : موازنات مستجيبة للانفاق الاستهلاكي

استمدت السياسة المالية المطبقة في العراق ومن خلال موازناتها العامة للسنوات 2010 و2011 أهدافها من سياسات الحكومة المدرجة في خطاب دولة رئيس الوزراء لحكومة الشراكة الوطنية بتاريخ 22 /12 /2010 وخطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 واستراتيجية التخفيف من الفقر عام 2009.الاصلاح المالي المتحقق تجسد في استراتيجيتين للموازنة الاتحادية الاولى : استراتيجية الموازنة للمدة 2011 - 2013 والثانية استراتيجية الموازنة الاتحادية للمدى المتوسط 2012 - 2014 وجوهر الاصلاح تمثل في :

- ◊ الحد من العجز بوضع سقوف عليا للنفقات الكلية.
- ◊ التنمية واعادة الاعمار من خلال رفع نسبة النفقات الاستثمارية وصولا الى (50 %) من اجمالي الانفاق العام.
- ◊ تبني سعر تحوطي ثابت للنفط مستند الى تقديرات واقعية وعقلانية.
- ◊ زيادة الايرادات غير النفطية من خلال دعم الموازنة لاليات الانتقال الى اقتصاد السوق من خلال توسيع قاعدة الضرائب.

- استمرار تبني العراق موازنة البنود في تصميم وتنفيذ برنامجه المالي بكل ماتحتويه من عيوب وثغرات ولكن كان هناك نقاط مضيئة في مسار هذا الاتجاه والمتمثلة بالاتي :
  - » تبني نموذج الاطار المالي المتوسط في تحليل نتائج اعداد الموازنة للسنوات السابقة وتنفيذها .
  - » اعتماد موازنة 2010 و 2011 على مؤشرات الفقر عند توزيع تخصيصات الانفاق لبعض
  - » الانشطة بين المحافظات بدلالة درجة المحرومية.
  - » "المورد عند المنبع" أحد المعايير التي اعتمدتها موازنة 2011 في تخصيص عوائد البترو دولار على المحافظات المنتجة والمتضررة من انتاج الثروة النفطية.
- استمرار اعتماد الموازنة العامة للمدة 2009 - 2011 في تقدير ايراداتها على مثبت لسعر احتمالي تحوطي احادي والذي اتسم بالتصلب وعدم المرونة باتجاه التاثير في اليات تغيير تدفق موارد الموازنة العامة ومن ثم نفقاتها، فاخذ الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن في الاقتصاد.
- تميزت الموازنة الاتحادية للمدة 2009 - 2011 باعتمادها على الايرادات النفطية كمصدر اساسي في تمويل نفقاتها وبنسبة (88.47 %) في موازنة 2009 انخفضت الى (85.68 %) في موازنة 2010 والى (90.19 %) في موازنة 2011، مما جعل أداء السياسة المالية ومديات القدرة في تحقيق أهدافها مرتبطاً ومتلازماً بالاثار الايجابية أو/السلبية التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية.
- لم تشكل الايرادات غير النفطية في موازنة 2009 سوى (11.53 %) ازدادت الى (14.32 %) عام 2010 وانخفضت الى (9.81 %) عام 2011، وكانت نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة (6.04 %) عام 2009 انخفضت الى (2.12 %) عام 2010 والى (1.78 %) عام 2011، مما يؤشر عدم فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق وظيفتها المالية.
- لم تشهد الموازنة الاتحادية تغييرا جوهرياً في معالجة الخلل في بنية النفقات العامة حيث بقيت تميل اتجاهات الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية في موازنات 2009 - 2011 حيث شكلت النفقات التشغيلية نسبة (82.6 %) من اجمالي الانفاق العام في موازنة 2009 وانخفضت الى (77.8 %) في موازنة 2010 ثم عادت لترتفع الى (80.44 %) في موازنة 2011، وعليه ازدادت النفقات الاستثمارية من (17.4 %) عام 2009 الى (22.2 %) عام 2010 ثم انخفضت الى (19.56 %) عام 2011. إن هذا الخلل في بنية الانفاق العام تفسره المؤشرات الخاصة بالرفاهية الاستهلاكية واتساع ظاهرة الركوب المجاني في الاقتصاد.
- ارتفاع نسبة الانفاق في فقرة الرواتب والاجور من اجمالي النفقات التشغيلية لتبلغ عام 2009 (52.8 %)، إلا انها انخفضت الى (32.4 %) عام 2010، ثم عاودت لترتفع الى (54 %) عام 2011، في حين شكلت باقي مدخلات النفقات التشغيلية والتي تدخل في نطاق النفقات التحويلية نسبة (46.7%) عام 2009 ازدادت الى (67.5 %) عام 2010 وانخفضت الى (46 %) عام 2011. ان هذه النسب المرتفعة من شانها ان ترحل بعضاً من الاهداف الاستثمارية المعلنة في الخطة الى أماد زمنية بعيدة وتنقل أعباء المرحلة الحاضرة واخفاقاتها الى الجيل القادم.
- استمرار تعرض الاقتصاد العراقي لضغط الطلب الكلي الفعال والذي عمل بقوة من خلال مضاعفة الموازنة الانفاقية حيث باتت تاثيراته تفوق حدود التوسع في السياسة المالية نفسها مولدة فجوة تضخمية عملت السياسة النقدية وبتناغم عالٍ على تضييقها باستخدام ادواتها المتشددة كافة لينخفض معدل التضخم من (7.1 %) عام 2009 الى (2.5 %) عام 2010 ثم ارتفع الى (5.6 %) عام 2011. وبهذا امست الاثار التضخمية للموازنة العامة سمة طالما تغذيها نفقات ريعية غير خاضعة لمضاعف الضرائب الذي اذا ما اعتمد سيمكن الموازنة العامة من الوصول الى التوازن الاقتصادي من خلال مضاعف الميزانية المتوازنة.

- تارجحت الموازنة العامة مابين حالتي العجز والفائض خلال المدة 2009 - 2011 وأخذت اتجاهات متذبذبة متأثرة بقوة عوامل الصدمة الخارجية الايجابية منها أو السلبية محدثة عجزاً في موازنة 2009 بقيمة (346.2) مليار دينار، وفائضاً في موازنة عام 2010 بقيمة (116.023) مليار دينار وفائضاً بقيمة أعلى في موازنة عام 2011 مقداره (30359.3) مليار دينار متأثراً بارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة معدلات انتاجه وصادراته.

1-1-4-2 السياسة النقدية.. وظائف متحققة

تعد ادارة السياسة النقدية من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي العراقي استناداً الى المادة 4 من القانون رقم 56 لسنة 2004. وقد سعت تلك السياسة نحو توفير فرص الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير في مناسيب السيولة والسيطرة على اتجاهاتها والاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على فرص العمل وتحقيق التنمية. كما مارست دوراً محورياً في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من خلال أدواتها غير المباشرة للسياسة النقدية كسعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي الالزامي، وعمليات السوق المفتوحة ، وخيارات ادارة السيولة كمزاد حوالات الخزينة والاقراض مابين المصارف.

وقد ارتبطت اتجاهات تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية أواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة مع ضرورات استقرار سوق التمويل الخارجي ومؤازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، إذ أدى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبنتها السياسة النقدية لبلوغ اهدافها المذكورة وهما اشارة سعر الفائدة واشارة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار وهو أمر قد عزز من آلية الانتقال النقدي للتأثير في توازن السوق النقدية ومن ثم استقرار النشاط الحقيقي. وعليه جاءت السياسة النقدية التي تم تبنيها منذ عام 2003 بثمارها عبر اختيار مثبتاتها الاسمية المناسبة، إذ حققت شارة سعر فائدة السياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد للدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية، كما ان شارة سعر فائدة البنك قد انخفضت من (15 %) الى (7 %) عام 2009 والى (6 %) عام 2010 واصبحت القوة الجاذبة للدينار والادارة الافضل في تطوير الادخار النقدي والوساطة المالية، والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية.

أما شارة سعر الصرف فقد كان لها الأثر الاكبر في خفض التضخم ورفع القيمة الخارجية للدينار العراقي، فبذلك حققت السياسة النقدية هدفها الاساس في التأثير في سعر الصرف الاسمي للوصول الى المستويات الحقيقية لسعر الصرف المتوازن من خلال مزاد العملة الاجنبية، فانعكس بشكل ايجابي على المستوى العام للاسعار ولاسيما اسعار السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج فضلا عن كون المزاد وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها وتحقيق التوازن المرغوب في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.

كما ساهمت السياسة النقدية في بناء احتياطات جيدة بالعملة الاجنبية وادت الى بناء مرتكزات عالية الجودة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي واقامة مناخ ملائم لانطلاق الاستثمار، وعليه يمكن ان نلحظ انجازاتها للمدة 2009 - 2011 من خلال:

ازدياد عرض النقد بمفهومه الضيق (العملة في التداول + الودائع الجارية) من (37300) مليار دينار عام 2009 الى (51743) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (38.7 %).

- أزدياد الودائع الجارية من (15524) مليار دينار عام 2009 الى (27401) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (76.5 %).
- تغير في مكونات عرض النقد حيث انخفضت نسبة مساهمة العملة في التداول من اجمالي عرض النقد من (58%) عام 2009 الى (47%) عام 2010 لصالح الودائع التي ارتفعت نسبتها الى (53%) عام 2010.
- ازدياد رصيدها من صافي الموجودات الاجنبية ليبلغ (68139) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (9.7 %) مقارنة بعام 2009.
- النجاح في خفض معدل التضخم الى (2.5 %) عام 2010 ثم عاود ليرتفع الى (5.6 %) عام 2011.
- حفز النشاط الاستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة ولأربع مرات في عام 2009 حيث انخفض بموجبه من (15 %) في شباط 2009 الى (7 %) في حزيران 2009، تخلل هذه المدة انخفاضات اخران ، كما قام البنك المركزي العراقي بتخفيضه ولمرة واحدة عام 2010 من (7 %) الى (6 %).
- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية تجاه الدولار وبحدود (1170) دينار عام 2009 نتيجة لتهيئة عامل الاستقرار في سوق النقد الاجنبي حيث ارتفعت الكميات المباعة من الدولار الامريكي في مزاد العملة الاجنبية من (34) مليار دولار عام 2009 الى (36) مليار دولار عام 2010 علماً ان الكميات المباعة تشمل حوالات ومبيعات نقد، وان النسبة الاكبر تميل للحوالات وبنسبة (94 %) و (85 %) للأعوام 2009 و 2010 على التوالي.
- بقيت المصارف الحكومية تلعب الدور الاكبر في منح الائتمان وبنسبة (66 %) عام 2009 وازداد الى (75.4 %) عام 2010 في حين لم تتعد مساهمة المصارف الخاصة في منح الائتمان عن (34 %) عام 2009 وانخفض الى (24.6 %) عام 2010، مما يعني ان المصارف الاهلية ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وماتمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية اضعاف رؤوس اموالها.
- حتى نهاية عام 2010 وصل عدد المصارف العراقية (7) مصارف حكومية و (38) مصرفاً أهلياً واجنبياً منها (7) مصارف اجنبية و(7) مصارف مشاركة لمصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة فيها بين (20 - 75 %) من اجمالي رأس المال. كما بلغت رؤوس أموال المصارف العراقية حوالي

(2.4) ترليون دينار عام 2009 ازداد الى (2.9) ترليون دينار عام 2010، وبلغت حصة القطاع المصرفي الاهلي فيها (73.8 %) عام 2009 ازدادت الى(79 %) عام 2010، موزعة الى (37.6 %) للمصارف التجارية الاهلية و(17.6 %) مصارف اسلامية و(18.6 %) فروع للمصارف الاجنبية العاملة في العراق.

- على الرغم من سعي السياسة المصرفية باتجاه تحسين مؤشر الكثافة المصرفية للمدة 2009 - 2011 من خلال زيادة اعداد المصارف وتوسيع نمط توزيعها المكاني افقياً وعمودياً، إلا ان ما تحقق كان متواضعاً، إذ لم يرتفع عدد المصارف في عام 2010 الا بحدود مصرف واحد مقارنة بعام 2009، وتعود ملكيته للقطاع الخاص، لذا فان التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض الكثافة المصرفية لايكاد يؤشر. إذ انخفضت الكثافة المعدلية نسمة/ مصرف الى (38484) نسمة عام 2010 مقابل حوالي (40000) نسمة عام 2009.
- لم تشهد المصارف المتخصصة توسعاً ملحوظاً في أعدادها، ولم نتلمس تنشيطاً في فعالياتها، علماً ان فعاليات هذه المصارف تقع خارج قواعد السوق، حيث تكون ائتماناتها موجهة ومدعومة في شروط خدمتها. إذ بلغ عددها (3) فقط عام 2010 (التعاون الزراعي، الصناعي، العقاري) جميعها مصارف حكومية وتمتلك (67) فرعاً، وبلغت قيمة الائتمانات التي منحتها (1346) مليار دينار عام 2010.

1-1-5 السكان وقوى العمل : نمو ديمغرافي عالٍ وفرص عمل محدودة

أولاً- السكان : تقديرات بلا تعداد

- التأجيل المتكرر للتعداد العام للسكان واختصار فعاليته على الترقيم والحصر مما أضعف فرصة العراق المتاحة في دمج المعطيات السكانية بفعاليات التنمية بشكل شمولي.
- حافظ معدل النمو السكاني على معدلاته المرتفعة والتي استقرت عند حدود 3 % حتى عام 2011 متأثرة بارتفاع معدل الخصوبة الكلية من 4 مواليد لكل امرأة عام 2009 الى 4.6 مواليد عام 2011.
- ازداد معدل توقع الحياة عند الولادة من 58.2 سنة عام 2009 الى (69) سنة عام 2011، مما كان له انعكاس واضح على التركيبة العمرية ومن ثم شكل الهرم السكاني الذي اتسم بصفته الفتية والحيوية.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من 15 سنة من (41 %)عام 2009 الى (40.2 %) عام 2011، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية 15 - 64 سنة من (56.1 %) عام 2009 الى (56.9 %) عام 2011، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد. أما الفئة العمرية 65 فاكثر فلم تشكل نسبتها سوى 2.8 % من اجمالي السكان عام 2009، ازدادت (2.9 %) عام 2011 واستقرارها هذا يفسره ضعف فاعلية السياسات الصحية ولاسيما الوقائية منها.
- بلغت نسبة فئة الشباب 15 - 24 سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) 20 % عام 2009 ارتفعت الى 20.2 % عام 2011 مما يتطلب سياسات كلية في مجال التمكين من اجل تشغيل الشباب واعدادهم ومناصرتهم .
- شكلت نسبة الذكور (51 %) من اجمالي السكان عام 2009 انخفضت الى (50.9 %) عام 2011 لصالح الاناث التي ازدادت نسبتهم من 49 % عام 2009 الى 49.1 % عام 2011.
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية وبنسبة 69 % من اجمالي السكان عام 2009، في حين لم تشكل نسبة سكان الريف سوى 31 % للسنة نفسها . هذا الاختلال استمر للسنوات 2010 و 2011 مما يفسر ضعف استجابة السياسات المكانية لمتطلبات النمو المستدام.

ثانياً- القوى العاملة : وظائف بلا نمو

- انخفاض معدل البطالة من 15 % عام 2008 الى 11 % عام 2011، مما يؤشر امكانية تحقيق هدف الخطة عام 2014 لتخفيض معدل البطالة الى مستويات مقبولة.
- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي من 46.25 % عام 2008 الى 42.4% عام 2011 متأثراً بعوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية.
- اتساع الفجوة بين الرجل والمرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي الى 56.6 % عام 2011 بعد ان كانت 50 % عام 2005.
- انخفاض الفجوة في مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر عنها في الريف، إذ انخفضت من 60.6 % في الحضر و 57.7 % في الريف عام 2003 الى 57 % في الحضر و 51 % في الريف عام 2011 على التوالي.
- شكلت نسبة العمل المحمي 47.6 % عام 2011، وكانت نسبة العاملات من الاناث في العمل المحمي 58.6 % وهي أكثر منها للذكور حيث تبلغ 45.6 % للعام ذاته.
- استمرار تزايد معدلات العمالة الناقصة بنوعيها الظاهرة وغير الظاهرة وبنسبة 38.6 % و61.4 % على التوالي. ولعل طبيعة سياسات التشغيل المطبقة ذات الصفة الانتقائية هي التي تفسر اسباب ارتفاع معدلاتها.
- البطالة المقنعة والعمالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين، ولعل قرارات التشغيل غير المدروسة والقوانين الوليدة لظرفها تعد اسباباً لاستمرارية

تلك الصفات بين صفوف المشتغلين من قوة العمل.

- ارتفاع معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15 - 29 حيث كانت النسبة بين الذكور 15.5 % وبين الاناث 33.3 % عام 2011 وهو اعلى من المعدل العام للبطالة البالغ 11.1 %.
- الارتباط النسبي مابين المستوى التعليمي والبطالة والتي ترتفع نسبتها بارتفاع مستوى التعليم، إذ كانت 12.7 % لمن مستواهم التعليمي اعدادية فاقل و 24.2 % لمن هم في مستوى تعليمي معهد فاكثر.

6-1-1 التنمية القطاعية: جهود تنموية متفاوتة

أولا- قطاع الزراعة: بشارة التنوع

استجاب القطاع الزراعي للأهداف الموضوعة في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 متأثراً بالسياسة السعرية والتسويقية المطبقة واجراءات حماية المنتج المحلي التي ساهمت في تشجيع المنتجين الزراعيين على التوسع في الانتاج وعودتهم الى حلقة الانتاج مولدة فرص عمل جديدة في الريف العراقي وامكانية أكبر في استيعاب اعداد جديدة من العمالة غير الماهرة والاستفادة من امكانات المرأة الريفية التي يتجذر الفقر بين صفوفها حسب نتائج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2009).

إن عوامل الدفع باتجاه تحقيق التنوع في الانتاج النباتي والحيواني لم يرافقها تقدم يذكر في خلق بيئة قانونية وتشريعية تسهم في ايقاف تفتيت المساحات والحيازات الزراعية من الاراضي والبساتين لابقائها ضمن حلقة الانتاج.

أ- الانتاج الزراعي:-

يمتلك العراق مساحات واسعة صالحة للزراعة المروية والديمية والتي تقدر بـ (44.46) مليون دونم. تاثر القسم الاكبر منها بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية ولاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء أعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة فانعكس على الانتاج الزراعي كماً ونوعاً. إلا ان السياسات التي رافقت تطبيق بنود المبادرة الزراعية والتي تم اقرارها عام 2010 كان لها انعكاسات ايجابية على الانتاج وغلة الدونم وتركيبة المحصول الزراعي.

كما تعكس مؤشرات الانتاج النباتي والحيواني للأعوام 2010 - 2011 الاتي:

- تم تحقيق 99 ٪ من الانتاج المستهدف لمحصول الحنطة عام 2011 والوصول الى مستويات انتاجية عالية بلغت (525.6) كغم/دونم للحنطة المروية، والذي يمثل نسبة (105 ٪) من مستوى الغلة المستهدفة في نهاية الخطة، وحققت بغداد أعلى مستوى غلة على مستوى المحافظات (687.3) كغم/دونم.
- نجاح مقبول وزيادة قريبة من النسب المستهدفة للمحاصيل النباتية كالشعير (97 ٪)، الذرة الصفراء (52 ٪)، الشلب (81 ٪)، الطماطة (69 ٪)، البطاطا (56 ٪)، التمور (113 ٪) وذلك في عام 2011.
- حقق التوسع العمودي في المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في المساحات المروية بالرش زيادة في مستويات الانتاج بلغ متوسط غلة الدونم الواحد على أساس اجمالي المساحة المزروعة (429.3) كغم/دونم للموسم الشتوي في عام 2011، إلا ان هذه الزيادة أقل بنسبة (13.4 ٪) مقارنة بعام 2010.
- حقق معدل انتاج الخضر والطماطة زيادة في مستويات عام 2011 وبنسبة (13 ٪) مقارنة بعام 2010، في حين حقق معدل انتاج البطاطا والتمور نسبة زيادة (160 ٪ و 117 ٪) عام 2011 على التوالي مقارنة بعام 2010. هذه الزيادات في معدل انتاج الخضر التي تحظى بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية في الانتاج النباتي جاءت استجابة لاستخدام التقنيات الحديثة التي طبقت على مساحات صغيرة كالبيوت البلاستيكية والري بالرش والتنقيط.
- انخفض معدل انتاج محصول الشلب عام 2010 بنسبة (89 ٪) مقارنة بعام 2009 بسبب تقنين المياه وتخفيض المساحة المزروعة، إلا انه عاود الارتفاع عام 2011 ليبلغ (235.1) الف طن.

ب-الانتاج الحيواني:-

- استجاب معدل الزيادة في اعداد حيوانات المزرعة للاعوام 2010 و 2011 للهدف المستهدف في الخطة وبحدود (7 %) للاغنام والماعز، وابتعد المتحقق بالنسبة للابقار والجاموس ليسجل معدل نمو سنوي مقداره (1.9 %).
- حقق انتاج اللحوم الحمراء زيادة بنسبة (1.8 %) عام 2011 والاسماك (12.7 %) وانتاج الحليب (3 %) مقارنة بعام 2010. ولعل قلة القطعان الاساس وضعف الصفات الوراثية للأصناف المحلية فضلا عن قلة انتاج الاعلاف، وضعف الخدمات البيطرية والارشادية التي تفتقر الى التواصل مع البحوث العلمية لعبت دوراً في التأثير في معدلات نمو الانتاج الحيواني للاعوام 2010 و 2011.
- ازدادت اعداد حقول فروج اللحم من (1745) حقل عام 2010 الى (2092) حقل عام 2011، فازداد بذلك معدل انتاج لحوم الدجاج بنسبة (٥,٧٪) وهو أكثر مما مخطط له عام 2011.

- ازداد انتاج بيض المائدة من (704) مليون بيضة عام 2009 الى (926.2) مليون بيضة عام 2010 والى (970) مليون بيضة عام 2011، وبزيادة قدرها (4.8 ٪) مقارنة بعام 2010 والتي تبدو متواضعة، ولعل عدم استكمال مشاريع البنى التحتية للدواجن ولاسيما مشروع الاصول في ابوغريب ومشروع الاجداد في سامراء كان له أبلغ الاثر في عدم تسريع النمو في هذا المجال ومن ثم اضعاف القدرات التنافسية للمنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد.

ثانياً- الموارد المائية : تهديد خارجي متفاقم

إستمر تزايد الحاجة الى الموارد المائية في العراق نتيجة استمرار النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي يقابله تناقص في الموارد المائية نتيجة توسع استثمار الموارد المائية في الدول المتشاطئة على الانهار التي ترد الى العراق مما ولد انعكاساً ذات نتائج قد تكون ايجابية و/ او سلبية على كفاءة تنفيذ الاهداف خلال السنوات الاولى من عمر الخطة وكالاتي :

- لم يحصل تقدم في زيادة الخزن المائي للسدود المقامة والمنفذة والوصول الى المستهدف في الخطة بحوالي (33) مليار متر مكعب بسبب عدم اقرار تنفيذ سد بخمة بطاقة خزنية بحدود (14.4) مليار متر مكعب، ناهيك عن عدم احالة اعمال تنفيذ المعالجة الدائمة لاسس سد الموصل الى الان وتاجيل سد طق طق ومشروع الخازر كومل الامر الذي أدى الى عدم تحقيق زيادة خزنية بحدود 20 مليار متر مكعب.
- تم ترجمة مساعي تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه بالمناطق الملائمة واستخدام المياه العادمة بعد المعالجة، وقد تم اضافة 114.346 مليون متر مكعب الى حجم الخزين المتوفر حتى نهاية عام 2010 ومازال العمل مستمراً لاضافة سعة خزنية قدرها (127.4) مليون متر مكعب من خلال تنفيذ (7) سدود صغيرة (الوند في محافظة ديالى/ خاصة جاي في محافظة كركوك، كعرة/2 و كعرة/4 والمسار في محافظة الانبار والشهابي في محافظة واسط، دويريج في محافظة ميسان).
- تبني مجموعة اجراءات تهدف ترشيد استهلاك المياه من خلال نشر جمعيات مستخدمي المياه في المحافظات كافة والتوعية في سبيل الادارة التشاركية والحد من التوسع في الزراعات عالية الاستهلاك للمياه واعتماد تقنيات جديدة في الري والزراعة كمنظومات الرش والزراعة المحمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أ- استصلاح الاراضي ومشاريع الري والبزل : إنجاز متواضع

- مازال هدف الاستصلاح المتكامل لـ 1.6 الف دونم بعيد المنال، فلم يتجاوز مجموع مساحات الاراضي المستصلحة استصلاحاً كلياً خلال عامي 2010 و 2011 عن (84) ألف دونم والمستصلحة استصلاحاً جزئياً (192) الف دونم، واللذين لايشكلان سوى(12 ٪) من اجمالي المستهدف استصلاحه.
- بسبب قلة التخصيصات المالية وضخامة الاعمال المطلوب تنفيذها وتشتت الجهود المبذولة لم تزداد اعداد المشاريع السائدة لعمليات الاستصلاح عن (47) مشروعاً في عام 2010، أنخفضت الى (45) مشروعاً في سنة 2011.
- حصول تقدم ملحوظ في مجال استكمال المصبات الرئيسة والمتمثلة بمبزل الفرات الشرقي والذي انجز منه (200) كم وبنسبة (77 ٪) من الطول الكلي البالغ (261) وبتصريف (385) متر مكعب/ثانية في نهاية 2011. كما تم انجاز اعمال الحفريات الخاصة بمبزل شرق الغراف بنسبة 100 ٪ في نهاية عام 2011 والذي يبلغ طوله (172) كم وبتصريف (26) متر مكعب/ثانية.
- شهد عام 2011 تطوراً ملحوظاً في أعمال صيانة مشاريع الري والبزل حيث ازدادت الاطوال المنجزة بنسبة (128 %) مقارنة بعام 2009، كما ازدادات كمية الترسبات المزالة مقدم السدات وكري الانهار من (12.3) مليون متر مكعب عام 2010 الى (12.7) مليون متر مكعب عام 2011، كما ازدادت اعمال التبطين بالكونكريت من (1.263) مليون متر مربع عام 2010 الى (1.668) مليون متر مربع عام 2011. وتم تطهير جداول ومبازل بزيادة من (22757) كم طول عام 2010 الى (23562) كم طول عام 2011.

ب- المياه الجوفية : استدامة الاستغلال

شهد عاما 2010 و2011 زيادة في أعداد الابار المنفذة فعلياً بالنسبة لما مخطط لها. ففي عام 2010 كان المخطط حفر 1200 بئر في مختلف محافظات العراق، وتم تنفيذ 1403 بئر، وبكفاءة تنفيذ بلغت (117 %)، في حين خطط لحفر 1300 بئر في عام 2011 وما تم تنفيذه فعلاً 1463 بئر وبكفاءة تنفيذ (113 %)، حيث يؤمن البئر الواحد مياه الشرب والسقي لحوالي 30 - 40 شخصاً.

ج-الاهوار العراقية : إعادة الحياة لبيئة نادرة

- تم التوصل الى اغمار (38 %) من المساحة الكلية للاهوار البالغة (5589) كم مربع في عام 2010، وازدادت النسبة لتصل نسبة الاغمار الى (46 %) عام 2011.

د- حصة العراق المائية : جهود حثيثة من اجل الأمن المائي

- استثمار العلاقات السياسية والاقتصادية كورقة ضاغطة لتامين حاجات العراق المائية.
- دعم جهود التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقانون المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام 1997 باعتبارها الاطار القانوني الامثل لقسمة المياه العادلة والمنصفة.
- تقوية القدرات التفاوضية.
- الضغط على دول الجوار في تبادل المعلومات وخطط التشغيل.
- اجراء قياسات مشتركة بشأن مواقع التعاريف الرئيسة باعتبارها أساساً مهماً عند تحديد حجم الايرادات.
- شهد عام 2011 صياغة سياسة استراتيجية محددة للتفاوض مع دول الجوار حول تحديد حصص العراق المائية ودعم نظام المفاوضات، وقد تحقق تقدم في هذا الاتجاه من خلال اعداد مسودة قانون المجلس الوطني للمياه وتشكيل اللجنة الوطنية العليا للمياه التي تقع عليها مسؤولية ادارة الموارد المائية في العراق ودفع عملية التفاوض.

ثالثاً - قطاع الصناعة والطاقة : أنشطة قائدة

- ازدادت تخصيصات الاستثمار الموجهة للقطاع الصناعي من (32.4 %) عام 2010 الى (36.3 %) عام 2011، وكان نصيب كل من أنشطة الكهرباء والنفط والصناعة التحويلية (16.6 %، 12.1 %، 3.6 %) على التوالي في عام 2010، في حين بلغ نصيب تلك الانشطة (13.7 %، 18.8 %، 3.6 %) على التوالي عام 2011.
- انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (48 %) عام 2009 الى (46 %) عام 2010 ثم عاود ليرتفع قليلا الى (47.4 %) عام 2011، على الرغم من الانخفاض النسبي البسيط إلا ان مساهمته بقيت بحدود نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلد.
- ساهمت الصناعة الاستخراجية بنسبة (43.6 %) في توليد الناتج المحلي في عام 2009، انخفضت الى (41.7 %) عام 2010 ثم ارتفعت الى (43.2 %) عام 2011، في حين لم يشكل الكهرباء سوى نسبة (1.6 %) في توليد الناتج عام 2009، واستقرت هذه النسبة عند حدود (1.5 %) لعامي 2010 و2011. أما الصناعة التحويلية فاستقرت نسبتها في توليد الناتج عند حدود (2.8 %) للاعوام 2009 - 2011.

أ-النفط والغاز: كرم الاسعار

- ازداد انتاج النفط الخام من (2336) ألف برميل/ يوم عام 2009 الى (2554) الف برميل/ يوم عام 2011، وبزيادة قدرها (9 %) مقارنة بعام 2009. هذه الزيادة نتيجة طبيعية لازدياد عدد الحقول المستكشفة وزيادة عدد الابار النفطية المحفورة ، إلا ان هذه الزيادة اقل من المخطط لها بنسبة (11 %) بسبب الاجراءات المعقدة التي تتطلبها التوقيع على جولات التراخيص.
- ارتفاع كميات النفط المصدر الى (2165) الف برميل/ يوم عام 2011 بعد ان كان (1906) ألف برميل يوم عام 2009 و (1890) الف برميل يوم عام 2010 وذلك كنتيجة لتطوير خطوط نقل النفط الخام وبناء خطوط جديدة وتاهيل منصات التصدير الحالية وبناء منصات عائمة جديدة.
- استقرت الطاقات الخزنية للنفط الخام خلال المدة 2009 - 2011 عند حدود (9400) الف برميل وذلك لان الخزانات المخطط لانشائها تحتاج الى أماد زمنية تمتد لاكثر من اربع سنوات لانجازها.
- ازداد انتاج الغاز من (1395) مقمق/يوم عام 2009 الى (1426) مقمق/يوم عام 2010، والى (1574) مقمق/ يوم عام 2011، وهذه الزيادة تعود الى طبيعة السياسات الانتاجية التوسعية في مجال انتاج الغاز التي طبقت في القطاع النفطي خلال هذه المدة.
- من اجل تعظيم الزيادة في كمية المنتجات النفطية تم تطوير المصافي الحالية بزيادة الطاقة التكريرية من (449) الف برميل/يوم عام 2009 الى (598) الف برميل/يوم عام 2010 والى (605) ألف برميل/يوم عام 2011 وذلك بزيادة قدرها (34.7 %).
- شهد عاما 2010 و2011 استمرار حالة العجز في انتاج البنزين وانتاج النفط الابيض وكذلك زيت الغاز، ولعل المدة الزمنية الطويلة التي يحتاجها انشاء مصانع جديدة لانتاج المشتقات يفسر حالات العجز مابين العرض والطلب على تلك المشتقات.
  - ◊ ان بعض الانجازات المتحققة لم تكن بمستوى الطموح وذلك للمشاكل التي جابهت نشاط النفط والغاز للأعوام 2010 - 2011 منها :
  - ◊ اعتماد الروتين والاجراءات الادارية المعتمدة في احالة المناقصات وتلكؤ في فتح الاعتمادات وكذلك تلكؤ بعض الشركات العالمية في تنفيذ التزاماتها.
  - ◊ قدم التكنولوجيا المستخدمة لمعامل فصل الغاز عن النفط والمصافي النفطية وكذلك تقادم شبكات انابيب النقل.
  - ◊ القوانين والتشريعات التي تعرقل الاستثمار للشركات الاجنبية ومنها قانون التعاقدات الحكومية وقوانين الاستثمار.

ب- الكهرباء : آمال طال انتظارها

- ازداد انتاج الطاقة الكهربائية من (5258) ميكا واط عام 2009 الى (6149) ميكا واط عام 2011، وذلك بنسبة زيادة قدرها (17 %)، إلا

ان الانتاج الفعلي لعام 2011 أقل من المخطط له بنسبة (25 %)، ولعل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتاخير في فتح الاعتماد ونقص الخبرات من بين ابرز الاسباب المفسرة لفجوة الانتاج.

- إزداد استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية من (1400) ك.و.س عام 2009 الى (1700) ك.و.س عام 2010 والى (1800) ك.و.س عام 2011 وذلك بزيادة قدرها (29.5 %) للمدة 2009 - 2011، إلا ان هذه الزيادة مازالت بعيدة عن المخطط لها بسبب قدم الشبكة وتعرضها الى أعمال التخريب والتجاوزات واللاعقلانية في استهلاك الطاقة من قبل الافراد والمؤسسات.
- حققت الجهود المبذولة لتحسين كفاءة أداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها من خلال أعمال تأهيل المحطات التحويلية والخطوط والقابلوات نسب انجاز ملموسة ارتفعت من (5 %) عام 2009 الى (20 %) عام 2010 وازدادت الى (60 %) عام 2011 بالنسبة لمحطات 400 ك. في، بينما تدنت نسب الانجاز 30 % لمحطات 132 ك.في عام 2011. وبالنظر لطول المدة الزمنية التي تحتاجها خطوط الانتاج لاغراض التأهيل وعدم استجابة الشركات العالمية للدعوات الموجهة اليها وتاخير فتح الاعتمادات المستندية كلها اسباب أثرت في مستويات تحقيق هدف تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية للاعوام 2010 - 2011.
- تم وضع الاستراتيجية البيئية في قطاع الكهرباء وبالتعاون مع المنظمات العالميةUNDP و UNEP عام 2010، إلا انها لم تحقق كامل اهدافها بسبب محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة واستخدامها للوقود الثقيل في تشغيل المحطات الغازية.

ج- الصناعة التحويلية : اولوية مؤجلة

- حقق نشاط الصناعة التحويلية نسبة مساهمة في توليد الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2009 - 2010 ما مقداره (2.9 %) وانخفضت هذه النسبة الى (2.7 %) عام 2011.
- شهد نشاط الصناعة التحويلية انحرافاً في نسبة الانتاج المتحقق لعام 2009 مقارنة بالانتاج المخطط بمقدار (51.5 %) ازدادت الى (52 %) عام 2010 وانخفضت من جديد الى (51.2 %) عام 2011.
- كان هناك مسعى باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية خلال الاعوام 2010 - 2011 بمنح اجازات التأسيس والتشجيع على الاستثمار في هذا النشاط، فازداد عدد المشاريع من (213) مشروعاً مكتمل التأسيس وبرأس مال مستثمر قدره (67.3) مليون دينار الى (452) مشروعاً عام 2010 وبرأس مال مستثمر قدره (102.3) مليون دينار والى (574) مشروعاً وبرأس مال مستثمر قدره (221.8) مليون دينار. إن الزيادة الفعلية هذه لم ترتق الى مستوى ما مخطط لها في انجاز الهدف بسبب عدم تحديد الالية المناسبة مشاركة فاعلة في القطاع الخاص.
- من اجل تطوير القطاع الصناعي وارساء دعائم مشاركة القطاع الخاص في انشطة هذا القطاع، تم البدء ثلاث مدن صناعية في محافظات البصرة وذي قار ونينوى، فضلا عن المباشرة في اجراء الفحوصات الطوبوغرافية واعداد المسوح وتحريات التربة الاولية لمدينة صناعية في محافظة الانبار وان بلغت نسبة الانجاز المتحققة (35 %) لغاية عام 2011.
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج الصناعي (27.9 %) عام 2009 ارتفعت لتصبح (39.7 %) عام 2010 والسبب يعود الى زيادة عدد المنشات الصناعية الخاصة خلال تلك المدة.

رابعاً- قطاع البنى التحتية : انجازات دون مستوى اشباع الحاجات

أ- الماء والصرف الصحي : مشاريع تنتظر الانجاز

الماء الصافي :-

- ارتفع عدد المشاريع الخاصة بخدمات الاسالة من 245 مشروعاً عام 2009 الى 251 مشروعاً عام 2010 والى 260 مشروعاً عام 2011 في اطراف بغداد والمحافظات. كما ازدادت المشاريع المعدة للتاهيل من 275 مشروعاً عام 2009 الى 367 مشروعاً عام 2010، إلا انها انخفضت في عام 2011 الى 72 مشروعاً فقط. ولعل انخفاض التخصيصات المرصدة للمشاريع وتأهيلها من (9.25 %) عام 2009 الى (3.57 %) عام 2010 والى (3.93 %) عام 2011، مما يعكس الانتهاء من معظم المشاريع التي احتاجت الى اعادة تأهيل.
- بلغت نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في بغداد 100 %، أما في المحافظات الاخرى فقد تطورت النسبة من (77.4 %) عام 2009 الى (80 %) عام 2010 والى (82 %) عام 2011، وهذه الزيادة تفسرها دخول مشاريع جديدة لانتاج الماء الصافي.
- ازدادت كمية الانتاج من الماء الصالح للشرب في بغداد من (2250)ألف متر مكعب/يوم عام 2009 الى (2350) الف مترمكعب/يوم عام 2010 والى (2740)ألف مترمكعب/يوم عام 2011، مما ادى الى تخفيض نسبة الشحة من (35.8 %) عام 2009 الى (21.7%) عام 2011، في حين ارتفعت طاقات الانتاج من الماء الصالح للشرب في المحافظات من (3228)الف متر مكعب/يوم عام 2009 الى (3835)الف متر مكعب/يوم عام 2010 والى (3945)ألف مترمكعب/يوم 2011. ومع استمرار تزايد السكان ظلت نسبة الشحة (20 %) لعامي 2009 و 2010 وانخفضت الى (18 %) عام 2011.
- ازدادت حصة الفرد اليومية من الماء الصالح للشرب في بغداد من (300) لتر/يوم عام 2009 الى (325) لتر/يوم عام 2010 فتحقق الهدف بنسبة

(98.5 %) من المخطط ثم ارتفعت الحصة الى (350) لتر/يوم عام 2011 فتحقق الهدف بنسبة (97.2 %) من المخطط. اما في المحافظات فقد تطورت حصة الفرد من (300) الى (320) ثم الى (335) لتر/يوم للاعوام 2009، 2010، 2011 فتحقق الهدف بنسبة (96.9 %) عام 2010 و(93.1 %) عام 2011.

- نتيجة لتنفيذ مشروع ماء الرصافة الكبير واصلاح شبكات المياه والمشاريع الاخرى المستمرة في التنفيذ انخفضت نسبة الهدر من (40 %) عام 2009 الى (35 %) عام 2011.
- ازدادت اعداد مشاريع تحلية المياه في المحافظات التي تشكو من ملوحة عالية ولاسيما المحافظات الجنوبية من (64) مشروعاً لعامي 2009 و 2010 وبطاقة انتاجية (34980) متر مكعب/يوم الى (959) مشروعاً عام 2011 وبطاقة انتاجية (54670) متر مكعب/يوم.

الصرف الصحي :-

- لم تزداد اعداد المشاريع المؤهلة في قطاع الصرف الصحي في كل من بغداد وبقية المحافظات، حيث بقيت عند العدد (3) مشاريع في بغداد للمدة 2009 - 2011 و (29) مشروعاً في المحافظات عامي 2009 - 2010، وازداد الى (31) مشروعاً عام 2011، مما يؤكد عجزها عن تغطية السكان المخدومين بنسبة (100%) في بغداد و(35%) في المحافظات.
- ازدادت اطوال شبكات الصرف الصحي في بغداد من (21444) م عام 2010 الى (125297) م عام 2011 في حين ازدادت اطوال شبكات مياه الامطار في المحافظات من (3445.297) م عام 2009 والى (3696.236) م عام 2010 والى (5077.647) م عام 2011.
- لم تتغير حجوم الطاقات الاستيعابية لشبكات الصرف الصحي في بغداد حيث بقيت عند حدودها (684000) متر مكعب/يوم للمدة 2009-2011. كما حصل تغير متواضع في الطاقات الاستيعابية لشبكات الصرف الصحي على مستوى المحافظات حيث ازدادت من (551652) متر مكعب/يوم عام 2011 وبنسبة تغير (18.1 %).
- ارتفعت نسبة المخدومين من شبكات الصرف الصحي في بغداد من (75 %) عام 2009 الى (80 %) عام 2010 ثم الى (82 %) عام 2011، في حين ارتفعت نسبة المخدومين في المحافظات من (25 %) عام 2009 الى (26 %) عام 2010 والى (30 %) عام 2011.

ب- النقل والاتصالات : انجازات دون الطموح

نشاط الطرق والجسور :

- تحقيق تقدم بطيء في واقع تحسين شبكة الطرق الحالية حيث تم انجاز (254) كم طرق شريانية، (367) كم طرق ريفية، و (46) كم طرق ثانوية وذلك في عام 2011، ولم يتحقق اي تقدم في تحسين واقع الطرق الحدودية، ولعل الظروف الامنية، وقلة التخصيصات السنوية للمشاريع وقلة الكوادر الفنية المتخصصة والروتين الاداري، لعبت دوراً في التلكؤ بانجاز الهدف المرسوم في الخطة.
- صيانة اكثر من 100 كم من الطرق الرئيسة والثانوية.
- بلغ عدد الجسور 1260 جسراً كونكريتياً وحديدياً وهناك (52) جسراً عائماً منتشراً في جميع مناطق العراق وفقاً لبيانات عام 2011، تم صيانة أكثر من 36 جسراً منها عام 2011.
- لم يشهد الواقع تنفيذ محطات وزن على جميع الطرق الرئيسة بين المحافظات والمنافذ التجارية بين العراق ودول الجوار بل تم احالة 22 محطة عام 2012 موزعة على خمس محافظات على ان يتم تنفيذها عام 2012.
- مايزال العمل مستمراً بالغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد وكذلك انشاء الطرق الريفية على وفق برامج تغطي أكبر نسبة من القرى والمشاريع الزراعية وبما يؤمن ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق. كما مايزال العمل مستمراً في مجال اعادة تأثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية.

نشاط الطيران المدني :

- حتى نهاية عام 2011 لم يتم المباشرة بانشاء اي مطار جديد ولم يتم اضافة اي طائرة الى الاسطول الجوي العراقي وظل العمل يتمحور في نطاق تأهيل مطاري بغداد والبصرة وبخطوات بطيئة لاتلبي الهدف. كما إن موضوع حل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وتصفيتها عزز من استمرار غياب الرؤية الاستراتيجية الهادفة الى تفعيل نشاط الطيران المدني.
- إقامة الدورات التطويرية في داخل العراق وخارجه لتطوير الملاكات الوطنية وخلق ملاكات مؤهلة جديدة معززة للأسطول الجوي العراقي.
- القدرة المتعثرة على تغطية الزيادة في حركة المسافرين على النقل الدولي والداخلي بطائرات الخطوط الجوية العراقية والتي إنخفضت من (99%) عام 2010 الى (86%) عام 2011 مقارنة بالمخطط في حين إنخفض النقل الداخلي من (66%) عام 2010 الى (42%) عام 2011
- لم تؤشر حركة البضائع جواً قيماً كمية متقدمة في الانجاز حيث انخفضت كمية الشحن الوارد من البضائع من (8272) طناً عام 2010 الى (7916) طناً عام 2011، في حين كانت كمية الشحن الصادر (128) طناً عام 2010 ازدادت الى (400) طناً عام 2011.

نشاط السكك الحديد :

- لم يتم اكمال ازدواجية الخطوط المفردة ، فاطوال الخطوط المنفذة فعلياً (108) كم من اجمالي المخطط البالغ (220) كم وبنسبة(49 %)عام 2011. ولعل قلة التخصيصات السنوية لمشاريع السكك، وتعقيدات اجراءات الاعلان والاحالة، وتوقيع العقود تعد أسباباً موضوعية في تسبيب الابتعاد عن الهدف.
- تم انجاز (50 %) من تصاميم التقاطعات لخطوط السكك مع الطرق.
- بقيت معظم الاهداف حبراً على ورق ومنها مايتعلق بتحديث منظومات الاتصالات والاشارات، وتعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب، وتجهيز شبكة السكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وكهربة السكك الحديد.

نشاط الموانئ :

- يمتلك العراق اربعة موانئ تجارية (أم قصر، وخور الزبير، أبو فلوس والمعقل) وبلغ عدد الارصفة الموجودة (46) رصيفاً والعاملة منها فعلاً (43) رصيفاً في عام 2011، أما مجموع طاقاتها المتاحة فبلغت (15.9) مليون/طن في عام 2011.
- يمتلك العراق ميناءين لتصدير النفط هما ميناء البصرة والميناء العميق، ازدادت حمولة الميناء الاول من(33.2) مليون/ طن عام 2010 الى(34.1) مليون/ طن عام 2011، في حين ازدادت حمولة الميناء الثاني من(0.7) مليون/طن عام 2010 الى(1.7)مليون/طن عام 2011.
- تم تحسين الاعماق في الممرات الملاحية وواجهات الارصفة بحيث تراوحت بين (5.6 - 12) متراً.
- الانتقال الى مرحلة انشاء موانئ متطورة تواكب التطور الحاصل في الموانئ العالمية مثل انشاء ميناء الفاو فضلا عن بناء عدة ارصفة في موانئ أم قصر وخور الزبير.
- كان هناك نمو ملحوظ لدور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ، وقد تم ابرام عقود تشغيل مشترك مع القطاع الخاص لارصفة وساحات الموانئ.

نشاط نقل الركاب والبضائع بالشاحنات

- تحقق الهدف الخاص بتوفير (300) حافلة لنقل الركاب خلال عامي 2010 و2011، وبنسبة (134 %) من المخطط ،حيث تم استيراد (709) حافلة لدعم النقل الداخلي و(86) حافلة لدعم النقل الدولي خلال عام 2010 مع توفير (246) حافلة خلال عام 2011.
- ازداد معدل النمو في اعداد الركاب والمسافرين عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسبة (3.4 %).
- تم التعاقد مع القطاع الخاص لاغراض التعاون في مجال التشغيل المشترك لحافلات نقل الركاب داخل مدينة بغداد وبخطوات منتظمة وبمتابعة الشركة واشرافها .

النقل البري للبضائع بالشاحنات

- تم نقل حمولة فعلية مقدارها (747.5) الف طن خلال عام 2010 أي بنسبة تحقق مقدارها (71 %) عن المخطط نقله والبالغ (1050) الف طن. اما في عام 2011 فقد بلغت نسبة التحقق (319 %) حيث بلغت الحمولة الفعلية المنقولة (2342.5) الف طن والحمولة المخططة (732.9) الف طن.
- هناك زيادة متحققة في كمية البضاعة المنقولة في عام 2011 والبالغة نسبتها (248 %) مقارنة بعام 2010.
- كانت الايرادات المتحققة في عام 2010 (39.1) مليار دينار وبنسبة تحقق مقدارها (112 %) عن المخطط والبالغ (35) مليار دينار، اما في عام 2011 بلغت الايرادات الفعلية المتحققة (59.1) مليار دينار وبنسبة تحقق مقدارها (141 %) عن المخطط والبالغ (41.7) مليار دينار.

النقل البحري

- شراء باخرة متعددة الاغراض سعة (15 - 20) الف طن .
- تم توقيع عقود عمليات التشغيل المشترك واعادة تاهيل الملاكات البحرية.

الاتصالات

- تحقيق زيادة نسبية في عدد البدالات الالكترونية قدرها (1.6 %) للعامين 2010 و2011 مقارنة بالسنوات السابقة.
- تحقيق زيادة في خطوط الهواتف الكلية لعامي 2010 و2011 وبنسبة (13.7 %) وهي اكبر زيادة متحققة في هذين العامين.

خامساً- قطاع الخدمات : خطوات متعثرة

أ-السكن : تفاقم العجز

- تم تحقيق نسب انجاز متواضعة لم تتجاوز (13 %) من اجمالي الوحدات السكنية المخطط لعامي 2010 و2011 ويعزى ذلك الى ضعف كفاءة الشركات المقاولة في القطاعين العام والخاص.
- إنخفض عدد المقترضين من صندوق الاسكان من (3175) مقترضاً عام 2009 الى (2829) مقترضاً عام 2010 والى (2148) عام 2011 ويعود هذا الانخفاض الى توقعات المواطنين بتخفيض اسعار الفائدة على القروض.
- تم اعادة توزيع القروض جغرافياً وفقاً لمبدأ درجة الحرمان السكني إذ سجلت محافظة ميسان وهي المحافظة الاكثر حرماناً في اشباع الحاجة السكنية باعلى نسبة اقتراض سكني بلغت (13.5 %) عام 2011.

ب- الثقافة والسياحة والاثار: كنوز واعدة

- تناقصت اعداد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي من (662) عام 2009 الى (590) عام 2010 وبنسبة تغير سالبة قدرها (- 10 %) ، وذلك بسبب ضعف الخدمات عموماً والخدمات السياحية خصوصاً فضلا عن الاوضاع الامنية التي أدت الى توقف السياحة الطبيعية والاثارية والعلاجية.
- حقق القطاع الخاص تقدماً في مجال النشاط السياحي حيث ارتفع عدد الفنادق وبنسبة (2.4 %) مابين عامي2009 و2010، وكانت حصة القطاع الخاص (98 %) من اجمالي الفنادق والشقق والمجمعات السياحية، أما القطاع العام فلم تتجاوز حصته (2 %) عام 2010.
- ازدياد اعداد الشركات السياحية من حوالي (201) شركة الى (460) شركة عام 2011 وبزيادة مقدارها (129 %)، تركز بحدود (50 %) منها في محافظة بغداد.
- تم افتتاح ثلاثة معاهد للسياحة والفندقة في النجف وكربلاء والبصرة لإعداد مؤهلين مهنياً في مجال السياحة.
- تحقيق زيادة مضطردة وعالية في السياحة الوافدة الى العراق حيث بلغ عدد الزائرين للسياحة الدينية بحدود (1.5) مليون زائر عام 2011.
- استمرار عمليات مسح المواقع الاثرية في المحافظات كافة وبحدود اكثر من (1000) موقع.
- استرجاع حوالي(116000) قطعة اثرية مهربة الى الخارج واستلام (12000) قطعة بين مسكوكة ورقم طينية من المواطنين.
- صيانة أكثر من (2000) قطعة من اللقى.
- استمرار العمل بعشرة مشاريع في مجال الحماية والتاهيل والتنقيبات الانقاذية للمواقع الاثارية والصيانة.
- إعلان تراثية (29) مبنى في مناطق العراق كافة .

7-1-1 التنمية البشرية والاجتماعية :

أولا- التعليم : تطور كمي وثبات نوعي

إستندت التوجهات الاساسية للتعليم في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى تكامل راس المال البشري بوصفه مسارا موجها للتنمية، وهو منهج يقود الى تعزيز وتطوير قدرات الانسان العراقي خلال دورة حياته التعليمية الكاملة ابتداءً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وصولا الى التعليم العالي الى جانب مسالك البناء المعرفي الاخرى. تضمنت الخطة توجهات اساسية أهمها المساواة للجميع بالالتحاق بنظام تعليمي شامل، يرتكز على إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة من خلال دعم التوسع في بناء المدارس، والاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ في سن الدراسة، وتعليم الفتيات، ومحو الامية وتعليم الكبار؛ رفع مستوى المخرجات التعليمية إعتمادا على تحديث النظام التعليمي وضمان جودته بالارتكاز على اصلاح المدرسة وتاهيل المدرس من خلال تنمية المهارات المهنية والعلمية ورعايته وتطوير المناهج التعليمية والانشطة الطلابية وتوظيف التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية، وتطوير التعليم المهني وتحسين جودته، فضلا عن رعاية الموهوبين والمتفوقين. كما ركزت على تقليل التفاوت في معدلات الالتحاق بين الريف والحضر وبين المحافظات وإتاحة عدالة توزيع فرص التعليم العالي بأنواعه كافة لتلبية احتياجات الطلب المجتمعي في المناطق كافة فضلا عن رفع كفاءة النظم المؤسسية، من خلال التاهيل والدعم المؤسسي وتطوير الادارات والقدرات والبحث العلمي الى جانب تشجيع المشاركة المجتمعية في انشاء مؤسسات التعليم العالي وادارتها وتمويلها.

إلا إن معطيات الواقع تعكس حقيقة ان ألنظام التعليمي في العراق استمر يعاني من خلل بنيوي ومنهجي في اغلب مسيرته رغم تخريجه مئات الالاف من الاختصاصات العلمية والانسانية، إذ ما تزال تعترض برامج هذا التعليم الكثير من المشكلات وتفقد في كثير من الاحيان الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين وفاعلين. إذ يخضع الطلبة بمختلف المراحل الدراسية لنظام تربوي يعتمد الاسلوب التقليدي الذي يعتمد مناهج تقوم على التلقين والاستماع. كما ان جهود القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال مازالت متواضعة والتنسيق بين مختلف الجهات المشاركة في تلك البرامج ضعيفة في ظل عجز كبير في عدد المنشات التعليمية ورداءتها ومعلمين يفتقد الكثير منهم الى الكفاءة التربوية والعلمية .

وقد حققت الخطة الانجازات الاتية :-

أ-الفرص التعليمية

شهد الالتحاق في النظام التعليمي اتجاهاً متبايناً خلال الاعوام 2008 / 2009 و 2010 / 2011 وحسب المرحلة :

- في مرحلة رياض الاطفال حصل تحسن نسبي من 63 طفلاً بالالف الى 80 طفلاً بالالف محققاً نسبة زيادة قدرها (27 %) .
- طرأ تحسن ملموس في نسب الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي بلغ حوالي 92 % وبلغ نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المتوسط (40 %) وبلغت نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الاعدادي حوالي (21 %).
- لم تحقق نسب الالتحاق في معاهد اعداد المعلمين أي تقدم وظلت ثابتة بنسبة 1 %.
- ارتفعت معدلات الالتحاق الجامعي من 8.3 % الى 12.3 % وبنسبة زيادة (4 %).

ب- مستلزمات تعليمية

مؤشر طالب/ مدرسة

شهد المؤشر ارتفاعا في مرحلة رياض الاطفال حيث بلغ 217 طالب/مدرسة محققاً زيادة عن المعدل العام البالغ 130 طالب/مدرسة.

لم يطرأ تغير ملموس في مؤشر طالب/ مدرسة في مراحل التعليم قبل الجامعي.

معهد اعداد المعلمين حقق انخفاضا باتجاه التحسن من 366 الى 282 طالباً.

ازداد عدد الجامعات العراقية للمدة المذكورة بواقع (8) جامعات، كما ارتفعت اعداد الكليات الحكومية من 201 الى 238.

التعليم التقني فقد ازدادت الكليات من 9 الى 13 وحافظت المعاهد على اعدادها البالغة 27 معهداً.

مؤشر طالب/ معلم

- رياض الاطفال ازداد معدل طفل /معلم من 20 الى 26 طفل/معلم
- ظل المعدل ثابتاً نسبياً ومطابقاً للمستهدف في الخطة لجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
- ارتفع معدل طالب/ استاذ في التعليم الجامعي من 11 الى 12 طالب/استاذ.

التسرب

- إنخفضت نسب التسرب في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2009 / 2010 من 2.9% الى 2.5% للعام الدراسي 2010/ 2011.
- انخفضت نسب التسرب في التعليم الثانوي من 3.7 % الى 3.2 % للمدة المذكورة.
- انخفضت نسب التسرب في التعليم الجامعي من 1.9 % الى 1.5 %.

ج- التعليم الاهلي

- ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية إذ ارتفع عدد المدارس الاهلية للاعوام 2009/ 2010 و 2010 / 2011 من 286 الى 558 مدرسة منها : رياض الاطفال من 125 الى 223 مدرسة ؛ الابتدائية من 87 الى 156 مدرسة ؛ الثانوية من 74 الى 176 مدرسة. وارتفع عدد الطلبة المسجلين في تلك المدارس من 4999 الى 63070 طالباً .
- أرتفع عدد الكليات الاهلية من 19 الى 23 كلية للمدة المذكورة .
- ازداد اعداد الطلبة المقبولين في الكليات الاهلية من 13973 طالب عام 2009 - 2010 الى 20631 عام 2010 - 2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 6658 طالباً وبنسبة زيادة قدرها 47.6 % للمدة 2009 - 2011.

ثانياً : الصحة : خدمات غير مكتملة

على الرغم من الازمات المتعاقبة التي مرت بالعراق وتاثيرها في مجمل الاوضاع الصحية إلا ان تلك الاوضاع شهدت تحسناً نسبياً في المؤشرات الصحية خلال الاعوام القليلة الماضية، إذ إرتكزت إستراتيجية الصحة في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بالسعي لبناء نظام رعاية صحية يحقق تغطية شاملة للخدمات الصحية لجميع المواطنين والتركيز على تطوير البنى التحتية للرعاية الصحية ومراقبتها وتمويلها، لضمان تقديم خدمات فعالة للمواطنين مع استمرار التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في المحافظات كافة ، فضلا عن تطوير المستشفيات العامة والمستوصفات ودوائر الرعاية الصحية التي تؤمن الحاجات في الحضر والريف . الى جانب تعزيز فرص بناء القدرات الطبية والتمريضية في كافة المجالات ، والسعي لادخال الوقاية والكشف المبكر في جميع جوانب النظام الصحي، وتمكين الناس من المشاركة الفعالة في تحسين الصحة، والرعاية، والوقاية من الامراض.

لعل أبرز مؤشرات التحسن :-

- تحسن كبير في توقع الحياة عند الولادة ليرتفع من 58.2 سنة عام 2006 الى 69 سنة عام 2012.
- إنخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 41 وفاة لكل ألف مولود حي عام 2006 إلى 38 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2011.
- إنخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 35 وفاة لكل ألف مولود حي عام 2006 إلى 33 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2011 بالنسبة للعراق عموما و 30 وفاة لكل 1000 ولادة حية في إقليم كردستان.
- شهدت الموارد البشرية الصحية والطبية للاعوام 2009 - 2011 ارتفاعاً بسيطاً في مؤشر طبيب، طبيب أسنان، صيدلي، وذوي المهن الصحية لكل 10000 من السكان كما مبين في الجدول (1 - 6)

جدول (1 - 6)

المؤشر	2009	2010	2011
طبيب/سكان	0.72	0.74	0.75
طبيب أسنان/سكان	0.16	0.17	0.18
صيدلي/ سكان	0.19	0.20	0.20
ذوي المهن الصحية/سكان	1.5	1.6	1.7
كادر تمريضي/طبيب	1.4	1.4	1.5

وباستثناء التحسن الواضح معدلات اشغال الاسرة في المستشفيات والمراكز التخصصية لم تشهد مؤشرات السرير لكل ١٠٠٠ من السكان والمستشفيات الصديقة للاطفال اي تحسن ملموس كما في الجدول (1-7)

جدول (1-7)

المؤشر	2009	2010	2011
سرير/ 1000سكان	1.14	1.15	1.17
معدل اشغال الاسرة%	51.6	51.4	60.1
عدد المستشفيات الصديقة للاطفال	36	37	37

- انخفاض معدلات الانتشار المرتبطة بالتدرن لكل 100000 مائة الف من السكان من 78 الى 65 محققاً تحسناً ملموساً في هذا المؤشر.
- ارتفاع أعداد العيادات الطبية والشعبية من 298 عام 2009 الى 353 عام 2010 ثم الى عام 2011.
- إعتماد برامج إدخال حزمة الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية لضمان الاحتياجات الفعلية للسكان وفقا للتوزيع الجغرافي الأمثل، ونشر البيوت الصحية في المناطق غير المأهولة بالسكان والتجمعات النائية

ثالثاً : المرأة: دور متنامٍ بتعثر

على الرغم من تحقق إنجازات كثيرة في مجال تضييق فجوة النوع الاجتماع ولاسيما في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية، الا أن الجهود لاتزال متعثرة والفجوة لاتزال واسعة، وان هنالك كثيرا من النصوص القانونية والتشريعية لم تخضع بعد للمراجعة وسد الثغرات فيها.

وتعكس مؤشرات التطور على مستوى النوع الاجتماعي :-

- إنخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة من 14.2 % عام 2003 الى 13 % عام 2011.
- انخفاض نسبة تمثيل النساء في البرلمان الى 25 % بعد ان وصل 27.3 % عام 2007.
- لاتزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان العراقيين بحدود خمس السكان، لكنها ترتفع أكثر بين النساء.
- ضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (0,93) لكنها تتسع في التعليم المتوسط والثانوي لتبلغ 0.34 و 0.38 على التوالي.
- تراجع المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء من 23,5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011.
- تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات عام 2004 الى وزيرة واحدة للوزارة الحالية.
- انخفاض نسب النساء المعيلات للاسرة من 11,5 % عام 2006 الى 7,7 % عام 2011.
- تضاعف معدلات الطلاق في العراق من 28690 عام 2004 الى 59515 عام 2011.

» إنخفاض فجوة المشاركة بين المراة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنة بالريف. إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل 60,6 في الحضر مقابل 57,7 في الريف عام 2003. وقد انخفض المعدل الى 57 % في الحضر مقابل 51 % في الريف عام 2011.

رابعاً : الشباب : تطور مؤسسي وتحد قيمي

ظلت التحديات التي تواجه الشباب، في جانب منها ، تمثل تراثا أفرزته عقود من سوء الإدارة الاقتصادية وسوء استثمار الموارد البشرية والمادية، عززت نتائجها السلبية إفرازات الحروب المتوالية وظروف الازمات. وبالرغم من تغير الاوضاع الاقتصادية والسياسية، ومع ماتحقق من انجازات ملموسة في ميدان الشباب، استمرت هذه الشريحة تواجه تحديات جسيمة تعرقل فرص استدامتها واضطرادها :

- رغم التحسن النسبي في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الامية مرتفعة بينهم، إذ بلغت نسبة الامية للفئة العمرية (20 - 29) سنة 16.3 % من اجمالي الشباب، بلغت 21.2 % عند الاناث مقابل 11.7 % للذكور.
- هناك اتجاه بارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للشباب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية(37 %) للريف مقابل (27 %) للحضر.
- استمر الفارق في معدلات النشاط الاقتصادي كبيرا للفئة (15 - 29) سنة بين الذكور والاناث لصالح الذكور (63.4 %) مقابل (12 %) للأناث.
- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين الشباب الاناث في الريف (14 %) مقارنة (6 %) في الحضر.
- رغم انخفاض معدل البطالة للشباب خلال السنوات 2008 - 2011، الا ان معدلها للفئة العمرية (15 - 29) بلغ حوالي 18.2 % ، وهو اعلى من المعدل العام للبطالة في العراق 11.1 %، حيث بلغ عند الذكور 15.5% مقابل 33.3 % للاناث.
- ارتفاع نسبة العاطلين من حملة الشهادة العليا (معهد فما فوق) مقارنة بغيرهم من ذوي التعليم الادنى إذ بلغت (24 %) و (13 %) على التوالي.
- تراجع في منظومات القيم لدى الشباب مثل ثقافة العمل التطوعي والمشاركة والمسؤولية، ليحل محلها اللامبالاة وفقدان الثقة والتمركز حول الذات والرغبة في الهجرة أدت الى نوع من التفكك الاجتماعي والانفصال بين الشباب والمجتمع الذي يعيشون فيه .

خامساً : التنمية الاجتماعية :

سعت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 في مجال التنمية الاجتماعية الى اعطاء عناية خاصة للفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعى وتقوية مؤسسة الاسرة ومراعاة اعتبارات التوازن بين حقوق وواجبات شركاء التنمية من دولة ومؤسسات عامة وقطاع خاص ومجتمع مدنى. وتعكس مؤشرات التطور في مجال التنمية الاجتماعية الاتي :

أ-شبكة الحماية الاجتماعية :

- حققت شبكة الحماية الاجتماعية تغطية عالية جدا بشمول الفئات الهشة من (معوقين وأرامل ومسنين وارامل..) وان التذبذب في نسب المشمولين خلال المدة 2009 - 2010 يعود الى تغير ضوابط الشمول في الشبكة، واستبعاد الحالات غير المشمولة بالضوابط.

ب-المعاقون

- ارتفعت نسبة المستفيدين من معاهد المعاقين عقلياً خلال الاعوام2010 و2011 بنسبة (2,4 %) و(5,1) على التوالي.
- ارتفاع مستويات استغلال الطاقة الاستيعابية لمعاهد المعاقين عقلياً خلال الاعوام المذكورة2009و2010و2011 (75 % ، 76.8 % و80.7 %) على التوالي.
- شهدت اعداد المستفيدين من معاهد المعاقين بدنياً للمدة المذكورة زيادة بين العامين 2009 و2010 بنسبة (8.3 %) .
- ارتفاع مستويات استغلال الطاقة الاستيعابية بزيادة عدد المستفيدين للعامين 2009 و2010 بنسبة (44.5 % الى 48.2 %).

سادساً- استراتيجية التخفيف من الفقر : برامج جادة لتحقيق العدالة الاجتماعية

هدفت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر التي اقرت عام 2009 بتقليص نسبة الفقر على المستوى الوطني من 23 % الى 16 %. خلال المدة 2010 - 2014

دخلت الاستراتيجية حيز التنفيذ الفعلي عام 2011 من خلال تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية والتي غطت كثيراً من المناطق الفقيرة وفي المحافظات كافة، وقد ازدادت نسبة التغطية عام 2012 بتخصيص حوالي 500 مليار دينار من الموازنة الاستثمارية لهذا العام، حيث تم توزيع المبلغ على المشاريع ذات الأولوية ضمن استراتيجية الفقر والتي تمحورت حول :

- مشروع دعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء
- بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة
- القضاء على المدارس الطينية
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الاولية

سابعاً- الاهداف الانمائية للألفية الثالثة : تكييف وطني وانجاز هادف :

نجح العراق في توطين الاهداف من خلال دمجها بالاستراتيجيات الوطنية كاستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 التي تميزت من الخطط السابقة باهتمامها في توزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على مستوى العراق ككل وفقاً لمستويات الحرمان والحاجة والحجوم السكانية في مجال الخدمات والبنى التحتية، وعلى وفق الامكانات والميزة النسبية في القطاعات الانتاجية.

ان رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاهداف الانمائية للألفية خلال عام 2011 ومقارنته بعام 2007، يعكس بشكل واضح طبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الايجابية منها أو السلبية بما يؤهل نتائج متابعتها ان تكون البوصلة الاساسية التي يعتمد عليها في تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لاهداف الخطة الكلية والقطاعية ومجالات التنمية البشرية ومعيار اساسي في بناء الاهداف وتصميمها وأولوياتها لخطة التنمية الوطنية القادمة 2013-2017 والموضحة في الشكل (1 - 6) والتي يمكن تلخيصها بالاتي : -

شكل (1 -6)

المصدر أعدت هذه المصفوفة من قبل د . مهدي محسن العلاق/ رئيس الجهاز المركزي للإحصاء كجزء من تقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق

الهدف الاول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

- انخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف من (13.9 %) عام 2007 الى (11.5 %) عام 2011.
- لايتوقع وصول بعض المحافظات الى الهدف عام 2015 لارتفاع نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن دولارين ونصف عام 2011 منها المثنى (29.4 %) وذي قار (37.8 %) والبصرة (16.1 %).
- انخفاض نسبة فجوة الفقر من (5 %) عام 2007 الى (2.6 %) عام 2011 واستمرار وجود تفاوت في تحقيق هذا الهدف بين المحافظات.
- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص من (0.8 %) للمدة 1997 - 2007 الى (2.1 %) للمدة 1997 - 2011.
- انخفاض معدلات البطالة بين الشباب بعمر (15 - 24) سنة من (30 %) عام 2008 الى (22.8 %) عام 2011، مع استمرار معدلات البطالة بين الاناث الشابات أعلى من الذكور الشباب.
- انخفاض نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر من (15.9 %) عام 2000 الى (8.4 %) عام 2011، إلا ان المحافظات الجنوبية مقارنة ببقية المحافظات ظلت تعاني من ارتفاع نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر.
- ارتفاع نسبة الحرمان الغذائي للمحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الاخرى.

الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي :

- حقق العراق تقدماً في نسب الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، حيث ازداد من (76.3 %) عام 2000 الى (85.8 %) عام 2006، والى (92 %) عام 2011. مع استمرار وجود تفاوت في نسب تحقق هذا الهدف بين الذكور والاناث وعلى مستوى الريف والحضر وبين المحافظات.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- ازدادت نسب التحاق البنات الى البنين في مرحلة التعليم الابتدائي من (85%) عام 2000 الى (88%) عام 2006 والى (94 %) عام 2011. كما ازدادت النسبة في مرحلة التعليم الثانوي من (66 %) عام 2000 الى (75 %) عام 2007 والى (85 %) عام 2011.
- ارتفعت نسبة النساء العاملات بأجر في القطاع الزراعي على مستوى العراق عام 2011 الى (14.7 %) مقارنة بـ(12.1 %) عام 2008، مع وجود تباين كبير بين المحافظات جاءت محافظة اربيل في المرتبة الاولى (19.8 %) بينما تاتي محافظة نينوى في المستوى الاخير (7.8 %).
- لايتوقع تحقيق مساواة بين الجنسين في العراق بسبب تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية، وان الوصول الى الهدف يتطلب آماد زمنية اطول.

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الاطفال

- شهدت معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة انخفاضاً كبيراً، إذ انخفضت نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة/ لكل 1000 مولود حي من (101) عام 1999 الى (41) عام 2006 ثم الى (38) عام 2011. وبذلك تحقق الهدف.
- انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من (50) لكل 1000 ولادة حية عام 1990 الى(35) وفاة لكل الف مولود حي عام 2006 والى حوالي (33) وفاة لكل الف مولود حي عام 2011.

الهدف الخامس : تحسين صحة الامهات

- شهدت نسب الولادات التي اجريت تحت اشراف شخص مؤهل من ذوي الاختصاص بين عامي (2000 و2011) ارتفاعاً ملحوظاً من (72 %) الى حوالي (91) على التوالي. كما شهدت الولادات باشراف شخص مؤهل في الريف أرتفاعا كبيرا حيث ازدادت من (60 %) عام 2000 الى (78 %) عام 2006 والى (85 %) عام 2011.
- ارتفاع الطلب باستخدام وسائل منع الحمل في أغلب المحافظات خلال المدة 2000 - 2011، إذ ارتفعت من (43.5 %) عام 2000 الى (49.8 %) عام 2006 والى (52.5 %) عام 2011.
- معدل الولادات لدى المراهقات وهو من المؤشرات المنقحة الحديثة لرصد ظاهرة الولادات المبكرة للفتيات المراهقات بعمر (19-15) سنة. اظهرت نتائج المسح العنقودي 2011 ان معدل ولادات المراهقات يبلغ (82) ولادة لكل ألف امرأة بعمر (15 - 19) سنة.
- في مجال الرعاية الطبية للحامل بلغت نسبة الامهات اللاتي تلقين التلقيح ضد توكسيد الكزاز (63 %). وتختلف هذه النسب حسب المستوى التعليمي للام اذ بلغت (82 %) للامهات الحاصلات على مؤهل علمي عالٍ ، مقابل (49 %) غير المتعلمات. ولم يطرأ اي تغيير على هذه النسب بين المحافظات للاعوام 2006 - 2011.
- انخفضت نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الاسرة بين عامي 2006 و 2011 من (10.8 %) عام 2006 الى (8 %) عام 2011.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وغيرهما من الامراض

- بلغت عدد الاصابات بالايدز عام 2010 (12) حالة فقط (10) منهم ذكور و(2) اناث أكثرها في محافظة بغداد. انخفض هذا العدد الى (11) عام 2011 منهم (7) ذكور و(4) اناث.

- ان عدد الاصابات قليلة جدا بسبب الوعي الصحي والتربية الاجتماعية المتحفظة والذي لايتجاوز سنويا 10 - 11 حالة. وبذلك يكون الهدف متحقق.

الهدف السابع : ضمان توفير أسباب بقاء البيئة

- على الرغم من التحسن في نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه، إلا ان هناك تفاوتاً بين المحافظات في نسب الافراد حسب المصدر الرئيس للماء المحسن. وظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من عدم وصول الخدمات اليها ويكلفها جلب المياه الصالحة للشرب المزيد من المشقة والعناء الذي يقع غالباً على كاهل النساء.
- ارتفعت نسبة الوحدات السكنية المرتبطة بالشبكة العامة للماء المحسن من (81.3 %) عام 2007 الى (84.5 %) عام 2012. بينما ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون باضطراد على مصدر محسن للماء من (83.3 %) عام 2000 انخفضت قليلا عام 2006 الى(79.2 %) ثم عاودت لترتفع الى (86.8 %) عام 2011.
- ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن من (92.5 %) عام 2000 الى (93.8 %) عام 2011.

الهدف الثامن : اقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- أعتمد شركاء التنمية في تنفيذ انشطتهم في العراق على استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2007 ووثيقة العهد الدولي ICI للارتقاء بمستوى رفاهية الشعب العراقي بموجب اربعة ميادين هي : تعزيز النمو الاقتصادي ؛ انعاش القطاع الخاص ؛ تحسين نوعية الحياة ؛ تعزيز الامن والحكم الرشيد.
- في مجال تخفيف عبء الديون، خفضت مجموعة دول نادي باريس ديونها الرسمية البالغة 114 مليار دولار عام 2003 بنسبة (80 %) من القيمة الاسمية لارصدة الديون.
- على الرغم من تاخر العراق في ولوج تقنية الاتصالات الحديثة والمعلوماتية فقد حقق انجازات كبيرة على مدى السنوات 2004 - 2012.
- بلغت نسبة الاسر لديها خط هاتف ثابت (5.1 %) مقابل (94.3 %) من الاسر لديها الهاتف الجوال.
- اما نسب الاسر التي تمتلك حواسيب شخصية فقد ارتفعت من (5 %) عام 2004 الى (17.2 %) عام 2011. في الوقت نفسه ارتفعت نسب الاسر التي تستخدم الستلايت من (40 %) الى (96.1 %) للمدة ذاتها.

1-1 -8 التنمية المكانية : وسيلة لتحقيق العدالة

هدفت خطة التنمية لمعالجة الاختلال التنموي في العراق ألحد من التفاوت المكاني بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء بين المحافظات أو بين البيئة الريفية والحضرية. كما أستهدفت الخطة معالجة التشوه في الهيكل الحضري للعراق والمتمثل بهيمنة مدينة بغداد على هذا الهيكل على المستوى الوطني وهيمنة مراكز المحافظات على بقية الهيكل الحضري ضمن المحافظة.

ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والتربة الصالحة للزراعة ووجود نهري دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكاربوهيدراتية الضخمة ووجود مراكز تنموية رئيسة وثانوية في عموم محافظات العراق يوفر الاساس الملائم للانطلاق نحو تصحيح الاختلالات في بنية التنمية المكانية وذلك من خلال اعادة توزيع الاستثمارات جغرافياً لتكون بشكل اكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة او جزءاً منها.

ان تحقيق هذه التغيرات على مستوى البنية المكانية يتطلب وقتاً طويلاً فضلاً عن قاعدة بيانات مبنية على مسوح واحصاءات، وحيث ان ذلك غير متاح في الكثير من المجالات فان تاشير المنجز نتيجة تنفيذ الخطة يصعب تحديده بدقة. مع ذلك هناك الكثير من المؤشرات باتجاه تحقيق عدالة وانصاف توزيع ثمار التنمية والمتمثل بالاتي :

- ان استحداث برنامج خاص بتنمية الاقاليم مبني على اساس توزيع نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية بلغت عام 2012 حوالي (20 %) لجميع المحافظات وعلى اساس الحجوم السكانية للمحافظات قد ساهم بشكل كبير في تقليل الفوارق التنموية ولاسيما في مجال تقديم الخدمات بين المحافظات وضمن مكونات المحافظة الواحدة.
- هناك تحسن في درجة الحرمان للمحافظات التي كانت أقل حظوة من ثمار التنمية في العقود السابقة نتيجة توجيه الاستثمارات اليها بما يتناسب وخصائصها النسبية وحاجاتها.
- هناك تحسن نسبي في المنظومة الحضرية باتجاه تنمية المدن المتوسطة والصغيرة (تلعفر والفلوجة والسماوة...) مع استمرار هيمنة بغداد على الهيكل الحضري.
- المباشرة بانشاء ثلاث مدن صناعية.
- البدء باعطاء اهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ومن خلال تخصيص اراض لانشاء قرى ريفية عصرية تهدف الى تنمية المناطق الواعدة في الريف العراقي من خلال تخصيصها للمهندسين الزراعيين وخريجي الثانويات المهنية الزراعية.

- تعزيز اللامركزية في ادارة التنمية بالمحافظات ومنح الحكومات المحلية الصلاحيات اللازمة لوضع خططها وتحديد اولوياتها التنموية ومتابعة تنفيذ مشاريعها.

1-1-9 الاستدامة البيئية : عصرنة نهج التنمية

انطلقت خطة التنمية 2010 - 2014 لتجعل من التنمية المستدامة مبدأ شاخصاً في مضامينها واولويات أهدافها الاستراتيجية وأنشطتها التنموية ومشاريعها المختارة كافة ساعية الى ادماج البعد البيني مع البعد الاقتصادي والاجتماعي في فعاليات التنمية وبذلك نجحت في جعل الاعتبارات والمعايير البيئية جزءاً لايتجزأ من عملية اتخاذ القرارات التنموية على المستوى الكلي والجزئي محققة بذلك تقدماً ملموساً في مستوى كفاءة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المعلنة في الخطة ، علماً بان درجة هذا التقدم لم تقترب كلياً من مستوى الطموح الوطني والدولي .

أ- في مجال الرقابة والرصد البيئي

- مراقبة نوعية الهواء وتقييمه بالاعتماد على 10 محطات رصد ثابتة موزعة على محافظات العراق عام 2010.
- مراقبة نوعية المياه وتقييمه بالاعتماد على 148 محطة موزعة على امتداد الانهار عام 2011.
- مراقبة الاهوار والتنوع الاحيائي وتقييمه وحصر مواقع التلوث ومراقبة الكيمياويات وفعاليات شؤون الالغام للأغراض الانسانية.

ب- في مجال استخدام التقانات الأنظف بيئياً

- تأهيل واعادة بناء مرسبات الغبار لـ 14 معملاً من معامل السمنت.
- تقليل الكميات المضافة من رابع اثيلات الرصاص الى البنزين لتصبح (0.15) غم/رصاص/لتر عام 2010.
- تخفيض المحتوى الكبريتي في انتاج النفط الخام وزيت الغاز الى 50 جزء بالمليون كمرحلة اولى عام 2010.
- الاعتماد على بدائل الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح في تقنيات الري والصناعة والخدمات المنزلية وان كان بشكل محدود.

ج- في مجال مكافحة التصحر

- مواجهة الزحف الصحراوي من خلال تثبيت الكثبان الرملية التي تغطي مساحة 4 مليون دونم وتمت المعالجة بواقع 500 الف دونم عام 2011.
- تم انشاء 57 واحة صحراوية للاستفادة من موارد الصحراء الغربية في المساهمة بتأمين الامن الغذائي.
- تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية من خلال تنفيذ 16 محطة للمراعي الطبيعية خلال المدة 2006 - 2011.
- زيادة اعداد المحميات الطبيعية الى 13 محمية غطت جميع محافظات العراق عام 2011.

د- في مجال احياء الاهوار

- تم اعادة اغمار 2710 كم مربع من الاهوار عام 2011 وبنسبة 48 % من اجمالي المساحة المقرر اغمارها.
- تم نصب محطات رصد هيدرولوجية للسيطرة على مداخل المياه في الاهوار ومخارجها .
- حفر القنوات والجداول المغذية للاهوار وتطهيرها وتاهيلها .

هـ- في مجال رفع النفايات وتدويرها

- بلغت كمية النفايات المرفوعة 48 ألف طن /يوم عام 2011.
- غطت خدمات رفع النفايات نسبة 91.3 % في الحضر و 7.5 % في الريف عام 2011.
- بلغ عدد مواقع طمر النفايات النظامية 32 موقعاً وغير النظامية 357 موقعاً عام 2011.

و - في مجال التعاون الدولي

إنضم العراق خلال المدة 2009 - 2011 الى أكثر من 11 اتفاقية دولية خاصة بالبيئة ، 7 منها أعلن انضمامه اليها رسمياً والبقية يدرس صك الانضمام اليها خلال المرحلة المقبلة.

ز- في مجال التوعية البيئية

- سعى العراق الى ادخال البيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية للمراحل المختلفة خلال السنوات 2010 - 2011، كما اهتم باعداد المطبوعات التي تهتم بالثقافة البيئية من كراسات وبوسترات فضلا عن اعداد برامج تلفازية وافلام وثائقية تعنى بالعمل البيئي.

1 - 2 الاطار العام لخطة التنمية الوطنية 2013 - 2017

يواجه مشروع إعداد خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ظروفاً لاتختلف كثيرا عن مجمل التحديات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014. إذ بالرغم من الانجازات المهمة التي حققتها السنوات الاولى من الخطة الماضية إلا انها مازالت بعيدة عن المعدلات التي استهدفتها الخطة في كثير من المجالات.

وتمثل خطة 2013 - 2017 مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي. يشكل الدستور وبرنامج الحكومة التشغيلي 2011 - 2014 والاستراتيجيات الوطنية والأهداف التنموية للألفية اطارا مرجعيا ساندا لهذا المسار الذي يتضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كاقطاب تنموية، يكون القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية، تتكامل فيها الادوار المركزية واللامركزية في ادارة التنمية، كما تتلازم توجهات الموازنة الاتحادية مع اهداف الخطة في ظل سياسات كلية متوازنة لتحقق استقرارا ماليا ونقديا، وتنمية اقطاب مكانية رئيسة وثانوية تقلص الفجوة بين الحضر والريف وبين المحافظات، وضمان تكافؤ الفرص من منظور النوع الاجتماعي المعزز لمعدلات المشاركة الاقتصادية، وبناء معرفي ومهاري يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة وسوق العمل، وضمان رعاية صحية متكاملة لمجتمع معافى وسكان اصحاء، والارتقاء بمستوى الرعاية الاجتماعية الجيدة لتغطي احتياجات الفئات الهشة وبما يعزز فرص التنمية الاجتماعية، مع تحقيق استدامة بيئية وصولا الى ارساء دعائم الاقتصاد الاخضر، جميعها تمثل خيارات لتوجهات مستقبلية تلبي طموحات الشعب العراقي وبما يؤهلها ان تبني جسرا بين واقع مازوم وخيار تنموي منشود.

إن خطة التنمية 2013 - 2017 ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ساعية الى تحديثها مستوعبة للمتغيرات المحلية والدولية المستجدة كافة ، فالتحسن النسبي في الوضع الامني وتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية والتغير الايجابي في معدلات انتاج النفط العراقي المتأثر بجولات التراخيص النفطية، عوامل من شأنها ان تؤثر في فاعلية التنمية واتجاهاتها بما يدفع بمؤشرات التنمية البشرية الى الأمام، وهذا يستدعي تبني سياسات وبرامج ذات أهداف مستقبلية تستوعب مجريات الحاضر وتهيئ بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل ليكون العراق بلداً متقدماً مستدام التنمية يسعى الى تلبية احتياجات الجيل الحالي والارتقاء بجودة نوعية حياتهم لايساوم على احتياجات الاجيال القادمة بل ينصفها من خلال تكريس منهج الحق كبديل عن منهج اشباع الحاجات وصولاً الى مجتمع ينعم بالاستقرار والاندماج والانجاز

1-2-1 فرضيات الخطة ومنطلقاتها الاساسية :-

- تنطلق خطة 2013 - 2017 من تسع فرضيات أساسية تعد بمثابة القاعدة المنهجية لاعداد الخطة.
- تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية مختارة للنمو المنهج التنموي المعتمد في إرساء آفاق الرؤية المستقبلية ومدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريع الى اقتصاد انتاج وعلى المدى البعيد.
- ارساء بيئة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لمفاصل الاقتصاد والمجتمع وبأسلوب حوكمة رشيد وشفاف وبما يسهم في ارساء دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق خلال سنوات الخطة ليكون عام 2017 بداية الدخول الفعلي لمرحلة الانطلاق نحو التنمية المستدامة.
- تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي وبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد السوق وبأقل الكلف.
- القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في تحقيق التنمية المستدامة، يكون القطاع العام شريكاً استراتيجياً مع القطاع الخاص خلال سنوات الخطة.
- منهج الحق البوصلة التي ستؤشر أولويات التنمية البشرية المستدامة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين جودة نوعية الحياة للفرد العراقي.
- النمو المولد لفرص العمل بوصلة الاستثمار من اجل التصدي للبطالة والفقر تحقيقاً لمبدأ الانصاف المستدام.
- الاستمرار في التأكيد على منهج التمكين كأساس لبناء القدرات البشرية وبما يضمن ترسيخ أسس اقتصاد المعرفة المعزز لدور المرأة والشباب في التنمية.
- استيعاب أثر النمو الديمغرافي للسكان، ولاسيما الفئات العمرية في سن العمل لتكون فرصة من اجل الادخار والاستثمار والتنمية المستدامة.
- يتعزز الحصاد التنموي مع التحسن المستمر في المشهد الامني والاستقرار السياسي.

1-2 - 2 الاطار الفلسفي للخطة :

أولا :

النموذج التنموي المقترح : تنطلق فلسفة النموذج التنموي المقترح للخطة من فرضية مفادها : « ان النمو المتوازن يفترض وجود عناصر من عدم التوازن في الهيكل الرأسي للانتاج. كما ان النمو غير المتوازن يتضمن وجود عناصر من التوازن تفرضها طبيعة العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية ».

وبناءً على ذلك فان التنمية المتوازنة المدفوعة بقوة جذب أقطاب قطاعية مختارة للنمو (قطاع الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) تنعكس على تشكيل اقطاب تنموية مكانية رئيسة واخرى ثانوية بحسب الامكانات والمزايا النسبية للمحافظة. وعليه سيكون قطاع الطاقة وتحديدا القطاع النفطي قطبا تنمويا ممولاً مع نمو الاقطاب الاخرى خلال سنوات الخطة لما تتمتع به من قوة جذب وتحريك وانتشار مولدة مزايا الاثر المتمثلة بالترابطات الامامية والخلفية محدثة التغيرات البنيوية المعززة للنمو في القطاعات الاخرى الاقتصادية والخدمية والبشرية وما يترتب على ذلك من تصحيح في مسارات التنمية المكانية وتعزيز الاستدامة البيئية للتنمية، وبما يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق.

لتحقيق النموذج التنموي في اعلاه يتطلب اعادة صياغة الادوار التنموية بين القطاعين العام والخاص بحيث يكون الاستثمار العام مولدا لمحفزات السوق ومن ثم مشجعاً لاستثمارات القطاع الخاص ومؤثرا في إتجاهات الطلب الكلي الفعال، ويكون الاستثمار الخاص مستجيبا لكسر قيود محدودية العرض ومعززا لمروناته من خلال اتخاذ قرارات الاستثمار الفاعلة والمنتجة وبما يتيح التوسع في المؤسسات الخاصة المتكيفة فعلا مع النمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا:

فلسفة الادارة الاقتصادية: ظلت صياغة الادوار وتوزيعها مابين القطاع العام والخاص ترتبط بهيمنة الدولة وسيطرتها على فوائضها الاقتصادية المتمثلة بالموارد النفطية مما فرض واقعا اسهم في صياغة نسق من العلاقات اختلفت توجهاته ومساراته باختلاف الزمن، ولكن في كل الاحوال لم تكن تلك المسارات ذات اتجاهات تطورية بل كرست حالة سيطرة القطاع العام وعزل القطاع الخاص او تحييده عن مصادر التراكم وامكاناتها المتعددة في تحقيق النمو والذي احتكرته الدولة، لذا تسعى الخطة الى اعادة بناء دور القطاع الخاص التنموي ليكون تكامليا مع القطاع العام الذي سيبقى دوره استراتيجيا خلال سنوات الخطة ، ولاجل ذلك تسعى الى توليد بيئة تمكينية تشاركية جاذبة مستقطبة لرؤس الاموال والخبرات ودمجها في منظومة التفاعلات التنموية الداعمة لانشطة القطاع الخاص وبأساليب متنوعة من الادارة الاستثمارية المعززة لفرص التحول الى اقتصاد السوق على وفق مبدا الكفاءة والمنافسة.

3-2-1 المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي

أولا: التنوع:

من أجل تاشير ملامح هوية الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة سيكون التنوع في بنية الانتاج غير النفطي مبدأً حاكماً في تعبئة الموارد الاقتصادية للخطة.

ثانياً: القوة في اللامركزية:

تستمد اللامركزية في العراق قوتها من الدستور، والتي تفترض وجود مؤسسات حكم منتخبة بشكل مباشر وتكون مسؤولة امام المواطنين، وتعد تطبيقا لمبادئ الحكم الصالح. وانطلاقا من مبادئ اللامركزية المتمثلة بالاعتراف بوجود الشخصية المعنوية للوحدات الادارية المحلية واقرارها بوجود مصالح ذات خصوصية لتلك الوحدات بحيث يكون ذلك مسوغاً لتبني نظام اداري يسمح بادارة هذه المصالح وتنظيمها وتسييرها محليا وبما لايتعارض مع الاهداف والمنطلقات الوطنية.

ثالثاً: تخضير الاستثمار:

طالما ان الاقتصاد الاخضر يفترض تحقيق تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من حدة المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ويعزز من التنوع الاحيائي، ستستمر الخطة في دمج المعطيات البيئية في منظومة التفاعلات التنموية ليكون الاستثمار في البيئة طريقنا الى ارساء اسس الاقتصاد الاخضر، من خلال تبني مشاريع صديقة للبيئة وسياسات تحد من استهلاك الطاقة المولدة لانبعاثات الغازات المستنفذة لطبقة الاوزون والحد من التصحر وتلوث الهواء والمياه والتربة واحياء الاهوار والمحافظة على التنوع الاحيائي وتوسيع المساحات الخضراء. كما تؤمن الخطة بضرورة اصلاح السياسات وتغيير اللوائح التشريعية وفرض الضرائب البيئية وتبني اسلوب البصمة البيئية للسلع والخدمات المستوردة.

رابعاً: التمكين وتكافؤ الفرص:

يمثل التمكين لبناء القدرات من أجل المشاركة منهج التنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص ومن منظور النوع الاجتماعي يعد الوسيلة الاساس في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الابعاد وتحقيق الانصاف المستدام.

خامساً: العمل اللائق:

تنمية قوة العمل وتحسين ادارة سوق العمل وتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة تعمل على توليد فرص العمل اللائق ولاسيما للمرأة والشباب من أجل عمل آمن ومحمي ونوعية حياة أفضل.

4-2-1 التحديات

على الرغم من الانجازات التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية إلا ان الخطة تؤمن باستمرار قوة التحديات السياسية والامنية فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما فسر انخفاض كفاءة تنفيذ أهداف الخطة السابقة وامكانات الوصول الى أهداف الخطة الحالية. ويمكن تحديد أهم التحديات بالاتي:

أولاً- التحديات الاقتصادية

- ريعية الاقتصاد العراقي: استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الاول في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (43 %) عام 2011 وفي تشكيل ايرادات الموازنة الاتحادية (97 %) وفي بنية الصادرات العراقية وبنسبة (92 %) مما يشوه العلاقة مابين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الامد ومستقبل التنمية.
- الانكشاف الاقتصادي: استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة (16.5 %) وبنسبة (10.6 %) للأنشطة التوزيعية وبنسبة (29.8 %) للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الانشطة كافة عدا النفط (57 %). هذه النسب تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلية بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.
- الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت عن (6.4 %) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2010 فجعله غير قادر على ارساء أسس لاقتصاد سوق متماسك يولد الامان للنمو طويل الامد.
- محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءته المالية حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى (5.9 %)، ولعل انعدام التوازن مابين متطلبات الوقاية المصرفية (التحوطات) ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو توفير الائتمان لتمويل التنمية) يعد سبباً موضوعياً لتفسير تواضع هذه النسبة.
- اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية والتي تشكل (68.3 %) من اجمالي الانفاق العام لعام 2012 وعلى حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت نسبتها (31.7 %) للعام نفسه فضلا عن ذلك لاتزال تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل (50 %) من اجمالي النفقات التشغيلية لعام 2012 وتشكل (34.3 %) من اجمالي الانفاق العام للسنه نفسها ، وهي أعلى من نسبة النفقات الاستثمارية.
- تقليدية سوق العمل العراقي الذي ماهو الا انعكاس للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به العراق فجعله سوقاً غير مواكب للتطورا ت الدولية وغير مستجيب للعرض الكمي المتزايد لقوة العمل العراقية بدلالة ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب لعام 2011 والتي بلغت (24.2 %) من الفئة العمرية (15 - 29) في ظل غياب سياسة تشغيل فاعلة ودور هش للقطاع الخاص.
- على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد إلا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه فضلا عن ضعف دور النظام المصرفي وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال والقصور في معاقبة المفسدين ، كل هذا حد من عملية التنمية وجذب الاستثمار الاجنبي.
- اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم في الساحة الاقتصادية بفعل مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية تؤدي الى تشوهات في مسار السياسات الكلية والقطاعية وحركة متغيراتها مسببة ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة وتشوهاً في هيكلية سوق العمل وتراجعاً في درجة الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية المستدامة.

ثانياً - التحديات الاجتماعية:

- تظهر مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2011، ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 132)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد.
- ولد التحول نحو اقتصاد السوق كلفاً اجتماعية باهضة في ظل سياسات اجتماعية غير فاعلة ذات صبغة حمائية كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي مما أبقى على مستويات الحرمان العالية وفجوة الفقر.
- استمرار الازمات لمدة طويلة ترك اثارا بنيوية على المجتمع العراقي زاد من مساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية مما ولد عبئا على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لايتوافق مع مبدا استدامة التنمية
- لاتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والتي تصل نسبتها الى حوالي خمس السكان، فضلا عن انخفاض معدلات الالتحاق الصافي في الدراسة المتوسطة والاعدادية (40 %و 21%) على التوالي.
- لايزال العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية يشكل التحدي الاكثر الحاحا حيث قدر العجز في المدارس باكثر من (7000) مدرسة انعكس على ارتفاع حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في المدارس وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف الدراسية .

ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة ، التي تعمل اليوم باعلى من طاقاتها بسبب العجز الكبير في الطاقات الاستيعابية لهذه المؤسسات مقارنة بارتفاع معدلات المراضة والحجوم السكانية التي تخدمها.

لايزال المعدل العام لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنياً (13 %) من اجمالي السكان النشطين اقتصادياً فضلا عن تدني مشاركتها في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مما يولد هدرا في مخرجات التعليم.

تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لايتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني والارتفاع بمستويات الدخول حيث قدر العجز في الوحدات السكنية بحدود(2) مليون وحدة سكنية مما يولد ضغوطاً نفسية واثاراً سلبية على جودة نوعية الحياة.

استمرار عدم التغطية الكاملة للأسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة والتي تبلغ نسبتها (82 %) عام 2011 فضلا عن التجهيز غير المستقر للماء وتلوث شبكة المياه مما يؤشر صعوبة تحقيق العراق للاهداف الانمائية للالفية بالوصول الى نسبة (91 %) من الاسر فيما يخص تجهيزهم بامدادات المياه المحسنة. كما تستمر الفجوة بين الريف والحضر في حصول الاسر على المياه من الشبكة العامة. وتتعمق المشكلة وبشكل أكبر في مجال خدمات الصرف الصحي سواءً على مستوى البلد او بحسب البيئة الحضرية والريفية. ففي حين ترتفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي في مدينة بغداد الى (86 %) من السكان تنخفض الى (32 %) في المحافظات مع انعدام وجود شبكات صرف صحي في المناطق الريفية.

ثالثاً -التحديات البيئية :

- استمرار معاناة البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة (الماء والهواء والتربة) من ارتفاع معدلات التلوث البيئي رغم التحسن النسبي خلال السنوات الاخيرة، مما انعكس بشكل ملحوظ على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق.
- غياب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ساهم في تفكك حلقات التكامل والتنسيق مابين خطط وبرامج حماية وتحسين البيئة سواء على مستوى الاعداد أوالتنفيذ فأبعد الاقتصاد العراقي عن مسار الاقتصاد الاخضر.
- وقوع العراق تحت مظلة التغيرات المناخية بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الامطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة والعواصف الترابية والرملية جعله معرضاً لآثارها السلبية في ظل غياب نظام للانذار المبكر ضد الظواهر الطبيعية ومقاييس مراقبة الواقع البيئي.
- تناقص كميات المياه وتدهور نوعيتها وارتفاع مستويات تلوثها الناتجة عن المياه غير المعالجة والراجعة من الصرف الزراعي والصرف الصحي والصناعي والانسكابات النفطية ناهيك عن تاثر حصة العراق المائية التي يحصل عليها من الانهار المشتركة مع دول الجوار مما سيضع العراق امام تحدي نقص الموارد المائية وعدم استجابتها لمتطلبات التنمية المستقبلية.
- تفاقم ظاهرة التصحر واتساع نطاق المناطق المتأثرة بالصحراء بسبب ظاهرة التغيرات المناخية والاستغلال المكثف لمواردها وتخلف أساليب الادارة التي يتم تطبيقها فضلا عن التأثيرات البيئية السلبية الاخرى وهذا يتطلب استصلاح (7.9) مليون دونم وبكلفة (2) مليون دينار للدونم الواحد.
- إدارة سلبية ومتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية وان وجدت فهي لاتتعدى كونها مكباً تقليدياً للنفايات مع انعدام كامل لنظام تصنيف النفايات فضلا عن انعدام طرق تدوير النفايات او اعادة استعمالها بتحويلها الى طاقة او سماد مع غياب شبه كامل لدور القطاع الخاص في مجال تقديم هذه الخدمة علماً بأن نسبة السكان المشمولين بخدمات رفع النفايات كان (65 %) عام 2010 ولم يكن للريف العراقي نصيب سوى (7.5 %).
- استمرار مشكلة عدم معالجة المناطق المزروعة بالالغام وتأثيرها في الامن الانساني واستغلال الاراضي واقامة المشاريع التنموية عليها.
- إستمرار ارتفاع مستوى التفاوت المكاني مابين محافظات العراق بشكل عام والبيئة الريفية والحضرية بشكل خاص حيث بلغت درجة الحرمان في المناطق الحضرية (17 %) عام 2012 في حين بلغت في المناطق الريفية (58 %) مما يعزز استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في العراق والتخلف الموروث للبيئة الريفية.
- غياب القطاع الخاص عن مسرح المشاركة في الفعاليات البيئية على الرغم من الاعلان المتكرر بكونه أحد اللاعبين الرئيسيين في ارساء أسس التنمية المستدامة في العراق.

1-2-5 الرؤية :

"دولة امنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتطلع لبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة، يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة، يتشارك فيه الجميع في ظل نظام فدرالي لامركزي متكامل اجتماعيا، مولد لفرص منصفة في التنمية، يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين فيه ، وتكون الاستدامة البيئية نهجا في الوصول الى الاقتصاد الاخضر".

1-2-6 اهداف الخطة

إن تحقيق تناغم وتناسق في توجهات الخطط التنموية الوطنية ومساراتها ورؤاها ، يوفر معيارًا مهمًا لتقويم إنجازاتها فى ضوء تقاربها أو انحرافها عن المسارات التنموية التى تتفق ورؤاها المستقبلية. وليس ثمة شك أن الارتكاز إلى رؤية تنموية بعيدة المدى من شأنه استنفار جهود شركاء التنمية وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق طموحاتها لمستقبل أفضل وغد أكثر إشراقًا يراعي ارساء مبادئ الانصاف وسيادة القانون. ولعل اهم تلك الاهداف :

أولا : ألاهداف الاقتصادية :

- جعل الادارة التنموية لايرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة وبما يضمن حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال رفع نسبة مساهمة أقطاب النمو المختارة المتمثلة بقطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحية في توليد الناتج المحلي الاجمالي من اجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنوياً في الناتج بمقدار (13.31 %) مع النفط و (7.5 %) بدون النفط.

- العمل على بناء اسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها مابين القطاع العام والخاص ليساهم الاول بـ(79 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (329) ترليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة (21 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (88) ترليون دينار وبما يؤمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق وفقاً لمبدأي الكفاءة والمنافسة.
- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام بما يضمن التوزيع المنصف للموارد بين المحافظات على اساس الثقل السكاني ومؤشرات المحرومية ومزيد من الادوار التنموية للمحافظات والادارات المحلية.
- تسعى الخطة من خلال اهدافها الكلية والقطاعية الى تعزيز التناسق والتناغم مابين أذرع السياسة الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية) بما يمكن من الوصول الى النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الكابح للتضخم، والتوزيع المنصف لثمار التنمية مابين فئات المجتمع.
- رفع مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية وانتاجية العامل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه وان يكون للقطاع الخاص دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية.

ثانيا : الاهداف الاجتماعية :

- تعزيز فرص التكامل مابين مسارات الخطة والخطوات الاجرائية لاستراتيجية التخفيف من الفقر من أجل الوصول الى محصلات استراتيجية الفقر الهادفة الى تخفيض نسبة السكان دون خط الفقر الى (13 %)، وتقليص فجوة الفقر.
- إيجاد فرص العمل اللائق ضمن اطار فاعل قائم على ترجمة بنود سياسة التشغيل الوطنية واقرار قانون العمل الجديد من اجل رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وصولا الى (6 %) عام 2017.
- تعزيز البناء المعرفي والمهاري من خلال إتاحة الفرص لتحقيق بيئة تعليمية متكافئة تدعم التوسع في بناء المدارس بما يغطي نصف الحاجة القائمة ، والاهتمام برياض الاطفال وتعليم الفتيات، ومحو الامية وتعليم الكبار ورفع مستوى الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادي الى(95 %، 45 % و30 %) على التوالي.
- الارتقاء بالبنى التحتية للخدمات الصحية : نوعاً ، قدرة ، وتغطية بما يمكنها من تصميم برامج وطنية تحافظ على صحة الناس ، وتقديم خدماتها بجودة عالية ، وصولا الى خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع الى 18 ودون الخامسة الى 24 لكل 1000 ولادة حية فضلا عن رفع معدل الحياة المتوقعة الى أكثر من 70 سنة.
- المرأة والشباب نقاط استهداف في الخطة من اجل بناء قدراتهم معرفيا ومهاريا وصحيا وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في منظومة التفاعلات التنموية.
- تهيئة بيئة تمكينية تؤدي الى تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة والضعيفة وادماجهم في المجتمع وقوة العمل، وتوسيع قاعدة مشاركتها، وضمان وصولها الى الخدمات والمنافع الاجتماعية.
- تامين وحدات سكنية جديدة تغطي نصف الحاجة القائمة (مليون وحدة سكنية) وتأهيل الرصيد السكني المتقادم .

ثالثا : ألاهداف البيئية :

- حماية عناصر البيئة المتمثلة بالماء والهواء والتربة وتحسينها.
- الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بما يؤمن حقوق الاجيال الحالية والقادمة.
- استخدام التقانات الانظف بيئياً في الانشطة الانتاجية والخدمية.
- معالجة مسببات التلوث البيئي للانشطة البشرية والانتاجية والخدمية بما فيها من صرف صحي ونفايات سائلة وصلبة ومخلفات المعامل والمستشفيات وغيرها.
- الحد من التصحر من خلال التوسع في استصلاح الاراضي وانشاء الواحات الصحراوية وزيادة المساحات الخضراء والاحزمة حول المدن كأحد الوسائل للوصول الى الاقتصاد الاخضر.
- المحافظة على التنوع الاحيائي بتنمية المراعي الطبيعية واعتماد اساليب متطورة في الادارة البيئية وصيانة النظم البيئية الطبيعية المهددة منها من اجل ضمان الامن الاحيائي.
- تنميةروح المواطنة والوعي البيئي .
- تعزيز الادارة البيئية والرقابة والرصد البيئيين.

7-2-1 قيم الخطة

ألنمو، التغيير، الاصلاح، الاستدامة، التمكين، الانصاف، الحق

الفصل الثاني
السكان والقوى العاملة

2-1 السكان... ثروة العراق المتجددة

جاء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة 1994 ، ليؤكد العلاقة الدالية ما بين السكان والتنمية وأهمية تلبية حاجات السكان المتزايدة كحق من حقوقهم المضمونة ليصبح الانسان وبموجب هذه المعطيات هدف التنمية ووسيلتها ، واضحت نوعية السكان لا عدده الاساس الذي تبنى عليه اهداف السياسة السكانية تلك الاهداف التي تحكمها مضامين التنمية البشرية المستدامة والتي تطالب بتوسيع خيارات السكان في التعليم والصحة والدخل والعمل والبيئة النظيفة. هذه الخيارات تمثل القدرات الاساسية التي تتيحها التنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة واكتساب المعرفة وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائقة فضلا عن القدرات الاخرى كالمشاركة الاجتماعية والسياسية والتي نادى بها التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق عام 2008 فجعل من السكان متغير ديناميكي يؤثر ويتاثر بمنظومة التفاعلات التنموية لذا امسى توطينه في خطط التنمية الوطنية ضرورة قصوى.

2-1-1 تحليل الواقع: السياسة السكانية...توجهات جديدة

شهد العراق في العقود الثلاثة الاخيرة تحولات ديموغرافية رافقت الحروب والاحداث السياسية الا ان تلك التحولات ومستوى الاهتمام السياسي والتنفيذي بها يؤشر إهمال قضايا السكان ودمجها في التنمية ، إذ ظل الاهتمام الحكومي غير ملموس او جدي، لا بل لم يكن من اولويات الحكومة مما غيب وجود سياسة وطنية للسكان ذات اهداف تسعى الى احداث تغييرات على العوامل المؤثرة في النمو السكاني وكبح جماح التحديات السكانية التي تعرقل مسار النمو المستدام. فالعراق والى مدة ليست بالبعيدة يتناول قضايا السكان بشكل منعزل ومستقل عن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبعيداً عن آليات اتخاذ القرارات التشريعية والسياسية ونجم عن هذا الفعل اثار ساهمت في تعميق الهوة بين هدف تحسين نوعية حياة الانسان وتقليل ظاهرة الفقر من جهة وهدف النمو الاقتصادي والانتاج المادي من جهة اخرى .

جاءت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 لتؤكد اهمية دمج المعطيات السكانية بالفعاليات التنموية وبما يولد فرصاً لقياس الاثر السكاني على التنمية بدلالته الديموغرافية والاثر التنموي على السكان بدلالته النوعية فتطلب تبني سياسة وطنية للسكان ذات ملامح واتجاهات معلنة وخصائص مدروسة ومعدلات نمو سكاني مستجيبة لمتطلبات النمو المستدام وسوق العمل والحفاظ على حقوق الاجيال على مستوى العراق ككل لضمان العدالة في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها في الموازنات الاتحادية وبرامج تنمية الاقاليم وبما يعزز مبدأ اللامركزية ويضمن استدامة الانفاق ، الا ان المدة 2009-2011 لم تشهد ترجمة فعلية لهذا الهدف وان كانت من اولويات مهام اللجنة الوطنية للسياسات السكانية وذلك بسبب التاجيل المتكرر للتعداد العام للسكان واختصار فعالياته على الترقيم والحصر مما اجل فرصة العراق المتاحة في دمج المعطيات السكانية بفعاليات التنمية وجعل من حالة الانفصام قائمة والاهداف التنموية عائمة ، الا ان الدور المرتقب للجنة الوطنية للسياسات السكانية في اقرار اهداف مركزية تخص رسم ومتابعة وتنفيذ السياسة السكانية الوطنية وتعميمها وايجاد المناخ الداعم لها بما يسمح برصد ومراقبة المؤشرات السكانية وسيوفر الى حد ما امكانات دمج المعطيات السكانية في فعاليات التنمية لحين تشكيل المجلس الاعلى للسياسات السكانية خلال السنوات القادمة .

على الرغم من قوة أثر هذه الحقيقة سنجد عند متابعة التوجهات الجديدة للسياسة السكانية في العراق والتي تم اقرارها في خطة التنمية 2010 - 2014 والتي اتجهت نحو توكيد المضامين الوطنية فيما يتعلق بزيادة السكان عن طريق رفع معدل الولادات وزيادة الانجاب من خلال معدل نمو سكاني يتناسب مع الخصائص الديمغرافية للمجتمع العراقي ومع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما سعت الخطة السابقة الى تضمين التوجهات التنموية المتعلقة بالقوى العاملة في خصائص سياستها السكانية المعلنة والتي هدفت الى رفع نسبة السكان النشطين اقتصادياً من اجمالي السكان ورفع نسبة قوة العمل من اجمالي السكان في سن العمل ورفع نسبة الاناث في النشاط الاقتصادي على ان لا يؤثر سلباً في معدل الخصوبة (الانجاب) ، ولكي تتم المحافظة على الطاقة الانجابية كما خطط لها تم اعطاء اولويات استثمارية لمشاريع رعاية الامومة والطفولة في قطاع الخدمات الاجتماعية العامة وخاصة رياض الاطفال والتعليم الابتدائي ودور الحضانة ومستشفيات الولادة ولتامين تحقق الاثار الايجابية للمؤشرات الديمغرافية على مسار التنمية البشرية المستدامة في العراق، تم تفادي العلاقة العكسية مابين التعليم والطاقة الانجابية من خلال الاستمرار باعطاء أفضلية للمتزوجين في بعض الجوانب كالتعيين ومنح التسهيلات لمساعدتهم على ايجاد السكن المناسب وتوفير مستلزمات الاطفال الصحية والغذائية.

لذلك اصبح لزاماً على خطة التنمية 2013 - 2017 ان تستمر في تبني سياسة سكانية هادفة ومنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي دون اغفال الاولويات الانسانية بل تفضيلها على الاولويات الاقتصادية تماشياً مع « منهج الحق » الذي تبنته الخطة وانسجاماً مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة وعلى وفق رؤية متوازنة تحتوي مبادئ واهداف برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، الذي اكد اعطاء خيارات واسعة لتلبية احتياجات الافراد والاسر من خلال التركيز على تخفيض معدلات الخصوبة، توسيع قاعدة خدمات الصحة الانجابية الشاملة وتحسين نوعيتها وعدالة توفيرها، بدلا من التركيز على تنفيذ برامج تنظيم الاسرة بمفهومه الضيق .

ان هذا التوجه الذي تسعى خطة التنمية 2013 - 2017 الى ترسيخ اسسه يتكون من جملة مبادئ تدعو السياسة السكانية في العراق الى تبنيها محدثة نقله نوعية في فهم العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية وفي اطار التنمية المستدامة وفي تحديد الاولويات للتمويل والاستثمار والتعاون الدولي

والشراكة . وتتطلع الخطة الى ان تكون هذه المبادئ اطاراً لبيئة ملائمة للحصول على تاييد رسمي وشعبي لتلك السياسة ومن بين هذه المبادئ :

- ترجمة العلاقة الدالية مابين السكان والتنمية في منظومة التفاعلات التنموية بما يرسي أسس التنمية المستدامة.
- تجسيد منهج حقوق الانسان في كل جوانب السياسات السكانية . انطلاقاً من ان الانسان هو هدف التنمية المستدامة ووسيلتها .
- الارتقاء بنوعية حياة الانسان مع التحكم بانماط الانتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة لرفاهية الاجيال القادمة.
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيعها على تحقيق امكاناتها من خلال التعليم واتاحة فرص العمل للمشاركة في التنمية .
- ادماج العوامل والديناميكيات الديمغرافية في استراتيجية التنمية والتخطيط الانمائي .
- اهمية التعاون الدولي والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غيرالحكومية في تنفيذ برنامج السكان والتنمية مع التأكيد على ضرورة اتساق التعاون الدولي والشراكة مع الاولويات الوطنية في مجال السكان والتنمية .

2-1-2 خارطة العراق الديمغرافية

أولاً- حجم السكان ومعدلات نموه :

لم تتوقع خطة التنمية 2010 - 2014 انخفاضاً في معدلات نمو السكان على المدى المتوسط لذا حافظت على نسبها المرتفعة واستقرت تقريباً عند حدود 3 % مما فسر تزايد حجم السكان حسب نتائج عملية الترقيم والحصر لعام 2009 من 31.6 مليون نسمة الى 33.3 مليون نسمة عام 2011 والى 34.2 مليون نسمة عام 2012 وبزيادة قدرها 8.2% مقارنة بعام 2009، وحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادة السكان الى 35.1 مليون نسمة لسنة 2013 والى 38.9 مليون نسمة عام 2017 .

ولعل ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية من 4 مولود لكل امرأة عام 2009 الى 4.6 عام 2011 هو الذي يفسر استمرار تزايد حجم السكان ومعدلات نموه بحيث امسى قوة ضاغطة على الموارد والبيئة ومن المتوقع استمرار بقائه مرتفعاً خلال مدة الخطة عند مستوى 4 مولود .

هذه الحقائق الديمغرافية تؤشر استمرار ارتفاع حجم السكان في العراق الذي أكدته تقديرات الامم المتحدة، إذ من المتوقع ان يصل الى 48.9 مليون نسمة عام 2025، وربما سيتضاعف ليصل الى 80 مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة في حال بقاء معدل نمو السكان على وتيرته ، فضلا عن وجود قيم واعراف اجتماعية تدفع بهذا الاتجاه فتجعل العراق بعيداً عن مرحلة الاستقرار السكاني وهي المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديمغرافي الا اذا تم تبني سياسة سكانية تهدف الى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يقدر حجم عواقب الضغط السكاني على البيئة والتنمية .

ثانياً- السكان حسب العمر

تاثر التوازن الديموغرافي للسكان حسب العمر للمدة 2009 - 2012 بانخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع وازدياد توقعات الحياة عند الولادة، حيث انخفض المؤشر الاول من 35 وفاة لكل الف ولادة حية عام 2009 الى 32.5 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2011 والى 32 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2012 ومن المتوقع انخفاضه الى 31.7 وفاة لكل الف ولادة حية عام 2013 والى 30.2 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2017 في حين ازداد معدل توقع الحياة عند الولادة من 65 سنة عام 2009 الى 69 عام 2011، وحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادته الى 69.2 عام 2013 والى 69.7 سنة عام 2017 مما سيكون له انعكاس واضح على التركيبة العمرية للسكان ومن ثم شكل الهرم السكاني الذي يتسم بصفته الفتية والحيوية.

فعلى الرغم من ازدياد الاعداد المطلقة للسكان من الفئة العمرية (اقل من 15 سنة) من 12.97 مليون نسمة عام 2009 الى 13.4 مليون نسمة عام 2011 والى 13.6 مليون نسمة عام 2012 الا ان نسبة هذه الفئة من مجموع السكان انخفضت من 41 % عام 2009 الى 40.2 % عام 2011 والى 39.9 % عام 2012 مع توقع استمرار انخفاض هذه النسبة الى 39.5 % عام 2013 والى 38.1 % عام 2017 الا ان انخفاضها هذا لا يستبعدها من كونها الفئة المستهلكة في الاقتصاد والضاغطة على الموارد والموازنة الاتحادية لكونها تشكل ثلث سكان العراق . كما بينت الاحصاءات انعكاس هذا الاتجاه الديموغرافي على الفئة العمرية 15 - 64 سنة حيث بلغت 17.8 مليون نسمة عام 2009 ازدادت لتصل الى 19 مليون نسمة عام 2011 والى 19.6 مليون نسمة عام 2012 لتشكل نسبة 56.1 % عام 2009 ، 56.9 % عام 2011 و 57.2 % عامي 2012 و 2013 ثم تعاود لترتفع الى 58.6 % عام 2017.

ان هذه الزيادات ساهمت في تخفيض معدلات الاعالة العمرية من 78.2 شخص عام 2009 الى 75.8 شخص عام 2011 والى 74.7 شخص لكل مائة شخص في سن العمل عام 2012 ، ومن المتوقع انخفاضها الى 73.7 شخص عام 2013 و 70.8 شخص عام 2017.

ان ارتفاع نسبة السكان في سن العمل تعني تزايد القوة الدافعة للاقتصاد (قوة العمل) بسبب العلاقة الطردية ما بين حجم السكان وعرض قوة العمل وفي الوقت نفسه تفسر اهمية تكييف السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو المولد للوظائف والارتقاء بكفاءة سوق العمل لكي يكون اكثر انضباطاً وتوازناً باتجاه المواءمة ما بين عرض قوة العمل والطلب عليها. ومن اجل الاستفادة القصوى من المزايا الاقتصادية التي يتيحها ارتفاع هذه النسبة وانفتاح النافذة الديموغرافية ودخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية حيث ستشكل الفئة العمرية 15 - 64 سنة اكثر من نصف السكان اي تكون هذه الفئة في الذروة مقابل ادنى حجم للسكان المعالين (الاطفال والمسنين) والمدة التي تكون فيها التوازنات للفئات العمرية بهذه الصورة لا تتعدى جيلاً واحداً وبعدها يحدث

اختلال في التوازن، لذا لابد من استغلال هذه الفرصة التنموية التي ترتفع فيها فرص الادخار والاستثمار والتي ستحفز زيادة الطلب المرتبط بتحسين نوعية حياة الاسرة وليس حجمها مما قد يدفع بالنمو الى معدلات عالية تصل الى 15 %.

اما فيما يتعلق بالسكان الشباب في الفئة العمرية 15 - 24 وهي الفئة المعرفة دوليا فقد بلغت نسبتها 20 % لسنة 2009 ارتفعت الى 20.2 % عام 2011 والى 20.3 % عام 2012 ومن المتوقع استقرارها عند هذه النسبة حتى عام 2017 .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الفئة العمرية 15 - 29 سنة وهي فئة الشباب المحددة لتقرير التنمية البشرية الوطني الثالث المتوقع اطلاقه عام 2013، تؤكد ارتفاع نسبة الشباب ضمن التركيبة العمرية للسكان حيث تشير معطيات السكان الى ان نسبتها كانت 27.7 % عام 2009 ارتفعت الى 27.9 % عام 2011 والى 28.1 % عام 2012 ومن المتوقع ان تزداد الى 28.2 % عام 2013 والى 28.5 % عام 2017. ان ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الخطة حسب ما اكدته الاسقاطات السكانية تفرض تبني سياسات اقتصادية واجتماعية مناصرة وواعدة للشباب من خلال توفير فرص العمل من اجل رفع نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي .

اما السكان في الفئة العمرية 65 سنة فاكثر فيشير السجل الديموغرافي الى ان نسبتها كانت تشكل 2.8 % من حجم السكان عام 2009 و 2.9 % عامي 2011 و 2012 وسوف لا تتغير حسب الاسقاطات السكانية حتى عام 2013 الا انها تاخذ بالارتفاع لتصل في عام 2017 الى 3.3% من اجمالي السكان، ان استقرار نسبة هذه الفئة العمرية قد يفسره ضعف فاعلية السياسات الصحية وخاصة الوقائية منها وتصلب آلياته التنفيذية والمؤسساتية ما ينعكس على معدلات توقع الحياة عند الولادة. هذه الحقائق تستلزم اعطاء اهمية متميزة لفئة المسنين ليكونوا الفئة الاطول عمرا والافضل صحيا والاقوى اجتماعيا من خلال توسيع نطاق تغطيتها ببرامج الدعم الحكومي الصحي والامان الاجتماعي .

شكل (2 - 1)

توزيع سكان العراق حسب التركيب العمري للاعوام 2009 -2012

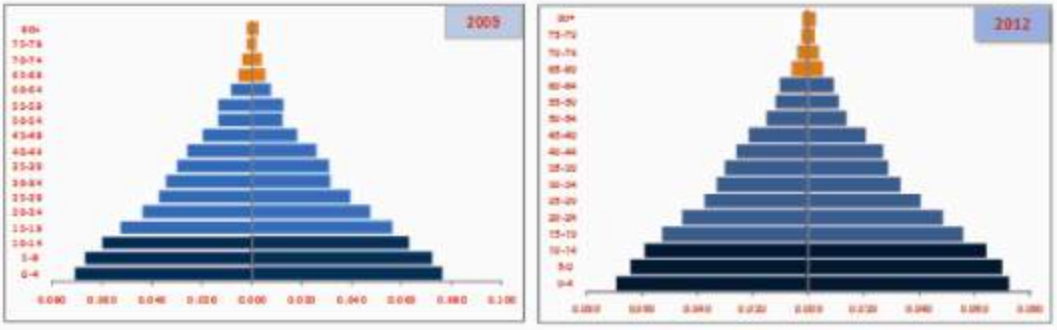

ثالثاً- السكان حسب الجنس

تدل الاحصاءات على تقارب درجة التوازن الديموغرافي ما بين نسب الذكور والاناث حيث اظهرت تقديرات السكان لعام 2009 ان نسبة الذكور بلغت 51 % من مجموع السكان الكلي وتؤكد الاسقاطات السكانية حقيقة انخفاضها الى 50.9% للاعوام 2011 ، 2012 و 2013 والى 50.8 % عام 2017 وفي المقابل كانت نسبة الاناث 49 % عام 2009 بينما اكدت الاسقاطات السكانية ارتفاعها لتصل الى 49.1% للاعوام 2011 ، 2012 و 2013 وستستمر بالارتفاع لتصل الى 49.2% عام 2017 .

ان هذه الحقائق الاحصائية تؤشر لنا ان نسبة النوع في العراق بلغت 104 ذكر لكل 100 انثى حسب الاسقاطات السكانية لسنة 2009 ومن المتوقع انخفاضها الى 103 في عام 2017.

أما على مستوى الفئات العمرية الثلاث فنجد ان النسبة للفئة أقل من 15 سنة تصل الى 105 ذكر لكل 100 انثى في حين تصل النسبة في الفئة العمرية الثانية 15 - 64 الى 103 ذكر لكل 100 انثى، أما الفئة العمرية الثالثة 65 فاكثر فان النسبة تصل الى 89 ذكر لكل 100 أنثى حسب الاسقاطات السكانية لعام 2017. هذه الحقائق تتطلب من خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ان تتبنى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الكلي والقطاعي وبما يضمن دمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع مفاصل النظام الاقتصادي ليكون قوة فاعلة باتجاه التاثير في مسار التنمية المستدامة.

شكل (2-2)

توزيع سكان العراق حسب الجنس للأعوام 2009 - 2012

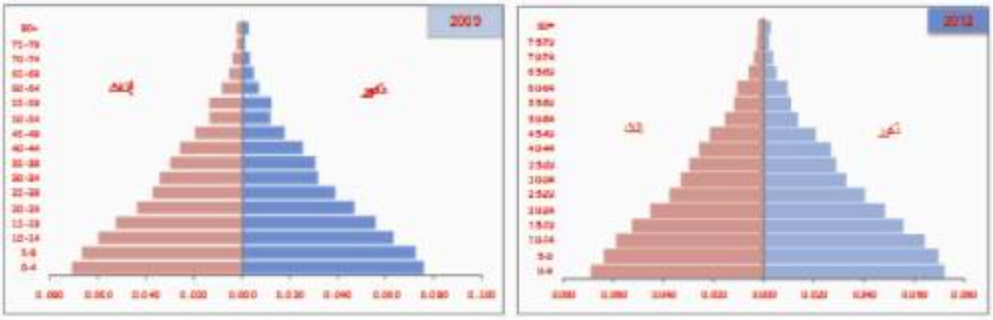

رابعاً- السكان مكانياً وبيئياً

يعاني العراق كباقي الدول العربية والنامية من اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان ومن هيمنة مركز سكاني واحد هو العاصمة بغداد على المنظومة الحضرية، مسببا اثاراً بيئية واقتصادية واجتماعية ذات ابعاد سلبية، حيث نجد ان سكان محافظة بغداد لسنة 2012 يشكلون 21.2 % من سكان العراق حسب الاسقاطات السكانية بينما لا تشكل مساحتها سوى 1 % من مساحة العراق، كما يعيش حوالي خمس سكان العراق في المحافظات الثلاث بغداد، البصرة، نينوى. في المقابل هناك ثلاث محافظات تشكل نصف مساحة العراق الا ان نصيبها من السكان حوالي 11 % فقط وهي الانبار التي مساحتها حوالي ثلث مساحة العراق ونسبتها من السكان لا تشكل سوى 4.7% والمثنى مساحتها 12 % الا ان سكانها لا يشكلون سوى 2.2 % من اجمالي السكان والنجف مساحتها 6.6 % الا ان سكانها لا يشكلون سوى 3.9 % عام 2012.

وكما هو الحال بوجود تفاوت كبير في توزيع السكان مكانياً حسب المحافظات هناك تباين مماثل لتوزيع السكان بيئياً حيث ترتفع نسبة السكان الحضر لتصل حسب نتائج الترقيم والحصر لعام 2009 ما يقارب 69 % من اجمالي السكان، وتبين الاسقاطات السكانية ارتفاع هذه النسبة الى 69.4 % عام 2013 والى 70.3 % عام 2017، في حين لم تشكل نسبة سكان الريف سوى 31 % عام 2009 وستنخفض حسب الاسقاطات السكانية الى 30.6 % عام 2013 و 29.7 % عام 2017.

هذه الحقائق تفسرها عوامل الهجرة الداخلية والتغيير في نمط الحراك السكاني متاثرة بفقدان الامن وظاهرة التهجير القسري والتباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن غياب سياسات متخصصة تهتم بتنمية الريف، مما يستوجب على خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 المطالبة بتبني استراتيجية وطنية للتنمية المكانية والريفية تقود الى تقليص مستويات التباين الاقتصادي والاجتماعي والخدمي بين المحافظات وبين البيئتين الحضرية والريفية.

شكل (2 - 3)

توزيع سكان المحافظات حسب نتائج الترقيم والحصر عام 2009

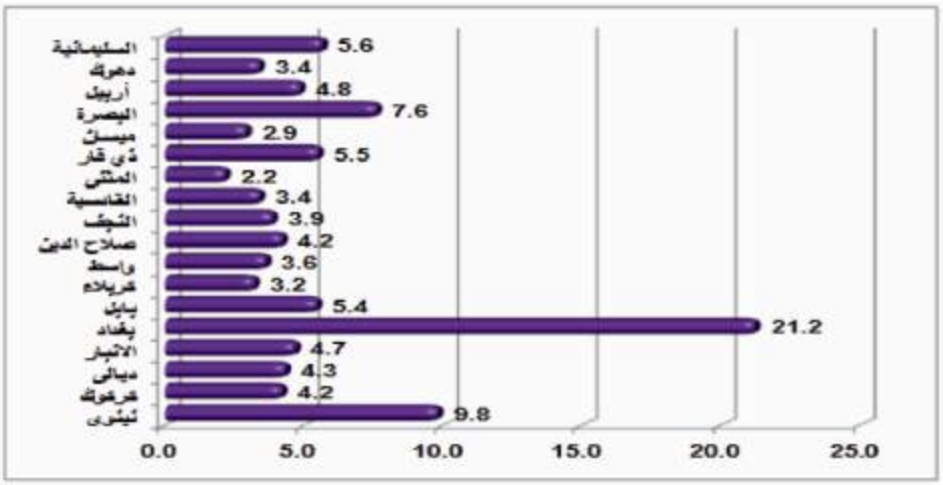

2-1-3 التحديات

- استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني وانفصامه عن مستويات التنمية الحقيقية فاقم من حدة النمط الاستهلاكي السائد في الاقتصاد والمجتمع والاستثمار غير العقلاني للموارد.
- ان قرب دخول العراق الى مرحلة الهبة الديمغرافية وارتفاع نسبة السكان في سن العمل يتطلب سياسات كلية واعدة في مجال توليد فرص العمل لهذه الزيادة وتحويلها من عبء على الاقتصاد الى مصدر قوة.
- ان استمرار ظاهرة الهجرة الى عدد محدود من المدن الرئيسة واستمرار هيمنتها على المنظومة الحضرية الوطنية وكذلك استمرار الهجرة من الريف الى المدن قد ولد ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونقصاً في الخدمات في مناطق التركز هذه من جهة ومن جهه اخرى افقد المناطق المهاجر منها ولاسيما المناطق الريفية من مواردها البشرية المنتجة مما يحد من دورها التنموي ما لم توضع لها الحلول المناسبة.
- صعوبة التنبؤ بالمشهد الديموغرافي نتيجة عدم اجراء التعداد العام للسكان وتباعد المدد الزمنية بين التعدادات العامة مما يضعف امكانية الربط الدقيق بين المشهد الديمغرافي والسياسات التنموية المرغوبة.

2-1-4 الرؤية

"سياسة سكانية متناغمة ومتكاملة مع التوجهات التنموية للاقتصاد محدثة تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على وفق منهج الحق".

2-1-5 الاهداف

الهدف الاول : دمج المعطيات السكانية في الخطط والبرامج التنموية

وسائل تحقيق الهدف :

- ربط اتجاهات الانفاق العام في الموازنة الاتحادية بشقيه التشغيلي والاستثماري مع المعطيات السكانية
- اعداد الدراسات والاسقاطات السكانية جنبا الى جنب مع الدراسات والاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية في تقدير مختلف الاحتياجات المستقبلية من فرص التعليم، حجم القوى العاملة ، حجم الطلب على السلع والخدمات وغيرها.
- زيادة وعي صناع القرار الاقتصادي باهمية السكان كمتغير مؤثر في اتجاهات التنمية .

الهدف الثاني : التاثير التدريجي في معدلات النمو السكاني

وسائل تحقيق الهدف :

- تبني سياسة سكانية وطنية لمواجهة التحديات السكانية من خلال تدخل الدولة المباشر وغير المباشر لاحداث التغييرات المطلوبة في عوامل النمو السكاني وتركيبه وتوزيعه .
- تبني برنامج وطني لتنظيم الاسرة من خلال تشجيع النساء في سن الحمل على استخدام وسائل تنظيم الاسرة بهدف خفض مستوى الخصوبة الى مستوى الاحلال او قريباً منه .
- زيادة برامج التوعية متعددة الاتجاهات لاحداث تغيير سلوكي قادر على تجنب الانجاب المبكر والمتاخر وحفز الطلب على عدد اقل من الاطفال على وفق الخصوبة المرغوبة للاسرة .
- التوسع في نشر الخدمات الاجتماعية وخدمات تنظيم الاسرة باعتبارها اداة قوية لمكافحة الفقر مع اعطاء اولوية للمناطق الفقيرة وازالة المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا التوسع .
- ايجاد مؤسسة حكومية معنية بصحة المرأة من مهامها تحديد الاولويات الصحية للمرأة وتسويقها والقيام بابحاث صحية من اجل توحيد المؤشرات الصحية واعتمادها وتوزيعها على الجهات الحكومية والمنظمات الدولية وغير الحكومية .

الهدف الثالث : رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليزيد عن 70سنة عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة
- تبني برامج صحية فاعلة ونظام صحي متطور .
- تبني برامج اجتماعية مستجيبة لاحتياجات فئة المسنين من تامين صحي واجتماعي .
- التوسع في نطاق شمول وتغطية برنامج الدعم الحكومي في المجال الصحي والامان الاجتماعي لفئة المسنين ليكونوا الاطول عمراً والافضل صحياً والاقوى اجتماعياً.
- زيادة اعداد دور ايواء المسنين مع زيادة الدعم الحكومي لها .

الهدف الرابع : حصاد منافع الهبة الديموغرافية

وسائل تحقيق الهدف :

- اعتماد برامج لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من اجل المشاركة في التنمية وصنع السياسات.
- تكييف السياسات الاقتصادية باتجاه تعزيز النمو المولد للوظائف والاستفادة من المزايا التي يتيحها انفتاح النافذة الديمغرافية .
- خطة لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني المتنوع في برامج متسقة مع احتياجات سوق العمل .
- خلق بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص بما يتيح له فرص النمو المستدام وتوليد فرص العمل للشباب .
- توفير الائتمانات المصرفية الميسرة لمساندة الشباب في الحصول على المهارات الحياتية واقامة مشاريع صغيرة.

الهدف الخامس : تنظيم الحراك السكاني تنموياً

وسائل تحقيق الهدف :

- تفعيل سياسات التنمية المكانية باتجاه المناطق الاقل نمواً للحد من درجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي مع المناطق الاكثر تطوراً والعمل على ارساء اسس تنمية مكانية متوازنة.
- تبني استراتيجية شاملة للتنمية الريفية جاذبة للاستثمارات باعتبار الريف من جيوب الفقر الاساسية في البلاد.
- تفعيل آليات التحول الى اللامركزية الادارية والمالية بهدف تعزيز تقديم الخدمات من الموارد المالية المحلية.
- اعادة توزيع قوة العمل جغرافياً وقطاعياً لتحقيق التوازن التنموي والجغرافي للسكان وخاصة الحضري والريفي.
- ارساء اسس الامن الانساني باعتباره جوهر الحق في التنمية من خلال تامين بيئة مواتية للاستقرار مولدة لفرص العمل وبما يضمن الحد من الحراك السكاني الخارجي .

2-2 القوى العاملة ... اذرع منتجة وعقول مبتكرة

2-2-1 تحليل الواقع

ان ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان ممن هم في سن العمل من شانه ان يعكس درجة كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل اللائق ، تلك الدرجة التي سعت خطة التنمية 2010 - 2014 الى الارتقاء بها بالاستناد الى مجموعة مرتكزات تمثلت بالاتي :

- ◊ المواءمة بين العرض والطلب على قوة العمل .
- ◊ البناء المعرفي والمهاري لقوة العمل .
- ◊ رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على عنصر العمل في انشطتها .
- ◊ دعم القطاع الخاص لتوفير فرص عمل مناسبة للخريجين

تم تعزيز تلك المرتكزات عبر مجموعة اهداف شكلت الاطار العام للسياسات والبرامج والانشطة التي نفذت خلال الاعوام 2010 – 2011 في مجال :

- التخفيف من الفقر والمرتبط ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية وبرنامج القروض الصغيرة المدرة للدخل وبرنامج اعانة العاطلين عن العمل وبرنامج التاهيل المجتمعي من اجل خلق فرص عمل مولدة للدخل، وتمكين الفقراء وبناء قدراتهم وتاهيلهم لزيادة انتاجيتهم .
- رفع مستوى التشغيل المرتبط بتنفيذ الاهداف الاساسية المعلنة في سياسة التشغيل الوطنية ٢٠١٠ عبر تحسين ادارة سوق العمل وبرامجه وخلق البيئة

التشريعية والاستثمارية والتجارية المناسبة مع توسيع فرص التشغيل للعاطلين والداخلين الجدد الى سوق العمل وخاصة من الشباب والنساء .
وارساء دعائم العمل اللائق واشاعة ثقافته في قطاعات العمل كافة مع التأكيد على تعزيز وتوسيع مجالات الحوار الاجتماعي ورفع فاعليته لزيادة القابلية على التشغيل واحترام قيم العمل ومعاييره .

توفير بيئة عمل لائقة من خلال مجموعة اهداف تتسق مع السياسة الوطنية للبيئة 2012 - 2017 كشرط موضوعي لاستدامة التنمية ، وذلك عبر ادارة وتخطيط وتنفيذ برنامج الصحة والسلامة المهنية في العمل وحصر المهن الخطيرة والاعمال الضارة للوصول الى بيئة عمل آمنة فضلا عن نشر ثقافة السلامة المهنية والمعايير الدولية المنظمة لها في مواقع العمل .

تطوير الموارد البشرية من خلال الدورات التدريبية المهنية لاكساب العاطلين المهارات التي تتطلبها احتياجات سوق العمل ووفقاً للمعايير المهنية العالمية ، وكذلك تحسين اداء العاملين كافة وبناء قدراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي ، ومبدأ التميز في العمل وممارسة المهارات الحياتية في العمل والعلاقات العامة بما يسمح بتوسيع خياراتهم .

إن الواقع المأزوم الممتد بين ارث الماضي ومشاكل الحاضر افرز كثيراً من التحديات وعمق من حدة المشاكل القائمة التي انعكست بشكل ملحوظ على فاعلية تلك السياسات والبرامج واقتنصت من ممكنات تحقيق اهدافها لا بل ازداد الامر تعقيداً ليأخذ ابعاداً مؤسسية واخرى بنيوية حيث ازدادت درجة اختلال توازن سوق العمل وحالة الانفصام بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل ، وتراجع معدلات الالتحاق بالتعليم وازدياد معدلات التسرب واتساع نطاق الفقر وكان الشباب والاناث والريف قبل الحضر المتلقي الاول لاثار هذه الازمات فتراجع الطلب على قوة العمل وازدادت اعداد العاطلين ونمت ظاهرة بطالة الخريجين والعمالة الناقصة وعمالة الاطفال في ظل غياب الرقابة ، وكذلك استمرت خاصية ذكورية المشاركين في النشاط الاقتصادي في ظل تقليدية سوق العمل ، والصعوبات المرافقة لسلسلة اجراءات تنفيذ بنود سياسة التشغيل الوطنية فضلا عن عدم فاعلية المؤسسات باتجاه ضبط العلاقة بين اطراف العملية الانتاجية ، مع التمسك باجراءات تنفيذية متراخية فضلا عن التأجيل المستمر لاقرار قانون العمل الجديد وقانون الضمان الاجتماعي .

هذه الصورة الرمادية لحال العمل في العراق لا تخلو من نقاط مضيئة اشرتها انجازات عامي 2010 - 2011 تلك الانجازات التي تبوأ فيها تبني مفهوم العمل اللائق في العراق مركز الصدارة فترتب عليه البدء بتنفيذ برنامج العمل اللائق الذي يعزز الكرامة والاستقرار في المجتمع وذلك من خلال اهداف ستراتيجية محددة تنص على تحريم العمل الجبري ، مكافحة عمل الاطفال ، ضمان المساواة بين الجنسين في التشغيل والمهنة وتامين الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي . كما شهد عام 2011 مسعاً جاداً لتوفير بيئة تنظيمه وتشريعية وفنية داعمة لمكونات سوق العمل وتبني خطة عمل فعالة للتشغيل الكامل المحمي والأمن والمرتبط بفعالية البرنامج الاستثماري المطبق في البلاد .

ونظراً لمحدودية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص والمختلط والذي يوصم بانه قطاع متراجع بسبب الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى الاجور فيه اتسع نطاق القطاع غير المنظم الذي يتهرب دائما من خطط تنظيمية وتطويريه وشمول العاملين فيه بالضمان الصحي والاجتماعي في الوقت الذي تنصب فيه الجهود على ترسيخ مفهوم الضمان للجميع والتوسع بارضية الحماية الاجتماعية بموجب المعايير الدولية .

هذه الحقائق تضع خطة التنمية 2013 - 2017 امام مسؤولية مجتمعية متعددة الابعاد تفرض عليها تبني رؤى إستراتيجية واهداف واقعية مبنية على احكام العلاقة التبادلية ما بين النمو والتشغيل ليكون نمواً مولداً لفرص العمل اللائق ومعززاً لمستويات زيادة الانتاجية وبتناسب اقتصادي مع الاجور والمهارات ومن منظور الاقتصاد الكلي وسياساته القطاعية والاجتماعية القائمة على مبدأي المشاركة والتمكين لكل اطراف العملية الانتاجية ليكون معززاً لمنهج الحق وبما يدفع مسيرة التنمية المستدامة الى الامام ومترجماً لبيان سياسة التشغيل الوطنية التي اقرت عام 2010 وخيارات تدخلها الى الواقع وعبر اهداف ووسائل تنفيذ اهداف الخطة ليكون منهجاً براغماتياً يتصدى للمشاكل كافة ويجعل من سوق العمل العراقي مرآة عاكسة للتطور والانتظام والتناغم ما بين فروع السياسة الاقتصادية واهدافها الكلية لتتبلور بالنتيجة وتصب في هدف ستراتيجي واحد الا وهو " توفير فرص العمل اللائق كحق " للعراقيين كافة .

أولا - السكان النشيطون اقتصادياً

يمثل السكان النشطون اقتصادياً قوة العمل المتاحة في الاقتصاد وتقع اعمارهم ضمن الفئة العمرية 15 - 64 سنة ، وان ارتفاع معدل مشاركتهم الاقتصادية يؤشر حالة التقدم نحو نمو مولد للوظائف ، حيث أخذ معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في العراق بالانخفاض من 46.25 % عام 2008 الى 42.4 % عام 2011 تفسره عوامل عدم الاستقرار الامني وضبابية اتجاهات السياسة الاقتصادية وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية وكفاءة تنفيذها ، واستمرار تدني حال البنى التحتية للاقتصاد والخدمات المقدمة للمواطنين وضعف التشابكات القطاعية وتلقائية التشغيل ، هذا الواقع عزز من استمرار ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي حيث بلغت 72 % عام 2011 بينما كانت النسبة للاناث 28 % للسنة نفسها ، ولاجل ردم الفجوة في بنية السكان النشطين اقتصادياً من منظور النوع الاجتماعي لابد ان تتوجه خطة التنمية 2013 - 2017 الى تبني منهج التمكين الاقتصادي للمرأة من اجل المشاركة بتكييف السياسات الكلية وخاصة المالية والنقدية لضمان زيادة مشاركتها في منظومة التفاعلات التنموية وبما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في ظل تقارب نسبة النوع (101) ذكر لكل 100 انثى .

ثانياً- التشغيل وسوق العمل

يرتبط حال التشغيل في العراق بطبيعة السياسات الكلية المطبقة وتوجهات الموازنة الاتحادية من حيث توزيع انفاقها العام ما بين النفقات التشغيلية والاستثمارية وطبيعة الادارة الاقتصادية التي نجم عنها توسع ملحوظ في القطاع العام الذي تحمل العبء الاكبر في رفع معدلات التشغيل وكان للقرارات الخاصة بالتوسع في التعيين في انشطة محددة كالامن، الدفاع، الداخلية، التربية، الصحة دور في جعل القطاع العام المسؤول الاول عن توليد فرص العمل. يفتقر العراق الى سياسة تشغيل واضحة المعالم تقوم على اسس علمية وحقائق ومؤشرات دقيقة لقوة العمل ومستوى تعليمهم ومهاراتهم واعداد العاملين وفرص العمل المتاحة، لذا فان حال التشغيل وسوق العمل ما هو الا انعكاس للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مر به العراق طيلة العقود السابقة وحتى يومنا هذا فطبعه بمجموعة خصائص وسمات تبلورت على شكل تحديات القت بظلالها على قوة سوق العمل وبيئته، فجاءت سياسة التشغيل الوطنية التي تم اقرارها عام 2010 لترسم الرؤى الاستراتيجية بدلالة المتغيرات الديموغرافية للسكان واختارت الاليات التي تستوعب الزيادات السكانية واثارها في معدلات البطالة وبما يجعل من توجهات سياسة التشغيل واهداف خطة التنمية الوطنية تصبان في مجرى واحد يخدم التحولات الديموغرافية للسكان ويعظم انجازات الحد من ارتفاع معدل البطالة الذي انخفض من 15 % عام 2008 الى 11 % عام 2011، ويحسن من حال توزيع المشتغلين باجر ودوام كامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح القطاع العام وبنسبة 96.1 % في حين لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص 48.4 %. وتبدو الحالة معاكسة للمشتغلين بدوام مؤقت حيث ترتفع نسبتهم في القطاع الخاص لتصل الى 33.3 % في حين نجدها 0.3 % في القطاع العام لعام 2011. كما تظهر البيانات ارتفاع نسبة العاملين بدوام جزئي في القطاع الخاص 15.9 % مقارنة بالقطاع العام حيث كانت النسبة 3.3% فامسى القطاع العام مصدراً للراحة والاستقرار والامان حيث بلغت نسبة العمل المحمي فيه 97.1 % في عام 2011. هذه الحقيقة تفسر لنا ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع العام بدوام كامل 98% في حين لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص 58.7 % عام 2011، اما نسبة النساء اللائي يشتغلن بدوام مؤقت موسمي في القطاع الخاص فقد بلغ 19.2 % ، فامسى القطاع الخاص ملاذاً غير آمن لعمل النساء والرجال معاً في ظل غياب مظلة للضمان الاجتماعي وعليه بلغت نسبة المشتغلات بعمل غير محمي في القطاع الخاص 92.2 % عام 2011 مقابل 97.9 % للمشتغلات بعمل محمي في القطاع الحكومي. هذا الواقع يفرض الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة في القطاع الخاص ليكون قطاعاً مستقطباً لقوة العمل ومولداً لبيئة اعمال جاذبة بما يرسي اسساً سليمة ومستدامة للتحول الى اقتصاد السوق باقل الكلف.

ثالثاً- البطالة :

تمثل البطالة هاجساً مقلقاً للدولة بحيث اصبحت من المشاكل المركبة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تتداخل مسبباتها مع تداعياتها لترفع من درجة الفقر وفئة المهمشين الذين يعيشون في حالة اقصاء واستبعاد اجتماعيين مكونه بيئة غير امنة وغير مستقرة انعكست على حال الاقتصاد والاستثمار والانتاج. ورغم التحسن في مستويات التشغيل الذي حصل في السنوات الاخيرة وانخفاض مستويات البطالة من 28 % عام 2003 الى 15 % عام 2008 والى 11 % عام 2011، مازالت هذه النسب مرتفعة وذلك لاسباب كثيرة منها تدني مستويات الانفاق الاستثماري وانخفاض كفاءة تنفيذه وتراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاعمال المؤاتية.

ان مشكلة البطالة لاتنحصر بارتفاع مستوياتها وانما باتجاهاتها وتنوع اشكالها وكما يأتي:

- ارتفاع معدل العمالة الناقصة لتكون نسبة الظاهرة منها 38.6 % وغير الظاهرة 61.4 % لعام 2011.
- ارتفاع معدل البطالة في الحضر مقارنة بالريف 12 % مقابل 10 % عام 2011. ان ارتفاع عدد العاملين بدون اجر في الريف هو الذي يفسر لنا تدني النسبة في الريف مقارنة بالحضر.
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة لفئة الشباب (15 - 29) سنة ليصل 15.5 % للذكور و 33.3 % للأناث لعام 2011.
- ارتفاع معدلات البطالة بارتفاع مستوى التعليم بلغت 12.7 % لمستوى اعدادية فاقل مقابل 24.2 % لمستوى معهد فاعلى.

2-2-2 التحديات

- الدور الابوي للقطاع العام بحيث امسى الحاضنة الاستراتيجية لقوة العمل في اقتصاد يسعى ان تكون ضوابط ايقاعاته وفقا لأليات السوق.
- البطالة المقنعة والعمالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين من اجمالي قوة العمل العراقية ولعل قرارات التشغيل غير المدرسة والقوانين الوليدة لظروفها تعد اسباباً لاستمرارية تلك الصفات بين صفوف قوة العمل.
- عدم تشريع قانون للخصخصة والتلكؤ في اعادة هيكلة المؤسسات العامة حيد من مكانة القطاع الخاص كمولد لفرص العمل المستدامة ورحل اهمية التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي الى اجل غير مسمى.
- عدم اقرار وتفعيل قانون العمل الجديد جمد معظم بنود سياسة التشغيل الوطنية وخيارات تدخلها مما انعكس سلباً على حال التشغيل وسوق العمل.
- ضعف الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل مما فاقم من ظاهرة بطالة الخريجين.
- تعقيدات اليات منح القروض ومشروطيتها حدت من فاعلية برامج المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وعززت من المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب.
- اتساع نطاق القطاع الخاص غير المنظم ادى الى انتشار ظاهرة العمل العشوائي وغياب مفردة العمل اللائق وبيئته المطلوبة.

3-2-2 الرؤية :

« قوة عمل منتجة ومحمية »

4-2-2 الاهداف

الهدف الاول : خفض معدل البطالة الى 6% عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام لبناء اقتصاد مولد للوظائف للقطاعين العام والخاص.
- رفع كفاءة التنفيذ ببرامج تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقرة في الخطط الاستثمارية السنوية وبرنامج تنمية الاقاليم وضمن مدياتها الزمنية.
- التركيز على الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.
- تامين بيئة استثمار جاذبة لرؤوس اموال القطاع الخاص .
- برامج تمكينية لتنمية مهارات العاطلين لدخول سوق العمل .
- تقديم القروض الميسرة للعاطلين عن العمل من ذوي الحرف والمهارات.

الهدف الثاني : رفع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ليصل الى 50% عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- تشريع قانون للضمان الاجتماعي لتعزيز دور القطاع الخاص المنظم في توليد فرص العمل .
- تامين البيئة المناسبة لتحويل العاملين في القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.
- برامج متخصصة لبناء المرأة معرفياً ومهارياً وبما يعزز من نسب مشاركتها في النشاط الاقتصادي.
- ربط برامج التاهيل والتدريب المهني بواقع سوق العمل.

الهدف الثالث : تطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل

وسائل تحقيق الهدف :

- ربط النظم والمناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل الفعلية .
- تطوير منظومة المعلومات والبيانات الخاصة بسوق العمل .
- تفعيل مكاتب التشغيل باعتبارها المصدر الرئيس لتغذية معلومات سوق العمل وتحليلها ونشرها .
- التنسيق مع المراكز العلمية والبحثية التي تعنى بدراسات سوق العمل لتحديد المشاكل التي تواجهه ووضع الحلول لها .

الهدف الرابع : رفع انتاجية العمل

وسائل تحقيق الهدف :

- تحديث نظم العمل الحديثة واساليبها.
- سياسة اجور مرنة تستجيب لمستجدات التغيير الاقتصادي والاجتماعي .
- ترسيخ قيم العمل اللائق وشروطه بين صفوف قوة العمل .
- تبني برامج تاهيل وتطوير العاملين بشكل مستدام
- تطوير مراكز التدريب المهني وزيادة اعدادها بما يلبي الاحتياجات النوعية لسوق العمل .

الهدف الخامس : توفير بيئة عمل لائقة

وسائل تحقيق الهدف :

- تعزيز اخلاقيات العمل بين اطراف منظومة العمل وتبني مواصفة عراقية تنسجم مع المتطلبات الدولية في هذا المجال .
- تامين متطلبات الصحة والسلامة المهنية في موقع العمل.

- حصر المهن الخطرة والضارة وربطها بمخصصات الخطورة بها .
- نشر ثقافة السلامة المهنية والمعايير الدولية المنظمة لها في مواقع العمل المختلفة .
- تحديث القوانين الخاصة بشروط الصحة و السلامة المهنية وتطويرها .

تتطلع الجهات التنفيذية الى مجموعة مشاريع مستقبلية للمدة 2013 - 2017 لتكون نقلة نوعية في ادائها اتجاه البطالة ودعم الفئات الهشة ومن بينها

أ. مشروع الحكومة الالكترونية الذي ابتدأ العمل به عام 2012 وتم انجاز الربط الشبكي الالكتروني بين مركز وزارة العمل ودوائرها واقسامها في بغداد والمحافظات واستكمال تطبيق البطاقة الذكية لتأمين اجراءات الاستهداف الكامل للفقراء وتنقية مشروع الشبكة من الطارئين عليها .

ب. تبني برامج متقدمة تنطوي على نشاطات نوعية تخص العمل اللائق وتطبيق التصنيف المهني وبرامج حديثة للتدريب الاساسي والشعبي من خلال حقائب متطورة لمعايير التدريب المهني مع ربط برامج التاهيل المهني في المراكز الاصلاحية باحتياجات سوق العمل لادماج المودعين المطلق سراحهم وشمولهم ببرنامج الرعاية اللاحقة

1. القوانين والاصلاحات :

تتطلع الجهات التنفيذية خلال المدة 2013 - 2017 الى اقرار مجموعة مسودات لقوانين مقترحة تعمل على تفعيل آليات سياسة التشغيل وتحقيق اهدافها وهي :

أ. مسودة قانون تدريب العاطلين في مواقع العمل والذي يهدف الى زيادة مهارات العاطلين من مهن لا تتوفر في المراكز التدريبية وايجاد فرص عمل لهم في القطاع الخاص .

ب. قانون مكافأة المتدربين بحيث يكون الاجر الشهري للمتدرب لا يقل عن 150 الف دينار .

ج. مشروع قانون العمل الجديد الذي تم اعداده على وفق رؤيا وطنية تتناسب والمستجدات في مجال العمل والتدريب وبشكل يتوافق مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية .

د. تنظيم مسودة تعليمات على المادة 23 من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 والخاص بتنظيم اجازات العمل للعمالة الاجنبية .

2. الاصلاحات الادارية المزمع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة هي :

أ. تفعيل موضوع تقويم الاداء المؤسسي والوظيفي .

ب. تطبيق دليل الوصف الوظيفي في التعيين والترقية .

ت. تطبيق نظام تقويم الاداء الوظيفي .

ث. تطبيق نظام الارشفة الالكترونية .

ج. تحديث اجراءات العمل الاداري والمالي .

الفصل الثالث
التنمية الاقتصادية ... الاطار الكلي

3-1 تحليل الاقتصاد الكلي

انطلاقاً من الاطار العام للخطة وما تم طرحه من معطيات وفرضيات واهداف ، تم احتساب تقديرات الموارد وتوزيعاتها الكلية والقطاعية على المدى الزمني للخطة من اجل تحديد حجم الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية وادوار كل من القطاع العام والخاص في تحقيقها ، ناهيك عن تقديرات الناتج القطاعية والناتج المحلي الاجمالي في ضوء معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

3-1-1 النمو الاقتصادي

تتبلور التوجهات التنموية التي تتبناها الخطة حول فكرة التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مؤكدة ان النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً ولكنة ليس كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستدامة البيئية مما يستلزم اتخاذ تدابير اخرى مؤثرة في النمو او مصاحبة او مكملة له كتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يكفل مستويات عالية من التشغيل ويقترن بتحسن مستوى معيشة ونوعية حياة السكان من خلال التركيز على خدمات التنمية البشرية والاجتماعية وحماية وتحسين البيئة وخاصة لفئات الدخل المحدود والاسر الفقيرة .

وعليه فان الهدف الذي تسعى الخطة الى تعظيمه ليس مقتصراً على رفع وتائر النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات اجتماعية وبيئيه ، وهوهدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي وفي ضوء الارتفاع الكبير المتوقع من انتاج وتصدير النفط الخام والالتزام بمواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة ، ومع احتمال تزايد دور شركاء التنمية في تحقيق اهداف الخطة الخمسية فان الخطة تسعى الى :-

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبالاسعار الثابتة لسنة الاساس 2012 .
- تنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية (سلعية + توزيعية + خدمية) بمعدل نموسنوي قدره 7.5 % .
- تنمية نشاط النفط الخام بمعدل نمو سنوي قدره 18.7 %.
- المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة الرقمية الواحدة .
- اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية المختارة (الصناعة والطاقة ، الزراعة ، السياحة) من اجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 60 % من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة
- نمو مولد لفرص العمل بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل ويسمح بتراجع معدل البطالة الى 6 % في نهاية عام 2017 .
- تخفيض معدلات الفقر الى 16 % عام 2017 من اجمالي السكان .

3-1-2 الايرادات المتوقعة للخطة

يتوقع ان يبلغ اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال سنوات الخطة 812.263 ترليون دينار ، ستشكل الايرادات النفطية بحدود 95 %منها في حين تشكل الايرادات غير النفطية بحدود 5 % وكما تفصله الفقرات الاتية :-

اولا- تقدير الايرادات النفطية

ظلت الايرادات المالية المتاتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الاول في سلم الايرادات العامة للدولة للمدة 2009 - 2012 . شكلت الايرادات النفطية نسبة 88.5 %من اجمالي الايرادات عام 2009 ازدادت الى 97.4 % عام 2012 ، ومن المتوقع استمرار بقاء الايرادات النفطية في موقع الصدارة والتاثير في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة 2013-2017 ، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والصادرات ، حيث من المتوقع ان يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانتاج النفطي 17.9 % ومتوسط نسبة الزيادة السنوية للصادرات النفطية 26.2 % خلال المدة 2013 - 2017 وكما هو موضح في الجدول (3 - 1).

جدول (3 - 1)

تقديرات الانتاج النفطي والمتاح منه للتصدير للمدة 2013 - 2017

الف برميل/يوم

السنة	الانتاج النفطي	التصدير
2013	3705	2900
2014	4485	3500
2015	4635	3750
2016	6435	5000
2017	9485	6000

وفي ضوء هذه التوقعات وعلى افتراض ان سعر البرميل من النفط المصدر هو 85 دولاراً فان اجمالي قيمة الصادرات النفطية سيبلغ خلال سنوات الخطة بحدود(659.281) مليار دولار وكما في الجدول (3 - 2) اي بحدود(768.721) ترليون دينار وكما مبين في الجدول (3-3).

جدول (3 - 2)

توقعات حجم الصادارات النفطية وقيمة النفط المصدر 2013 - 2017

السنة	الصادرات النفطية المتوقعة برميل/يوم	الف	قيمة النفط المصدر دولار	مليون	السعر دولار /برميل
2013	2900		89972.50		85
2014	3600		111690.0		85
2015	3750		116343.75		85
2016	5000		155125		85
2017	6000		186150		85
المجموع			659281.25		
* افتراضات وزارة النفط					
سعر صرف الدينار \الدولار = 1166 دينار\ دولار لكل المدة . وفقاً لافتراضات البنك المركزي					

جدول (3-3)

تقديرات الايرادات النفطية للمدة 2013 - 2017

السنة	قيمة النفط المصدر حسب تقديرات وزارة النفط /. مليار دينار
2013	104907.935
2014	130230.5
2015	135656.812
2016	180875.750
2017	217050.900
المجموع	768721.937

ثانيا - تقدير الايرادات غير النفطية

لا تتوقع الخطة زيادة ملحوظة في قيمة الايرادات غير النفطية ، لا بل ان ما سيتحقق يتلاشى امام التوقعات التفاؤلية في حجم الايرادات النفطية وبدلالة نسبتها من اجمالي الايرادات وعليه ستزداد الايرادات غير النفطية من 7.398 ترليون دينار عام 2013 الى 9.786 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة لا تتجاوز 32 % خلال المدة 2013 - 2017 لكن نسبتها من اجمالي الايرادات ستنخفض من 6.5 % عام 2013 الى 4.3 % عام 2017 ليصبح متوسط نسبتها 5.3 % من اجمالي ايرادات الخطة خلال المدة 2013 - 2017 وكما مبين في الجدول (3 - 4) .

و تعزى الزيادة المتواضعة في قيمة الايرادات غير النفطية الى :-

-الزيادة المتوقعة في الايرادات الضريبية بنسبة 10 % سنوياً عن مستواها السابق .

-الزيادة المتوقعة في حصة الخزينة من ارباح الشركات غير النفطية بنسبة 10 % كمعدل للسنوات 2013 - 2017.

وعليه فان الايرادات النفطية وغير النفطية كما يظهرها الجدول (3 - 4) ستزداد من 112.306 ترليون دينار عام 2013 الى 226.837 ترليون دينار عام 2017 لتحقق وفقاً لتوقعات الخطة ايرادات اجمالية قدرها 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة .

جدول (3 - 4)

الايرادات المالية المتوقعة للسنوات 2013-2017

مليار دينار

السنة	الايرادات غير النفطية (1)	الايرادات النفطية (2)	اجمالي الايرادات (3)	3%: 1	3% :2
2013	7398.3	104907.935	112306.235	6.5	93.5
2014	9079.1	130230,5	139310,4	6.6	93.4
2015	8274.703	135656.812	143931.515	5.7	94.3
2016	9002.7	180875.750	189878.45	4.7	95.3
2017	9786.5	217050.900	226837.4	4.3	95.7
المجموع	43541.303	768721.937	812263.24	5.3	94.6

3-1-3 حجم الاستثمار المطلوب

من اجل تحقيق الاهداف الكلية والقطاعية للخطة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب تامين (417) ترليون دينار وبحسب الافتراضات والمساهمات العامة والخاصة الواردة في الفقرات الاتية ، وعلى اساس معامل راس المال قدرة 1 :4، اي ان انتاج وحدة اضافية واحدة من الناتج تتطلب اربعة وحدات من راس المال .

اولا - حجم الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي بحدود (329) ترليون دينار اي مايعادل 282 مليار دولار و الذي يشكل 79 % من اجمالي الاستثمارات المطلوبة للخطة تغطى من الايرادات المتحققة للدولة من اجل الانفاق على المشاريع الملتزم بتنفيذها و البالغ عددها 5861 مشروعا في نهاية عام 2012 والمشاريع الجديدة التي يتقرر اضافتها خلال سنتي الخطة .

جدول (3-5)

تقديرات حجم الاستثمار الحكومي للمدة 2013 - 2017

مليار دينار

السنة	الايراد الكلي المتوقع	نسبة الاستثمار %	تخصيصات الاستثمار الحكومي
2013	112306.2	37	41553.3
2014	139310.4	38	52938.0
2015	143931.5	40	57572.0
2016	189878.5	40	75951.4
2017	226837.4	40	90735.0
المجموع	812263.0	39	318750.3

ثانيا - حجم الاستثمار غير الحكومي

تفترض الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88 ترليون دينار اي مايعادل 75 مليار دولار والتي تشكل نسبة 21 % يتوقع انفاقها على مختلف المجالات و الاستثمارات التي حددتها الخطة .

ثالثا- توزيع الاستثمارات قطاعياً

تنطلق بوصلة الاستثمار في الخطة من مبدا الاولويات الاستثمارية المعززة لفكرة اقطاب النمو القطاعية و المكانية خلال سنوات الخطة وصولا الى هدف

مستقبلي يتمثل بالنمو القطاعي المتوازن . و استنادا الى هذا المبدأ تم توزيع الاستثمارات قطاعياً بما يؤمن تحقيق اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي اخذين بنظر الاعتبار

التطور الزمني للاهميات النسبية للاستثمارات القطاعية .

اعطاء الاولوية في الانفاق للمشاريع المستمرة .

تحقيق اضافات في تكوين راس المال الثابت

حيث اعطيت اولوية اولى لقطاع الصناعة و الطاقة و بنسبة (38.2 %) بحكم ان هذا القطاع هو المولد الاساسي للموارد المالية و المؤثر الاول في معدل تراكم راس المال من خلال تطوير نشاط الصناعة التحويلية و المساهم الاكبرمع القطاع الزراعي في التخفيف من حدة انكشاف الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي . واعطيت اولوية ثانية لقطاع المباني و الخدمات و بما يتضمنه من تنمية بشرية و اجتماعية و بنى ارتكازية و سياحة بنسبة (28.6 %) حيث ان التنمية البشرية تعد الاساس في توليد البيئة التمكينية للتنمية المادية . وجاء في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي كقطب تنموي يساهم في تعزيز الامن الغذائي و توليد فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تطوير الريف والحد من الفقر حيث زادت نسبتة من (9.5 %) في الخطة السابقة الى (13.4 %) في هذه الخطة لتامين الموارد المالية لمشاريع استصلاح الاراضي و حسب المؤشرات الواردة في الخطة .

ان الاولويات القطاعية المشار اليها في اعلاه لاتلغي التوجه التوازني لتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات . حيث لم يحصل اي من الانشطة على اقل من 9.5 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة . و كما موضح في الجدول (3 - 6)

جدول (3-6)

نسب الاستثمارات موزعة حسب الانشطة %

الانشطة الاقتصادية	النسب %
قطاع الزراعة	13.4
قطاع الصناعة	38.2
قطاع النقل والاتصالات	9.5
قطاع المباني و الخدمات	28.6
قطاع التربية و تعليم	10.3
المجموع	100

رابعا – توزيع الاستثمارات مكانياً

ان من اولويات هذه الخطة تحقيق الانصاف و العدالة في توزيع ثمارها على مناطق العراق كافة وتقليل التفاوت التنموي المكاني بين المحافظات من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى .

ان الخطة اكدت استمرار دعم دور الحكومات المحلية في تنمية محافظاتها واقرت تخصيص (14 %) من اجمالي استثماراتها لبرنامج تنمية الاقليم الذي يركز على الانشطة و الخدمات المحلية و يكون تحت تصرف الحكومات المحلية و يوزع بحسب الحجوم السكانية على المستوى الوطني و بحسب الحجوم السكانية للوحدات الادارية لكل محافظة ويتوقع ان تزداد نسبة تخصيصات البرنامج خلال سنوات الخطة استنادا الى التوسع في الطاقات التنفيذية للمحافظات كما وان الخطة تدعو إلى تخطيط نسبة من إجمالي الإستثمارات غير السيادية تتناسب مع الأهمية النسبية لسكان إقليم كردستان إلى إجمالي سكان العراق . كما ان الخطة تدعو الى نشر الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والبنى الارتكازية عموما على مختلف المحافظات وبحسب الامكانات والميزة النسبية لكل محافظة بالنسبة الى هذة الانشطة وبما يحقق الموازنة بين مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمارالتنمية .

3-1-4 تقديرات الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه القطاعي

اولا- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقع .

قدرت الخطة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2012 بـ 13.31 % وعلى اساس ذلك فان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط سيزداد من 264.950 ترليون دينار عام 2013 الى 445.383 ترليون دينار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 68 % .

و تتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط من 131.953 ترليون دينار عام 2013 الى 181.361 ترليون دينار عام 2017 وذلك بنسبة زيادة قدرها 37.4 % وان هذه الزيادة يفسرها نمو الانشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5 % مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره 18.7 % وكما مبين في الجدول (3 - 7).

جدول (3-7)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و بدونه بالاسعار الثابتة لسنة 2012

للسنوات 2013 - 2017 مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012 سنة الاساس	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
	الزراعة والغابات والصيد	10152.3	5.47	10480.32	10818.93	11648.64	12194.92	13249.8
	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	6.71	1075.085	1117.695	1223.03	1293.387	1430.83
	الصناعة التحويلية	4418.6	3.68	4514.645	4612.778	4850.152	5003.174	5293.704
	الكهرباء والماء	3320.3	7.97	3476.607	3640.272	4048.489	4325.12	4871.838
	البناء والتشييد	13783.1	8.92	14509.3	15273.75	17193.24	18508.8	21129.3
	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	8.78	16491.28	17346.53	19491.87	20959.1	23880.39
	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	8.22	20742.37	21749.47	24265.82	25975.9	29363.35
	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	8.65	3970.0	4172.814	4681.156	5028.307	5718.678
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	6.92	18610.31	19370.99	21254.26	22515.23	24983.32
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	7.18	34408.07	35867.32	39486.73	41917.4	46686.42
2-9	الخدمات الشخصية	3550	6.01	3676	3806.517	4127.509	4340.182	4752.942
	مجموع الانشطة عدا النفط	126383.2	7.5	131953.99	137777.07	152270.896	162061.52	181360.572
المجموع لجميع الانشطة		238427.2	13.31	264950	295644.07	339658.896	384490.52	445383.572

واذا ما تم تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فان الخطة تتوقع زيادته من 269.461 ترليون دينار عام 2013 الى 468.104

ترليون دينار عام 2017 مع النفط ، اي بنسبة زيادة قدرها 73.7 % ، في حين سيزداد الناتج المتولد من الانشطة الاقتصادية عدا النفط من 136.465 ترليون دينار عام 2013 الى 204.081 ترليون دينار عام 2017 ، اي بنسبة زيادة قدرها 49 % ، وان هذه الزيادات تفسرها نمو الانشطة الاقتصادية عدا النفط بمعدل سنوي قدره 10 % في حين سينمو النفط الخام بمعدل نمو سنوي عام قدره 18.7% ، وكما مبين في الجدول (3 - 8)

جدول (3 - 8)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لسنة 2012

للسنوات 2013 - 2017 مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012 سنة الاساس	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
	الزراعة والغابات والصيد	10152	7.68	10773	11432	12676	13649	14697
	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	8.94	1107.7	1186.5	1337	1456.5	1586.7
	الصناعة التحويلية	4418.6	5.85	4624.4	4839.7	5240.3	5546.9	5871.4
	الكهرباء والماء	3320.3	8.4	3542.3	3779.2	4229.3	4584.5	4969.6
	البناء والتشييد	13783.1	12.2	15122	16590	19468	21843	24508
	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	10.95	17045	18530	21413	23758	26359
	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	10.94	21505	23377	27010	29965	33244
	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	11.5	4122.8	4500.2	5235.7	5837.8	6509.1
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	10.24	19337	20913	23954	26407	29111
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	9.44	35489	38155	43266	47351	51821
2-9	الخدمات الشخصية	3550	8.77	3797.8	4063	4568.3	4969	5404.7
	مجموع الانشطة عدا النفط	126383.2	10.05	136465	147366	168397	185368	204081
	المجموع لجميع الانشطة	238427.2		269461	305233	355785	407797	468104

ثانيا - توزيع الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً

تماشياً مع اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي تؤشر البوصلة المستقبلية لتوليد الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً الى سعي الخطة اعطاء دور اكبر للانشطة السلعية (عدا النفط) والانشطة الخدمية مقارنة بالانشطة التوزيعية وذلك بهدف تقوية الجانب الحقيقي في الاقتصاد من خلال تنويع بنية الانتاج القومي والتاثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من بين اقوى التحديات الاقتصادية التي تواجهها وبدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي للعرض السلعي في السوق العراقية .

ومن اجل تحقيق ذلك تتوقع الخطة مساهمة الانشطة السلعية عدا النفط وبالاسعار الثابتة بما قيمته 34.055 ترليون دينار عام 2013 تزداد لتصل الى 45.976 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة قدرها 35 % ، رغم الزيادات النسبية في النواتج الا انها ستبقى محافظة على اهميتها النسبية في اقيامها المطلقة .

من الواضح ان قطاع استخراج النفط الخام سيحقق نسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي الا ان الانشطة السلعية عدا النفط ستحافظ على مستوياتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي و البالغة بحدود 25.4 % مقابل 42 % للانشطة الخدمية و 32.5 % للتوزيعية ، وهذا قد يعزى الى ان الزيادة في

مساهمة القطاع النفطي سوف تنعكس على توليد نسب النمو في الانشطة الخدمية و التوزيعية اكبر من الانشطة السلعية عدا النفط . فضلا عن ان احداث تغيرات هيكلية لصالح الانشطة السلعية تحتاج الى مدى زمني اطول من مدة الخطة نفسها .

واذا ماتم تحليل تركيبة الناتج مع النفط فان نشاط النفط سوف يساهم بـ56.4 % مقابل 43.6 % في الانشطة الاخرى في عام 2017 . مما يبقي على هيكلية توزيع الناتج بمستوياتها الحالية و ذلك كنتيجة للارتفاع الكبير في انشطة النفط و الغاز المتوقعة خلال الخطة .

جدول (3 - 9)

مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي

لعامي 2013 - 2017 وبالاسعار الثابتة

الانشطة	مساهمة الانشطة 2013	مساهمة الانشطة 2017	النسبة من المجموع 2013%	النسبة من المجموع 2017%
الانشطة السلعية عدا النفط	34055.1	45975.5	25.8	25.4
الانشطة التوزيعية	41203.7	58962.4	31.2	32.5
الانشطة الخدمية	56694.4	76422.7	42.9	42.1
مجموع الانشطة عدا النفط	131953.2	181360.6	100.0	100

3-2 السياسات والاصلاحات الداعمة للتنمية

يعد التناسق مابين اذرع السياسة الاقتصادية ضرورة لضمان فاعلية ستراتيجية التنمية المتبناة في الخطة وتحقيق مستهدفاتها . فالعبرة ليست في مواءمة كل سياسة على حدة لاهدافها ووسائل تحقيق اهدافها وانما في اتساق هذه السياسات وتناغمها وانصهارها في بودقة واحدة على نحو يجعلها اكثر قدرة على ترجمة اهداف الخطة الى واقع عملي . واستنادا الى ماتقدم سوف نتناول بالتحليل اهم سياستين تؤثران وتتاثران بالتنمية وهما السياسة المالية والسياسة النقدية فضلاً عن الاصلاحات الاقتصادية .

3-2-1 السياسة المالية

اولا : تحليل الواقع

ان من ابرز ملامح الموازنة الاتحادية استمرار تلازم دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها . ذلك التلازم الذي تفسره الاثار التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية على الموازنة العامة كنتيجة طبيعية لاعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كمصدر اساس في تمويل موازنته وبنسبة بلغت بـ 93 % تقريبا في موازنة 2009 الى 97.4 لعام 2012 . فضلا عن اعتماده مثبتاً لسعر احتمالي تحوطي احادي في تقدير ايرادات موازنته والذي اتسم بالتصلب من حيث خلوه من توافر اية آلية تغير عالية التاثير في تدفق موارد الموازنة العامة ونفقاتها بحيث اخذ الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية . ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية مستوى الحقن في الاقتصاد . هذه الحقيقة تركت اثارها على توجهات السياسة المالية المطبقة في العراق والتي تمحورت باتجاه اعطاء الاولوية النسبية للنفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية حيث شكلت نسبة 82.6 % عام 2009 و لتنخفض بشكل مستمر لتصل 68.3 % عام 2012 وهذا الارتفاع تفسره المؤشرات الخاصة بالرفاهية الاستهلاكية والركوب المجاني ومؤشر النفقات الخاصة بفقرة الرواتب والاجور ومؤشر النفقات التحويلية في الموازنة ممثلا بفقرة الدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والتي تشكل بمجموعها 50 % من الانفاق التشغيلي للموازنة وحوالي 40 % من الانفاق العام الكلي .

ان استمرار هذا التوجه للسياسة المالية للمدة 2009 - 2011 ادى الى استمرار تعرض الاقتصاد العراقي الى ضغط الطلب الكلي والذي عمل بقوة من خلال مضاعف الموازنة الانفاقية وباتت تاثيراته تفوق حدود التوسع في السياسة المالية نفسها مولدة فجوة تضخمية عملت السياسة النقدية وبتناغم عالٍ على تضييقها باستخدام ادواتها المتشددة كافة لينخفض من 7.1 % عام 2009 الى 3.1 % عام 2010 و ليعاود الارتفاع الى 5 % عام 2012 ومن المتوقع ارتفاعة الى 7.5 % عام 2013 . وبهذا امست الاثار التضخمية للموازنة العامة سمة طالما تغذيها نفقات ريعية خاضعة لمضاعف الضرائب الذي اذا اعتمد سيمكن الموازنة العامة من الوصول الى التوازن الاقتصادي ومن خلال ما يسمى بمضاعف الميزانية المتوازنة .

ان تبني الدولة لمبدأ ستراتيجيات الموازنة الاتحادية متوسطة المدى منذ عام 2011 و التي امدها ثلاث سنوات انطلقت من جملة من الاهداف التي تساهم في الحد من العجز في الموازنة و زيادة نسبة الانفاق لصالح الموازنة الاستثمارية وزيادة الايرادات غير النفطية . وزيادة حصة المحافظات من النفقات

الاستثمارية . وبهدف تحسين ادوات السياسة المالية ، فقد سعت وزارة المالية الى تبني برنامجين هما برنامج تحسين بيئة العمل لوزارة المالية و برنامج تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج الاول الى زيادة الايرادات من خلال اعادة تخطيط البنى التحتية للقطاعات الايرادية (الكمارك والضرائب) وتنميتها وتنمية كفاءات الاداء للعاملين فيها وتطويرها ، فضلا عن اعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنميته من خلال دراسة انظمة هذه المصارف وتحديثها وادخال الطرق العلمية الحديثة المتطورة كما يتضمن البرنامج هدفاً جوهرياً يتمثل بتحديث اساليب اعداد الموازنة وملاكاتها ومتابعة ذلك بالتفصيل مع السعي الى اعادة تنظيم العلاقات المالية بين دوائر الدولة المختلفة والمحافظات من خلال وضع انظمة حديثة للربط والصرف الالكتروني كما هو معمول في الدول المتقدمة .

اما بخصوص البرنامج الثاني والخاص بتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص فهناك مسعى جاد لهيكلة الاداء المصرفي بما يخدم المستثمر المحلي والاجنبي الخاص من خلال ادخال اساليب التحويل الخارجي والتعامل مع المصارف العالمية خاصة بعد اخراج العراق من تحت وصايا البند السابع كما سيتم الاعلان عن مشاريع استثمارية ذات صبغة ستراتيجية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات لتكون مجالا خصباً لجذب استثمارات القطاع الخاص علماً بان السياسة المالية للمرحلة القادمة ستعيد النظر في العوامل المؤثرة في تلك الاستثمارات وخاصة الضرائب والكمارك تدعيماً لبيئة اعمال مواتية للنشاط الاستثماري الخاص .

ثانيا - التحديات

- استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مولداً زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والتي يقابلها تصلب الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة محدثاً ارتفاعاً في المستويات العامة للاسعار والتي تم تلافيها من خلال زيادة الاستيرادات مشوهاً المكون السلعي للعرض المحلي ورافعاً من درجة انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي .
- كما يؤشر تطويرات مهمة على اسلوب اعداد الموازنة العامة الاتحادية باعتماد مبدا "المورد عند المنبع" و الذي اعتمد في موازنة 2010 ، 2011 و المتمثل في تخصيص النفقات العامة وفقاً لقانون البترودولار .و اعتماد موازنة 2010 ، 2011 على خط الفقر الوطني في تحديد فئة الفقراء المشمولين بشبكة الامان الاجتماعي و التي على ضوئها يتم تخصيص النفقات التحويلية في الموازنة
- استمرار هيمنة الايرادات النفطية كمصدر اساسي لتمويل الموازنات الاتحادية ممايجعل من التنبوء و حالة اللايقين صفات لصيقة بتقديرات الموازنة و امكانية تحقيق اهدافها .
- استمرار تدني نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة كنتيجة لاستمرار تطبيق مبدأ الاعفاءات الضريبية وعدم استحداث ضرائب جديدة وتعدد قنوات التهرب الضريبي ناهيك عن عدم تبني تدابير جديدة تبحث في انواع الرسوم والغرامات الجديدة التي يمكن ان تدعم حصيلة الايرادات غير النفطية وعدم تفعيل قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 على الرغم من اقراره ، مع غياب برنامج لاستحصال الضرائب المترتبة على الشركات النفطية الاجنبية والمتعاقدين الثانويين العاملين معها وفقاً لقانون رقم (19).
- تدني كفاءة تنفيذ النفقات العامة في الموازنة الاتحادية وخاصة الانفاق الاستثماري مما يجعل العجز السنوي في الموازنة الاتحادية عجزا ظاهريا و يفوت فرص انفاقية حقيقية .
- تعد اللامركزية المالية من بين اعقد التحديات التي واجهت اعداد الموازنة خلال المدة 2009 - 2012 اذ يفتقر قانون الادارة المالية وقانون المحافظات الى آليات واضحة للادارة المالية للنظام اللامركزي ويستمر الخلاف حول مفهوم وتطبيق النظام الفيدرالي واللامركزية وعليه وفي ظل هذه القيود امسى تنفيذ الفقرات الخاصة باللامركزية في موازنات 2009 - 2012 تحدياً صعباً مولداً الكثير من المشاكل الادارية والمالية والتنظيمية
- استمرار الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) في اعداد الموازنات العامة للعراق مما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي .
- عدم حسم مشكلة السلف المتراكمة و التي تبلغ قيمتها 27 ترليون دينار يعود قسم منها الى عقود من الزمن ويشكل القسم الاخر مصاريف مكشوفة اطلقت بدون تخصيص موارد في الموازنة .

ثالثا- الرؤية :

سياسة مالية مستجيبة لمتطلبات التنمية

رابعا-الاهداف :

الهدف الاول : تصفير عجز الموازنة

وسائل تحقيق الهدف :

- الالتزام بسياسة الانضباط المالي للانفاق العام .

- تطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات العامة مع تجسيد مبدأ وضع الموازنة من الاعلى الى الاسفل .
- زيادة موارد الموازنة غير النفطية .
- القراءة المدروسة للسعر النفطي التحوطي وبما يضمن تقدير حقيقي لايرادات العراق النفطية .

الهدف الثاني : الحد من درجة الاختلالات في بنية الانفاق العام .

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام لتتراوح بين 40 %- 45 % عام 2017.
- الحد من نمو النفقات التشغيلية ليكون بالمستوى الطبيعي و على اساس 2 % سنويا للتضخم و 3 % للنمو السكاني

الهدف الثالث : زيادة حصيلة الايرادات غير النفطية وتنويع مصادرها .

وسائل تحقيق الهدف :

- توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها مع السعي الى فرض ضرائب محلية حسب المحافظة تعزيزاً لمبدأ اللامركزية المالية وتقليل الاعتماد على الموازنات المركزية .
- تطوير كفاءة الجهاز الضريبي من خلال بناء قدرات موظفيه مع السعي الى زيادة تحصيل الرسوم .
- تقليص نطاق الاعفاءات الضريبية .
- الرفع التدريجي لدعم اسعار الخدمات الاساسية ورفع مستوى كفاءة تحصيل و جباية مستحقات الدولة
- استحصال الضرائب والرسوم والغرامات من شركات الهاتف النقال و الشركات النفطية
- تفعيل قانون التعريفة الكمركية وجدولة تنفيذه زمنياً .

الهدف الرابع : اصلاح الادارة المالية

وسائل تحقيق الهدف :

- التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج و الاداء و تامين مستلزمات ذلك
- تطوير نظم المحاسبة والتدقيق
- التحول التدريجي الى الادارة المالية اللامركزية و تعزيز قدرات المحافظات في هذا المجال .
- بناء قدرات العاملين في الادارة المالية

3-2-2 السياسة النقدية

اولا- تحليل الواقع

يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادة فاعلية السياسة النقدية لتكون سياسة داعمة للاستقرار الاقتصادي ومساندة لاهداف التنمية واتجاهاتها الاستثمارية وبما يؤمن حالة من التناسق والتناغم مع السياسة الاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص وذلك من خلال جملة من السياسات و الاجراءات الاصلاحية التي يمكن تلخيصها بالاتي :-

- الاستمرار في التصدي لمعدلات التضخم لتعزيز فرص الاستقرار المستدام و الهادف الى تعظيم النمو الاقتصادي و بعد ان وصلت معدلات تخفيض التضخم الى 2.9 %عام 2010 الا انه عاد ليرتفع الى 6.5 % عام 2011 و يتوقع ان يصل الى 7.5 % عام 2013 و هي معدلات مقبولة في ظل تبني سياسة توسعية للانفاق العام .
- حفز النشاط الانتماني للجهاز المصرفي الحكومي و الخاص من خلال المحافظة على سعر الفائدة و البالغ 6% لعامي 2010 - 2011 ، بهدف تشجيع القطاع الخاص و تعزيز قدراته التمويلية في تنفيذ مشاريع التنمية و بما يعزز من مكانته كشريك فاعل في التنمية .
- تشجيع الاستثمار الحقيقي و تقوية فرص التنمية من خلال قيام البنك المركزي باقراض المصارف و من خلال السوق الثانوية لتوفير السيولة اللازمة لها بما يساعدها على تعميق الوساطة المالية ورفع الطاقة الانتمائية الداعمة للنشاط التنموي الحقيقي وما يترتب على ذلك من رفع مستويات التشغيل و ضمان الاستخدام الامثل للموارد المادية و البشرية المتاحة . حيث اصدر البنك المركزي قرارا بزيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى 250

مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من عام 2010 و يعد هذا النمو ايجابيا و داعما للاستقرار المالي و تعزيز قدرة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر .

- المحافظة على استقرار العملة المحلية من خلال الاستمرار في اجراءات تثبيت سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية ليكون مستقرا عند مستوى 1166 ديناراً للدولار الامريكي حتى نهاية عام 2017 مستبعدين الاثر المعاكس لنمو عرض النقد المتاثر بتوجهات السياسة المالية التوسعية بدلالة حجم الانفاق العام الذي قدرته موازنة عام 2013 باكثر من 38 ترليون دينار .
- بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية ادت الى بناء مرتكزات حافظت على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي ووفرت مناخاً ملائماً لانطلاق الاستثمار . حيث ارتفع حجم الموجودات الاحتياطية من 444 مليار دولار عام 2009 الى 48.8 مليار دولار عام 2010 اي بنسبة زيادة قدرها 9.9 % . و ان نسبة الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ارتفع الى 36 % عام 2010 مقابل 39.4 % عام 2009 . كما ان النمو في رصيد الاحتياطات الاجنبية ادى الى زيادة جديدة في قدرة الاقتصاد العراقي على تغطية الاستيرادات حيث بلغت 13.1 شهر عام 2010 و هو مؤشر جيد و ايجابي جدا حسب المعايير الدولية المعتمدة
- حفز المصارف نحو التوجه الى السوق مع السعي لتوسيع دور المصارف الخاصة في منح الائتمانات .
- تفعيل الدور المالي والتنموي لسوق العراق للاوراق المالية من خلال زيادة رؤوس الاموال للشركات العامة في السوق باستثناء المصارف من 5 مليار دينار لشركات التمويل المالي لتصبح 15 مليار دينار و زيادة رؤوس اموال شركات الصرافة الى 150 مليون دينار و 50 مليون دينار لشركات الاستثمار المالي و مابين 1-2 مليار دينار لشركة القروض الصغيرة و المتوسطة .
- توسيع سوق الائتمان من اجل حفز النشاط التمويلي خاصة اذا علمنا ان نسبة الودائع لدى المصرف الحكومية تشكل 85 % من اجمالي الودائع لعام 2010 و 14.5 % لدى المصارف الخاصة و لم يتعد مجموع الودائع الاهلية لدى الجهاز المصرفي سوى نسبة 7.4 % من اجمالي الناتج المحلي .

ثانياً : التحديات

- انخفاض مستوى التناغم ما بين السياستين المالية والنقدية مما حد من درجة فاعلية السياسة النقدية في التاثير في حركة المتغيرات النقدية والمالية .
- استمرار نمو عرض النقد كنتيجة للاستمرار في اعتماد السياسة الانفاقية التوسعية مما يعمل على اشتداد حدة الضغوط التضخمية رغم اجراءات السياسة النقدية المطبقة في مجال الحد من مناسيب السيولة النقدية . حيث نما عرض النقد بالمفهوم الواسع 32.6 % عام 2010 مقارنة بعام 2009 متجاوزا بذلك الارتفاع المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي و بنسبة 23.4 % .
- قوة اثر التوترات الاقليمية في الطلب على الدولار الامريكي كنتيجة لما يعرف بـ (هجوم العملة) قد يهز اركان استقرار سعر صرف العملة ومعدلات التضخم وانسيابية تطبيقات مزاد العملة بما يولد مجالات خصبة لظاهرة تهريب العملة الاجنبية والفساد وغسيل الاموال .
- السياسة المتشددة للبنك المركزي باتجاه السيطرة على معدلات التضخم عززت من حالة الاستقرار النقدي دون ان تساهم و بقوة التاثير نفسه في فعاليات استدامة التنمية للاقتصاد العراقي
- الاستمرار في تطبيق سياسة الاستيراد المفتوح قد يؤدي الى تراجع سعر صرف العملة المحلية (الدينار) واشتداد الضغوط التضخمية في الاقتصاد .
- محدودية دور المصارف الاختصاصية في تمويل استثمارات القطاع الخاص التنموية بما يتناقض مع توجهات السياسة الاقتصادية المقرة في الخطة والداعية الى اعطاء القطاع الخاص مساحة مهمة في فعاليات التنمية . وان غياب الدعم الحكومي لهذه المصارف يعزز من عدم كفاءتها وهامشية انشطتها .
- ضعف تاثير انخفاض سعر الفائدة في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الاهلية بسبب طبيعتها المتحفظة مما ينعكس حتماً على استثمارات القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية .
- ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاظمها على الائتمان المصرفي الممنوح .
- تحقيق التوازن بين متطلبات الوقاية (التحوطات) المصرفية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل التنمية) .

ثالثا - الرؤية :

سياسة نقدية تسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام

رابعا- الاهداف :

الهدف الاول : نشاط ائتماني محفز للنمو

وسائل تحقيق الهدف :

- التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني

- توليد المبادرات المصرفية الهادفة الى منح القروض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة
- حفز المصارف بالتوجه الى السوق بما يدعم اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان و التمويل المصرفي
- اعتماد استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي لتكون مواكبة لافضل المعايير و الممارسات الدولية
- الاستمرار في برنامج اعادة هيكلة و اصلاح الجهاز المصرفي و تشجيع الاندماج بين البنوك القائمة
- التناسق و التناغم مابين السياستين النقدية و المالية لضمان الاستقرار و التنمية
- زيادة راس مال المصارف الاختصاصية من اجل التنمية

الهدف الثاني :المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة

وسائل تحقيق الهدف :

- تخفيض معدل نمو عرض النقد لصالح الودائع الجارية .
- سعر فائدة محفز للادخار .
- التاثير في مرونة الجهاز الانتاجي من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية معاً .
- القيام بعمليات السوق المفتوحة .

الهدف الثالث : المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية

وسائل تحقيق الهدف :

- تكييف اتجاهات الانفاق العام وفقا لمقتضيات النمو
- السماح للمصارف الحكومية و الاهلية ببيع الدولار و بسعر ثابت يحدده البنك المركزي
- الاستمرار بمزادات العملة الاجنبية ووفقا لاحتياجات السوق التنموية

الهدف الرابع : تقوية الاحتياطي من النقد الاجنبي وتعزيزه

وسائل تحقيق الهدف :

- التنويع في اسلوب ادارة الاحتياطيات الاجنبية وفقا لمعايير الضمان والسيولة والربحية وبما يؤمن الحماية لها .
- تعزيز التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات الدولية الرصينة وبما يضمن تنويع البلدان والعملات والادوات والاستحقاقات .
- تنظيم عمل المزادات العلنية لملافاة تهريب العملة الاجنبية وحالات الفساد وغسيل الاموال .

الهدف الخامس : خفض الكثافة المصرفية

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة عدد المصارف الحكومية و الخاصة و توسيع نمط توزيعها المكاني افقيا و عموديا
- تشجيع فتح فروع المصارف العربية و الاجنبية
- الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي

الهدف السادس : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

وسائل تحقيق الهدف :

- اعداد البرامج المتطورة لتبادل المعلومات وصولاً الى اعلى درجات التنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة غسل الاموال داخل العراق .
- الالتزام الكامل من قبل المصارف بقانون غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004 .
- الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة من فريق العمل الدولي FTAE .
- التنسيق ما بين مكتب غسل الاموال في البنك وهيئة النزاهة ووزارة العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب مقتضيات العمل لقضايا الفساد الاداري .
- التنسيق مع الوحدات النظيرة في البلدان العربية والمجاورة بشان تبادل المعلومات عن المواضيع التي تتعلق بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

الهدف السابع : توطين تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي

وسائل تحقيق الهدف :

- الترتيب لعملية انتقاء نظام مصرفي جديد يلبي حاجة البنك المركزي على وفق التطورات الحاضرة والمستقبلية .
- العمل الجاد نحو ربط فروع البنك المركزي مع مركز المعلومات عن طريق الشبكة المحلية IIBN.
- بناء منظومة لربط المصارف لغرض اجراء التسويات الخاصة بمدفوعات التجزئة مثل الصراف الالي والتحويلات عن طريق جهاز الهاتف النقال والكارتات الدائنة والمدينة .
- السعي الجاد نحو تطوير برامجيات نظام المدفوعات العراقي بكل مكوناته وتحديثها .

3-2-3 الاصلاحات الاقتصادية

شهد العراق مابعد عام 2003 تغييرا في مفاصل نظمه السياسية والاقتصادية وامتد الاصلاح ليشمل اربعة محاور هي :-

المحور الاول / الاصلاح السياسي ويتضمن التحول من الحكم الشمولي المركزي الى الحكم الديمقراطي وممارسة الحريات السياسية والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات .

المحور الثاني / الاصلاح الاقتصادي ويتضمن التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي و لاندماج مع العالم .

المحور الثالث / الاصلاح الامني و الذي استدعى خوض معركة ضد الارهاب من اجل انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة

المحور الرابع / الاصلاح الاداري والذي تضمن التحول الى اللامركزية في الادارة واعطاء الصلاحيات الواسعة للاقاليم والمحافظات غير المنظوية في اقليم في ادارة تنموية وادارة مالية لمخصصات تتعاظم .

وسوف يتم التركيز على الاصلاحات الاقتصادية باعتبارها ذات تماس مباشر في التنمية . حيث تم تبني الاصلاحات الاقتصادية الاتية :-

موافقة مجلس الوزراء في ايلول 2010 على تبني خارطة طريق الاصلاح واعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة و تهدف خارطة الطريق هذه الى اعادة هيكلة الشركات على مراحل و تحويلها الى كيانات اقتصادية قادرة على التنافس ورفع كفاءة ادائها و بالتالي المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي و تنويعه وتامين النمو المستدام و تخليص موازنة الدولة من اعباء الاعانات التي تقدمها لهذه الشركات لتمويل رواتب منتسبيها الذي وصل عددهم عام 2010 الى 600 الف مستخدم .

وضع خارطة طريق للاصلاح الضريبي تتضمن دراسة واقع وهيكل النظام الضريبي وتشخيص مواطن الخلل والانحراف عن المعايير السائدة في اقتصاديات الدولة التي تمر في مرحلة انتقالية ودراسة التشريعات الضريبية الحالية و تحديد متطلبات التعديل والمبادئ العامة الواجب اتباعها عند رسم السياسة الضريبية وكذلك صياغة نظام ضريبي يتلاءم مع التحول الاقتصادي اي يتسم بالعدالة و الحيادية والمرونة ، مع اعتماد معايير لتحديد معدلات ضريبية اكثر واقعية ومرونة . واصلاح وضع التحاسب الضريبي بالشكل الذي يخدم تفعيل القطاع الخاص وجذب المستثمرين الاجانب وتحسين بيئة الاعمال .

اطلاق استراتيجية شاملة للاصلاح المالي والنقدي في شباط 2009 ركزت على اصلاح النظام المصرفي وتحديثه واستهدفت تحديث الاطار التنظيمي للمصارف المملوكة للدولة واعادة توزيع ادوارها ومهامها كان من نتائجها استقرار سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية وانخفاض معدلات الزيادة السنوية في التضخم الى مرتبة عشرية واحدة بعد اكثر من عقدين من التدهور كما حققت هذه الاستراتيجية تنامي احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية من 4 مليار دولار عام 2004 الى 60 مليار دولار نهاية عام 2011 .

اعداد مسودة قانون الشركات المتوسطة والصغيرة والذي يدعم كل انواع الشركات الصناعية والتجارية والسياحية والطبية وغيرها من اوجه التمويل والاعفاءات الضريبية والتسويق والتجارة عبر الحدود فضلاً عن الشراكة مع الشركات الاجنبية حيث يعول على هذا القانون والشركات المشمولة به لعب دور مهم في تنويع الاقتصاد العراقي و تعزيز دور القطاع الخاص فيه وفي استيعاب اعداد كبيرة من قوة العمل العاطلة او التي ستدخل سوق العمل مستقبلا .

- اعداد مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره في عملية التنمية المستدامة في العراق وخاصة الشراكات في تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية والخدمات العامة وتشغيلها و صيانتها.
- وضع سياسة وطنية لادارة الاراضي تهدف الى استخدام الاراضي الحضرية و الريفية بشكل منصف وكفوء للمساهمة في تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر وتامين الغذاء في ظل اقتصاد السوق و تقوية نظام حوكمة ادارة الاراضي بشكل شفاف و خاضع للمساءلة وحماية الاراضي الزراعية المنتجة من عمليات التحضر .
- اطلاق المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء عام 2007 كحملة وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تمويل المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية بهدف تنمية الانتاج الزراعي و الحيواني وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي للعراق وتنمية الموارد المائية والاستخدام الامثل لها .

3-3 القطاع الخاص

لم ياخذ القطاع الخاص دوره المطلوب قبل عام 2003 ولم يحظ بفرصة حقيقية ليظهر بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دوراً بارزاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي الى الامام . حيث تعرض وعلى مدى اربعين عاماً الى هزات قوية وتقلبات في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية غير الواعدة فجعلت منه اشبه بالمقاول لدى القطاع العام يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة . والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق . ويتبع اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال ويعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي الامر الذي جعله ضعيف الامكانية على المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج فابقته قطاعاً ذا دور هامشي في مجمل الاداء الاقتصادي للبلد .

هذه الحقيقة لم تختلف كثيرا بعد عام 2003 بسبب طبيعة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية وحالة التدهور الكبير في الوضع الامني وغياب سلطة القانون مما ادى الى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي تراكم راس المال الثابت وتوليد فرص العمل ناهيك عن توقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة لهذا القطاع بسبب التحديات الاقتصادية والفنية وتاثير حالة المنافسة الشديدة للمنتوج الاجنبي وفتح السوق العراقية على مختلف المناشئ الاستيرادية الاقليمية والدولية . الامر الذي نتج عنه اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية الرخيصة غير المطابقة للمواصفة القياسية العراقية او العالمية وتاثر مشاريع القطاع الخاص بذلك على الرغم من توجهات سياسة الدولة الاقتصادية الرامية الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتدعيم الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واجراء الاصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع بنية الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .

وعلى الرغم من سعي القطاع الخاص الى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضه من تطوير لامكاناته التكنولوجية والانتاجية والتنافسية الا ان التشريعات والقوانين والسياسات والاصلاحات المنظمة لشؤون الاقتصاد والعمل حجمت من نشاطه وشجعت على هجرة المستثمرين ورؤوس اموالهم الى الخارج ومن اجل الحد من قوة اثر امواج التغيير هذه جاءت توجهات خطة التنمية 2010 - 2014 لتدعو الى بناء قطاع خاص تفاعلي تشاركي تنافسي معززاً للنمو المستدام وتحقيق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الخاص . الا ان هذه الدعوة قيدت كنتيجة لعدم تامين بيئة اعمال محفزة وجاذبة للقطاع الخاص ليكون شريكاً اساسياً لعملية التنمية . مما ادى الى استمرار تنامي حجم القطاع العام وارتفاع تكاليف استدامته واستبعاد القطاع الخاص واستثمارات رؤوس اموالة ففوت فرصة تحقيق غايات خطة التنمية الوطنية السابقة .. التنوع في بنية الانتاج . زيادة الانتاجية . زيادة فرص العمل . تقليل الفقر . هذه الحقيقة تتطلب تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يعمل القطاع الخاص بكفاءة وفعالية وهذا ما ستعلن عنه خطة التنمية 2013 - 2017 .

3-3-1 تحليل الواقع

ان السجل الاحصائي للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الخاص تؤكد ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز 34.6 % عام 2010 . الا ان هذه النسبة تختلف على مستوى الانشطة الاقتصادية حيث بلغت 100 % في نشاط الزراعة . ملكية دور السكن و الخدمات الشخصية . في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج في انشطة الصناعة التحويلية عن 39.7 % عام 2010 . ولعل زيادة اعداد المنشات الصناعية الكبيرة الى 420 منشاة عام 2010 والمنشات المتوسطة الى 55 منشاة والصغيرة الى (11126) منشاة هو الذي يبرر النسبة المعلنة والتي رافقها بالضرورة زيادة في اعداد المشتغلين في القطاع الخاص الى (61516) مشتغلاً عام 2010 وقدرته على توفير فرص عمل سواء في الاقتصاد المنظم وغير المنظم بدلالة نسبة العاملين فيه والتي بلغت 59 % من اجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية .

لم تشهد المدة 2009 - 2011 تطوراً مهما في دور القطاع الخاص التنموي على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 . وكان لثبات عناصر التحكم بقيادة الاقتصاد والممثلة بالمشاريع المملوكة للدولة والتلكؤ باعداد وتنفيذ خارطة طريق اعادة هيكلتها بتحويلها الى شركات مساهمة من اجل ايجاد مداخل جديدة للاستثمار وانعاش القطاعات الاقتصادية من بين ابرز الاسباب التي اضعفت دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية وجمدت غايات خطة التنمية الماضية ورسخت النمط المؤسسي للاقتصاد المركزي وسحبت الثقة في سلامة بيئة الاعمال وغيبت اساليب تحديث الادارة الاقتصادية عبر تطبيقات صيغ BooT . Boo . BoT . التي اكدتها الخطة السابقة . فضلا عن افتقار الحكومة الى القدرة المؤسسية للادارة الفعالة للاصول العامة في اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة مما ادى الى التباطؤ في ادخال الشركات الخاصة في عملية اعادة الهيكلة على الرغم من قيام الوزارات الرئيسة التي تدير الشركات المملوكة للدولة باعداد استراتيجيات تؤكد ضرورة التوجه نحو التصنيع لجذب الاستثمار الخاص ودعم مشاركة الانتاج وفقاً لاحكام القانون رقم 22 لسنة 1997 والقانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل والقانون رقم 2 لسنة 2010 . وتبقى الجهود المتحققة متواضعة جداً لا بل انها لا تزال في مراحلها الاولية وبانتظار سن تشريع خاص من اجل ايجاد ترتيبات حيوية بدونها قد يظل القطاع الخاص الوطني والاجنبي غير راغب في المشاركة الاقتصادية . ومما تجدر الاشارة اليه ان وزارة الصناعة والمعادن قد وضعت اطاراً منهجياً يهدف الى تحويل الشركات المملوكة للدولة تدريجياً الى شركات مساهمة قادرة على الاعتماد على ذاتها وبرنامج لاعادة تاهيل شركات اخرى وكما سيتم تبيانه في الجزء الخاص بالصناعة التحويلية في هذه الخطة . ان القطاع الخاص قد نشط في بعض المجالات خلال السنوات الاخيرة و خاصة في مجال

دخوله بقوة لنشاط التعليم العالي حيث اصبح يساهم بـ (12 %) من اجمالي عدد الطلبة في التعليم الجامعي وبحدود 15 % من اجمالي ناتج نشاطي التعليم والصحة كما نشاط القطاع الخاص في مجال السياحة وخاصة الايواء السياحي في المدن الدينية . وفي نسبة مساهمته في نشاط النقل وخاصة نقل الركاب داخل المدن حيث تزيد مساهمته عن 90 % .

تسعى خطة التنمية 2013 - 2017 الى تعزيز دور القطاع الخاص ضمن اطار ستراتيجية اعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة وخاصة في القطاع الصناعي بهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال الثابت بما يحقق الدور المطلوب منه في التنمية وتعزيز القدرات التنافسية والتنويع وتدعيم توجه البلاد نحو اقتصاد المعرفة واللامركزية على مستوى الاقاليم والمحافظات مستفيداً من مبدأ الميزات النسبية لكل منها وبما يضمن فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي . ان مايدعم هذا التوجه توافر ركائز مادية و بشرية لتحقيقه .

3-3-2 الامكانات

- توجه الدولة العام نحو ارساء اسس ومبادئ اقتصاد السوق ومغادرة السياسات الاقتصادية ذات النهج المركزي .
- توفر مصادر الطاقة وباسعار منخفضة نسبياً مقارنة مع الدول الاخرى .
- توفر المواد الاولية سواء كانت من اصل زراعي او تعديني او صناعي مما يعزز من المزايا الاقتصادية النسبية للمستثمر المحلي والاجنبي .
- توفر الامكانات السياحية التاريخية و الدينية و الجمالية
- سعة السوق المحلية بدلالة ارتفاع مستويات الطلب الفعال في الاقتصاد .
- وجود طبقة من رجال الاعمال العراقيين تتميز بالريادة في الدخول الى مجالات الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة و البناء و التشييد .
- وجود محفزات للمستثمر متمثلة بالاعفاءات الضريبية و الدعم للخدمات و البنى الارتكازية الاساسية و استقرار سعر صرف الدينار العراقي .
- توجه نحو تشريع قانون للشراكة مابين القطاعين العام و الخاص و امكانية استثمارمضامين هذا التشريع لتحفيز المستثمر الوطني و الاجنبي للاستثمار في العراق على وفق مختلف صيغ هذه الشراكة .

3-3-3 التحديات

- ضعف الاطر القانونية والتشريعات المعززة لاقتصاد السوق والمنظمة لالية عمل القطاع الخاص
- هشاشة الوضع الامني مما ولد بيئة طاردة للمستثمر الخاص
- محدودية دور القطاع المصرفي و تخلف و تعقد اليائه و شروط الضمانات مما حد من امكانية وصول القطاع الخاص الى الائتمانات المصرفية الضرورية لتمويل مشاريعه .
- قدم وتهرؤ البنى التحتية للاقتصاد بما فيها البنية المالية التحتية والكهرباء حد من نجاح القطاع الخاص من اداء دوره كمستثمر .
- غياب ثقافة المشاركة المجتمعية (رجال الاعمال) في عملية صنع القرارات الحكومية اللازمة لارساء اسس اقتصاد السوق .
- غياب بيئة تمكينية للاعمال (على الرغم من وجود الهيئة الوطنية للاستثمار) متمثلة بتعقد الاجراءات الحكومية وعدم تنفيذ مبدأ النافذه الواحدة و عدم تخصيص مجمعات لاغراض الاستثمار فضلا عن الصعوبات التي تواجه المستثمر في الحصول على متطلبات اقامة المشروع ولاسيما الارض .
- عدم مواكبة سوق العراق للاوراق المالية للتطورات في ادارة عمليات التداول وخاصة في مجال التكنولوجيا .
- التلكؤ والبطء في تنفيذ برامج الاصلاح المملوكة للدولة وخصخصتها .

3-3-4 الرؤية

«شريك فاعل تنافسي و كفوء»

3-3-5 الاهداف

الهدف الاول : رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي

وسائل تحقيق الهدف

- توليد بيئة اعمال مواتية للقطاع الخاص من خلال :-
  - ◊ تحرير معدلات الفائدة واسعار الصرف وتخفيض القيود على تدفقات رؤوس الاموال.
  - ◊ تاسيس حاضنات للاعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها .
  - ◊ انشاء مجمعات صناعية وخدمية متكاملة ومتطورة

◊ اعادة الحيوية للمصارف الاختصاصية لتكون حاضنة للفعاليات المالية للقطاع الخاص

◊ اعتماد اسعار فائدة تفضيلية من اجل زيادة النشاط الائتماني الممنوح من قبل المصارف الخاصة الى المستثمرين في القطاع الخاص.

◊ تفعيل قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية الانتاج المحلي وقانون التعرفة الكمركية وقانون العمل .

◊ الاسراع في تشريع قانون الاصلاح الاقتصادي وقانون الاستثمار المعدني و قانون المدن والمناطق الصناعية و قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون حماية براءات الاختراع .

◊ اعادة الحيوية للمصارف التجارية و الاختصاصية .

- تبني سياسات اقتصادية محفزة للقطاع الخاص .
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص كشريك في القرار الاقتصادي .
- تحويل القطاع الخاص غير المنظم الى منظم وتامين الشروط و المتطلبات لانجاح هذا التحول .
- الاسراع في حسم موضوع خصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة واعادة تاهيلها .

الهدف الثاني : شراكة فاعلة ومستدامة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف

- وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظم لمبدا الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- اعتماد الصيغ الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية وخاصة مشاريع البنى التحتية التي تتطلب تمويل كبير .
- بناء و تطوير الملاكات الفنية و القانونية و الادارية المؤهلة للتفاوض على تنفيذ المشاريع على وفق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- تبسيط الاجراءات واليات تنفيذ المشاريع على وفق صيغ الشراكة .
- انشاء محكمة تجارية تهتم بالنظر في النزاعات التي تخص تنفيذ المشاريع .
- يكون القطاع شريكاً اساسياً في اتخاذ القرارات الاقتصادية للدولة .

الهدف الثالث : قطاع خاص مولد لفرص العمل

وسائل تحقيق الهدف

- توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المجالات الانتاجية المولدة لفرص العمل كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي
- شمول العاملين في القطاع الخاص كافة بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي وحقوق السلامة المهنية والصحية .
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها قروضاً وفوائد ميسرة .
- تبني اجراءات الحماية للحد من الاثر الاجتماعي السلبي الناجم عن اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والتي تكون على نوعين :

◊ الحماية الاجتماعية الكامنة : بمنح امتيازات التعويض النقدية كبديل للاجور ويكون على شكل دفعات تعويضية او شبكات امان اجتماعي .

◊ الحماية الاجتماعية التفاعلية والتي تسهل اعادة توظيف العاملين من خلال برامج اسواق العمل الفاعلة بما فيها التدريب المهني والتدريب على ادارة المشاريع الخاصة.

الفصل الرابع
التنمية القطاعية

4-1الزراعة والموارد المائية

4-1-1 الزراعة

تحليل الواقع

أولا- مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

حقق الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي للمدة 1990 - 2011 معدل نمو سنوي مركب قدره (1.6 %) وهذا المعدل منخفض نسبياً إذا ما قورن بالمعدل الذي نما به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة نفسها (3.6 %) . في العام 2010 تحققت زيادة في الناتج المحلي الزراعي وبالأسعار الثابتة بنسبة (17.2 %) عما كان عليه عام 2009، وهذا يعكس إن هناك نمواً حقيقياً في مساهمة القطاع الزراعي حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من(7.3 %) عام 2009 الى (8.1 %) عام 2010 (رغم موجة الجفاف التي واجهها العراق عام(2008 - 2009) و(7.6 %) عام 2011، مما يؤشر نجاحاً نسبياً في القطاع الزراعي نتيجة التحسن النسبي في البنى التحتية والتطور التكنولوجي والمعرفي في اساليب الزراعة والري ونتائج المبادرة الزراعية

ثانياً- موارد الاراضي

يمتاز القطاع الزراعي بوفرة وسائل الإنتاج من أراضٍ واسعة سواء كانت ديمية أو مطرية وكذلك وجود كميات جيدة من مصادر المياه مع توفر الإمكانات البشرية والمادية الأخرى. يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة المروية و الديمية (44.46) مليون دونم، وتشكل نسبة (26.2 %) من المساحة الكلية للعراق. تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الديمية مانسبته (49.8 %) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، أما المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإرواء فتبلغ (22.86) مليون دونم في حين تبلغ مساحة الأراضي المتوفرة لها الحصة المائية (13.240) مليون دونم.

شكل (4-1)

اصناف الاراضي الزراعية في العراق

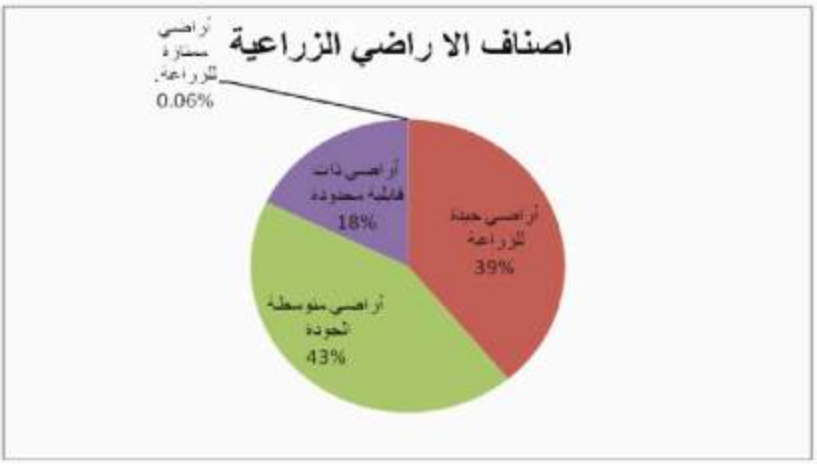

ساهمت الزراعة بحصة محدودة في سد الحاجة من الانتاج المحلي وقد تضاءلت هذه المساهمة مع مرور الزمن حيث تؤثر عوامل الطبيعة وتقلبات المناخ لاسيما هطول الأمطار وتوفر المياه السطحية ونوعية التربة في الانتاج الزراعي. حدثت الكثير من موجات الجفاف في الاونة الاخيرة وتسببت في تذبذب وإنخفاض الإنتاج في المناطق الديمية وتاثرت الثروة الحيوانية بذلك بشكل مباشر، وعلى الرغم من ذلك مازالت ردود الافعال الذاتية للفلاحين والمزارعين تجاه هذا التحدي بسيطة على سبيل المثال استخدام أساليب الري التكميلي اعتمادا على المياه الجوفية.

وفي السهل الرسوبي فان أرتفاع مستوى المياه الارضية وازدياد نسبة الملوحة في التربة نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة واهمال البنية التحتية للري، أثرت بشكل سلبي في المساحات المزروعة وبالتالي على كمية الإنتاج الزراعي. بلغ متوسط الاراضي الزراعية المستغلة خلال المدة من 1997 ولغاية 2007 بحدود (10) مليون دونم شكلت المساحة المروية المزروعة بالمحاصيل الشتوية والصيفية منها 8.34 مليون دونم و 1.23 مليون دونم للزراعة الدائمية والبساتين .

ثالثاً- الحيازات الزراعية

يتصف القطاع الزراعي في العراق بتعدد انواع الحيازات واشكالها وتدني المساحات بفعل التقسيم المتكرر نتيجة لقوانين الارث وما يترتب عليه من تفتيت لمساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الى حيازات صغيرة جدا غير اقتصادية مما يشكل تحدياً كبيرا امام تطور الانتاج الزراعي فضلاً عن تنوع أنواع الحيازات التي تحكمها تشريعات وقوانين مختلفة تعقد من ادارة الاراضي في العراق. والشكل (4 - 2) يوضح انواع الحيازات.

شكل (4 - 2)

اعداد الحيازات الزراعية والنسب المئوية حسب الملكية

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء - التعداد الزراعي لعام 2001

رابعاً- القوى العاملة في القطاع

يشكل سكان الريف بحدود 30 % من سكان العراق وتقدر نسبة العمالة الزراعية بـ 20 % من الايدي العاملة. ويعد القطاع الزراعي المولد الرئيس لفرص العمل في كل من القطاع الخاص العراقي وفي المناطق الريفية. ويتميز استخدام قوة العمل في القطاع الزراعي بموسميته واعتماده على النمط العائلي في العمل مما ينعكس على انتاجية العمل في الريف.

خامساً- الأنتاج النباتي

تساهم المحاصيل الاستراتيجيه (الحنطه والشعير والرز والذره الصفراء) في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي. بلغ انتاج الحنطة (عدا اقليم كردستان) 2749 و 2809 الف طن لعامي 2010 و2011 على التوالي والتي تحقق نسب تغطية بلغت 60 % و67 % 1 . حقق انتاج الحنطة زيادة في انتاجية الدونم الواحد كنتيجة للتوسع في المساحة المروية بالرش حيث بلغت نسبة الزيادة 161 % و165 % لعامي 2010 و 2011 مقارنة بسنة الاساس 2009. بلغ متوسط غلة الدونم الواحد (429) كغم للموسم الشتوي 2011 بانخفاض بلغت نسبته (13.4 %) عن سنة 2010 حيث كان (495) كغم. وبلغ متوسط غلة الدونم الواحد من محصول الحنطة في الأراضي المروية (525) كغم مما يعكس جدوى الري التكميلي واهميته . وفيما يخص محصول الشعير ذي الاهمية البالغة للثروة الحيوانية فقد هبط انتاجه بنسبة (28 %) نتيجة انخفاض كل من المساحة والغلة رغم توفر الامكانات الكبيرة للتوسع في انتاج هذا المحصول. وكذلك شهد محصول الشلب انخفاضاً كبيراً في الانتاج بنسبة تصل الى 89 % في عام 2010 مقارنة بعام 2009 نتيجة تقنين المياه وتقليص المساحة المزروعة ولكن انتاجه عاد للارتفاع سنة 2011 ومع ذلك فان نسبة تغطيته للحاجة لاتتجاوز 15 %.

1- التغطية محسوبة على اساس حاجة الفرد بموجب معايير معهد التغذية مع ملاحظة ان حجم المتاح للاستهلاك اكبر من ذلك ويتمثل باستيرادات البطاقة التموينية زائدا القطاع الخاص فضلاً عن الانتاج المحلي)

شكل (4 - 3)

تطور الانتاج النباتي للسنوات 2009 - 2011

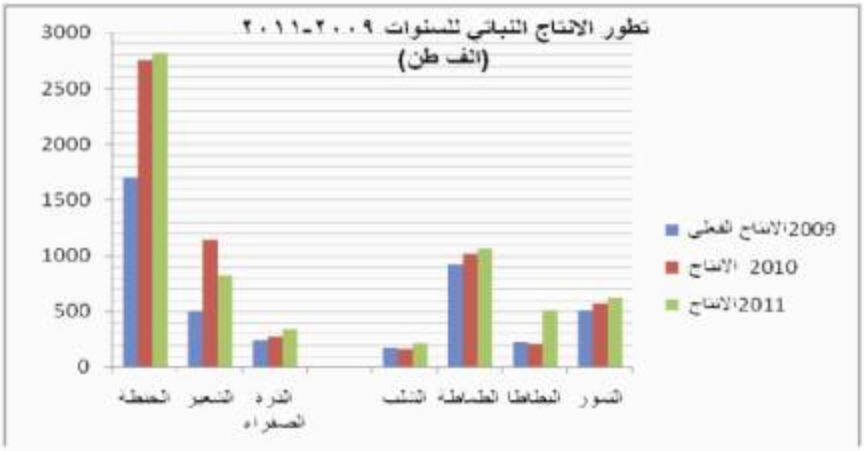

تاتي محاصيل الخضر في المرتبه الثانيه من حيث الأهميه النسبيه في الانتاج النباتي لقابلية هذه المنتجات على الأستجابه السريعه للزياده في الأنتاج من خلال أستخدام الأصناف المنتخبة والتقنيات الحديثه التي يمكن تطبيقها على مساحات صغيره (البيوت البلاستيكيه والري بالرش والتنقيط). حقق انتاج محصول الطماطة ، على سبيل المثال ، نموا متزايدا بحوالى 13 % عما كان في سنة الاساس ولكنه يمثل 40 % من تغطية الحاجة. ويمكن ان تتصاعد هذه النسبة سريعا نتيجة انتشار الزراعة المحمية ، ولكن مازالت نسب تغطية البطاطا للحاجة المحلية محدودة في حين ان نسبة انتاج التمور تفيض عن الحاجة بـ190 % لعام 2011. ومع ذلك فان عملية انتاج التمور بما فيها بساتين النخيل وعمليات ما بعد الجني بحاجة الى عناية واهتمام كبيرين.

سادساً- التركيبة المحصولية

تستحوذ محاصيل الحبوب ألاستراتيجية (الحنطة والشعير) على نسبة بين 75 % الى 80 % من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الاراضي الديمية والمروية وتتاثر بمدى وفرة الأمطار و مياه السقي. أما المحاصيل الصيفية بما فيها الخضر تشكل حوالي 23 % من الأراضي المزروعة. ان عمليات الادارة المزرعية بدءا من تحضير الارض واستخدام المكننة واسلوب الري واستخدام الاسمدة والمبيدات فضلا عن نوعية البذور كلها ساهمت في تدني غلة الدونم مقارنة بالمستويات الاقليمية والدولية.

شكل (4-4)

اما المحاصيل الصناعية ، التي تدخل كمواد أولية للصناعات العراقية مثل القطن والتبغ وعباد الشمس والنباتات الطبية والبنجر والقصب السكري، فقد شهدت انحسارا كبيرا في مساحاتها المزروعة نتيجة الشلل الذي اصاب عجلة الانتاج الصناعي العراقي.

وتشكل المراعي الطبيعية ذات الاهمية البالغة للثروة الحيوانية بحدود 9 % من مجمل مساحة العراق. فضلا عن محدودية مساحة المراعي الطبيعية فانها تعاني من تدهور حمولتها الرعوية نتيجة استغلال الاراضي الحدية وماتركته آثار الحروب على الغطاء النباتي الطبيعي فضلا عن موجات الجفاف المتعاقبة.

أما الأراضي التي تكسوها الغابات الطبيعية فهي لا تشكل سوى 4 % من المساحة الكلية وتتكون معظم نباتاتها من أشجار البلوط ونسبة قليلة من أشجار القوغ والصفصاف والصنوبر وأغلبية هذه الأراضي تقع في اقليم كوردستان وهي تفتقر إلى النوعيات الجيدة من الأشجار التي تصلح أخشابها للأغراض الصناعية.

سابعاً- الانتاجية

مازالت الانتاجية منخفضة نسبيا سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي أو إنتاجية وحدة المساحة او الشجرة او الحيوان المزرعي. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية والأسمدة، والبذور المحسنة ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي، فضلا عن ضعف عنصر المهارة لدى الفلاحين وعجز غالبيتهم عن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية ويظهر الرسم البياني في ادناه وجود فرق واسع في انتاجية وحدة المساحة من الحبوب بين العراق وبعض دول الجوار.

شكل (4 - 5)

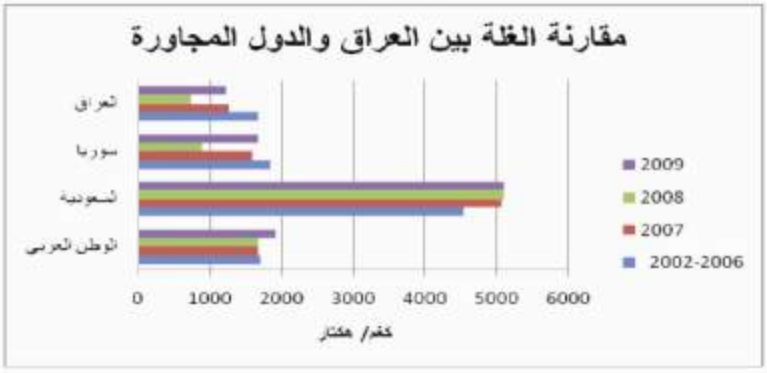

المصدر الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية مجلد 30 / المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ثامناً-الانتاج الحيواني :

تشكل الثروة الحيوانية بحدود 40%- 45% من نشاط القطاع الزراعي، ويمتلك العراق كثيراً من أنواع الحيوانات الا ان اكثرها أهمية وعدداً هي الاغنام والماعز والأبقار والجاموس لما توفره من احتياجات غذائية للسكان. وتشير نتائج تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية لعام 2008 الى ان أعداد الأبقار الاجمالية قدرت بـ 2.552مليون رأس بزيادة بلغت 107% عن عام 2001، فيما قدرت اعداد الجاموس بـ 286 الف رأس بزيادة بلغت 142%. وقدرت اعداد الأغنام بـ 7.722 مليون رأس بزيادة بلغت 29%، أما أعداد الماعز فقد بلغت 2.474 مليون رأس بزيادة بلغت 100%.

بلغ المعدل اليومي لانتاج الحليب للأبقار 3.6 كغم للحيوان الواحد على مستوى العراق، في حين بلغ المعدل اليومي لانتاج الحليب للجاموس 4.5 كغم للحيوان الواحد على مستوى العراق، وهي انتاجية متدنية تشكل اقل من 40 % من مثيلاتها في دول الجوار.

لقد تاثرت الثروة الحيوانية بظروف البلاد فاصابتها معوقات ومشاكل منها ما يتعلق بالتغذية والتناسل والامراض، فضلاً عن قلة المراعي وضعف الخدمات البيطرية، كل هذه العوامل ادت الى هلاك عدد من الحيوانات والتاثير في اجمالي القطيع نفسه.

ان وجود قطيع اساس يعكس امكانات مضاعفته ولاسيما في المحافظات التي تتوفر فيها المستلزمات الاساسية كالمراعي والمصانع ومخازن العلف والمربين ذوي الخبرة وتسهيلات ائتمانية لتاهيل مشاريع الثروة الحيوانية وتنميتها فضلا عن توفير المواد العلفية.

ان معدل الزيادات المتحققة في اعداد الحيوانات المزرعية للسنتين 2010 و2011 كانت ضمن الهدف المخطط وبحدود 7 % للأغنام والماعز ومتواضعة لكل من الأبقار والجاموس وبحدود 3 %. وحقق انتاج الحليب واللحوم والاسماك زيادة بلغت 3 % لكل واحد منهما وللمدة نفسها.

شكل (4 - 6)

اما بالنسبة الى الدواجن فقد حققت زيادة كبيرة في انتاجها تجاوزت ما مخطط لها لتصل الى 51 % ، اما انتاج بيض المائدة فقد وصل الى 1100 مليون بيضة عام 2011 و بزيادة بلغت 21 % عما كان عليه عام 2010. ان عدم أستكمال مشاريع البنى التحتيه للدواجن وبشكل خاص مشروع الأصول في أبوغريب ومشروع الأجداد في سامراء اثر بشكل كبير في عدم تسريع النمو في هذا القطاع المهم.

تاسعاً- الأسماك

تشكل لحوم الأسماك أهمية كبيرة في سلة غذاء المواطن ولاسيما في وسط وجنوب العراق وهناك عدد من المشاريع التي تم اعتمادها خلال الموازنات الاستثمارية للسنوات السابقة ولازالت تمول من الموازنة الاستثمارية كمشروع أقلمة وإكثار الأسماك العراقية في الأحواض والمفاقس ومحطات البحوث للمسطحات المائية في الصويرة وميسان ونينوى والانبار.

وتعمل هذه المحطات والمفاقس على إكثار الاصبعيات للأسماك العراقية في الأحواض وإطلاقها في نهري دجلة والفرات والمسطحات المائية الأخرى لغرض المحافظة على التوازن البيني للأسماك العراقية، إذ تشير تقارير المنظمة العالمية للزراعة والأغذية إلى انخفاض الطاقة الإجمالية لإنتاج الأسماك في المياه العذبة في السنوات السابقة والارتفاع التدريجي بدأ من عام 2005 كما يبينه الرسم البياني في ادناه. إن السنوات الاخيرة شهدت استيطاناً لاسماك الكارب والتي أخذت تربى وبشكل كبير في أحواض الاستزراع السمكي والاقفاص العائمة ذات المردود الاقتصادي العالي.

شكل (4-7)

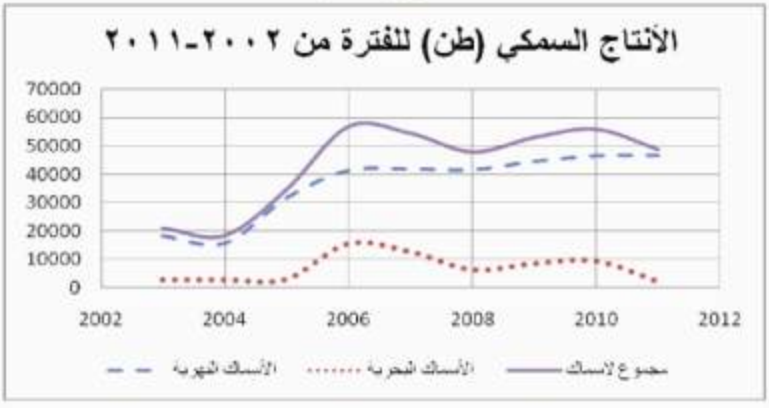

تقدر مساحة المسطحات المائية بحوالي (4) مليون دونم تشمل الأنهار والبحيرات والاهوار والمياه الإقليمية وتعد مساحة واسعة وذات تأثير اقتصادي إذا ما استغلت بشكل كفوء واسلوب علمي وتمثل طاقة كامنة لتنمية وتطوير النشاط السمكي وزيادة نسبة مساهمته في الانتاج الزراعي.

4-1-2 الموارد المائية واستصلاح الاراضي

تحليل الواقع

أولا- الموارد المائية

يقع العراق في منطقة جافة الى شبه جافة. لايزيد المعدل السنوي للامطار عن 200 ملم. نصف مساحة العراق تقريباً منطقة صحراوية أو شبه صحراوية لايزيد الساقط المطري فيها عن 50 ملم/السنة، ويقع معظم ماتبقى من العراق ضمن مناطق تساقط مطري يتراوح بين 150 - 450 ملم/السنة عدا بعض المناطق الجبلية المحدودة في الشمال الشرقي من العراق التي يصل فيها التساقط الى نحو 1000 ملم / السنة. معظم ايراداته المائية تاتي من خارج حدوده الاقليمية من خلال نهر دجلة وروافده ونهر الفرات.

شكل (4 - 8)

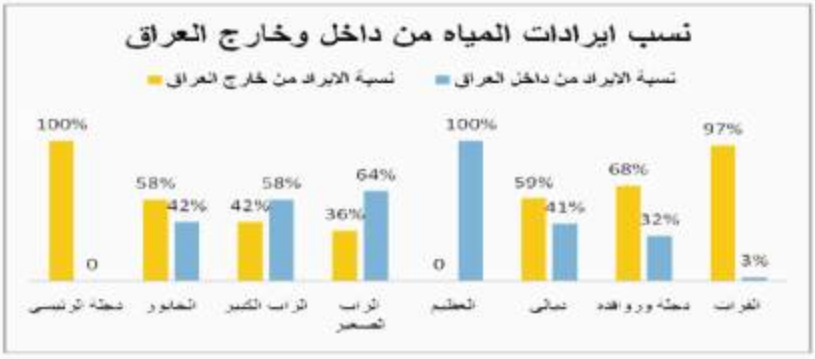

استنادا الى ماتقدم ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهر الرئيسة (دجلة وروافده والفرات) وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات المقامة في اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا وايران، ولاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين العراق وهذه الدول، مما يجعل الموارد المائية المتاحة للعراق متذبذبة من سنة الى اخرى وكما مبين بالرسم البياني الاتي.

شكل (4-9)

الايرادات السنوية لنهر دجلة وروافده ونهر لفرات نسبة الى المعدل العام لمدة من 1990 ولغاية 2011

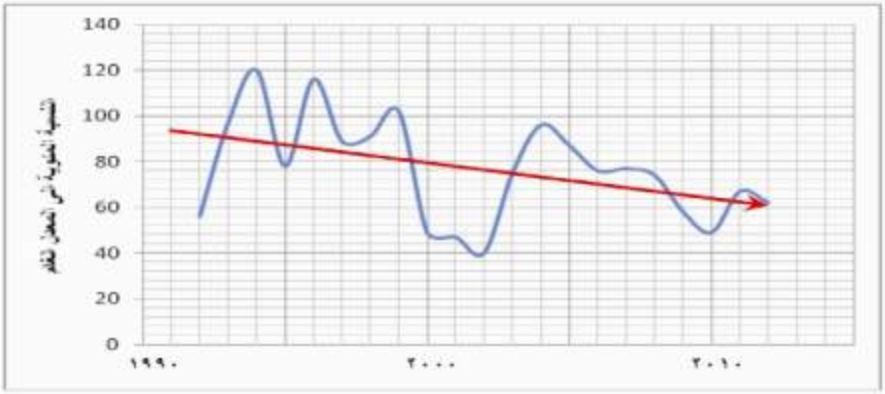

وتتدهور نوعيتها نتيجة الخزن وبسبب المياه الملوثة المصرفة اليها من مختلف الانشطة الصناعية والزراعية والاستخدامات البشرية.

ان النقص في الايرادات المائية سيكون له تاثيرات مباشرة في تامين الاحتياجات الزراعية وما يترتب على ذلك من تقليص للرقعة الزراعية وانخفاض انتاجية الارض وهجرة السكان من الريف الى المدينة. ان نقص كل مليار م3 من الواردات سيؤدي الى خروج مساحة (62500) هكتار (ربع مليون دونم) من الاراضي القابلة للزراعة.

سيشهد العراق مزيدا من النقص في الموارد المائية وتدني نوعيتها بعد استكمال دول اعالي الانهر مشاريعها الاروائية التي تستهدف استزراع أكثر من 2.4 مليون هكتار تروى في حوض الفرات وحوالي مليون هكتار تروى في حوض دجلة، وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهري دجلة والفرات يزيد عن

43 % في العام 2015 من المعدل العام للإيرادات والبالغة 77 مليار م^3 سنويا منها 50 مليار م^3 من نهر دجلة وروافده و 27 مليار م^3 من نهر الفرات مع تردي نوعية المياه الداخلة للاراضي العراقية.

والجدول(4 - 1) يبين كمية ونوعية مياه نهري دجلة والفرات المتوقعة مستقبلا في ضوء الخطط الحالية المتوفرة عن المشاريع الاروائية في دول الجوار.

جدول (4-1)

اسم النهر		الحدود العراقية - السورية	
		قبل التطوير	المتوقع بعد التطوير
نهر الفرات	معدل الوارد المائي (مليار م3)	27,40	8,45
	نوعية المياه (جزء بالمليون)	457	(1350 - 1250)
ب - نهر دجلة		الحدود العراقية - التركية	
		قبل التطوير	بعد التطوير
	- معدل الوارد المائي (مليار م3)	19,43	*9,16
	- نوعية المياه (جزء بالمليون)	250	375
ج - الخابور		2,1	2,1
د- الزاب الكبير		14,23	14,00
هـ - الزاب الصغير		7,07	7,00
و- العظيم		0,70	0,70
ز - ديالى		5,86	4,00

* ان المتبقي للعراق (7,66) مليار م3 عند طرح حصة سورية بمقدار (1,5) مليار م3 لغاية عام 2014 .

وكنتيجة للانخفاض الكبير في الايرادات المائية الداخلة للعراق أصبح من الضروري استكمال تحديث الموازنة المائية المتمثلة بالتخطيط الشامل لموارد المياه والاراضي لغاية العام 2035، لكي تكون الاساس لوضع السياسات الخاصة بادارة واستثمار الموارد المائية والاراضي بالشكل الامثل، فضلاً عن التحرك الدبلوماسي على الصعيد الخارجي فانه يتطلب التحرك الدبلوماسي للوصول الى قسمة عادلة للمياه تضمن تقليل الاضرار الناتجة عن شحة المياه وبصورة مكثفة مع الدول المتشاطئة لغرض الحصول على حقوق العراق المائية المكتسبة ضمن اتفاقيات ومعاهدات (استراتيجية) مبنية على حزمة المصالح المشتركة مع هذه الدول .

وتستخدم مياه نهرى دجلة والفرات والمياه الجوفية لمختلف الاغراض الزراعية والصناعية والبشرية، اذ تبلغ الاحتياجات الحالية من المياه للاغراض الزراعية 50.83 مليار م3 فيما تقدر احتياجات الشرب والاستخدامات البلدية والصناعة 5.25 مليار م3 يضاف لها متطلبات ادامة الاهوار البالغة 11 مليار م3 في حالة اغمار 5500 كم2. وتقدر كمية المياه المتبخرة من المسطحات المائية بحدود 8.4 مليار م3 وبذلك ستكون الاحتياجات السنوية لمختلف الاغراض من المياه بحدود 69 مليار م3.

ثانياً- السدود المنفذة

تعد السدود والخزانات الكبيرة منها او المتوسطة الدعامة الرئيسة لاستثمار الموارد المائية اذ تهدف الى درء اخطار الفيضانات في الانهار الرئيسة وتخزين ذروات مياه الفيضانات التي يحملها النهر خلال الموسم الشتوي - الربيعي وتنظيم اطلاقها لاغراض الارواء وتوليد الطاقة والاستخدامات الاخرى بما فيها الصناعية والبشرية. ان الايرادات السنوية للانهر متذبذبة بين سنة واخرى فضلاً عن نمط الاستهلاكات المائية للقطاعات المختلفة فتكون على اشدها في موسم الصيف مما يبرز والحالة هذه الاهمية القصوى لانشاء السدود والخزانات على الانهر الرئيسة بما يتوافق مع احتياجات القطاعات المستفيدة. اما السدود الصغيرة على الوديان والروافد الفرعية وبالاخص منطقة الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية واقليم كردستان فانها تعمل على استغلال موارد المياه السطحية بالشكل الامثل والذي يتعذر تنظيمها ضمن منظومة السدود الكبيرة وفيما يأتي عدد السدود والخزانات القائمة ومؤشراتها :-

جدول (4-2)

السدود الكبيرة والخزانات القائمة

اسم السد	النهر	الخزن بالمنسوب الاعتيادي (مليار م3)	الطاقة المشيدة للمحطة الكهرومائية (ميكاواط)	تاريخ الانجاز
سد الموصل	دجلة	11,11	750 السد الرئيسي 60 السد التنظيمي 200 الخزن بالضخ	1986
سد دوكان	الزاب الصغير	6,8	400	1959
سد دربندخان	ديالى	3,00	240	1961
سد حمرين	ديالى	2,45	50	1981
سد حديثة	الفرات	8,28	660	1986
سد دهوك	روبار دهوك	0,047	-	1988
سد العظيم	نهر العظيم	1,5	27 (لم تتم المباشرة بتنفيذ المحطة لغاية تاريخه)	1999
خزان الثرثار	دجلة	85,39*		
خزان الحبانية	الفرات	3,31		

*الخزن الكلي منها (35,81 مليار م3) خزن ميت كما يجري تشغيل الخزان على وفق برامج محددة لعلاقة ذلك بتحقيق نوعية معينة من الملوحة في دجلة والفرات فضلاً عن درء اخطار الفيضان .

أما السدود الصغيرة فتوفر خزيناً مائياً لتلبية احتياجات المواطنين من مياه الشرب وسقي الحيوانات مما يساعد في توطين السكان في المناطق الصحراوية كما يمكن استخدام هذا الخزين في الزراعة ولو بشكل محدود. تعمل هذه السدود على استثمار مياه الوديان والحفاظ عليها من الهدر وخاصة عندما تنتهي هذه الوديان بالبحيرات التي لايستفاد منها، وتشكل مصدراً لتغذية المياه الجوفية التي تعد احدى المصادر المهمة للموارد المائية .

تم تنفيذ سدود صغيرة في الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية واقليم كوردستان على الوديان مجموع طاقتها الخزنية 119.204 مليون متر مكعب والعمل مستمر بتنفيذ سدود اخرى في محافظات ميسان والانبار وكركوك وديالى وواسط ستضيف طاقة خزنية مقدارها 116 مليون متر مكعب.

ثالثاً: المياه الجوفية

تتوفر المياه الجوفية في خمسة قطاعات ذات صفات مختلفة من الناحية الفيزيوغرافية تعكس ظروف متباينة لخزن وحركة المياه الجوفية وتشمل

قاطع المنطقة الجبلية

قاطع المنطقة المتموجة

قاطع منطقة الجزيرة (شمال السهل الرسوبي)

قاطع المنطقة الصحراوية

قاطع منطقة السهل الرسوبي

ان مقدار الخزين المتجدد والخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية على وفق الدراسات والتحريات الهيدرولوجية التي اجريت ، عدا قاطع السهل الرسوبي لكونه لايمثل منطقة مشجعة على استثمار المياه الجوفية يوضحه الجدول (4-3) .

جدول (4-3)

الخزين المتجدد والخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية

اسم القاطع	مساحة القاطع (كم2)	الخزين المتجدد (مليارم3/سنة)	جزء من الخزين الثابت للاستثمار (مليارم3/ سنة)	الخزين القابل للاستثمار(مليارم3/سنة)
المنطقة المتموجة والجبلية	42962	2.633	1.087	3.720
منطقةالجزيرة شمال السهل الرسوبي	22125	0.453	0.392	0.845
المنطقة الصحراوية	168000	0.930	1.590	2.520
المجموع		4.02	3.069	7.09

رابعاً- استصلاح الاراضي

تبلغ المساحات الاجمالية المستصلحة (كليا وجزئيا) لغاية 2011 بحدود (4,390) مليون دونم ولغرض زيادة الرقعة الزراعية وزيادة غلة الدونم من مختلف المحاصيل الرئيسة فانه يتطلب استصلاح الاراضي غير المستصلحة لحد الان واكمال استصلاح الاراضي التي جرى استصلاحها جزئياً. كما ان من المهم استخدام طرق الري الحديثة من اجل مواجهة تحديات نقص المياه بسبب قيام الدول المتشاطئة بتنفيذ مشاريع زراعية كبرى وبناء السدود والاستحواذ على مياه النهرين، فانه يصبح لزاماً وعلى المدى البعيد استصلاح مساحة اجمالية قدرها (8,113) مليون دونم موزعة كما ياتي :-

- مشاريع الري التكميلي بمساحة (0.8) مليون دونم .
- تطوير وتحسين المشاريع الاروائية القائمة (استصلاح متكامل) على حوضي دجلة والفرات بمساحة اجمالية (7.317) مليون دونم.

4-1-3 التحديات

أولا- تحديات النشاط الزراعي

رغم الارث التاريخي للنشاط الزراعي في ارض السواد فان القطاع الزراعي وكما شخصه الواقع بوضوح عانى ولا يزال يعاني من مشكلات وتحديات كبيرة يمكن ايجاز ابرزها بالاتي :-

- عجز كبير في تامين الامن الغذائي للبلد من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسة وضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني على النطاقين الخارجي والداخلي. حيث تبلغ تغطية الإنتاج المحلي من الحاجة للحنطة 67 % لعام 2011 ومن الشلب 15 % ومن الخضروات 40 %.
- محدودية الاراضي الزراعية المستغلة فعلا والتي لاتتجاوز 25 % من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .
- تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية الى الدرجة التي لاتجعل استغلالها اقتصادياً مما ترتب معه ترك مساحات واسعة غير مستثمرة في الانتاج الزراعي بما في ذلك المساحات الصغيرة والبساتين التي اصبحت تتدهور بقصد او بدون قصد.
- زيادة رقعة التصحر وانتشار الكثبان الرملية وتعرية التربة .
- تدنٍ كبير في انتاجية وحدة المساحة وفي انتاجية الحيوانات المزرعية .
- ضعف المهارات والقدرات البشرية في القطاع الزراعي وعدم مواكبة الفلاح العراقي للتطورات التقنية ومسايرة استنباط السلالات الجديدة المحسنة.
- محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وخاصة في مجال الاستصلاح وخزن المياه وعزوف المستثمر الخاص العراقي والاجنبي عن الولوج في هذا النشاط رغم تحسن بيئة الاستثمار في البلاد وتوفر مقومات الانتاج الزراعي بما في ذلك توفر مقومات التكامل الزراعي-الصناعي.

تخلف الريف العراقي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعمرانياً وارتفاع معدلات البطالة ولاسيما الموسمية وتدنٍ كبير في مستوى الخدمات المقدمة فيه وتركز ظاهرة الفقر والتي تصل الى حوالي 40 % من مجموع فقراء العراق.

ثانيا- تحديات الموارد المائية

- محدودية الموارد المائية الممكنة للاستغلال في ألزراعه و محدودية الطاقات الخزنية المتاحة حاليا مقارنه بالحاجة فضلاً عن عدم التوصل إلى إي اتفاق يضمن حصة مياه عادلة حيث سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية مع تردي نوعيه مياه نهري دجلة والفرات.
- محدودية الموارد المالية المتاحة لنشاط خزن المياه ولاسيما ان هذا النشاط يقتصر على القطاع العام.
- الاستعمال العشوائي وعدم الاستغلال العقلاني للمياه في القطاعات الرئيسة الثلاثة، الزراعة والصناعة والاستخدامات المدنية، وضعف التنسيق الداخلي بين المحافظات فضلا عن ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وقلة الوعي والارشاد المائي.
- محدودية استخدام تقانات الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والري المغلق كاحدى الوسائل الفعالة للحد من هدر المياه ورفع كفاءة الري الحقلي.
- تلوث المياه نتيجة رمي المخلفات والمياه العادمة غير المعاملة ومياه البزل الى الانهار حيث تصل نسبة الملوحة في شط العرب الى أكثر من 10000 جزء بالمليون في بعض الاحيان فضلا عن تلوث مياه مجاري الانهر المشتركة القادمة من دول الجوار.
- عدم تشغيل بعض السدود مركزياً لتأمين الاحتياجات المائية والقطاعات كافة، ومنها سدا دوكان ودربندخان.
- التغيرات المناخية وتاثيراتها في المنطقة ومنها العراق ومايصاحبها من أرتفاع درجات الحرارة وقلة سقوط الامطار.

4-1-4الرؤية

"زراعة تسعى لملء سلة غذاء المواطن وتساهم في تنويع الاساس الاقتصادي للاقتصاد العراقي وضمان حقوق مائية مستدامة".

4-1-5الاهداف

أولا- الاهداف الاستراتيجية

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة نسبة تغطية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقية (الامن الغذائي).
- تامين حاجة العراق الى الموارد المائية.

ثانيا: الاهداف الكمية

أ-في مجال الانتاج النباتي: تستهدف الخطة كاولوية اولى في الانتاج النباتي التركيز على انتاج الحنطة شتاء وانتاج البطاطا صيفا وتنمية انتاج التمور والفواكه، وكاولوية ثانية انتاج الرز والطماطة والبصل والذرة البيضاء والصفراء والبقوليات العلفية والجت والبرسيم.

جدول (4-4)

المؤشرات الكمية للانتاج النباتي

خطة إنتاج الحنطة من 2013 - 2017 المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
التفاصيل		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الحنطة بالرش	المساحة	825	1575	1950	2325	2700	3075
	الغلة	750	917	1000	1000	1000	1000
	الإنتاج	619	1443	1950	2325	2700	3075
الحنطة المروية	المساحة	3553	3298	3214	3130	3046	2962
	الغلة	473	573	619	668	719	773
	الإنتاج	1682	1890	1990	2090	2190	2290
الحنطة الديمية	المساحة	2164	1914	1789	1664	1539	1414
	الغلة	235	235	325	235	235	235
	الإنتاج	508	450	420	391	362	332
مجموع الحنطة	المساحة	6543	6787	6953	7119	7303	7451
	متوسط الغلة	429	558	627	675	719	765
	الإنتاج	2809	3784	4360	4806	5252	5697

خطة إنتاج الشلب من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشلب	المساحة	220	220	220	220	220	220
	الغلة	788	800	1000	1065	1130	1195
	الإنتاج	173	176	220	234	249	263

خطة إنتاج الشعير من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

	التفاصيل	سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشعير المروي	المساحة	1433	1678	1784	1889	1995	2100
	الغلة	320	350	368	383	397	410
	الإنتاج	459	587	656	724	793	861
الشعير الديمي	المساحة	2218	2245	2259	2273	2286	2300
	الغلة	163	163	163	163	163	163
	الإنتاج	361	366	368	370	373	375
مجموع الشعير	المساحة	3651	3923	4043	4162	4281	4400
	متوسط الغلة	225	243	253	263	272	281
	الإنتاج	820	953	1024	1094	1166	1236

خطة إنتاج الذرة الصفراء من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الذرة الصفراء بالرش	المساحة	100	485	600	715	831	946
	الغلة	610	1150	1250	1350	1450	1550
	الإنتاج	61	558	750	965	1205	1466
الذرة الصفراء مروية	المساحة	390	300	250	200	150	100
	الغلة	582	785	850	915	980	1045
	الإنتاج	227	236	213	183	147	105
إجمالي الذرة الصفراء	المساحة	490	785	850	915	981	1046
	الغلة	587	1011	1133	1255	1378	1502
	الإنتاج	288	794	963	1148	1352	1571

خطة إنتاج الطماطة من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

الطماطة		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
نموغلة الطماطه بنسبة 16% سنويا بسبب زراعة الأصناف الهجينة والتسميد المثالي	المساحة	218.424	390	400	410	420	430
	الغلة	4182.2	4500	5000	5800	6728	7804
	الإنتاج	913.493	1638	2000	2378	2826	3356

خطة إنتاج البطاطا من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
خطة إنتاج البطاطا	المساحة	-----	150	180	210	240	270
	الغلة	-----	4620	5500	6380	7400	8584
	الإنتاج	-----	693	990	1340	1776	2318
خطة إنتاج البطاطا الخريفي	المساحة	-----	80	80	80	80	80
	الغلة	-----	4550	5000	5450	5940	6475
	الإنتاج	-----	364	400	436	475	518
اجمالي البطاطا	المساحة	-----	230	260	290	320	350
	الغلة	-----	4596	5346	6124	7034	8103
	الإنتاج	-----	1057	1390	1776	2251	2836

خطة إنتاج البصل من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
البصل	المساحة	790.96	77	80	83	86	89
	الغلة	3897	2735	3000	3000	3000	3000
	الإنتاج	308.239	211	240	249	258	267

خطة إنتاج التمور من 2013 - 2017

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / شجرة

		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
التمور	المساحة	-----	508	556	604	652	700
	الغلة	59.5	68	70	75	74	76
	الإنتاج	507.002	679	770	857	952	1050
	عدد الأشجار (1000) نخلة	-----	13690	15000	16310	17620	18930

أ. في مجال الانتاج الحيواني

تستهدف الخطة زيادة أعداد الأغنام والماعز والأبقار والجاموس وزيادة حقول الدواجن والأسماك كأولوية أولى وزيادة أعداد الإبل كأولوية ثانية وتحقيق زيادات كبيرة في إنتاج وإنتاجية المنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) كما يبينه الجدولان (4 - 5) و (4 - 6)

جدول (4-5)

تطوير أعداد الحيوانات المزرعية خلال مدة الخطة (2013-2017)

ت	الحيوان ونسبة النمو	خط الشروع 2008	أعداد الحيوانات (1000) رأس				
			2013	2014	2015	2016	2017
1	الأغنام والماعز 7%	9197	13084	14000	14980	16029	17151
2	الأبقار 7%	2552	2959	3048	3139	3233	3330
3	الجاموس 5%	286	365	383	402	422	443
4	الابل 4%	58	70	73	76	79	82
5	فروج اللحم 15%	340000	68384	78641	90437	104002	119602
6	أمهات لحم 50%	44	333	500	750	1125	1687
7	دجاج بيض المائدة 15%	2000	4023	4626	5320	6118	7107
8	أمهات دجاج بيض 40%	2.5	9.3	13	18	25	35

جدول (4-6)

المنتجات الحيوانية

اجمالي اللحوم الحمراء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الاغنام والماعز	104	137
الابقار	101	113
الجاموس والابل	26	30
المجموع	231	280
نسبة التغطية	22%	32%

اجمالي اللحوم البيضاء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الدجاج	90	130
الاسماك	39	43
المجموع	129	173
نسبة التغطية	30%	41%

اجمالي الحليب (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الاغنام والماعز	302	349
الابقار	931	1047
الجاموس والابل	73	81
المجموع	1306	1522
نسبة التغطية	51%	59%

4-1-6 وسائل تحقيق الاهداف

أولاً- زيادة الرقعة الزراعية والارتفاع بالانتاج والانتاجية

من خلال استكمال تنفيذ المصبات الرئيسة كمبازل الفرات الشرقي، الفرات الغربي، شرق دجلة، شرق الغراف باعتبارها البنى الارتكازية لعملية استصلاح الأراضي والتي ستخدم (5.07) مليون دونم.

ثانياً- الاستصلاح المتكامل للاراضي

وصولا الى معدل سنوي (500) الف دونم2 ويراعى العدالة في توزيع الاراضي المستصلحة على المحافظات وصولا الى المساحة المستهدفة في نهاية الخطة والبالغة (2.5) مليون دونم بما فيها مشاريع الري التكميلي بمساحة (0.8) مليون دونم . تقدر الكلفة الكلية لاستصلاح هذه المساحة بحدود (6.250) ترليون دينار عراقي باستخدام الري السطحي وعلى اساس كلفة استصلاح الدونم الواحد بحدود (2.5) مليون دينار و(12.5) ترليون دينار باستخدام طرق الري الحديثة وعلى اساس (5) مليون دينار للدونم الواحد.

ثالثاً -مكافحة ظاهرة التصحر وانتشار الكثبان الرملية

أ. تثبيت الكثبان الرملية بالوسائل الاتية :

- التغطية الطينية : نمو سنوي بحدود 10 آلاف دونم كحد أدنى.
- عمل سواتر ترابية : نمو سنوي بحدود 80 كم طول كحد أدنى .
- إنتاج وتشجير سنوي يبلغ 1.750 مليون شتلة كحد أدنى .
- جمع البذور سنويا بكمية تبلغ 20 طناً كحد أدنى.
- شق قنوات بطول 30 كم كحد أدنى سنوياً .
- استكمال 7 واحات صحراوية خلال مدة الخطة تتراوح مساحتها بين 200 - 800 دونم للواحة الواحدة.

ب-تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية وزراعة النباتات الرعوية المتحملة للجفاف.

ج-انشاء مزارع امهات لجمع البذور الرعوية لاعادة زراعتها في المناطق الاخرى لاعادة الغطاء النباتي.

د-تنفيذ 78 محطة للمراعي والمحميات الطبيعية بمساحة تبلغ 1000 دونم لغاية عام 2015.

ه-تنمية الغطاء النباتي والموارد الرعوية واستثمار مياه الامطار عبر اقامة السدود الصغيرة ضمن مشروع حوض الحماد3.

رابعاً- الاستغلال الامثل للموارد المائية

أ- زيادة حجم الخزين المائي

الاستمرار بتنفيذ السدود الكبيرة كسد بخمة وسدود (منداوة ، طق طق ، الخازر كومل) في ضوء نتائج الدراسة الستراتيجية لموارد المياه والاراضي فضلاً عن البدء بأعمال المعالجة الدائمية لأسس سد الموصل خلال مدة الخطة الخمسية للأعوام (2013 - 2017) ويستمر لما بعدها وبما يؤدي الى زيادة حجم الخزين المائي بحدود (22) مليار م3 على الامد البعيد.

ب- تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه

أنشاء السدود الصغيرة على الوديان وخاصة في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار والمثنى والنجف الاشرف و ديالى والتي ستؤمن خزيناً مائياً تخمينياً يتراوح مابين 150 - 200 مليون م3.

ج- استخدام تقنيات الري الحديثة

منها الري بالرش لمساحة ثلاثة ملايين دونم واسلوب الري بالتنقيط والري بالأنابيب المغلقة والقنوات المغلقة وتبطين القنوات كإحدى الوسائل الفعالة للحد من الهدر ورفع كفاءة الري الحقلي حيث أن أطوال القنوات الاروائية الحالية تبلغ بحدود (47000) كم وما جرى تبطينه أو تنفيذه على شكل قنوات معلقة يبلغ حوالي (14700) كم ويشكل ذلك نسبة 31%.

د- استخدامات المياه غير التقليدية

- استخدام المياه المالحة للاغراض الزراعية توجد في العراق تجارب لاستخدام المياه المالحة في الاغراض الزراعية وتتركز في مناطق الزبير وصفوان في

٢-تؤكد وزارة الموارد المائية تبني الاستصلاح المتكامل لـ(١,٠٥-١,٧٥) مليون دونم كمعدل سنوي خلال مدة الخطة والذي يعد هدفاً من الصعوبة تحقيقه استناداً الى المؤشرات الحالية للاستصلاح والتي لم تتجاوز ٧٥ الف دونم سنوياً.

٣-حوض مشترك بين العراق والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية ويمتد على مساحة ٣٢٥٠٠ كم٢ (١٣ مليون دونم)، ومنطقة الحوض منطقة جافة (٨٥ ملم/سنة) ويسكنها رعاة متنقلون أغلبهم بدو رحل يعيشون على تربية المواشي التي تقتات النباتات الرعوية في هذه المنطقة.

محافظة البصرة ومناطق الهضبة في صحراء النجف وكربلاء ومناطق الجزيرة في محافظة صلاح الدين . كما جرت تجارب لاستخدام المياه المالحة من المصب العام وخلطها بالمياه العذبة.

- اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للاغراض الزراعية وسقي الحدائق والاستخدامات الصناعية الممكنة.

ه- انعاش الاهوار العراقية وتنميتها

من خلال تامين بناء منشات مختلفة وضرورية ضمن محافظات البصرة وذي قار وميسان مثل النواظم والجسور ومراسي الزوارق وأعمال تطهير الانهر المندرسة وطرق لمراقبة وصيانة السداد المحيطة بالاهوار بهدف ادامة المناطق المغمورة بالمياه وتوسيعها تبعاً للموقف المائي، حيث يتطلب ادامة المساحة الرطبة مابين 12-10 مليار م3. ان من شان ذلك حماية الارث الثقافي والاجتماعي والايكولوجي والبيئي للأهوار والاقرار بالاهمية الاقليمية والدولية للأهوار العراقية فضلا عن كونها مشمولة باتفاقية رامسار لحماية الاراضي الرطبة.

و- استثمار المياه الجوفية المتجددة

استثماراً إستراتيجيا لمختلف الأغراض بما فيها الزراعية وتامين مياه الشرب وخاصة في المناطق النائية البعيدة عن المياه السطحية من خلال حفر الآبار المطلوبة سنوياً واستخدام الخزين المتجدد مع رفد المشاريع الاروائية (كالري التكميلي) وبالأخص في مشروع ري كركوك والجزيرة الشمالي والاسحاقي مع الاستمرار بدراسة المناطق الواعدة لإمكان الحفر وفقا لمؤشراتها.

ز- اعتماد انتاجية وحدة المياه

اسوة بوحدة المساحة لقياس الغلة واعداد المسوح والدراسات الخاصة بهذا الجانب.

ح- توجيه الجهات البحثية المختصة

بأجراء البحوث والدراسات والتجارب الميدانية باتجاه رفع كفاءة الري الحقلي وذلك بأستعمال طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والري بالانابيب المغلقة لغرض ترشيد أستهلاك المياه وأجراء التجارب لتنمية وأستخدام الموارد المائية غير التقليدية كمياه البزل . وكذلك نشر جمعيات مستخدمي المياه لأشراك المنتفعين في أدارة الموارد المائية .

ط-اجراء الصيانة الدورية

لشبكات الري والبزل البالغ طولها 126 ألف كم ولمحطات الضخ البالغ عددها اكثر من 200 محطة وتامين المبالغ اللازمة لها من الموازنة الاتحادية.

ي- تطوير الموارد البشرية

والقوى العاملة من خلال تعزيز القدرات التفاوضية للمفاوض العراقي حول الحقوق المائية للعراق.

- تنمية القدرات البشرية في مجالات تصميم وتنفيذ ومتابعة وادارة وتشغيل مشاريع الموارد المائية.
- استيعاب القوى العاملة غير الماهرة والتخفيف من البطالة ضمن المجتمع.
- رفع المستوى الثقافي لسكان الريف عموماً والمرأة الريفية بشكل خاص كونها تشكل نسبة كبيرة من قوة العمل الزراعية .

خامساً : دعم التنمية في الريف العراقي من خلال :

- تقوية الاساس الاقتصادي في الريف
- تنظيم الملكية الزراعية وتعدد أنواع الحيازة .
- تامين مستويات مقبولة من البنى التحتية والخدمات : الإسكان الريفي والطرق وكهربة الريف وتوفير الطاقة وتجهيز القرى المعدة للتطوير بخدمات : تعليمية ، صحية ، ترفيهية ، ماء صالح للشرب ، بريد وغيرها .
- إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم والإرشاد الزراعي لتهيئة العقل الذي يستوعب التغييرات التكنولوجية ويستخدمها .
- تمكين المرأة الريفية وادماجها وإعطاؤها دورها المناسب وحقها في العمل والتعليم وصنع القرار.
- تشجيع العمل التعاوني وتكوين الجمعيات المتخصصة.

سادساً : ادامة البرامج والمشاريع التطويرية الوطنية من خلال البرامج الاتية :

- تنمية محصول الحنطة في العراق الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق زيادة غلة الدونم بمعدل واحد طن لكل دونم باستخدام حزمة من التقانات الحديثة .
- مشروع المكافحة للآفات الزراعية وكذلك مشروع المخلفات الزراعية لتحضير الأسمدة العضوية وزراعة الفطر .
- مشروع أصول فروج اللحم .
- مشروع تقانات الري الحديث يهدف إلى نشر تقانات الري بالرش على مساحة (3) مليون دونم على إن يبدأ بـ (375) ألف دونم سنوياً .

- إنشاء بساتين الأمهات ومشاتل الفسائل وزراعة فسائل النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية المحلية وإنتاجها .
- مشروع تنمية البطاطا .
- مشروع دواجن الأصول في سامراء .
- التحسين الوراثي لطلائق الجاموس و إنشاء أربعة مراكز رئيسة لتنمية الجاموس العراقي بهدف تحسين الصفات الوراثية للجاموس العراقي .
- مشروع الاقلمة والأسماك العراقية بهدف المحافظة على الأسماك العراقية
- تطوير زراعة الرز وزراعة الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية ووضع نظام للمكافحة للقضاء على الأدغال المؤثرة في الإنتاج والتي تظهر بعد نمو المحصول .
- إدخال الباقلاء العلفية في الدورة الزراعية المتبعة بزراعة الحنطة والشلب لتحسين خصوبة التربة .
- تطوير زراعة الحبوب في المناطق الديمية لإدخال أصناف تمتاز بمقاومة جيدة للجفاف واستخدام أفضل السبل في العمليات الزراعية ورسم دورات زراعية خاصة والاستفادة من الأصناف الواعدة التي تلائم المنطقة الديمية كأصناف الحنطة الخشنة .
- تطوير زراعة القطن .
- تطوير زراعة الطماطة وإنتاجها .
- تطوير زراعة الذرة الصفراء والبيضاء : نشر زراعة العروتين الربيعية والخريفية ورفع معدلات الغلة . ويهدف مشروع تطوير زراعة الذرة البيضاء الى نشر زراعته لأنه محصول يتحمل الملوحة وإدخاله في الدورة الزراعية مع الحنطة .
- إعادة تأهيل مشاريع الدواجن : الذي كان يهدف إلى إعادة تشغيل مشاريع الدواجن واستخدام 70% - 75 % من مكونات عليقة الدواجن من الإنتاج المحلي لإنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة وتوفير فرص عمل في القطاع الريفي .

سابعاً- دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال :

- تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة وإنشاء المجمعات الصناعية الزراعية على أسس اقتصادية وفنية سليمة وكذلك في مجال إنشاء المخازن المبردة والمجمدة.
- تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال وحتى من خلال مشاركة الدولة في هذه الشركات من خلال شراء جزء من أسهمها في مراحل التأسيس والتخلي عن ذلك بعد استقرار هذه الشركات.
- تنمية وتطوير أسواق المال وتبني سياسات أنتمانية تشجع القطاع الخاص على إعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة وعلى إقامة مشاريع جديدة.
- استمرار دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال مدة هذه الخطة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية له اتجاه المنتج المستورد.
- دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء الغربية لإنتاج الأعلاف وتربية الحيوان وتشجيع الاستثمار للأغراض الزراعية الأخرى .

ثامناً- اعتماد سياسات وبرامج للإرشاد والتوعية الزراعية

من خلال البرامج التدريبية واستثمار وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة واستثمار التكنولوجيا الحديثة في عمليات الارشاد والتثقيف الزراعي.

تاسعاً- الميزة النسبية

استثمار الميزة النسبية والتخصص في المناطق الزراعية بدلاً من التوجه نحو التنوع وزراعة الاراضي الحدية بمحاصيل مختلفة والذي يؤدي الى أنخفاض معدلات الغلة للمحاصيل التي تزرع في بيئات غير مناسبة لها.

عاشراً: الاهتمام بعمليات ما بعد الجني

بتوفير مجمعات متكاملة في مجال التسويق الزراعي من حيث التنظيم والتدريج والتعبئة والتغليف والنقل والخزن وتوفير البيانات التسويقية تحقيقا للشفافية المشاركين في السوق الزراعية كافة ، ومجازر حديثة ، ومخازن مبردة ومجمدة ومتخصصة لخزن المستلزمات والمنتجات الزراعية المختلفة ، ووسائط نقل مبردة ومجمدة وناقلة ، وورش لتصليح وصيانة المكائن والآلات الزراعية وتاجيرها ، فضلاً عن الخدمات المالية والتامين على المنتج ضد كوارث الطبيعة وعلى الموجودات ضد الحريق والسرقة... وغير ذلك من الخدمات.

أحد عشر- التنوع البايولوجي والبيني

المحافظة على التنوع الاحيائي ودراسة الانواع النادرة من الكائنات الحية ومراقبة الانواع الدخيلة التي تغزو البيئة مثل اسماك البلطي ونبات عشبة النيل ومحار الزبرا والافادة من تجارب الدول الناجحة على نطاق المحافظة على التنوع الاحيائي في عموم البلد.

اثنا عشر- الإصلاح القانوني والبيئة التشريعية المطلوبة من خلال :

وضع تشريع لحصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين أساسيين :

◊ الملك الصرف للأشخاص أوالجماعات.

◊ الأراضي المملوكة للدولة.

- الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل إزالة الشيوع في الأراضي الزراعية للحد من ظاهرة التفتت للأراضي الزراعية والبساتين.
- تعديل قانون الإصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 (المادة4) الفقرتين3و4 بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكية الأرض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل إلى الغير ممن هم أكثر قدرة وارتباطا بالقطاع الزراعي.
- تطبيق القانون 35 لسنة 1983 المعدل على المساحات الكبيرة فقط.
- النظر في تمليك الأراضي لأصحاب الحيازات من مستثمريها الفعليين.
- وضع تشريع خاص لإدارة المياه بالمشاركة بين الجهات الحكومية والمستفيدين (جمعيات مستخدمي المياه).
- استكمال تشريع قانون التحول الى الري الحقلي الحديث.
- استكمال تشريع قانون سياسة المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن التوزيع العادل بين المحافظات.
- استكمال تعديل قانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (13) لسنة 1995 (التعديل الرابع).
- تشكيل المجلس الوطني للمياه.
- تحديث قانون تنفيذ مشاريع الري رقم 138 لسنة 1971.
- تعديل قانون الري رقم 6 لسنة 1962.
- تشريع قانون الائتمان والتامين الزراعي.
- تفعيل القوانين المحددة لزحف المدن على الاراضي الزراعية.

4-2 الصناعة والطاقة

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الاساسية في تعزيز الاسس المادية لاي اقتصاد كنتيجة للقيمة المضافة العالية التي تولدها انشطته والارتباطات الامامية والخلفية للنشاط مع الانشطة الاخرى. تاريخيا معظم الدول المتقدمة بنت اساس تقدمها على القطاع الصناعي. في العراق تتعاظم أهمية هذا القطاع على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتباره المولد الاساسي للموارد التي تعتمد عليها الموازنة الاتحادية للدولة والتي تتعدى 90 %. كما ان هذا القطاع الذي يشمل انشطة النفط والغاز والكهرباء والصناعة التحويلية يساهم بحوالي نصف قيمة الناتج المحلي الاجمالي بحسب نتائج حسابات الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 بالاسعار الثابتة .

تتفاوت نسبة مساهمة انشطة القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يساهم قطاع انتاج النفط الخام بحوالي (43 %) في حين لاتتعدى مساهمة الصناعة التحويلية عن (2.7 %) والكهرباء عن (1.5 %) وهي مساهمات متدنية جدا مقارنة بمعدلاتها في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، حيث فاقت مساهمة الصناعة التحويلية وحدها (10 %) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي والجدول الاتي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة 2010 - 2011 والتي تؤشر زيادة في نسبة مساهمة نشاط النفط الخام بـ (1.5%) في عام 2011 مقارنة بعام 2010 وبمعدل نموسنوي (12.7 %) مقابل ثبات نسبة مساهمة نشاط الكهرباء عند مستوى (1.5 %) وبمعدل نموسنوي (8.8 %) ، وانخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من (2.9 %) عام 2010 الى (2.7 %) عام 2011 .

جدول (4 - 7)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة 2010 - 2012

الانشطة	2010	الاهمية النسبية	2011	الاهمية النسبية	معدل النمو 2011/2010	معدل النمو 2009-2011
الصناعة الاستخراجية	24266.3	41.7	27330.2	43.2	12.6	6.6
نفط خام	24099.6	42.4	27160.6	42.9	12.7	6.7
انواع اخرى من التعدين	166.7	0.3	169.6	0.3	1.7	3.7
الكهرباء	874.3	1.5	951.8	1.5	8.8	5.8
الصناعة التحويلية	1687.5	2.9	1727.1	2.7	2.3	4.3
مجموع قطاع الصناعة	26828.1	46.1	30009.1	47.4	11.9	6.5
الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة	58215.2		63249.2			

وكنتيجة لاهمية القطاع الصناعي ولاسيما نشاطي النفط والغاز والكهرباء في عملية التنمية الشاملة في العراق ، فقد اولت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 اولوية اولى لهذين النشاطين من خلال دعوتها لتخصيص (15 %) من اجمالي استثمارات الخطة الى النفط و(10 %) لنشاط الكهرباء

باعتبار ان نشاط النفط هو المولد الاساسي للناتج المحلي الاجمالي والممول الاول للموازنة الاتحادية وان نشاط الكهرباء هو المحرك الاساسي لبقية الانشطة من جهة و لتامين الرفاهية للسكان من جهة اخرى .

ان البرامج الاستثمارية التنفيذية لخطة 2010 - 2014 تشير الى حصول القطاع الصناعي عموما ونشاطي النفط والكهرباء على وجة التحديد على نسب استثمارية اعلى مما قررته الخطة الاستثمارية في اعلاه . فبحسب الخطة احتلت تخصيصات القطاع الصناعي اولوية اولى من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للسنوات 2010 - 2012 ،حيث بلغت نسبة هذه التخصيصات لعام 2010 (32.4 %) موزعة على الكهرباء بواقع (16.6 %) والنفط (12.1 %) والصناعة التحويلية (3.6 %) ، ارتفعت عام 2011 الى (36.3 %) موزعة على الكهرباء (13.7 %) والنفط والغاز (18.8 %) والصناعة التحويلية (3.6 %) وسجلت ارتفاعا كبيرا في عام 2012 حيث بلغت (42.9 %) من اجمالي تخصيصات هذا العام موزعة على الكهرباء بواقع (12.8 %) والنفط والغاز (23.2 %) والصناعة التحويلية (3.5 %) .

ان استمرار ارتفاع حصة نشاط النفط والغاز يعود الى التزامات العراق لتسديد مستحقات الشركات التي فازت بجولات التراخيص . حيث من المؤكد ان تزداد قيمة هذه التراخيص لتصل الى حوالي 85 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2013 - 2017 ، مما يترتب عليه استمرار وجوب اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للسنوات الخمس القادمة لهذا النشاط .

4-2-1 النفط والغاز

أولا- تحليل الواقع

تنامي دور النشاط النفطي في مجمل اداء الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه في الربع الاول من القرن الماضي وتعزز هذا الدور خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي (مرحلة مجلس الاعمار) حيث خصص 100 % من ايرادات النفط لبرامج اعمار العراق، خفضت الى 70 % ومن ثم الى 50 % نتيجة تطور هذه الايرادات بسبب مناصفة الارباح بين العراق والشركات النفطية ومن ثم تاميم النفط عام 1972.

بلغ انتاج وتصدير النفط الخام ذروته عام 1979 بواقع 3.5 مليون برميل يومياً كانتاج و3.2 مليون برميل يومياً كتصدير بعد ان كان الانتاج 1.5 مليون برميل يومياً والتصدير 1.4 مليون برميل يومياً عام 1970. وبسبب الحروب المتلاحقة والحصار الدولي الذي فرض على العراق تدهورت عمليات الانتاج والتصدير بمستويات عالية جداً وبدأت عمليات النهوض بالأنتاج والتصدير تتصاعد بعد عام 2003 كنتيجة لأعادة الاهتمام والاولوية التي اعطتها الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الاساسي للأقتصاد الوطني. فبعد ان كان معدل الانتاج اليومي للنفط الخام عام 1995 2 مليون برميل يومياً والتصدير 1.535 مليون برميل يومياً ارتفع الانتاج في عام 2008 الى 2.285 مليون برميل يومياً والتصدير الى 1.849 مليون برميل يومياً وبنسبة تطور قدرها 14.5 % للأنتاج و20.5 % للتصدير. وكنتيجة للأهتمام الذي اولته خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى نشاط النفط فقد ارتفع انتاج النفط الخام الى 3.2 مليون برميل يومياً عام 2012 وارتفع معدل التصدير الى 2.6 مليون برميل يومياً لذات العام صاحبه تطوير في البنى الارتكازية وخاصة طاقات منافذ التصدير.

ان تصدير النفط العراقي يتم حالياً من ثلاثة منافذ رئيسة هي :

- الخط التركي وطاقتة الحالية حوالي 0.4 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 1.6 مليون ب/ي.
- ميناء خور العمية و تصل طاقته الى 0.5 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 1.6 مليون ب/ي، بواقع 3 منصات العاملة منها الان اثنتان فقط بطاقة تصميمية 1.2 مليون ب/ي و طاقة فعلية تقدر بـ 400000 ب/ي.
- ميناء البصرة و تصل طاقتة الى 1.6 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 3.2 مليون ب/ي، بواقع 4 منصات تعمل جميعها بطاقة تصميمية 1.2 ب/ي وطاقة فعلية 400000ب/ي

الشكل (4-10)

منظومة تصدير النفط الخام بطاقاتها الحالية والتصميمية

اما ما يتعلق بالطاقات الخزنية المتاحة فتبلغ (10.987) مليون برميل وهي طاقات مناسبة مقارنة مع معدلات الانتاج والتصدير المتاحة حالياً ولكنها سوف تكون غير كافية مستقبلاً لرفع طاقات التصدير المستهدفة. ومن المخطط له الوصول الى 30.057 مليون برميل في عام 2017 لتواكب الطاقات التصديرية كما هو موضح في الجدول (4 - 8)

جدول (4-8)

الطاقات الخزنية التصديرية الحالية و المخطط لها عام2017

3	3		3	3		
820	82	10	738	82	9	PS1
1056	66	16	264	66	4	
330 220	33 22	10 10	264 220	33 22	8 10	1
928	58	16	233	58	4	2
25	5	5	25	5	5	
1392	58	24	0	58	0	
4771		127	1744		40	
30057			10987			

ان اهمية النفط لا تقتصر على دوره في تنمية العراق ولكن يتعدى ذلك الى الدور الذي يمكن ان يلعبه على مستوى سوق النفط العالمية بحكم الاحتياطات النفطية التي يتمتع بها العراق حالياً وامكانية تعزيزها مستقبلاً وكونه اكثر البلدان النفطية الممكن ان يستجيب لتطور الطلب على الطاقة. حيث يتوقع خلال العقد القادم ان يكون العراق المصدر الثاني للنفط الخام عالمياً بعد السعودية وما لذلك من اثار كبيرة في الادوار التي يمكن ان يلعبها العراق في تحديد كميات الانتاج والاسعار في السوق العالمية والاستفادة من هذه الميزة في تحقيق المصالح الوطنية للعراق.

يعاني العراق من تدني كميات النفط الخام المكررة محلياً، حيث بلغت 150 مليون برميل عام 2004، انخفضت في عام 2007 الى حوالي 130 مليون برميل، أي نسبة انخفاض قدرها 19.4 %. وترتب على ذلك انخفاض الطاقات الفعلية عن التصميمية بنسبة 32 % لعام 2007 مما ادى الى حدوث عجز كبير في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز والغازالسائل واللجوء الى استيراد المشتقات النفطية من دول الجوار والكلف العالية التي تحملتها الموازنة الاتحادية جراء ذلك ولاسيما مع استمرار دعم المشتقات النفطية بما فيها المستورد.

تبلغ كميات النفط الخام المكرر في عام 2012 (600) الف ب/ي تهدف الخطة ايصالها عام 2017 الى 950 الف ب/ي وكذلك تهدف الخطة الى احداث زيادة كبيرة جداً في انتاج المنتجات النفطية من البنزين وزيت الغاز والكيروسين والنفط الاسود ويتم تحقيق ذلك من خلال تاهيل الوحدات القائمة وتشغيل الوحدات الجديدة وكما مبينة في الجدول (4 - 9) .

جدول (4-9)

تطور انتاج المنتجات النفطية خلال السنوات 2013 - 2017

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفط المكرر(1000برميل/يوم)	600	800	830	830	830	950
الغاز السائل طن/يوم	880	1220	1600	1600	2100	2600
البنزين م3/يوم	14415	19000	19600	19600	28350	36150
الكيروسين م3/يوم	12020	15650	16150	16150	19150	19550
زيت الغاز م3/يوم	20777	24870	25650	25650	31150	32100
النفط الاسود م3/يوم	40490	53900	55900	55900	59900	40000

ان الخطة في مجال التصفية والتكرير لاتستهدف فقط احداث زيادة كبيرة في المنتجات النفطية وانما تحسين نوعية المنتجات وانتاجها بحسب المتطلبات البيئية العالمية وخاصة تحسين نوعية البنزين والعمل على انتاج بنزين خالٍ من الرصاص بادخال وحدات الأزمرة.

ان المعوق الاساس الذي يواجهه نشاط التصفية والتكرير في العراق هو عزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول في هذا النشاط للاستثمارات الكبيرة التي يتطلبها والمجازفة الاستثمارية التي ينطوي عليها مما يستدعي قيام الجهد الوطني بذلك.

وفيما يخص نشاط الغاز فان العراق تاريخياً لم يعط الاهتمام المطلوب لهذا النشاط وهدرت كميات هائلة من الغاز من خلال عمليات الحرق دون الاستفادة الاقتصادية منه ومايترتب على ذلك من تلويث للبيئة. في العراق امكانات مهمة في مجال الغاز فالاحتياطات المثبتة في عام 2011 هي بحدود (126.7) ترليون قدم مكعب والاحتياطات المحتملة وغير المكتشفة كبيرة جداً وتقدر بحوالي 332 ترليون قدم مكعب وبحدود 164 ترليون قدم مكعب غاز حر والباقي 168 ترليون قدم مكعب غاز مصاحب (ذائب في احتياطات العراق النفطية).

ويمكن تصنيف احتياطات العراق الثابتة كما يأتي :

- 70 % غاز مصاحب للنفط
- 20 % غاز حر
- 10 % قبة

يتركز 83 % من الغاز المصاحب في حقول النفط الجنوبية و17 % في الحقول الشمالية والشمالية الشرقية وان قبة الغاز الوحيدة التي تم اكتشافها في الحقول الجنوبية هي في حقل مجنون، وأن 94 % من احتياطيات غاز القبب تكمن في خمسة حقول شمالية هي جمبور، عجيل، باي حسن، خبازوكركوك ينتج فقط في حقلي جمبور و عجيل.

ونظراً لأن اغلب الغاز العراقي هو مصاحب فان انتاج الغاز في العراق يتاثر بصورة رئيسة بانتاج النفط، ويوجد في العراق غاز حر في حقول العراق الغازية(جمجمال، كورمور، منصورية، جريابيكا، خشم الاحمر، عكاس، والسيبة).

ان السياسات التي طبقت في القطاع النفطي حققت زيادة بانتاج الغاز من (1395) مقمق/يوم عام 2009 الى (1574) مقمق/يوم لعام 2011 أي بنسبة زيادة (13 %)، الا انها منخفضة عن المخطط بنسبة (14 %) بسبب انخفاض الغاز الناتج المصاحب للنفط المستخرج وقدم معامل فصل الغاز عن النفط وبهذه النسب من الزيادة لم يستطع قطاع النفط سد حاجة قطاع الكهرباء بالوقود الغازي الذي تحتاجه لتشغيل المحطات الغازية، ومن المخطط

الوصول بانتاج الغاز الى 5500 مقمق/يوم عام 2017.

ومن الملفت للنظر ان 800 مقمق/يوم يتم حرقة في الجو لعام 2011 اي تقريبا(50 %) من الغاز المنتج مما يؤدي الى خسارة اقتصادية وتلوث بيني الكبير.

لا يعاني العراق حالياً من تدنٍ في مستويات استثمار الغاز الطبيعي والمصاحب فحسب وانما من تعرض منظومة البنى الارتكازية المرتبطة بهذا النشاط كتعرض الانابيب الناقلة للتخريب وتقادم محطات الضخ ومحدودية منظومة تصريف الغاز بنوعيه السائل والجاف. فالشكل الاتي يوضح ان اجمالي الطاقة المتاحة لشبكة تصريف الغاز السائل تبلغ بحدود 10100 م3/ي وان الطاقة التصميمية لهذه المنظومة لاتتعدى 22700 م3/ي.

شكل (4-11)

منظومة تصريف الغاز السائل

ان المشكلة أعمق بالنسبة لمنظومة الغاز الجاف، وكما يبينه الشكل الاتي، حيث ان الطاقة الحالية للمنظومة لاتتعدى 65 مقمق والطاقة التصميمية 165 مقمق في حين الاستهلاك المتوقع لمحطات الكهرباء والمنشات الصناعية في منظومة شبكة انابيب الغاز الجاف تصل الى 5500 مقمق منها 4500 مقمق للكهرباء لتوليد 15750 ميكاواط و500 مقمق لكل من وزارتي النفط والصناعة لتشغيل منشاتها مما يتطلب اضافة طاقات جديدة لتلبية الطلب على وفق منظور اقتصادي مجد .

شكل (4-12)

منظومة تصريف الغاز الجاف الحالية والتي تحت التنفيذ

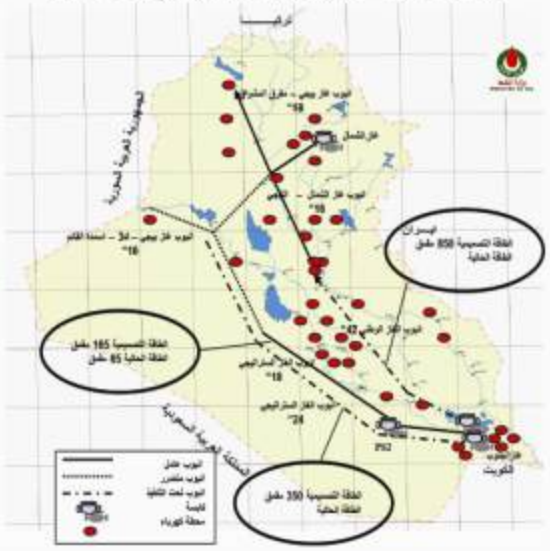

ثانياً- الامكانات

- وجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام تقدر بحوالي (143) مليار برميل واضعة العراق في المرتبة الثالثة حالياً.
- وجود احتياطات كبيرة من الغاز مثبتة عام 2011 بواقع 126.7 ترليون قدم مكعب واضعة العراق في المرتبة العاشرة عالميا.
- وجود ميزة تنافسية لنشاط النفط الخام والمتمثلة بانخفاض كلف الاستخراج مقارنة بالدول الاخرى المنتجة للنفط.
- وجود حاجة كبيرة غير مغطاة الى المنتجات النفطية محليا.
- وجود خبرة متراكمة تمتد الى اكثر من 80 عاماً في العمليات النفطية.
- وجود بنى ارتكازية اساسية وامكانات لتطويرها ولاسيما في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام.
- توفر الاستثمارات للتوسع في عمليات التنقيب وحفر الابار وتامين البنى الارتكازية من خلال الاولوية المعطاة من الدولة لمنشات النفط الخام والغاز.
- رغبة كبريات الشركات العالمية للاستثمار في القطاع النفطي وهذا ما اثبتته جولات التراخيص لحد الان.

ثالثا- التحديات

- تقادم التكنولوجيا المستخدمة في المنشات النفطية وبالاخص تكنولوجيا استخراج الغاز المصاحب وعزله.
- نقص في اعداد العمالة الماهرة المختصة وذات الخبرة بسبب هجرة الكثير من المهارات والخبرات النفطية.
- تقادم وعدم كفاية شبكات انابيب النقل وبالاخص الخط الاستراتيجي.
- ضعف تلبية المتطلبات البيئية بالنسبة للمصافي القديمة واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يؤثر سلباً في البيئة.
- استمرار دعم المنتجات النفطية مما يؤثر في كفاءة اداء نشاط التصفية والتكرير.
- ضعف استجابة الاستثمار الاجنبي للاستثمار في قطاع التصفية والتكرير.
- مشاكل استملاك الاراضي من المالكين او اصحاب حق التصرف.
- حاجة بعض القوانين والتشريعات الى اعادة النظر باتجاه تسهيل اجراءات المستثمرين ومعاملاتهم.
- عدم اقرار قانون النفط والغاز.

رابعاً- الرؤية

"موقع متقدم للعراق في مجال انتاج النفط وتصديره ودعم الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة الدور الحيوي للعراق عالمياً وبما يحفظ حقوق الاجيال القادمة".

خامساً- الاهداف

- زيادة إنتاج النفط الخام من (3.2) مليون برميل/ يوم في عام 2012 الى (9.5) مليون برميل/ يوم عام 2017.
- الارتقاء بتصدير النفط الخام من مستواه البالغ (2.6) مليون برميل/ يوم عام 2012 الى (6) مليون برميل /يوم عام 2017. و الجدول في ادناه يبين كميات النفط المخطط تصديرها

1000 برميل/ يوم

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل تصدير النفط الخام	2600	2900	3500	3750	5000	6000

- زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا من (10.987) مليون برميل للوصول الى (30.057) مليون برميل في عام 2017.
- رفع انتاج الغاز المصاحب من 1574 مقمق/يوم الى 5500 مقمق/يوم عام 2017 .
- زيادة إنتاج الغاز السائل من 880 طن/يوم عام 2012 الى 2600 طن/يوم عام 2017 .
- زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (600) الف برميل/يوم في عام 2012 إلى (950) ألف برميل/يوم في عام 2017.
- تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتامين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (40) يوماً لكل من البنزين وزيت الغاز والغاز السائل ولمدة (100) يوم للنفط الأبيض.
- تقليل كمية الغاز المحترق الى (100) مقمق /ي في عام 2017 بدلاً من (800) مقمق /ي خلال عام 2011.
- المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشات القائمة وأزالة الالغام والمقذوفات غير المنفلقة في المناطق النفطية والطرق المؤدية لها .

سادساً- وسائل تحقيق الاهداف

- تطوير حقول النفط الحالية والمستكشفة وطرح قسم من هذه الحقول الى الاستثمار الاجنبي لتحقيق اهداف الخطة وقد تم طرح عشرة حقول للأستثمار للشركات الأجنبية من خلال جولات التراخيص الاولى والثانية والثالثة بعقود خدمة.
- تطوير خطوط النقل ومنصات التصدير الحالية وفتح منصات تحميل عائمة جديدة.
- اقرار قانون النفط والغاز واصدار تشريعات خاصة بقطاع الطاقة تسهل عملية تنفيذ الخطط
- تعديل قانون الاستثمار الخاص وتصفية النفط الخام لجذب الشركات العالمية للاستثمار في المصافي.
- انشاء مصاف جديدة في المحافظات ذات الامكانات والميزة النسبية وبما يؤمن انتاج 950 ألف برميل/ يوم عام 2017 .
- زيادة الطاقة الخزنية لمستودعات التصدير من خلال التوسع في الطاقات الحالية واضافة طاقات خزنية جديدة لبلوغ الهدف المتمثل بتامين طاقة خزنية قدرها (30) مليون برميل/يوم عام 2017.
- تنفيذ العقد الموقع مع شركة شل ومتسوبيشي لتاسيس شركة غاز مشتركة مع غاز الجنوب بهدف استغلال الغاز المحترق وتقليل كميات الحرق الى الحدود المخططة 100 مقمق/يوم.
- الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دوليا بما في ذلك استخدام التقانات الصديقة للبيئة.
- وضع النظم والاليات اللازمة لترشيد استهلاك المنتجات النفطية.
- انشاء مشاريع الدعم المكمني (حقن الماء) للحقول النفطية واعتبارها من الاولويات مع ايجاد بدائل لمياه الانهر.
- تطوير الموانيء الحالية وانشاء موانيء جديدة تتوفر فيها المتطلبات البيئية والسلامة كافة وبطاقة مستديمة تكفي لاستيعاب تصدير الكميات المخططة.
- حفر واستصلاح الابار التطويرية واقامة المنشات الانتاجية اللازمة والمشاريع الساندة.
- الاستمرار في تطبيق التقنيات الحديثة المناسبة في مختلف انشطة النفط والغاز بما فيها التقانات الانظف بيئياً.
- أعطاء دور مهم للقطاع الخاص ولاسيما في ادارة وتشغيل المنشات النفطية او بعض ملحقاتها ولاسيما في انشطة شركة المشاريع النفطية و توزيع المنتجات النفطية واعمال الانشاء والصيانة .
- السيطرة النوعية على النفط المصدر والمستهلك محلياً باعتماد المواصفات العالمية (ISO).
- زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن اثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والمتابعة البيئية لهذا النشاط ومعالجة الاثار البيئية كافة التي لم تعالج لحد الان.
- تطوير القدرات الوطنية وبناءها.
- تسهيل اجراءات تخصيص الاراضي لاقامة المنشات النفطية وانابيب النفط والغاز.
- وهناك دراسات لرفع الطاقات التصديرية عن طريق مد خط جديد بطاقة 1.25 مليون برميل/يوم عبر سوريا لنقل النفط الاعتيادي ورفع طاقة الخط التركي الى مليون برميل/يوم ومد خط اخر عبر سوريا بطاقة 1.5 مليون برميل /يوم لنقل النفط الخام الثقيل من حقلي نجمة والقيارة.

جدول (4-10)

الطاقات التصديرية بعد اعادة المنظومات الحالية الى طاقتها التصميمية واكمال المشاريع الجديدة.

المنظومة	الطاقة مليون /ي
الخط العراقي التركي	1.6
ميناء البصرة	3.2
ميناء العمية	0.5
مشروع الطاقات التصديرية و القرض الياباني	3.2
منظومة نقل النفط الاعتيادي عبر سوريا	1.25
منظومة نقل النفط الاعتيادي عبر تركيا	1.0
منظومة نقل النفط الثقيل عبر سوريا	1.5
المجموع	12.25

4-2-2 الكهرباء

أولا - تحليل الواقع

بحكم كون الطاقة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ولانشطته المختلفة وكونه مؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي للمجتمعات في العصر الحديث فقد كان احد اهم القطاعات التي تعرضت الى الاستهداف و التدمير خلال عقود من الحروب والازمات، إذ لم يسلم النشاط من عناصر الأرهاب و التخريب بعد عام 2003 حيث كان ضمن اهدافهم الرئيسة ، وفي كل مرة تحاول الدولة اعادة تاهيل هذه البنية الارتكازية الاساسية تاتي الازمة اللاحقة لاعادة التدمير لهذا القطاع مما ترتب عليه عجز كبير في توليد الطاقة ومواجهة الطلب المتزايد عليه من الانشطة الاقتصادية المختلفة والزيادات السكانية الكبيرة في البلد بحيث كان واقع التجهيز اليومي للكهرباء لعدة سنوات لايتجاوز 4 - 6 ساعات يومياً.

لقد اولت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 اولوية متقدمة جداً لنشاط الكهرباء ودعت الى تخصيص 10 % من اجمالي استثمارات الخطة الى توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها بحيث يقود ذلك في نهاية مدة الخطة الى ردم الهوة بين العرض والطلب وتزويد اصناف المستهلكين كافة بالطاقة المستدامة والارتقاء باستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من حوالي 1800 ك.و.س. عام 2009 الى 3700 ك.و.س. عام 2014.

وخلال المراحل الثلاث الاولى لتنفيذ الخطة في اعلاه فاقت التخصيصات الاستثمارية الفعلية ما هو مخطط ، حيث بلغت التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء 16.5 % ، 17.2 % و12.8 % من اجمالي تخصيصات هذه الموازنات للسنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي وباجمالي استثمارات قدرها 15382 مليار دينار.

ان تطور انتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم والاولوية الذي اعطته اياها خطة التنمية الوطنية وبرامجها الاستثمارية السنوية حيث ارتفعت الطاقات الانتاجية من 4529 ميكاواط عام 2008 الى حوالي 6150 ميكاواط عام 2012 وهو دون مستوى الحاجة والتي تصل الى حوالي 14000 ميكاواط، وارتفع معدل استهلاك الفرد من 1100ك.و.س الى 1800 ك.و.س ويعزى ذلك الى جملة من الاسباب منها عدم تنفيذ عقود التجهيز مع شركتي G.E. الامريكية و Siemens الالمانية .

التلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع قيد التنفيذ كان لاسباب فنية او تعاقدية هذا فيما يخص المشاريع الجديدة قيد التنفيذ أما فيما يخص المشاريع القائمة فهناك تدنٍ واضح في استغلال طاقاتها الانتاجية لجملة من الاسباب منها نقص اوعدم وصول الوقود والمشتقات النفطية الى معظم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتدني نوعية الوقود الواصل الى المحطات الكهربائية وصعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية اللازمة لادامة محطات التوليد القديمة والنقص في الكفاءات الماهرة في عمليات توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها مما انعكس على كفاءة اداء المنظومة الكهربائية.

ان انتاج الـ 6150 ميكاواط المتحقق لعام 2012 يتم من خلال مختلف انواع المحطات الغازية والبخارية والمائية والديزلات، حيث يتم توليد حوالى 62 % من الطاقة من المحطات الغازية يليها المحطات البخارية بواقع 28 % والكهرومائية بحدود 8 % والديزلات 1.7 % وكما مبين في الجدول (4 - 11)

جدول (4-11)

توزيع انتاج الطاقة بحسب طريقة التوليد لعام 2012

نوع المحطة	عدد المحطات	الانتاج (ميكاواط)	نسبة المشاركة المئوية
غازية	26	3802	62,25%
بخارية	8	1730	28,3%
ديزلات	6	103	1,68%
الكهرومائية	10	473	7,7%
المجموع	50	6148	100%

ولسد جزء من النقص في انتاج الطاقة يتم استيراد بحدود 1200 ميكاواط من ايران، وبدأ في 2012/7/1 استيراد الطاقة الكهربائية من سوريا بعد اكتمال الربط بمعدل 100 - 150 ميكاواط لمدة قصيرة، وحالياً هنالك اجراءات لاستيراد الطاقة من تركيا، كذلك هناك عقود لشراء الطاقة الكهربائية من البارجات، وتوجد حالياً 4 بارجات في محافظة البصرة يبلغ انتاجها الكلي بحدود 300 ميكاواط تجهز محافظة البصرة.

ومقابل طاقة الانتاج المحدودة حالياً مقارنة بالحاجة هناك قيد التنفيذ 17750 ميكاواط من خلال مجموعة من محطات التوليد البخارية والغازية والديزلات مخطط اكمالها على مراحل خلال السنوات 2013 - 2015.

ولمواكبة التطورات الدولية في مجال الطاقة المتجددة سيتم اضافة 50 ميكاواط خلال عام 2013 و 350 ميكاواط لغاية 2015.

ان انتاج الطاقة الحالي يتم نقله من خلال شبكة نقل الطاقة 400 ك.ف. و132 ك.ف. حيث توجد 27 محطة 400 ك.ف. وباطوال خطوط قدرها 4700 كم وتوجد 220 محطة 132 ك.ف. باطوال خطوط قدرها 12200كم و463 قابلو وهناك 20 محطة 400 ك.ف. قيد التنفيذ و89 محطة 132 ك.ف. ولمواجهة الزيادات في طاقات الانتاج لغاية عام 2015 يوجد قيد التنفيذ 300 محطة ثانوية 33/11 ك.ف. مع خطوط النقل والقابلوات وتاهيل شبكات المناطق السكنية التي تعاني من تدنٍ في نوعيتها والتلوث البصري الناجم عنها

ثانياً- الامكانات

توفر التمويل الكافي من خلال الموازنات الاستثمارية الحكومية واعطاء الدولة اولوية متقدمة لهذا النشاط.

- امكانية دخول القطاع الخاص ومساهمته في عمليات توليد الطاقة وتوزيعها في حال توجه الدولة لهذا الخيار.
- امكانات كبيرة لاستغلال توليد الطاقة من المصادر المتجددة وخاصة الشمسية.
- توافر الاطر الفنية والادارية والمالية المتمرسة في هذا النشاط رغم ما خسره من كوادر بعد عام 2003.
- وجود المعاهد ومراكز التدريب المتخصصة لتامين حاجة النشاط من الكوادر المتخصصة.
- الحوافز و الامتيازات التي يؤمنها النشاط لمنتسبيه مقارنة بمؤسسات الدولة الاخرى.

ثالثاً- التحديات

- تقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع التي اغلبها تم انشاؤها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.
- عدم المرونة في وصول الوقود لوحدات انتاج الطاقة وذلك لأنشاء هذه المحطات في اماكن متناثرة من البلد وعدم التخطيط لأنشاء الخطوط الناقلة للوقود بصورة مبكرة مما ادى الى هذه المشكلة التي تنعكس على كفاءة اداء منشات توليد الطاقة .
- شحة المياه في الانهار ادت الى انخفاض منسوب الانهار وتوقف عمليات توليد الطاقة من المحطات المائية للمدد مهمة من السنة .
- الوضع الامني غير المستقر مما يؤدي الى رفع الكلفة الكلية للمشاريع الانتاجية لوضع الحماية الامنية لمواقع الشركات الاجنبية والاحتياطات الامنية.
- صعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصاً للمشاريع والمحطات القديمة.
- التعرفة المدعومة تخلق اللامسؤولية في استهلاك الطاقة.
- الاثار السلبية الناتجة عن المجالات والاشعاعات الكهرومغناطيسية من خطوط نقل القدرة الكهربائية ذات الجهد العالي وشبكات التوزيع في المدن والقرى.
- المعوقات التي تواجه المستثمر ومنها :-
  - ◊ صعوبة تخصيص الاراضي المناسبة والقريبة من المحطات الكهربائية ومن المحطات الثانوية وخطوط الوقود ...الخ.
  - ◊ صعوبة حصول المستثمر على موافقة وزارة النفط لتجهيزه بالوقود المناسب.
  - ◊ الصعوبة التي تواجه وزارة الكهرباء في تسهيل اجراءات اتفاقية شراء الطاقة من المستثمر.
  - ◊ عدم وجود جهاز مصرفي كفوء في البلد.

رابعاً- الرؤية

بلوغ سد الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية للبلد بوسائل مستدامة و كفوءة اقتصاديا.

خامساً- الاهداف

- زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة بايصالها الى 25 الف ميكا واط والذي سيفوق الطلب المتوقع لعام 2017 بحوالي 5 الاف ميكاواط وكما مبين في الجدول (4-12)

جدول (4-12)

الطلب المتوقع على الكهرباء للمدة 2012 - 2017

الطلب المتوقع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميكاواط	14020	15183	16298	17494	18628	19823

- الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 ك.و/س والوصول الى 3700 ك.و/س عام 2017.
- تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها .
- تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين بأصنافهم كافة (المنزلي-التجاري-الصناعي- الزراعي والحكومي).
- ترشيد استهلاك الطاقة للاستخدامات المختلفة .
- تحسين الأداء البيني لنشاط الكهرباء .

سادساً- وسائل تحقيق الاهداف

اكمال العمل في الوحدات الانتاجية قيد التنفيذ من محطات غازية و محطات بخارية .

تاهيل المحطات القائمة لحين الوصول بمعدلات الانتاج الى المعدلات التي يفوق فيها العرض على الطلب ومن ثم توضع خطة لاخراج بعض المحطات من الخدمة في حال ثبوت ان عملية تاهيلها غير اقتصادية .

تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة الى محطات الدورة المركبة حيث من المتوقع اضافة سعات بحدود 4000 ميكاواط باستخدام هذه التقنية وباستخدام نفسها كمية الوقود المستخدم وعلى مرحلتين الاولى عام 2013 والثانية عام 2016 وبسعة قدرها 2000 ميكاواط لكل منهما . والجدول (4 - 13) يبين الخطط الموضوعة لمراحل تحويل هذه المحطات .

جدول (4-13)

تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة الى الدورة المركبة

المرحلة الاولى

المحطة	دورة بسيطة M.W	السعة المضافة (دورة مركبة) M.W	تاريخ الانتهاء المتوقع
الرميلة	1460	700	نهاية 2013
الديوانية	500	200	نهاية 2013
الانبار	1000	500	نهاية 2012
المنصورية	740	300	2104
العمارة	500	250	2013
كركوك	292	125	2013
		2075	المتوقع عام 2015

المرحلة الثانية

المحطة	دورة بسيطة M.W	السعة المضافة M.W	تاريخ الانجاز المتوقع
الصدر	338	150	2013
الخيرات	1250	600	2014
الناصرية	500	250	2014
النجيبية	500	250	2014
السماوة	500	250	2014
شط البصرة	1250	600	2014
		2100	المتوقع عام 2016

- لاستيعاب طاقات التوليد المضافة وحتى عام 2017 تؤكد الخطة اعطاء اولوية لتطوير وتاهيل شبكات النقل والتوزيع من خلال :-
  - اضافة (27 محطة) تحويل جديدة 400 /132 ك.ف و (110 محطة) تحويل 132 /33 ك.ف.
  - اضافة خطوط وقابلوات 400 ك.ف بطول 2500 كم و 132 ك.ف بطول 4000 كم.
  - بناء محطات تحويل ثانوية 33 /11 ك.ف في شبكات التوزيع مع تاهيل الشبكات وتطويرها (العدد بحدود 400 محطة وخطوط قابلوات بطول 2500 كم).
  - تحويل شبكات الاسلاك الى قابلوات وخاصة في مراكز المدن والاحياء السكنية الجديدة.
  - توسيع شبكات التوزيع لضمان ايصال الطاقة الكهربائية الى المشاريع الاستثمارية والمجمعات السكنية في المحافظات كافة .
- أعتماد سياسة الصيانة والتاهيل الشاملة بما فيها تاهيل خطوط نقل الطاقة لتقليل الفاقد .
- لتحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء من الضروري :-
  - استخدام الوقود ذي المواصفات الجيدة (الغاز) لرفع كفاءة أداء محطات التوليد وأطالة عمرها الاقتصادي و الحد من أثارها الضارة على البيئة و بما يتوافق مع امكانات وزارة النفط في تامين الغاز لها .

◊ استخدام التقنيات الأنظف بيئيا في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها .

◊ التوسع في الأستثمار في الطاقة المتجددة و خاصة الشمسية في حال ثبوت جدواها الأقتصادية .

- لترشيد استهلاك الطاقة من الضروري :-
  - ◊ أعادة النظر بتعرفة الكهرباء و ربطها بالأستهلاك و تطوير اساليب الجباية .
  - ◊ تبني برامج مستدامة لتوعية المواطنين بفوائد ترشيد الطاقة على مستوى العائلة و البلد .
  - ◊ تبني برامج تربوية في المدارس بمختلف مراحلها باهمية و جدوى ترشيد استهلاك الطاقة .
  - ◊ رفع التجاوزات غير القانونية على الشبكة الوطنية بشكل مستمر .
- تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تطوير اداء نشاط الكهرباء سواء بالأستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد او في ادارة قطاع التوزيع و اسناد عمليات التوزيع الى القطاع الخاص .
- احداث اصلاح اداري في النشاط من خلال :-
  - ◊ اعداد دليل شامل لاجراءات العمل القياسية لتشكيلات القطاع الكهربائي من خلال استخدام ادارة الجودة الشاملة بموجب المواصفات الدولية القياسية (ISO 9001).
  - ◊ ترسيخ العمل بمجالات اللامركزية كادارة المشاريع والتعاقدات العامة لتحسين الخدمات وضمان جودة العمل والتطوير المؤسسي والادارة المالية واستخدام التكنلوجيا في متابعة مشاريع القطاع باستخدام نظام (IDMS).
  - ◊ تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية كمدخل للاصلاح الاداري وكجزء من توجهات الحكومة العراقية
- تعزيز التنسيق بين وزارة الكهرباء و الجامعات والمراكز البحثية لتنمية قابليات الكوادر العاملة في قطاع الكهرباء و اجراء البحوث و الدراسات الداعمة لهذا القطاع .

4-2-3 الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط).

اولا- تحليل الواقع

لعبت الصناعة التحويلية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية وذلك بحكم الامكانات والمستلزمات المادية والبشرية المتاحة وغنى البلاد بالموارد الطبيعية وفي مختلف الانشطة الصناعية ولاسيما الكيمياوية والبتروكيمياوية وصناعة المواد الانشائية والصناعات النسيجية والغذائية . ان اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي تعكسها نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 13.9 % عام (1988) ولم تنخفض عن 6 % الذي بلغته عام 1979 رغم كون ذلك العام يمثل ذروة انتاج وتصدير النفط الخام ، مما يعكس امكانات كبيرة لاعادة دور واهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي التي كانت من الانشطة الاكثر تاثراً بالحصار الذي فرض على العراق والظروف الامنية غير المستقرة بعد عام 2003 ومالحق بالمشاريع الصناعية الكبرى في البلد من تدمير في حرب عام 2003 وتوقف معظم مشاريع القطاع الخاص عن الانتاج وتوجه المستثمر الصناعي الخاص الى الاستثمار في الخارج مما ترتب معه انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي الى 3.8 % عام 1990 و1.5 % عام 2001 و2.9 % عام 2009.

وعلى الرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 اعتبرت الصناعة التحويلية احد الانشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي واعادة تاهيل المنشات الصناعية العائدة للدولة ودعوتها لتخصيص 5 % من اجمالي الاستثمارات المقدرة للخطة ، الا ان المخصص الفعلي للسنوات 2010،2011 و 2012 كان بمستوى اقل من ذلك بكثير حيث بلغ المخصص الفعلي للاستثمار الحكومي للسنوات الثلاث للصناعات التحويلية (3.52 %) وان نسبة التنفيذ هي الاخرى كانت متدنية وبلغت (23.3 %) من التخصيص الفعلي . واذا كان القطاع العام قد حقق بعض الناتج في الاستثمار الصناعي فان القطاع الخاص الذي كان معولاً عليه في تحقيق الجزء الاكبر ضمن هذا النشاط لم يستثمر خلال عامي 2010 و2011 اكثر من 155 مليون دينار عراقي بمشاريع صغيرة جداً بلغ عددها بحدود 244 مشروعا.

ان الواقع الاستثماري المتواضع في نشاط الصناعات التحويلية انعكس على مستوى الاداء لهذا النشاط وكما تبينه المؤشرات الاتية :

- زيادة قيمة الناتج المحلي للصناعات التحويلية من 26387 مليون دينار عام 2009 الى 30115 مليون دينار عام 2011 اي بنسبة زيادة قدرها 12 %.
- تدني نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي رغم تحقيق زيادة في قيمة الانتاج لهذا النشاط من 2.9 % عام 2009 الى 2.7 % عام 2011 بسبب الزيادات الكبيرة التي حققها نشاط انتاج وتصدير النفط الخام.
- استمرار تامين فرص عمل لحوالي 186 الف منتسب وهي اعلى بكثير من الحاجة الفعلية لمنشات الصناعة التحويلية مما انعكس على كفاءة اداء هذه الشركات وتحملها نفقات غير مبررة تؤثر في ادائها الاقتصادي.
- تدني نسبة تغطية الصناعات المحلية لحاجة السوق العراقية والتي تتراوح مابين 10 % - 40 %.

- ارتفاع نسبة مكون التصنيع المحلي للصناعات النسيجية والصناعات الهندسية (100 %) والمنتجات (40 % - 100 %) وتدنيها في الصناعات الكيمياوية بنسب 27 % للاسمدة و20 % للفوسفات.
- استمرار تدني مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين الناتج المحلي للنشاط والتي بلغت بحدود 40 % وهذا ناجم عن استمرار عزوف القطاع الخاص عن اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة او انشاء مشاريع جديدة.
- كما استهدفت الخطة الخمسية 2010 - 2014 تاهيل 56 شركة عامة بما يؤمن تطوير خطوطها الانتاجية القائمة او اضافة خطوط انتاجية جديدة وان الناتج لحد اعداد وثيقة هذه الخطة هو اكمال اعمال تاهيل ثماني شركات بنسبة 100 % وسبع شركات بنسبة 90 % ونسبة 30 % لست وثلاثين شركة وهي نسب اقل مما خطط له لغاية نهاية عام 2011.

ثانيا - الامكانات

- يتمتع العراق بامكانات صناعية عالية جداً متمثلة بـ:
- توفر الموارد الطبيعية المختلفة في اغلب محافظات العراق وبكميات تجارية كخامات الفوسفات ,السيليكا, الكبريت , المواد الانشائية فضلا عن الخامات الكاربوهيدراتية . ووجود الصناعات بمختلف انواعها.
- سعة الاسواق المحلية لكثير من المنتجات الصناعية ولاسيما الصناعات الانشائية لعمليات البناء والاعمار والاسمدة للاغراض الزراعية وامكانية التنافس في بعض الصناعات في الاسواق الخارجية ولاسيما الاسمدة النتروجينية والفوسفاتية والسمنت.
- وجود تراث صناعي جيد يعود الى منتصف القرن الماضي وماترتب على ذلك من خبرة ومساهمة النشاط في تكوين حوالي 14 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينيات.
- وجود قطاع صناعي خاص متمرس ادى دوراً فاعلاً في التنمية الصناعية خلال العقود السابقة بحيث وصلت مساهمته الى حوالي 50 % من القيمة المضافة لاجمالي نشاط الصناعة التحويلية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.
- توفر الايدي العاملة الماهرة ووجود امكانية لزيادة الطاقات البشرية المتاحة من خلال التوسع الكبير في التعليم المهني والتقني والاكاديمي.
- وجود فرص متاحة للاستثمار الاجنبي للاستثمار في هذا النشاط ولاسيما في المجالات ذات الميزة التنافسية فضلاً عن وجود فرص لبناء الشراكات من خلال التمويل المشترك لضمان الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتوفرة في العراق وتعزيز عمليات المسح الجيولوجي والتحري المعدني.

ثالثا - التحديات

- الاولوية المتدنية المعطاة للصناعات التحويلية في الخطة الخمسية 2010 - 2014 ومحدودية الاستثمارات الحكومية الموجهة الى هذا النشاط وتركه الى القطاع الخاص والاستثمارالاجنبي واللذين لم يستجيبا لتوجهات الخطة.
- قدم الخطوط الانتاجية والحاجة الى اعادة تاهيل الشركات القائمة وادخال بعض الخطوط الانتاجية الجديدة.
- صعوبة منافسة المنتوج المحلي للمستورد نتيجة اغراق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والرديئة النوعية والتي تتطلب:
  - ◊ تفعيل قانون التعرفة الكمركية.
  - ◊ تفعيل قانون حماية المنتج المحلي.
  - ◊ تفعيل قانون حماية المستهلك.
- عدم مراعاة الميزة النسبية ومتطلبات انشاء الصناعات موقعياً وذلك لعدم استخدام معايير فنية واضحة لقياس درجة التخصص والتنوع الصناعيين لكل محافظة كمعيار عامل الموقع او معيار تحليل الهيكل الصناعي
- تخلف النظام المصرفي وعدم مرونة اليات واساليب تامين التمويل اللازم للمستثمرين.
- ضعف دور اجهزة ادارة ومراقبة الجودة للمنتجات المحلية بما يساهم في رفع درجة منافستها للسلع المستوردة.
- تضخم اعداد العاملين في النشاط بعد عام 2003 من جراء اعادة الموظفين الى العمل مما يتطلب معالجات جذرية للقضاء على هذه الظاهرة لتمكين المنشات الصناعية العامة بالعمل على اسس اقتصادية سليمة في الربح والخسارة وتقليل الدعم الحكومي لها والذي يرهق كاهل الموازنات الاتحادية سنوياً.
- شحة الطاقة الكهربائية وتذبذب الفولتية مما يؤثر سلباً في الكفاءات الانتاجية.
- محدودية الغاز الطبيعي المجهز لبعض المنشات التي تعتمده في انتاجها كمادة اولية للانتاج.
- عدم اقرار قانون وزارة الصناعة والمعادن والذي من شانه تفعيل دور الوزارة على وفق منظور اقتصاد السوق والانتقال من الادارة المركزية الشاملة لانشطة القطاع الى ادوار التمكين والتوجيه ورسم السياسات.
- محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة وعدم تكامل انظمة مراقبة وقياس ملوثات الهواء.

- استمرار استخدام منظومات الحرق ذات الكفاءة المتدنية في معامل الطابوق التابعة للقطاع الصناعي والتي تستخدم النفط الاسود.

رابعا- الرؤية

صناعة عراقية تساهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اعمال تنافسية و بناء شراكات عالمية

خامسا- الاهداف

- زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة درجة تغطية الصناعات المختلفة وخاصة ذات الميزة لحاجة السوق المحلية كصناعة التصفية ، الصناعات الغذائية ، صناعة الاسمدة ، صناعة المواد الانشائية .. الخ
- رفع مستوى مكون التصنيع المحلي للصناعات التي تمتلك المقومات لذلك .
- تعزيز دور القطاع الخاص العراقي في المساهمة في الانتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة وفي بناء الشراكات مع القطاع العام.
- تحسين الواقع البيني لنشاط الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية من غير النفط.
- خلق البيئة الجاذبة للاستثمار الاجنبي في الصناعات التحويلية والاستخراجية من غير النفط

سادسا - وسائل تحقيق الاهداف

- الاستمرار باعادة هيكلة الشركات العامة لتعزيز مبدأ التحول الى اقتصاد السوق حيث من المؤمل بناء الشراكات الى خمس عشرة شركة لغاية نهاية عام 2012 ومخطط تحقيق شراكة في خمس وعشرين شركة لغاية نهاية عام 2017.
- التوسع في تاهيل تسع شركات بمشاركة القطاع الخاص وبما يؤمن حاجة البلد من منتجات الحديد، الاسمنت والطابوق والتصدير في صناعة الاسمدة والبتروكيمياويات.
- حل الشركات العامة التي لاتثبت جدواها الاقتصادية والتصرف باصولها على وفق القوانين النافذة.
- تامين مناطق للاستثمار الخاص والاجنبي ونشره على مختلف المحافظات على وفق اوليات مرحلية تنسجم مع الامكانات والمزايا النسبية لكل محافظة.
- بناء شراكات مع الشركات العالمية في الصناعات ذات الميزة التنافسية في البلاد وبما يؤمن استخدام التكنولوجيا المتطورة وتوطينها.
- تطوير وتحديث النظام المصرفي لمواكبة التطورات العالمية في مجال اقراض وتمويل مشاريع القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وباليه شفافة وميسرة.
- تنمية وتطوير مراكز البحث والتكنولوجيا الصناعية وبالتنسيق مع وزارة العلوم والتكنولوجيا ومراكز البحوث في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية.
- تنشيط عمليات المسح الجيولوجي والتحري المعدني لغرض التحديد الدقيق للموارد المعدنية المتوفرة بكميات تجارية بهف استغلالها واضافتها كمصدر من مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي.
- معالجة مشكلة العمالة الزائدة في المنشات الصناعية والتي تؤثر بشكل سلبي في كفاءة اداء هذه المنشات وتساهم في تدني الانتاجية فيها مع مرعاة ضمان الحماية الاجتماعية للفئات التي يتعذر تاهيلها لاعمال بديلة.
- مواصلة الجهود القائمة لمعالجة الاثار البيئية للمشاريع الصناعية من خلال:
  - ◊ استكمال وحدات المعالجة في المشاريع الصناعية التي لم يتم شمولها بهذه الوحدات لحد الان سواء كانت وحدات معالجة المياه المتخلفة من المصانع او وحدات معالجة الغازات والغبار.
  - ◊ عدم اقامة اي مشروع صناعي ما لم يؤمن الحفاظ على البيئة واعتبار نجاح دراسة الاثر البيني شرطاً اساسياً لاقرار المشاريع الصناعية الجديدة سواء كانت عامة ام للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي.
  - ◊ استخدام التقانات الانظف بيئياً في عمليات تاهيل المشاريع القائمة او المشاريع الجديدة.
  - ◊ تطوير انظمة المراقبة والرصد النوعية البيئية وبناء قواعد بيانات شاملة لجميع القطاعات.
- بناء قدرات الكوادر العاملة في النشاط الصناعي ومواكبتها للتطورات الحديثة.
- تامين مستلزمات تشغيل المصانع للقطاعين العام والخاص من الطاقة الكهربائية والوقود والغاز بشكل مستدام.
- مواصلة الاصلاح القانوني والاداري لنشاط الصناعة التحويلية بما فيها اقرار قانون وزارة الصناعة والمعادن الجديد وتفعيل و اقرار قوانين التعرفة الكمركية، حماية المستهلك، المنافسة وحماية المنتج العراقي، قانون الاستثمار المحدث، قانون العلامات التجارية، قانون المدن والمجمعات الصناعية، قانون الخصخصة وغيرها.

4 - 3 قطاع النقل والاتصالات

قطاع النقل والاتصالات من القطاعات المهمة في اي اقتصاد وأهمية هذا القطاع تتجسد في التأثير المباشر واليومي لأنشطته في حياة المواطنين، كما يتميز هذا القطاع بعلاقته التشابكية الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر في نموها وتطورها والتكامل الاقتصادي للبلد. فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتطور وتنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة من قطاع النقل والاتصالات، فكل نوع من أنواع استعمالات الأرض يتطلب شبكة من الطرق والنقل تناسب ذلك الاستعمال.

أن امتداد البنى التحتية لقطاع النقل والاتصالات لمسافات طويلة وشمولها لأكثر من منطقة ومحافظة فانها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لغرض الإنشاء والصيانة، كما ان هذا القطاع يتميز بفسحة كبيرة لمساهمة القطاع الخاص (العراقي والأجنبي) والاستثمار في تنفيذ كثير من أنشطته وتشغيلها.

4-3-1 النقـــل

يتكون قطاع النقل من أنشطة الطرق والجسور، نقل الركاب، نقل البضائع، النقل بالسكك الحديد، الموانئ، النقل البحري والطيران المدني وسوف تتناول الخطة كل نشاط من هذه الأنشطة من حيث الواقع والرؤى والاهداف ووسائل تحقيق الأهداف وبشكل عام فان قطاع النقل يسعى الى بناء شبكة نقل متكاملة وكفوءة وأمينة وضمان الاستخدام المتوازن لانظمتها المختلفة بما ينسجم مع التوزيع المكاني للسكان والانشطة الاقتصادية وبما يعزز موقع العراق الجغرافي في هذا المجال. ان هذه الرؤية يمكن تحقيقها من خلال:

- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة كفاءة شبكة النقل الحالية وزيادة طاقتها الاستيعابية.
- تكامل أنظمة شبكة النقل المختلفة فيما بينها.
- زيادة كفاءة وتحسين أداء مؤسسات ومنشآت قطاع النقل وشركاته العامة ورفع كفاءتها في مجالي الادارة والتشغيل.
- تطوير وتفعيل نقل البضائع بالسكك الحديد وحماية شبكة الطرق من الضرر.
- تقليل الحوادث على شبكة النقل.
- تقليل زمن الرحلة وتوفير مسالك مختصرة بعيدة عن مراكز المدن.
- المساهمة في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للعراق.
- تقليل كلف النقل.
- تعزيز موقع العراق الجغرافي في النقل وتجارة الترانزيت.
- تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة ولاسيما عمليات التشغيل وتقديم الخدمات.

أولا- نشـاط الطـرق والجسـور

أ- تحليل الواقع

يقع هذا النشاط ضمن مسؤولية الهيئة العامة للطرق والجسور في وزارة الاعمار والاسكان، وهي مسؤولة عن تنفيذ وصيانة الجسور على الانهار والطرق خارج المدن.

تبلغ الاطوال الإجمالية لشبكة الطرق الخارجية (خارج حدود البلديات وامانة بغداد) حوالي (48941) كم وكما يأتي:

- طرق المرور السريع - 1084 كم
- الطرق الشريانية - 11254 كم
- الطرق الريفية - 10357 كم
- الطرق الحدودية - 11000 كم
- الطرق الثانوية - 15246 كم

أما بالنسبة للجسور فيبلغ عددها (1260) جسراً كونكريتياً وحديدياً و(52) جسراً عائماً منتشرة في محافظات البلد كافة، إلا ان هذه الشبكة لم تغط حاجة البلد ولاسيما الطرق الريفية التي تعد من المرتكزات الضرورية لتطور المجتمع الريفي. وطبقا للمعايير الدولية فان لكل 100 نسمة/كم2 من كثافة السكان تحتاج الى 1 كم/كم2 من الطرق وان كثافة الطرق في العراق بحدود (0.19) كم/كم2 والمطلوب ان تصل النسبة الى (0.75) كم/كم2، أي إن شبكة الطرق تتطلب أن تكون بحدود (240000) كم مع ملاحظة ان كثافة السكان في العراق طبقا لتقديرات عام 2011 هي (79.5) نسمة/كم2 واذا استثنينا المساحات الصحراوية غير المأهولة فان الحاجة لطرق جديدة هي بحدود (20000) كم وفقا للمعيار المذكور.

قبل عام 2003 كانت شبكة الطرق الخارجية للعراق جيدة نوعاً ما من حيث الكفاءة ومن حيث الطاقة الاستيعابية لكنها تعرضت، خلال احداث عام 2003 وما تلاها، الى تدهور كبير وأصاب معظم أجزائها الدمار والتلف نتيجة للعمليات العسكرية والاعمال التخريبية وقلة وندرة أعمال الصيانة

الطارئة والدورية عليها. وقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى كفاءة شبكة الطرق الى مستويات متدنية وإنخفاض طاقاتها الاستيعابية، فضلاً عن تلف معظم لوحات الدلالة واللوحات التحذيرية والإرشادية للطرق الخارجية والطرق السريعة وفقدانها ، وعليه فإن إعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية تعد من اولويات الخطة في مجال نشاط الطرق والجسور.

إن توقف نشاط السكك الحديد بشكل شبه كامل بعد عام 2003 ثم الاعتماد على نقل البضائع بواسطة شبكة الطرق البرية قد ولد ضغطاً على شبكة الطرق ومع غياب السيطرة على الاحمال المحورية وأحمال المركبات المتجاوزة للحدود المسموح بها، أدى ذلك الى المساهمة في تدمير أجزاء كبيرة من شبكة الطرق وتخريبها ، من جهة أخرى فإن إزدياد أعداد المركبات التي دخلت الى البلد بعد عام 2003 بشكل كبير قد أدى الى زيادة حركة المركبات بين المحافظات مما ولد ضغطاً على الطرق الخارجية وخاصة الطرق ذات الممر الواحد ومع ضعف السيطرة المرورية على هذه الطرق وتوقف منح إجازات السوق وضعف السيطرة على إجازات السوق وحامليها، كل هذا أدى الى تزايد عدد الحوادث المرورية ولاسيما المميتة منها على هذه الطرق.

أدى تردي الوضع الامني بعد عام 2003 وما رافقه من تأثيرات إجتماعية واقتصادية وأمنية الى إنخفاض كفاءة أعمال السيطرة النوعية لاعمال الطرق.

إن زيادة أسعار المحروقات والقير بعد عام 2003 أدى إلى إرتفاع كلف تنفيذ وصيانة مشاريع الطرق بدرجة كبيرة رافقه إرتفاع الاسعار عالمياً نهاية عام 2007 وخلال عام 2008، مما أدى الى توقف أغلب المشاريع التي كانت قد احيلت قبل زيادة اسعار المشتقات النفطية والقير ولم تنجز خلال تلك المدة وذلك لعدم تمكن المقاولين من مجاراة إرتفاع أسعار فقرات العمل.

ب- التحديات

- ولد نقل النسبة الاكبر من البضائع على شبكة الطرق ضغطا كبيراً على الشبكة بما ويساهم في تدميرها في ظل انحسار نشاط نقل البضائع بالسكك الحديد.
- أدى إنعدام السيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل الى تدمير شبكة الطرق.
- قلة الطرق العرضية بين المحافظات والمدن.
- قلة الطرق الحلقية والحولية للمدن.
- المشاكل التي ترافق استملاك الاراضي من إعتراضات المالكين ولاسيما من الفلاحين والمزارعين.
- حاجة نشاط الطرق الى استثمارات ضخمة لاعادة التاهيل ولتنفيذ مشاريع جديدة.
- ضعف الاهتمام بالجودة والسيطرة النوعية لمشاريع الطرق.
- سيادة مبدأ تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد بمستوى واحد.

ج- الامكانات

- وجود شركات رصينة لدى وزارة الاعمار والاسكان.
- كادر متخصص ذو قدرات عالية.

د-الرؤية

"شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تتكامل مع انظمة النقل الاخرى تؤمن زمن وكلفة رحلة أقل وأماناً أكبر واثراً بيئياً سلبياً اقل".

ه- الاهداف

الهدف الاول : تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية .

وسائل تحقيق الهدف :

- اعادة تاهيل الطرق الحالية
- إعادة إعمار الجسور التي تضررت نتيجة الحرب والعمليات العسكرية والاعمال التخريبية
- تثبيت علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية فيها.
- الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور
- تاثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية

الهدف الثاني : زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية ورفع درجة السلامة والامان لمستخدميها وحمايتها من الضرر.

وسائل تحقيق الهدف :

- إكمال الاجزاء المتبقية من الطرق السريعة التي تم تنفيذها سابقاً، وإكمال ربط هذه الطرق بمراكز المدن التي لم يتم ربطها لحد الان.

- انشاء طرق سريعة جديدة وبالاخص طريق المرور السريع رقم (2) لربط مراكز المدن فيما بينها وإكمال ربط العراق مع الدول المجاورة الاخرى التي لم تربط بطرق سريعة لحد الان.
- الاستمرار بإنشاء الممرات الثانية للطرق الشريانية والرئيسة المفردة ولاسيما التي وصلت طاقاتها الاستيعابية الى حدودها القصوى.
- التوسع في إنشاء الطرق العرضية بين المحافظات والتي تقلل والى حد كبير من زمن الرحلة.
- التوسع في إنشاء الطرق الحولية للمدن والتي تساهم في تقليل الاختناقات داخل المدن وتحد من دخول المرور النافذ الى مراكز المدن.
- الاستمرار بتنفيذ المراحل المتبقية من خطط استبدال الجسور العائمة بجسور ثابتة.
- الاستمرار بالغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد.
- تأثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية.
- حماية شبكة الطرق البرية من الاحمال المفرطة من خلال إنشاء محطات وزن المركبات للحفاظ على شبكة الطرق من تأثير أوزان المركبات والاحمال المحورية التي تتجاوز الحدود المسموح بها.
- الاستمرار ببرامج انشاء الطرق الريفية وتكثيف هذه البرامج لتغطية اكبر نسبة ممكنة من القرى الريفية والمشاريع الزراعية بها لتامين ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق.
- توجيه استثمارات تتناسب واهمية نشاط الطرق والجسور ودوره المجتمعي والاقتصادي.
- تطوير النقل بالسكك للتخفيف من نقل البضائع على الطرق.
- تشريع قانون جديد او تعديل التشريع الحالي لفرض الرسوم بنسب معينة على استخدام الطرق الرئيسة والشريانية واستخدام الجسور لتامين مبالغ مناسبة لصيانة الطرق والجسور بشكل دوري ومستدام.
- الارتقاء باداء نشاط السيطرة النوعية على الطرق والجسور في اثناء تنفيذ مشاريع الطرق والجسور من خلال توفير المختبرات اللازمة والكافية لاجراء الفحوصات المختبرية الخاصة باعمال الطرق والجسور والسيطرة على الحمولات والاوزان المحورية للمركبات لمشاريع الطرق والجسور القائمة من خلال نصب موازين للسيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل.
- ادخال التقنيات الحديثة والمتطورة ذات المردود الاقتصادي في تاهيل وصيانة أعمال الطرق، وتوفير سبل نجاحها.

الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه:

يمكن للقطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي أن يلعبا دوراً في تنفيذ البنى التحتية ومحاور الطرق السريعة على أن تتوفر طرق وجسور مجانية لمسارات هذه المحاور نفسها. كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة وبشكل فاعل في مجال تقديم الخدمات.

وسائل تحقيق الهدف:

- تعزيز دور القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات. مثل تشييد محطات استراحة متكاملة (على وفق ضوابط وتصاميم يتم تحديدها بالاتفاق مع الهيئة العامة للطرق الجسور) مع ضرورة تعزيز دور الدولة كمنظم ومراقب في جميع المراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل وتقديم الخدمات.
- أما المستهدفات الكمية لهذا النشاط فالجدول الاتي يبين ذلك.

جدول (4-14)

اطوال الطرق وعدد الجسور المطلوب تنفيذها للاعوام 2012 - 2017

السنة / التفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طرق المرور السريع/كم	-	116	40	282	248	600	1286
طرق شريانية/كم	75	93	146	291	161	175	941
طرق رئيسية/كم	485	807	775	541	788	1108	4504
طرق ثانوية/كم	115	246	104	273	225	185	1148
جسور كونكريتية/عد	8	25	20	16	11	13	93
مجسرات/عدد	-	8	6	7	4	4	29
جسور حديدية/عدد	-	-	-	-	-	2	2

ثانياً- نقل الركاب والبضائع بالشاحنات

أ- تحليل الواقع

تأسست الشركة العامة لنقل الركاب عام 1938 بإسم مصلحة نقل الركاب وكانت مسؤولة عن نقل الركاب داخل بغداد فقط وكانت تعمل بنظام التمويل المركزي وقد تحولت الى الشركة العامة لنقل الركاب بموجب قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 لتمارس عملها كشركة تعمل بنظام التمويل الذاتي على أساس النشاط المناط بها والذي نص عليه النظام الداخلي للشركة رقم (10) لسنة 2000 ، والذي يهدف الى نقل الأشخاص بواسطة حافلاتها داخل مدينة بغداد وبين المحافظات وبين العراق والدول المجاورة وتقديم خدمات النقل الداخلي. واخيراً تم دمج الشركة العامة لنقل الركاب مع الشركة العامة لنقل الوفود لتكون بإسم الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (338) لسنة 2008.

كانت الشركة العامة لنقل الركاب تمتلك اسطولا كبيراً من الحافلات وعدداً من المنتسبين يتناسب مع تشغيل هذا الاسطول وقد عانت هذه الشركة نتيجة العمليات العسكرية وعمليات السلب والنهب التي رافقت دخول القوات الاجنبية الى العراق من ضرر كبير في موجوداتها.

تضاءل نشاط نقل الركاب الحكومي في عام 2003 والمدة التي تلته ، وكان محدوداً جداً سواء على مستوى النقل بين المدن أو داخلها ولم يكن بالشكل المنظم الذي كان معمولا به سابقاً.

بعد عام 2008 إستعاد نشاط نقل الركاب الحكومي نشاطه المنظم تدريجياً من خلال تسيير الحافلات بين المدن وضمن مدينة بغداد، حيث بلغ عدد حافلات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود لغاية ايلول 2012 ما مجموعه (945) حافلة عاملة بعد ان كان عدد حافلات الشركة (1633) في عام 2002. اماعدد الخطوط العاملة حاليا فهي (30) خطاً داخل مدينة بغداد و (3) خطوط لنقل الطلبة (ومن المؤمل زيادتها خلال المدة القادمة الى 5 او 6 خطوط) و(4) خطوط داخل المحافظات و (14) خطاً بين بغداد والمحافظات. وكنتيجة للتدمير الذي اصاب اسطول نقل الركاب وفوضى الادارة انخفض عدد الركاب المنقولين من حوالي (130) مليون راكب عام 2002 الى حوالي (5.2) مليون راكب عام 2012 .

بعد عام 2003 إنفرد القطاع الخاص بصورة شبه كاملة باعمال النقل داخل المدن وبينها ، وقد أدت الزيادات المتعاقبة في اسعار المشتقات النفطية ومنها البنزين وزيت الغاز (الكاز) الى قيام القطاع الخاص برفع أسعار النقل داخل المدن وخارجها واخذت هذه الاسعار ترهق كاهل المواطنين ولاسيما الطلبة وذوي الدخل المحدود والفقراء .

بلغ عدد المنتسبين في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود لغاية ايلول 2012 ما مجموعه (4254) منتسباً ، وإن أكثر من نصفهم فائض عن الحاجة مما يؤثر في كفاءة إداء الشركة.

مع تحسن الوضع الامني بدأ الطلب على نقل الركاب داخل المدن وبينها بالازدياد ، ومع محدودية نشاط السكك في الوقت الحاضر فقد اصبح الاعتماد على النقل بالحافلات لكونه الحل المتوفر حالياً.

إن العمل على تنفيذ مشاريع النقل العام داخل المدن مثل المترو والترام أو القطارات المعلقة، ولاسيما في مدينة بغداد، أصبح ضرورة ملحة لغرض تقديم خدمة النقل العام للاشخاص بصورة سريعة وآمنة ولتخفيف الازدحام داخل المدن وتقليل التلوث.

إن الاسعار التي تعمل بها الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود وبالرغم من زيادتها إلا أنها مازالت أقل من أسعار القطاع الخاص بكثير، فضلا عن كون الحافلات التي تمتلكها الشركة حديثة الصنع ومكيفة وأمينة مع تقديم بعض الخدمات في أثناء الرحلة ، لذلك أخذ المواطنون بتفضيلها على حافلات النقل الخاص.

ب- التحديات

- محدودية التخصيصات المالية للنشاط.
- استمرار الوضع الامني غير المستقر في بعض المدن والمحافظات واستمرار القطوعات والحواجز الامنية في الشوارع العامة والفرعية.
- محدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن وما بينها.
- الترهل الكبير في الجهاز الاداري والتشغيلي لنشاط النقل العام واثره في تدني مستويات الاداء.
- وجود قطاع خاص غير منظم يستخدم مركبات دون المواصفات المطلوبة وملوثة لبيئة المدن.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على النقل بالحافلات داخل المدن وخارجها.
- الأسعار المناسبة والخدمات المتميزة مقارنة بالقطاع الخاص.
- أنشاء مشاريع النقل العام داخل المدن كالمترو والقطار المعلق.
- أطلاق تعرفة مريحة للنقل مع توفير دعم لكبار السن والطلبة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة

د- الرؤية

تامين نقل عام داخل المدن وما بينها سريع ومستدام صديق للبيئة ومحقق لطموحات الفئات المستهدفة .

ه- ألاهداف

الهدف الاول : تطوير النقل العام ودعمه

وسائل تحقيق الهدف :

تحديث خطة النقل الشامل في العراق.

تشغيل (130) خطاً في مدينة بغداد بوجبتين وتوفير ما يقرب من (1500) حافلة لتشغيل هذه الخطوط. والجدول (4 - 15) يبين الاهداف الكمية لنشاط نقل الركاب متمثلاً بأعداد الحافلات المزمع توفيرها خلال سنوات الخطة لاغراض النقل العام مابين المدن وداخلها.

تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع القطار المعلق في مدينة بغداد.

اعداد الدراسات والتصاميم لمشروع مترو بغداد والعمل على بدء تنفيذه في السنوات الاخيرة للخطة والتفكير الجدي في جدولة تنفيذ مشروع مترو بغداد وكحل بعيد المدى لمشكلة نقل الركاب وتخفيف الازدحام المروري في مدينة بغداد وتحسين بيئة المدينة.

تحديث اسطول نقل الركاب داخل المدن وما بينها بحافلات حديثة ومريحة ومستوفية للمحددات البيئية ملبياً لطموحات الفئات المستهدفة

العمل بمبدأ الأجور التمييزية لصالح فئات الطلبة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشمولين ببرامج الرعاية الاجتماعية.

الهدف الثاني : دعم دور القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف :

- تشجيع القطاع الخاص لتاسيس شركات مساهمة وخاصة للنقل مابين المدن وداخلها وعلى اسس تنافسية مع القطاع العام.
- دعم القطاع الخاص واعادة تنظيمه في مجال نقل الركاب وتامين البنى الارتكازية لمزاولة نشاطه ولاسيما مرائب نقل الركاب و بمواصفات عالية.
- استمرار دعم القطاع الخاص في تامين وسائط نقل مريحة من خلال دعم احلال السيارات الجديدة محل القديمة.
- التحول التدريجي لانالطة نشاط نقل الركاب الى القطاع الخاص.
- تحديد العمر التشغيلي لسيارات النقل بالاجرة واجراء الفحوصات السنوية على متانتها وسلامتها البيئية

جدول رقم (4-15)

عدد الحافلات الحالية والمطلوبة وعدد الركاب والمسافرين المتوقع نقلهم للمدة (2013 - 2017)

السنوات	النقل الداخلي		النقل بين المدن (مسافرين / دولي / سياحة)		عدد الركاب	عدد المسافرين
	حافلات طابق واحد	طابقين	حافلات	GMC	الف راكب	الف مسافر
2010	10	60	86	-		
2011	--	-	116	130		
2012	-	100	-	-		
2013	-	100	-	-	8424	
2014	-	-	100	-		1620
2015	-	100	-	-	8424	
2016	100	-	-	-	1560	
2017	-	50	50	-	4212	810

ثالثاً- النقل البري للبضائع بالشاحنات

أ- تحليل الواقع

كان العراق يمتلك اسطولاً كبيراً لنقل البضائع بالشاحنات تابعا لوزارتي النقل والتجارة وقد تعرض هذا الاسطول الى النهب والتلف وبقيت اعداد متواضعة منه مقارنة بالحاجة مع استمرار الاعداد الكبيرة للعاملين والبالغة (4670) منتسبا مما انعكس سلباً على كفاءة اداء النشاط.

ان التوجه في الخطة لهذا النشاط هو تحويله باكمله الى القطاع الخاص بعد تأهيله للمرونة العالية التي يتمتع بها القطاع الخاص بادارة مثل هذا النشاط او تحقيق شراكات مع القطاع العام مع ضرورة :

- تعزيز دور الدولة كمنظم ومراقب لعملية نقل البضائع بواسطة شاحنات الطرق.
- تطوير النقل بالسكك الحديد لغرض المحافظة على شبكة الطرق البرية وعدم تعريضها الى مزيد من التلف وللوفورات الاقتصادية الكبيرة المتحققة باستخدام نقل االبضائع بالسكك.

ب- التحديات

- الترهل الإداري والتشغيلي في كادر الشركة.
- قلة عدد الشاحنات المطلوبة لسد الطلب على النقل الداخلي والخارجي.
- منافسة النقل بالسكك الحديد في حالة تأهيلها.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على نقل البضائع بالشاحنات مع استمرار ضعف دور السكك الحديد.
- تحقيق شراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا النشاط.

د- الرؤية

نظام نقل تنافسي يدار من قبل القطاع الخاص

ه- الاهداف

الهدف : خصخصة نشاط نقل البضائع

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع الية ومدى زمني لعملية خصخصة النشاط .
- تشجيع اقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع .
- تطوير البنى التحتية للنشاط ودعمها من قبل الدولة.

جدول (4-16)

المستهدفات الكمية للنشاط

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الحمولة المخططة (الف طن)	3000	3500	4000	4500	5000
المنافيست	1469000	1500000	1440000	1400000	1000000

رابعاً : سكك الحديد

أ-تحليل الواقع

يعد النقل بالسكك الحديد أحد نشاطات النقل المهمة والحيوية ضمن قطاع النقل سواء كان ذلك للمسافرين أو البضائع. حيث يمتاز النقل بواسطة السكك الحديد، ولاسيما بالنسبة للبضائع، بقدرة النقل لمسافات طويلة وبكلف مناسبة نسبيا مقارنة مع الوسائط الاخرى.

يعد العراق من الدول الرائدة في مجال استخدام النقل بواسطة السكك الحديد في المنطقة لما يمتلكة من شبكة كبيرة تغطي أجزاء واسعة من البلد، وأول قطار تم تسييره في العراق كان في حزيران سنة 1914.

كان الاعتماد على شبكة السكك الحديد في نقل المسافرين والبضائع كبيراً عند نشأتها الاولى، ولكن بعد تطور شبكة الطرق بالعراق تحول قسم كبير من

نشاط النقل البري من نشاط النقل بالسكك الحديد الى نشاط النقل بالطرق خاصة فيما يتعلق بنقل البضائع، وعليه فإن وجود شبكة سكك حديد فعالة أمر ضروري جداً حيث انها ستساهم والى حد كبير في الحفاظ على شبكة الطرق البرية وخاصة السريعة منها من التلف نتيجة مرور الشاحنات الثقيلة عليها.
بلغت اطوال خطوط السكك الحديد العراقية عام 2011 ما مجموعه (2627) كم منها (2158) كم خطوط رئيسة و(469) كم للخطوط الفرعية.
أما عدد القاطرات العاملة فقد بلغ (85) قاطرة من اصل (414) قاطرة و(35) قاطرة مناقلة من أصل (131) و(48) عربة مسافرين من أصل (307) عربة و(2490) شاحنة لنقل البضائع من أصل (9315) شاحنة، في حين بلغ عدد المسافرين خلال عام 2011 ما مجموعه (271299) مسافراً وبلغت أوزان البضائع المنقولة حوالي (703) الف طن. والجدول رقم (4 - 16) يبين إجمالي نشاط السكك الحديد العراقية للمدة 1979 – 2011 ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة أطوال خطوط السكة خلال المدة في أعلاه إلا أن نشاط النقل بالسكك قد تراجع بشكل كبير من ملايين المسافرين وملايين اطنان البضائع سنويا الى مئات الالاف لغاية 2007 ثم بدا ينهض في عام 2011. وكما يتضح ذلك في الجدول الاتي :

جدول رقم (4-17)

اجمالي نشاط السكك الحديد العراقية للمدة 1979 - 2011

السنوات	اطوال الخطوط كم	عدد المسافرين الف مسافر	كمية البضائع المنقولة الف طن	الايرادات المتحققة مليون دينار	
				المسافرين	البضائع
1979	1645	3351	6493	2286	20609
1988	2389	3865	6109	8124	18990
2002	2272	1248	5227	1131	22687
2004	2272	63	439	57	4977
2007	2272	4	165	15	1049
2008	2295	107	257	740	4318
2011	2627	271	703	1974	9766

تعاني أجزاء كبيرة من شبكة السكك الحالية في العراق من التقادم وقدم تصاميمها وعطل أنظمة الاشارات والاتصالات وحالة بعض الخطوط فيها سيئة، مما يؤدي الى إنخفاض السرع التشغيلية لها الى مستويات متدنية وتعريض سلامة الركاب والبضائع الى الخطر، وعليه فقد تمت المباشرة بإعادة تأهيل هذه الخطوط لغرض رفع كفاءتها وزيادة السرع التشغيلية لها وتحسين مواصفاتها، كما أن العمل يجري على إزدواجية الخطوط المفردة لزيادة طاقاتها وتامين مستوى أكبر من السلامة.
كما تم العمل بنظام إتصال جديد للسيطرة بين المحطات والقاطرات من خلال استعمال أجهزة اللاسلكي للربط بين المحطات وبين القاطرات وهذا النظام يعوض عن المنظومة السلكية القديمة مع وجود النظام العالمي لتحديد الموقع (GPS) لمتابعة حركة القطارات ومعرفة مواقعها.
معظم خطوط السكة العاملة هي بالنظام القياسي، والخطوط العاملة حالياً هي خط بغداد – البصرة وبغداد – سامراء والموصل ربيعة وبغداد – الفلوجة، ومن المؤمل دخول الاجزاء الاخرى المتبقية من الخطوط في أعلاه الى العمل تدريجياً مع تحسن الوضع الامني وإعادة تأهيلها.
العمل يجري على إزدواجية خط بغداد – البصرة وبغداد – الموصل، حمام العليل – صابونية، صابونية – ربيعة فضلا عن تحديث وإعادة تأهيل الخطوط الموجودة حالياً لغرض رفع كفاءة هذه الخطوط وزيادة السرع التشغيلية لها وتحسين مواصفاتها.

أ- التحديات

- منافسة النقل على الطرق بشقيه نقل المسافرين ونقل البضائع للنقل بالسكك الحديد وخاصة بعد تطوير الطرق السريعة والشريانية في العراق.
- عدم تكامل شبكة السكك الحديد في العراق ووجود محاور مهمة غير مغطاة بهذه البنية التحتية الاساسية جدا.
- تقادم اجزاء كبيرة من الشبكة الحالية ومن العربات وعطل انظمة الاشارات والاتصالات.
- تدني السرع التشغيلية بدرجة كبيرة جدا مما يجعلها طاردة لنقل المسافرين والبضائع.
- الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها نشاط السكك في بناء الخطوط وتأثيثها بالاشارات والاتصالات وتوفير القاطرات وعربات المسافرين وشاحنات نقل البضائع.
- محدودية امكانات قسم المشاريع في مقر الشركة العامة للسكك الحديد العراقية والتي لا تتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتق الشركة لتنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية.

ج- الإمكانات

يتمتع النقل بالسكك الحديد بفرص كبيرة للتطور والتحديث فمساحة العراق وموقعه الجغرافي الاقليمي وخبرته الطويلة في مجال النقل بالسكك وانشاء بناه الاساسية في معظم مناطق العراق يؤهله للتوسع في شبكة السكك الحديد. ان معظم استيرادات العراق وصادراته في المستقبل تتم من موانئ جنوب العراق ومن موانئ الدول المجاورة وتجارة الترانزيت التي يمكن انعاشها في العراق تتم عبر هذه المنافذ. وحيث ان نقل البضائع لمسافات طويلة وبكميات كبيرة تكون اكفأ واكثر اقتصادية من خلال استغلال واسطة النقل هذه. عليه يمكن تطوير نشاط النقل بالسكك الحديد بدرجة كبيرة مع وجود فرص ماثلة لتطويره وتحديثه واستخدام افضل التقنيات في هذا المجال. والاكثر من ذلك فان شبكة النقل العالمية بين الشرق والغرب (شرق أسيا واوربا) سوف لا تتكامل من دون مرورها عبر الاراضي العراقية وهذا سوف يحتم على العراق تطوير البنية التحتية لشبكة النقل الخاصة به ولاسيما شبكة السكك الحديد، لكونها مناسبة ومنخفضة التكاليف للمسافات الطويلة. سواء أراد العراق أن تكون مواننه هي المحطة التي تستقبل هذه البضائع أو كانت موانيء الدول المجاورة والقريبة هي الموانيء المستقبلة لها.

لقد تم تقدير كمية بضائع الترانزيت المتوقع نقلها عن طريق الموانيء العراقية الى تركيا وسوريا واوربا بحدود (35) مليون طن سنوياً كحالة إعتيادية و(60) مليون طن كحالة متفائلة وبينت دراسة الجدوى لميناء الفاو الكبير أن هذه الكمية من بضائع الترانزيت تتطلب إنشاء خط سكة مزدوج خاص لنقلها، مع ضرورة وجود شبكة جيدة من السكك في سوريا وتركيا وإتخاذ الاجراءات الضرورية للتفاهمات السياسية وإجراءات تحرير التجارة في العراق والدول التي ستمر بها البضائع.

ان التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديد سوف يساهم في تخفيف الضغط على نقل البضائع على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك من الحد من الاضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها في الكثير من الحالات والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة.

د- الرؤية : نظام للنقل بالسكك تنافسي وتكاملي مع نظام النقل على الطرق

ه- الاهداف

الهدف الاول : تحديث منظومة السكك الحديد وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية.

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة طاقات النقل بالسكك للمسافرين والبضائع وحسب المؤشرات الكمية الواردة في الجدول(4 - 18).
- إكمال إزدواجية الخطوط المفردة.
- تنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية.
- إلغاء جميع تقاطعات خطوط السكة مع الطرق.
- تجهيز شبكة السكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السكان والاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل الموجود منها حاليا.
- تحديث منظومات الاتصالات والاشارات في شبكة السكك الحالية والتي ستنفذ في السنوات القادمة بما فيها منظومة الاتصالات مع الاقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حالياً التي تحدد موقع القطارات في اي وقت لاغراض تلافي الحوادث وعطلات القطارات.
- تخصيص الاستثمارات اللازمة لتطوير وتحديث نشاط النقل بالسكك الحديد وانشاء المشاريع الجديدة.
- اعادة تشكيل الهيئة العامة لتنفيذ مشاريع السكك الحديدية لتأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ المشاريع واحالتها على الشركات المتخصصة في هذا المجال او تأهيل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل (الموجودة حاليا) لتكون متخصصة بتنفيذ اعمال السكك فقط.
- تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية في السكك في تنفيذ وانشاء مشاريع السكك بالامكانات الوطنية الذاتية وتامين متطلبات ومعدات انشاءات السكك التخصصية بما يؤمن خلق ملاكات وطنية متخصصة عالية الكفاءة في هذا المجال.
- تطوير وتحديث معهد السكك وتطوير اساليب عمله.

الهدف الثاني : تقليل زمن الرحلة وتأمين السلامة

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة سرعة قطارات المسافرين لتكون (140) كم/ساعة بالمرحلة الاولى و(250) كم/ساعة بالمرحلة الثانية.
- كهربة السكك الحديد.
- الغاء جميع تقاطعات السكة مع الطرق.

الهدف الثالث : تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق و الغرب

وسائل تحقيق الهدف

- تعزيز الربط السككي مع دول الجوار وبما يخدم المصالح الوطنية.

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي

وسائل تحقيق الهدف

- طرح مشاريع السكك الاستراتيجية للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي على وفق نظام BOT أو الدفع بالاجل بعد اقراره أو باي صيغة استثمارية اخرى تلبي المصلحة الوطنية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في عمليات التشغيل والادارة وتقديم الخدمات لانشطة السكك.
- بناء شراكات لتنفيذ وادارة وتشغيل خطوط السكك المشتركة مع دول الجوار كوسيلة لبناء قناة جافة لتجارة الترانزيت ونقل المسافرين بين شرق اسيا واوربا.
- إجازة القطاع الخاص بفتح وكالات النقل بالسكك لاستقطاب طلبات النقل بهذه الواسطة.

جدول (4-18)

الاهداف الكمية لنشاط السكك الحديد لخطة التنمية 2013 -2017

السنة	الزيادة في اطوال محاور خطوط السكة (كم)		الزيادة في أطوال شبكة خطوط السكك الرئيسة والفرعية وخطوط المحطات (كم)		الزيادة في طاقات نقل المسافرين (مليون مسافر)		الزيادة في طاقات نقل البضائع (مليون طن)	
	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي
2011	-	1906	400	3515	1	2.5	1	6
2012	800	2706	2087	5602	4.2	6.7	38	44
2013	140	2846	1165	6767	23	29.7	58	102
2014	2157	5003	6233	13000	35	64.7	233	335
2015	400	2331	1400	4884	4.2	6.7	38	44
2016	1000	3331	2400	7284	23	29.7	58	102
2017	1500	4831	3375	10659	35	64.7	233	335

خامساً : الموانئ

أ- الواقع

تعد البصرة المنفذ المائي الوحيد للعراق الى العالم الخارجي وبذا يمثل هذا الموقع مركزاً جيوستراتيجيا مهما للعراق وتفاعله مع العالم الخارجي واداته الاقتصادية في تامين جزء مهم من حاجاته من الواردات وكذلك منفذ اساسي لتصدير النفط الخام وبقية المنتجات العراقية على قلتها حاليا.

لذا فقد كان لنشاط الموانئ والنقل البحري اهتمام على مدار الحقب المتعاقبة في العراق ولاسيما في عقد السبعينيات من القرن الماضي واصبح هذا الموقع مركزا للانشطة الاقتصادية المرتبطة بفعاليتي الاستيراد والتصدير.

نشاط الموانئ يمول ويدار بشكل كامل من قبل الدولة من خلال الشركة العامة لموانئ العراق، ويمتلك العراق حالياً أربعة موانئ تجارية ومنصتين عاملتين لتصدير النفط. يبلغ عدد ارصفة الموانيء التجارية حالياً (46) رصيفاً بطاقة (16.650) مليون طن سنوياً، والجدول رقم (4 - 19) يبين الموانيء العراقية التجارية وعدد الارصفة في كل ميناء والاعماق المتاحة حالياً في واجهات ارصفتها.

جدول (4-19)

الموانئ العراقية التجارية وعدد الارصفة في كل ميناء

اسم الميناء	الطاقة مليون طن سنويا	عدد الارصفة	الاعماق المتاحة في واجهات الارصفة (م)
ام قصر	7.5	22	12 - 7.5
خور الزبير	6.4	12	8 - 4
ابو فلوس	0.5	3	6
المعقل	2.250	9	9 - 8
المجموع	16.650	46	

بلغت كميات البضائع التي تم مناولتها في الموانئ التجارية العراقية في عام 2011 ما مجموعه (12.8) مليون طن وحيث أن الطاقة المتاحة لارصفة الموانيء العاملة فعلاً هي بحدود (16.650) طن سنوياً، عليه فإن هناك طاقات متاحة وغير مستغلة، ويتطلب الامر الوقوف على كميات الاستيرادات والصادرات للعراق ككل من الموانيء العراقية ومن موانيء الدول المجاورة والقريبة لغرض الوقوف على الارقام الاجمالية وفي حالة كونها أكبر من (12.8) طن سنوياً، عليه فان الامر يتطلب النظر في استغلال هذه الطاقات غير المستغلة حيث يمكن أن يكون السبب في هذه الحالة عزوف البواخر عن الرسو في الموانيء العراقية وقيامها بالرسو في موانيء الدول المجاورة، وبذلك يتوجب دراسة سبل جذب هذه البواخر الى الموانيء العراقية، أو دراسة رفع كفاءة أداء الموانيء من خلال تاثيث وتجهيز أرصفة الموانيء بالمعدات الضرورية اللازمة للمناولة ومعدات ووسائط النقل داخل الميناء وربطها بشبكة النقل الوطنية بصورة تكون فيها كلف النقل مناسبة.

على الرغم من ضخامة نشاط الموانئ في العراق فان ما يحققه من فوائض مالية سنويا لم يتجاوز(69) مليار دينار عام 2011 ولم يتجاوز بافضل الحالات عن(82) مليار دينار عام 2005 وذلك لعدم تطور عمليات الادارة والتشغيل وتقادم الكثير من المعدات وتشغيل بحدود (10) الاف منتسب اكثر من ثلثهم فائض.

ب- التحديات

- تجابه الموانيء العراقية منافسة قوية من قبل موانيء الدول الاقليمية والمجاورة.
- محدودية الاعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الارصفة والتي تتراوح ما بين (7.5 - 12) م مما يحد من امكانية استقبالها للبواخر العملاقة.
- تخلف انظمة ادارة وتشغيل الموانئ العراقية وعدم استخدام الانظمة الحديثة والالكترونية في مجالي الادارة والتشغيل وعدم مواكبة اخر التطورات العالمية في هذا المجال.
- كثرة الغوارق في الممرات الملاحية وبالاخص المؤثرة في دخول البواخر القادمة للموانئ العراقية وخروجها.
- النقص في الوحدات البحرية ومعدات الموانئ الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع وتقادم الموجود منها حاليا.
- تدني الاستثمارات الحكومية الموجهة لنشاط الموانئ بالنسبة للحاجة حيث لم يتجاوز اجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط خلال المدة 2007-2011 عن (460) مليار دينار، ولم يتجاوز حجم المصروف منها عن (40 %) فضلا عن عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية للنشاط.
- تدني مستوى تاهيل الملاكات العاملة في هذا القطاع وعدم التناسب بين الكوادر الفنية والكوادر الإدارية ووجود فائض كبير من العمالة المستخدمة مما يؤثر بمجمله سلباً في كفاءة أداء النشاط.

ج- الامكانات

- العجز الكبير بين الطاقات التصميمية للارصفة الحالية والتي هي بحدود (15) مليون طن سنويا والطلب المتوقع من الاستيرادات والصادرات للعراق مستقبلا والتي تم تقديرها بـ (53) مليون طن في سنة 2018.
- وجود جبهة بحرية ضمن المياه الاقليمية للعراق تسمح بانشاء ميناء يستقبل بواخر تجارية عملاقة تصل حمولتها الى (120) الف طن وتحويل الموانئ العراقية من موانئ ثانوية الى موانئ رئيسة بما يعزز موقع العراق الجغرافي كحلقة للربط بين الشرق والغرب وتعزيز تجارة الترانزيت مع بقاء الحاجة الى تطوير البنية التحتية لشبكة السكك الحديد باتجاه خدمة هذا الهدف.

د- الرؤية

موانئ رئيسة وثانوية تلبي بفعالية احتياجات العراق من الاستيراد والتصدير وقادرة على التنافس مع موانئ الدول المجاورة والقريبة ونقطة انطلاق العراق للقناة الجافة للربط بين آسيا وأوربا وتركيا وسوريا.

هـ- الاهداف:

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية.

وسائل تحقيق الهدف :-

- تخصيص المبالغ اللازمة لتطوير وتوسيع وتحديث الموانئ الحالية اوعرضها للاستثمار وحسب المؤشرات الكمية في الجدول (4 - 20)

جدول (4-20)

الطاقات التصميمية الحالية لارصفة الموانئ العراقية والمستهدفة لعام 2017

اسم الميناء	2012		الارصفة المتوقع اضافتها خلال سنوات الخطة 2013-2017	2017	
	عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة		عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة
ام قصر	22	7.5	19	41	14
خور الزبير	12	6.4	13	25	10.650
ابو فلوس	3	0.5	-	3	0.750
المعقل	9	2.250	5	14	3.6
المجموع	46	16.650	37	83	29

- التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة لتقديم الاستشارات والمقترحات والحلول لرفع كفاءة وتطوير أداء الشركة العامة لموانيء العراق، بما فيه دورها كمنظم ومراقب لاداء القطاع الخاص، لتكون قادرة على منافسة الشركات الاخرى في الدول المجاورة والقريبة.
- تعميق وحفر وتأثيث القنوات الملاحية المؤدية للموانيء واقامة منظومات سيطرة تلفزيونية والكترونية على حركة البواخر والسفن فيها.
- انتشال الغوارق كافة من الممرات الملاحية في خور عبد الله وخور الزبير وشط العرب وشط البصرة وكما مبين في الجدول (4 - 21)

جدول (4-21)

المستهدفات الكمية لنشاط الموانئ في انتشال الغوارق للسنوات 2012 - 2017

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
ام قصر	1						
خور الزبير	2						
قناة خور عبد الله	1						
شط العرب	2						
المجموع	6	3	3	3	4	4	23

- تحديث الموانيء من ناحية خدمات الاسكان والمياه والخدمات العامة للمستوردين والمصدرين والعاملين في الموانيء.

الهدف الثاني: استغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة للموانئ الحالية

وسائل تحقيق الهدف :-

- تحديث وتعزيز اسطول الوحدات البحرية التي تقدم الخدمات البحرية للموانيء على أن يشمل هذا التحديث الحفارات البحرية والساحبات وبواخر الاشارة وبواخر الادلاء وزوارق الركاب وزوارق الربط وزوارق العمل.
- إدخال الانظمة الحديثة والالكترونية في مجال الادارة والتشغيل لنشاط الموانيء.
- تهيئة مستلزمات الخدمات البحرية للموانيء النفطية (ميناني البصرة والعميق) ومرفأ الفاو السائل في خور الزبير.
- تحديث معدات المناولة الارضية للارصفة بما يحقق القدرة على مناولة البضائع بالحدود المطلوبة.

الهدف الثالث : انشاء موانئ رئيسة منافسة لموانئ دول الجوار

وسائل تحقيق الهدف :-

- انشاء ميناء الفاو الكبير وحسب المستهدفات الكمية الواردة في الجدول (4 - 22)

جدول (4 - 22)

المستهدفات الكمية لانشاء ميناء الفاو الكبير

البيـــان		عام 2018	عام 2038
ارصفة حاويات	عدد الارصفة	10-11	22
	طن/ سنة	3000000	7000000
ارصفة البضائع العامة	عدد الارصفة	6-7	22
	طن / سنة	10000000	40000000

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ

وسائل تحقيق الهدف :-

- انشاء البنى التحتية وتشغيلها وتقديم الخدمات
- تشغيل ارصفة الحاويات
- تنفيذ مشاريع التطوير والتوسيع من خلال الاستثمار وبالطرق الملائمة منها :
  - ◊ انشاء ميناء الفاو الكبير
  - ◊ إنشاء (13) رصيفاً متعدد الاغراض في ميناء ام قصر بطاقة تصميمية (3750) ألف طن / سنة.
  - ◊ انشاء (4) أرصفة حاويات في ميناء أم قصر بطاقة تصميمية (2000) الف طن / سنة.
  - ◊ إنشاء (13) رصيفاً متعدد الاغراض في ميناء خور الزبير بطاقة تصميمية (4250) الف طن / سنة.
  - ◊ إستثمار رصيف المعامر في الفاو بطاقة (100) ألف طن / سنة.
  - ◊ ادارة وتشغيل وتطوير ميناني المعقل وأبو فلوس.
  - ◊ أعمال تقديم الخدمات مثل الاقلاع والارساء وتقديم الخدمات للبواخر داخل الميناء.
  - ◊ تشغيل أرصفة الموانيء وخاصة أرصفة الحاويات.

الهدف الخامس : رفع كفاءة العاملين في الموانئ

وسائل تحقيق الهدف

- اعداد خطة شاملة لتطوير وتأهيل ملاكات الموانيء وبناء ملاكات جديدة مؤهلة وتفعيل معهد التدريب في الموانيء.
- اعادة النظر بالاعداد الفائضة من العمال والموظفين
- اعادة النظر بالاجور واسعار الخدمات التي تقدمها الموانئ العراقية وبما يتناسب مع ضمان القدرة التنافسية مع الموانئ المجاورة.

سادساً : النقل البحري

أ- تحليل الواقع

يمتلك العراق حالياً (3) بواخر ومن المؤمل تعزيزها ببواخر أخرى من خلال شراء بواخر جاهزة أو تصنيع بواخر جديدة. إن نشاط النقل البحري من النشاطات المهمة والمربحة في الوقت نفسه وإن الهدف من دعمه في هذه المرحلة هو إنشاء نواة لاسطول بحري عراقي وبمجرد تكوين هذه النواة فإن التوسع في بناء الاسطول سيكون من خلال الايرادات الذاتية والارباح التي ستحققها بواخر نواة هذا الاسطول.

يجري العمل حالياً على عقد إتفاقيات للنقل المشترك مع شركات النقل البحري العالمية لنقل صادرات وإستيرادات العراق وتوفير فرص العمل والتدريب للكوادر العراقية.

أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب الوضع الامني وشحة المياه وقلة الغواطس في الانهار وحاجتها الى الكري فضلا عن وجود العوائق في

مجرى الانهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وبسبب إنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة. وسيكون النظر بإعادة الحياة لهذا النشاط مرتبط بزوال المسببات في أعلاه.

يبلغ عدد منتسبي الشركة العامة للنقل البحري المسؤولة عن ادارة وتشغيل هذا النشاط (2420) منتسباً وبالرغم من توقف نشاط الشركة العامة للنقل البحري وتوقف عمل الكوادر في الشركة الا أن هناك أعداداً من المنتسبين من هم فائض عن حاجة الشركة والذين تم تعيينهم بعد عام 2003 حيث يشكلون عبئاً على كاهل وميزانية الشركة.

ب- التحديات

- الحاجة الى استثمارات كبيرة نوعا ما في بداية الامر فقط لتكوين نواة لاسطول بحري عراقي جديد يضم بواخر لنقل الحاويات وبواخر للحمولات المتنوعة والفل.
- بناء السفن حسب الطلب يستغرق وقتاً ويتطلب توفير تخصيصات مناسبة لذلك.

ج- الامكانات

- أمتلاك الشركة ملاكات فنية ذات خبرات متراكمة
- وجود ارصفة نهرية بطاقات مختلفة تتراوح بين(330) الف طن الى (500) الف طن في بغداد، كوت، العمارة، بصرة و14 جنيبة نهرية بطاقات مختلفة.

د- الرؤية

تعزيز دور الناقل الوطني في تامين تجارة العراق

هـ- الاهداف

الهدف الاول: رفع قدرة الناقل الوطني في تامين عمليات الاستيراد والتصدير العراقية

وسائل تحقيق الهدف

- تامين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر التجارية لنقل البضائع والمسافرين وكما مبين في الجدول (4 - 23)

جدول (4 - 23)

المستهدفات الكمية لنشاط النقل البحري خلال سنوات الخطة 2013 - 2017

المستلزمات	الطاقة	العدد المطلوب	توزيع البواخر حسب السنوات				
			2013	2014	2015	2016	2017
بواخر صب	50 الف طن	8	3	1	2	2	-
بناء بواخر متعددة الاغراض	15 - 20 الف طن	2	1	-	1	-	-
بواخر حاويات	1000 - 2000 حاوية	4	3	1	-	-	-
شراء بواخر نقل مسافرين	15 - 20 الف طن	2	-	1	-	1	-
شراء بواخر رورو	5 - 8 الف طن	3		1	1	1	-
المجموع		19	7	4	4	4	-

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في النشاط البحري

وسائل تحقيق الهدف

- اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في عمليات التشغيل المشترل في انشطة النقل البحري

سابعاً- الطيران المدني

يتمثل نشاط الطيران المدني بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني والشركة العامة للخطوط الجوية العراقية. نشاط المنشأة العامة للطيران المدني يشمل المطارات في انحاء العراق كافة . أما نشاط شركة الخطوط الجوية العراقية فيشمل النقل الجوي بواسطة الطائرات التابعة لهذه الشركة.

أ- تحليل الواقع

يعنى نشاط المنشأة العامة للطيران المدني بشؤون الطيران المدني بشكل عام في العراق وعمليات إدارة الحركة الجوية المدنية وعمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والخارجي. لدى العراق حاليا ستة مطارات دولية هي (بغداد والموصل والبصرة واربيل والسليمانية والنجف) والعمل جار لتاهيل وتحديث مطارات بغداد والموصل والبصرة.

- مطار بغداد الدولي : يتكون مطار بغداد الدولي من ثلاثة مبان (سامراء، بابل، نينوى) سعة كل منها (2.5) مليون مسافر سنوياً ويحتوي كل مبنى على (6) جسور هوائية لوقوف الطائرات. يحتوي المطار على مدرجين لهبوط وإقلاع الطائرات الاولى بطول (4) كم وعرض (60) متراً والثانية بطول (3.3) كم وعرض (45) متراً مع طريقين للزوغان الاول بطول (4) كم وعرض (45) متراً والثاني بطول (3.3) كم وعرض (30) متراً، وساحة لوقوف الطائرات. كما يحتوي المطار على أبنية (الرقابة الجوية، الاتصالات، الاطفاء، البدالة، المخازن) وبناية لوقوف السيارات والمطار مجهز بالاجهزة كافة التي تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقدم الخدمات للمسافرين.
- مطار البصرة الدولي : يتكون من بناية واحدة سعتها (2) مليون مسافر سنوياً ويحتوي على (5) جسور هوائية لوقوف الطائرات ويحتوي المطار على مدرجة بطول (4) كم وعرض (60) متراً مع طريق زوغان بطول (4) كم وعرض (45) متراً وساحة لوقوف الطائرات. كما يحتوي المطار على أبنية (الرقابة الجوية والاتصالات) والمطار مجهز بالاجهزة كافة التي تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقديم الخدمات الى المسافرين.
- مطار الموصل : يتكون من بناية واحدة سعتها (500) ألف مسافر سنوياً ومدرج بطول (2.8) كم وعرض (45) متراً وساحة لوقوف الطائرات تتسع لـ (3) طائرات كما تحتوي على بناية الرقابة الجوية والاتصالات والمطار مجهز بأجهزة تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقدم الخدمات للمسافرين.
- مطار السليمانية الدولي : وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والارضي ويتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (3.5) كم وعرض (45) متراً مع طريق الزوغان الموازي بطول (3.5) كم وعرض (30) متراً فضلا عن طرق زوغان فرعية اخرى وساحة لوقوف الطائرات سعة (3) طائرات. أما الجانب الارضي من المطار فيشمل بناية المسافرين ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (350) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود.

مطار أربيل الدولي: وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والارضي و يتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (2.8) كم وعرض (30) متراً مع ساحة لوقوف الطائرات بسعة (5) طائرات مع طرق زوغان فرعية اخرى. أما الجانب الارضي من المطار فيشمل بناية مسافرين صغيرة ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (150) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود وأبنية لسيارات الاطفاء والمعدات الارضية فضلا عن بناية الكهرباء.

مطار النجف الدولي: يتكون من بناية المسافرين بسعة (3) مليون مسافر / سنة، ساحة لوقوف الطائرات تتسع لـ (4) طائرات، ويبلغ طول مدرجه (3) كم وعرضه (45) متراً.

تعد شركة الخطوط الجوية العراقية الناقل الوطني فيما يتعلق بالنقل الجوي، تاسست في عام 1988. ارتبط نشاط النقل الجوي الذي تاسس في 29 /1/ 1946 إدارياً بمصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية.

على الرغم من التحسن النسبي الذي شهده نشاط الطيران المدني خلال السنوات الاخيرة إلا إنه لايزال بحاجة إلى الكثير من التطوير بما يحقق توفير النقل الجوي الدولي والداخلي المربح وضبط مواعيد إقلاع الطائرات وتخفيض اسعار تذاكرها. والجدولان(4 - 24) و(4 - 25) يبينان واقع نشاط الخطوط الجوية العراقية للمدة 2010 و2011.

جدول رقم (4-24)

عدد المسافرين وكمية الشحن الوارد والصادر خلال عامي 2010 و 2011

البيانات	2010			2011		
	المخطط	الفعلي	نسبة المتحقق	المخطط	الفعلي	نسبة المتحقق
النقل الدولي (مسافر)	367680	361606	99%	514752	445912	86%
النقل الداخلي (مسافر)	79037	52648	66%	102748	43381	42%
الشحن الوارد طن	39513	8272	21%	55318	7916	14%
الشحن الصادر طن	252	128	51%	353	400	113%

جدول (4 - 25)

الرحلات القادمة والمغادرة وكذلك عدد المسافرين القادمين والمغادرين خلال عامي 2011 و 2012

ت	البيان	2011			لغاية 2012/5/31		
		المخطط	الفعلي	نسبة التحقق	المخطط	الفعلي	نسبة التحقق
1	حركة الرحلات القادمة	12310	11589	% 94	5473	6477	% 118
2	حركة الرحلات المغادرة	12310	11625	% 94	5491	6477	% 118
3	المسافرون القادمون	899629	855423	% 95	366530	521040	% 142
4	المسافرون المغادرون	900783	862372	% 96	372449	509653	% 137

أ- التحديات

- البطء في تنفيذ اعمال اعادة تاهيل المطارات الحالية.
- عدم امتلاك الشركة لاسطول جوي متكامل واقتصاره على عدد محدود من الطائرات المملوكة والمستاجرة وقدم هذه الطائرات.
- تضخم في اعداد الملاكات غير المتخصصة بما يؤثر في اداء الشركة ونتائجها المالية.
- عدم استيفاء بعض اساليب ادارة وتشغيل الخطوط الجوية العراقية للشروط الدولية.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على النقل الجوي.
- موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب.
- وجود مقومات متنامية للسياحة الدينية .

د- الرؤية

طيران وطني مريح آمن تنافسي

ه- الاهداف

الهدف الاول : تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي

وسائل تحقيق الهدف

- تاهيل المطارات الموجودة حاليا.
- انشاء مطارات جديدة في المناطق ذات الطلب العالي ومناطق الجذب السياحي ولاسيما السياحة الدينية كمطار الفرات الاوسط.
- اعادة بناء الاسطول الجوي العراقي بطائرات حديثة
- تاهيل وتطوير الملاكات الحالية ورفد الشركة بملاكات شابة جديدة
- تطوير وتحديث معهد الطيران المدني
- ضمان شروط الامان والسلامة في الناقل الوطني
- الالتزام بالشروط والمتطلبات الدولية الخاصة بمعايير الامان والسلامة وضبط مواعيد الاقلاع والهبوط

الجداول الثلاثة الاتية تبين مستهدفات الخطة من حيث تنامي اسطول النقل الجوي العراقي وحركة الطائرات واعداد المسافرين وكميات الشحن الصادرة والواردة :

جدول (4 - 26)

المستهدفات الكمية لنشاط الطيران المدني خلال سنوات الخطة 2012 - 2017

السنة	عدد الطائرات		عدد المسافرين	
	هابطة	مغادرة	قادمين	مغادرين
2012	13906	13906	992301	1008847
2013	16223	16223	1129170	1155431
2014	18540	18540	1266039	1302015
2015	20857	20857	1402908	1448599
2016	23174	23174	1539777	1595183
2017	25491	25491	1676646	1741767

جدول (4 - 27)

عدد الطائرات المتوقع اضافتها الى الاسطول الجوي العراقي خلال سنوات الخطة

انواع الطائرات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طائرات ذات المديات الطويلة	3	2	2	5	3	15
طائرات ذات المدى المتوسط	5	4	3	5	2	19
طائرات الشحن	-	-	2	2	2	6
المجموع	8	6	7	12	7	40

جدول (4 - 28)

المخطط للنقل الدولي والداخلي للخطوط الجوية العراقية للسنوات الخمس القادمة

ت	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	النقل دولي (مسافر)	500940	1083252	1516552	1971517	2464397	2710836
2	النقل الداخلي (مسافر)	48036	173643	225735	293455	366819	403500
3	الشحن الوارد (طن)	47436	108423	151792	346085	795997	1034796
4	الشحن الصادر (طن)	924	692	969	1259	1574	1732

الهدف الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص

وسائل تحقيق الاهداف

- دراسة امكانية احالة المطارات الجديدة او التوسعات في المطارات الحالية على اساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء كتنفيذ وتسليم او تنفيذ وتشغيل وتسليم او تنفيذ وتشغيل وصيانة وتسليم.
- فسح المجال للقطاع الخاص للعمل ادارة وتشغيل المرافق الخدمية في المطارات وعلى اسس استثمارية.

4-3-2 قطـاع الاتـصـالات

يضم قطاع الاتصالات انشطة الاتصالات والبريد والانترنيت وتكنولوجيا المعلومات.

أولا : الاتصالات

أ- تحليل الواقع

نظراً للدور المهم الذي يلعبه قطاع الاتصالات في المجالين المدني والعسكري فقد تعرضت البنى التحتية لهذا القطاع، خلال الحروب المتعاقبة التي مر بها العراق الى ضربات قاصمة أدت الى تدميرها بشكل شبه كامل، كما أدى تدهورالوضع الامني والاعمال الارهابية والتخريبية منذ عام 2003 الى توقف أعمال الصيانة وإعادة التاهيل للبنى التحتية في المناطق الساخنة وغيرالامنة خاصة شبكة الهاتف الارضي.

من ناحية أخرى فإن تشكيل هيئة الاعلام والاتصالات وسحب أغلب الصلاحيات والمسؤوليات من وزارة الاتصالات وإناطتها الى هيئة الاعلام والاتصالات قد أدى الى تلكؤ تنفيذ سياسة إتصالات واضحة في العراق خلال المدة 2003 – 2011 وكان التخبط واضحاً في هذا المجال من حيث نوعية المشاريع التي يتم إقتراحها والتغير المستمر في تحديد الاولويات بينها.

كان العراق يمتلك (285) بدالة الكترونية في عام 2002 موزعة على المحافظات كافة وكان عدد الخطوط الهاتفية حوالي (1.183) مليون خط والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لعموم العراق بحدود (4 %) واصبح عدد البدالات في عام 2011 (331) بدالة وعدد الخطوط الهاتفية (1.956) مليون خطا والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص (8.6 %) لعموم العراق و (10 %) لمحافظة بغداد ، وكما مبين في الجدول (4 - 29)

جدول (4 - 29)

المؤشرات الرئيسة لقطاع الاتصالات للمدة من 2002 - 2017

المؤشرات / السنة	عدد البدالات	الهواتف الكلية (بالالاف)
2002	285	1183
2003	279	1128
2008	296	1525
2009	310	1650
2010	315	1720
2011	331	1956
2012	345	2191
2017	360	3366

اما نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنيت)، وهي خدمة حديثة جدا في العراق، فقد بلغ عدد مراكز الخدمة المفتوحة مامجموعه (19) مركزاً في عام 2001 و(55) مركزاً عام 2003 و(26) مركزاً عام 2006. اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فقد بلغ (30) مركزاً خلال 2003 و(15) مركزاً خلال عام 2005 و(5) مراكز خلال عام 2006.

وفيما يتعلق بالواقع الحالي لشبكة الهاتف النقال، فبالرغم من تاخر دخول هذه التقنية الى العراق لغاية عام 2003 إلا ان عدد الخطوط المفعلة قد تزايد بشكل كبير حيث بلغت (25363.6) خطاً عام 2011 ونسبة تغطية هذه الشبكات تراوحت مابين 40 % - 95 %. ولعل السبب الرئيس وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM) وتعطل خدمات الهاتف الارضي ورغبة المواطن في اقتناء الهاتف النقال واستخدامه كظاهرة حضارية والاستفادة من مميزاته.

ان مستوى تقديم هذه الخدمة لا تزال دون المستوى المطلوب ويتطلب الامر بذل مزيد من الجهود لتامينها بشكل كفوء سواء كان لدوائر الدولة او للمواطنين. وللاستفادة من موقع العراق الجغرافي وتعزيز دوره كحلقة ربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فإن العمل جار على ربط العراق بالدول المجاورة بشبكة من المحاور والكابلات الضوئية، والذي بدوره سيعزز دور خدمات الشبكة عالمياً .

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في الوقت نفسه ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الدولة بشكل كبير. كما أن المجال مفتوح بشكل واسع للقطاع الخاص للمساهمة في بناء وتشغيل كثير من مشاريع هذا القطاع من خلال عقود شراكة أو من خلال الاستثمار الكامل مع بقاء حق الدولة في الاشراف والتنظيم عليه.

إن الاطار العام الذي إعتمدته إستراتيجية الاتصالات في العراق خلال المدة المقبلة هو مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها والاستراتيجية العربية العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007 – 2012، وخطة العمل الاقليمية لبناء مجتمع المعلومات في دول منظمة الاسكوا والاهداف الإنمائية للألفية.

ويبين التقرير الثاني للمؤشرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في اب 2012 ، بأن المؤشرات المعتمدة هي :

- ◊ عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف النقال لكل 100 شخص.
- ◊ عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل 100 شخص.

والجدول (4 - 30) يبين المؤشرات المعتمدة وقيمها لسنوات الأساس والقيم المستهدفة لعام 2017، حيث نلاحظ ارتفاع الكثافة الهاتفية لعام 2011 إلى (6.8 %) قياسا بعام 1990 حيث كانت تشكل (5.6 %) مقابل تحقق تطور سريع جدا في استخدام الهاتف النقال وتملك الأسر للحاسبات الشخصية واستخدام الستلايت.

جدول (4 - 30)

المؤشرات المعتمدة وقيمها لسنوات الأساس والقيم المستهدفة للأعوام (2012 -2017)

المؤشر	رقم الاساس	سنة الاساس	الرقم الحالي	السنة	المستهدف لعام 2017
عدد خطوط الهاتف الثابت لكل(100) شخص	% 5.6	1990	6.8%	2011	% 25
نسبة الاسر التي تمتلك حاسبة شخصية	% 3.6	2004	18.1%	2008	% 20
نسبة الاسر التي تستخدم الستلايت	% 32	2004	88.3%	2007	% 100

ب- التحديات

- انهيار البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتقادم أجهزتها.
- انخفاض نسب التنفيذ من التخصيصات لهذا النشاط.
- تعذر القيام بأعمال الصيانة للشبكة الهاتفية الأرضية في المناطق الساخنة.
- عدم تشريع قانون خاص بالاتصالات والخاص باستخدام وحجز الحزم الترددية .

ج- الإمكانات

وجود التخصيصات المالية الكافية لحاجة المشاريع المنفذة سنوياً .

وجود ملاكات فنية ذات خبرة قابلة للتطوير

موقع العراق الجغرافي المتميز .

د- الرؤية

خدمات اتصالات عالية الجودة وبمستوى عالمي.

ه- الأهداف

الهدف الاول : تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية

وسائل تحقيق الهدف

- توسيع انتشار الحاسوب
- توسيع انتشار الانترنيت
- نشر خدمات الحزمة العريضة بالاسعار المناسبة
- تحسين حزم اتصال بوابات الربط الدولية وتوسيعها

الهدف الثاني : تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في تقديم خدمات الهاتف النقال

وسائل تحقيق الهدف

- الزام شركات الهاتف بتغطية المناطق كافة وتقوية شبكاتها على ان يتم تثبيت ذلك في العقود المبرمة مع الشركات المستثمرة
- تخفيض تكاليف استخدام الاتصالات والانترنيت وبما يجعله متاحاً للشرائح الاجتماعية كافة .

الهدف الثالث : تحسين جودة خدمات الاتصالات والانترنيت

وسائل تحقيق الهدف

- تقوية وتحديث الشبكات الحالية على وفق التطورات والتقانات الحديثة
- الاستغلال الامثل للترددات والسيطرة على امرار مكالمات الهاتف النقال الدولية وخدمة الانترنيت من خلال بوابات النفوذ
- دعم هيئة تنظيم الاتصالات والاعلام وتعزيز قدراتها التنفيذية
- نقل الخبرات المتقدمة عن طريق الدخول بشراكات استراتيجية مع شركات عالمية في مجال تقديم الخبرات.
- المصادقة على اتفاقات حقوق الملكية الفكرية ومنع الاستنساخ غير المشروع للبرمجيات والنتاجات الفنية والفكرية
- تبسيط اجراءات منح تراخيص خدمات الاتصالات.

وتستهدف الخطة تحقيق المؤشرات الواردة في الجدول (4 - 31)

جدول (4 - 31)

مؤشرات البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ

المؤشر	الوضع الحالي	الوضع المستهدف عام 2017
عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 فرد من السكان	% 6,8	% 25
عدد المشتركين بالهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان	% 76,3	% 100
عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان	% 1,5	% 5
عدد المشتركين في الانترنيت لكل 100 فرد من السكان	% 14	% 20
عدد المشتركين في الانترنيت / حزمة عريضة لكل 100 فرد من السكان	% 6,3	% 10
نسبة الاسر التي لديها حاسوب	% 18,1	% 20
نسبة الاسر التي لديها نفاذ الى الانترنيت في المنزل	% 4	% 10
النسبة المئوية للسكان المشمولين بخدمة الهاتف النقال (تغطية تشمل معظم المناطق)		% 100
تعرفة النفاذ الى الانترنيت (20 ساعة في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	% 8	% 4
تعرفة استخدام الهاتف النقال (100 دقيقة استخدام في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	% 5	% 3

الهدف الخامس : تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاتصالات

وسائل تحقيق الهدف

- الاستمرار في تامين البيئة الجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص في مجال الهاتف النقال والارضي واللاسلكي وخدمات الانترنيت.

ثانياً- البريد

أ- تحليل الواقع

رغم تقدم نشاط البريد في العراق والخدمات الجيدة التي قدمها في العقود الماضية في ظل ضعف ومحدودية خدمات الهاتف وعدم وجود وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بالهاتف النقال والانترنيت الا ان واقع الخدمة البريدية في العراق حاليا متدنٍ جدا ويكاد يكون معدوما وغير معول عليه . والجدول (4 - 32) يشير إلى المؤشرات الرئيسة لهذا النشاط للمدة (2002 - 2017) .

جدول (4 - 32)

المؤشرات الرئيسة لنشاط البريد للمدة من 2002 - 2017

المؤشرات / السنة	المكاتب البريدية	الصناديق البريدية
2002	314	44218
2003	-	-
2008	355	53627
2009	376	57273
2010	379	58612
2011	379	58486
2012	384	58490
2017	388	58510

ب- التحديات

- عدم شمول مشاريع تطوير البريد ضمن أولويات قطاع الاتصالات.
- البطء في استخدام أنظمة الاتصالات الحديثة والمتطورة في العمل البريدي.
- ضعف الامكانيات المتاحة للنشاط واستخدامه اساليب عمل تقليدية.
- انعدام ثقة المستفيدين بمستوى تقديم الخدمة.

ج-الامكانات :

- وجود ارث طويل لخدمات البريد في العراق بالامكان تطويرها
- وجود وجود بعض البنى الارتكازية التي تحتاج الى تطوير وتحديث

د- الرؤية

نشاط بريدي سريع وموثوق به وطنياً ودولياً .

هـ- الأهداف

الهدف الا ول : تحسين جودة الخدمات البريديـة

- فصل نشاط البريد عن الاتصالات وتشكيل كيان مستقل
- وضع استراتيجية لمجالات الانشطة البريدية وبما يؤمن استجابتها للتطورات الحديثة في وسائل الاتصالات
- تحديث البنية الاساسية للنشاط البريدي في العراق
- زيادة نسبة البريد الموزع الى ابواب المنازل والمؤسسات
- استخدام الاسس التجارية التنافسية في تقديم خدمات البريد

الهدف الثاني : تكامل انشطة البريد مع الانشطة الاخرى

- توسيع النشاط البريدي من خلال الولوج في التطبيقات التي تقدمها الحكومة الالكترونية كتطبيقات اجهزة الصراف الالي ومتابعة اصدار بعض الوثائق والمستمسكات الرسمية واستحصال رسوم الخدمات العامة .

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط البريدي

- ادخال القطاع الخاص كشريك اساسي في تقديم بعض الخدمات البريدية على الامد المتوسط وتوليه كامل المسؤولية على الامد البعيد.

4-3-3 قطاع الخزن

أ- تحليل الواقع

الخزن بنية ارتكازية استراتيجية كونها ترتبط بتأمين الامن الغذائي لعموم الشعب وخاصة الحبوب ويشمل هذا القطاع السايلوات ومخازن خزن الحبوب (الحنطة والشعير والشلب) وهو احد انشطة وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة الحبوب حاليا.

يبلغ عدد سايلوات خزن الحبوب في محافظات العراق (45) سايلواً بمختلف السعات الخزنية حيث تتراوح الطاقات الخزنية للسايلو الواحد ما بين

(10 - 150) الف طن بنوعيه السايلو العمودي والسايلو القبيي.

نظراً لارتباط الخزن بالامن الغذائي وبسبب الحروب التي مر بها العراق فقد كان من الضروري تامين خزين جيد من الحبوب الرئيسة حيث تم تطوير الطاقات الخزنية لتصل في عام 2011 الى حوالي (3،6) مليون طن من الحنطة والشعير وحوالي (470) الف طن من الشلب موزعة على معظم محافظات العراق وتاتي في مقدمة المحافظات من حيث الطاقات الخزنية نينوى تليها صلاح الدين ثم بغداد وديالى وتاتي في ادنى سلم تدني الطاقات الخزنية للحنطة والشعير محافظات كربلاء والمثنى وذي قار والسليمانية اما فيما يخص الشلب فان الطاقات الخزنية الاساسية لهذا المحصول الاستراتيجي فتتركز في الديوانية والنجف وبغداد ونينوى وكما في الجدول رقم (4 - 33).

جدول (4-33)

الطاقات الخزنية لسايلوات ومخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب لغاية 2011

المحافظة	الطاقات الخزنية لسايلوات ومخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب (الحنطة والشعير)				مجموع الطاقات الخزنية الحالية للمسقفات لمحصول الشلب
	بنزات	بناكر	مساطب	مجموع الطاقات الخزنية الحالية / طن	
بغداد	315500	171812	0	487312	52795
نينوى	315758	333508	78890	728156	41581
دهوك	103400	17250	1400	122050	864
اربيل	96000	90320	0	186320	6827
السليمانية	0	0	30000	30000	2362
كركوك	20000	62741	140000	222741	7994
صلاح الدين	245600	289694	0	535294	23727
الانبار	10000	135033	0	145033	9047
ديالى	124300	143880	0	268180	26020
واسط	44110	95680	8000	147790	16780
النجف	63000	91080	0	154080	78574
الديوانية	15000	96600	0	111600	84366
بابل	93000	98352	0	191352	24990
المثنى	8000	19440	0	27440	10829
كربلاء	10000	0	10000	20000	6951
ذي قار	20000	9936	0	29936	7105
ميسان	10000	29440	0	39440	34910
البصرة	120800	0	0	120800	34047
المجموع	1614468	1684766	268290	3567524	469769

شكل (4-13)

الطاقات الخزنية لمحصولي الحنطة والشعير موزعة حسب المحافظة لغاية عام 2011

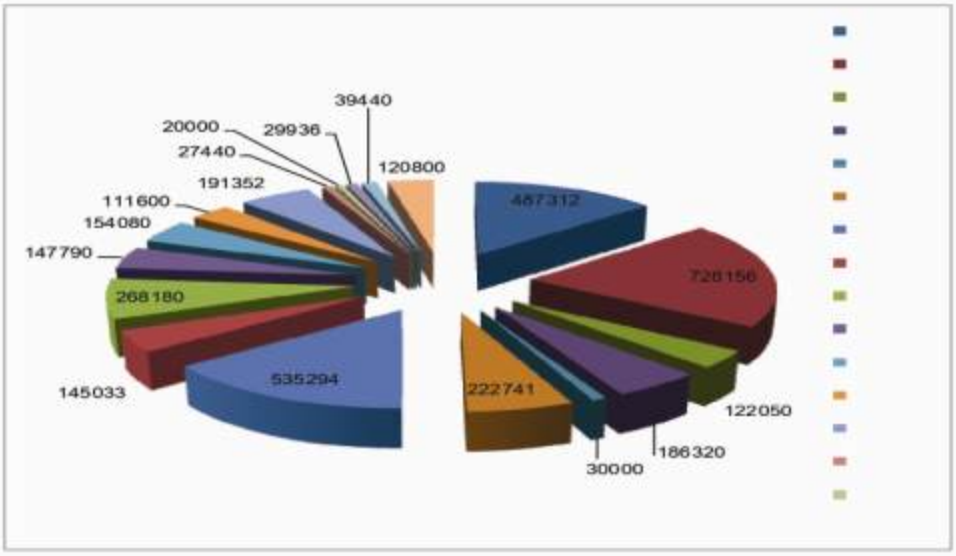

ان هذه الطاقات الخزنية باشكالها كافة والمبينة في الجدول المشار اليه في الاعلى هي دون مستويات ما ينتج محليا وما يستورد. فهناك حاجة لاضافة طاقات خزنية جديدة لتامين الحاجة الاعتيادية للشعب وتامين خزين ستراتيجي من الحبوب الرئيسة وللتعويض عن السايلوات المتقادمة.

أ- التحديات

- العجز في الطاقات الخزنية وعدم ايفائها بمتطلبات الخزين الاستراتيجي
- قدم بعض السايلوات والحاجة الى اعادة تاهيلها.
- تخلف اساليب ادارة وتشغيل السايلوات.

ج- الامكانات:

- وجود خبرة وطنية وبنى تحتية كبيرة ساهمت في تجاوز العراق للظروف الصعبة
- وجود فاقد كبير بسبب الظروف الملازمة للخزن

د- الرؤية

تامين طاقة خزنية استراتيجية امينة ومستدامة

هـ - الأهداف

الهدف الاول: تامين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر في الأقل.

وسائل تحقيق الاهداف

اضافة طاقات خزنية جديدة من خلال تنفيذ السايلوات في مختلف محافظات العراق وتاهيل القائم منها في المحافظات التي تشكو من عجز في الطاقات الخزنية وكما مبين في الجدولين الاتيين:

جدول (4-34)

الطاقات الخزنية المقترح اضافتها خلال سنوات الخطة (2012 - 2017) موزعة حسب المحافظات

المحافظة	الطاقات الخزنية الحالية للحبوب في السايلوات (طن)	حاجة المحافظة من الحبوب لمدة 6 أشهر (حنطة ،شعير) (طن)	الطاقات الخزنية للسايلوات المقترحة (طن)
واسط	42000	95000	60000
الأنبار	10000	120000	120000
كربلاء	10000	83000	80000
النجف	60000	104000	60000
بابل	93000	143000	60000
المثنى	10000	60000	60000
ذي قار	20000	152000	120000
البصرة	125000	207000	120000
ميسان	10000	83000	80000
ديوانية	15000	92000	80000
كركوك	20000	106000	100000
صلاح الدين	10000	106000	100000
المجموع	425000	1351000	1040000

جدول (4-35)

الطاقات الخزنية المقترحة موزعة حسب سنوات الخطة 2012 - 2017

اسم المحافظة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كربلاء	-	30000	-	-	-	50000
ذي قار	30000	-	-	-	-	90000
واسط	-	-	60000	-	-	-
الديوانية	-	-	80000	-	-	-
ميسان	-	-	80000	-	-	-
البصرة	-	-	-	120000	-	-
النجف	-	-	-	60000	-	-
كركوك	-	-	-	60000	-	40000
الانبار	-	60000	-	-	60000	-
بابل	-	-	-	-	60000	-
المثنى	-	-	-	-	60000	-
صلاح الدين	-	30000	-	-	-	70000
المجموع	30000	120000	220000	240000	180000	250000

4-4 الثقافة والسياحة والاثار

يشكل نشاط قطاع الثقافة والسياحة والاثار ركناً مهماً في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في كثير البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، اذ يشكل مصدراً رئيساً من مصادر دخلها القومي وتوفير فرص العمل. كما أن للسياحة دوراً كبيراً في تطوير أمكانات ومدارك المواطن ثقافياً واجتماعياً، وعلى هذا الأساس سعت الدول الى وضع الخطط الإستراتيجية لاستثمار مكنوناتها الثقافية وإمكاناتها السياحية على وفق رؤى وأهداف يراد تحقيقها. وبالنظر للامكانات السياحية الكبيرة التي يتمتع بها العراق سواء الدينية منها او التاريخية او الترفيهية فقد تبنت هذه الخطة قطاع السياحة كقطب تنموي مهم في تنويع الاساس الاقتصاد العراقي.

1-4-4 الثقافة

يمتلك العراق أرثا ثقافيا وفنيا غزيرا ومميزا عبر الحضارات التي مرت على هذا البلد، إذ ظهرت الكتابة لأول مرة على ارض الرافدين. وتراكمت الثقافات للدول التي حكمته عبر العصور والحقب التاريخية. من جانب آخر فان أنتاج العراق لثقافات متنوعة كان مرجعه أجتماع مكونات كثيرة فيه من القوميات والديانات المرسخة في القدم منذ بدء الخليقة . كل ما تقدم جعل العراق يسعى بأستمرار لتثبيت بصمته الفنية والثقافية ضمن هذا العالم، الذي تتصارع فيه الحضارات بثقافاتها وفنونها وآثارها كافة. ويعمل جاهدا من أجل ديمومة وتطوير انجازاته الحضارية والثقافية والحفاظ على مكانته التاريخية عالميا، ولاسيما بعد الظروف غير المستقرة والحروب المتكررة التي أدت الى تاخير عجلة التقدم في قطاع الثقافة.

من هنا تبرز أهمية التخطيط للأستثمار في مجال بناء وتوسيع وتأهيل الصروح الحضارية والثقافية ليؤدي هذا القطاع دوره في دعم النشاط الثقافي عبر إدارة المرافق الثقافية وتسويق خدماتها ونتاجها الثقافي والفني بغية تعزيز دور القطاع في التنمية والناتج الوطني.

أ- تحليل الواقع :

لم يحظ النشاط الثقافي بأولوية من الدولة خلال عقود من الحروب والازمات، وكان اكثر القطاعات تعرضا لهجرة العقول واستنزاف البنى التحتية له وعدم الاستثمار في هذا النشاط الا بحدود ضيقة جداً.

على الرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أكدت ضرورة النهوض بهذا القطاع إلا ان ماخصص له كان محدوداً جدا واقتصر بالدرجة الاساسي على مشروع (بغداد عاصمة للثقافة العربية لعام 2013) بحيث استمر المشهد الثقافي متخلفاً بدلالة ان :

- ان عدد البيوت الثقافية لم يتجاوز لغاية عام 2011 (24) بيتاً توزعت على مختلف محافظات العراق.
- ان عدد مراكز ثقافة الاطفال عام 2011 لم يتجاوز (8) مراكز ومن المتوقع افتتاح (4) مراكز للاطفال نهاية عام 2012.
- ان عدد المراكز الثقافية في الخارج لم تتجاوز (5) مراكز، توزعت بين (الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد ولبنان وايران).
- ضالة اعداد زوار السياحة الثقافية الذي لم يتجاوز عددهم (41) سائحاً خلال عام 2011، بسبب ظروف عدم الاستقرار الامني.
- محدودية دور القطاع الخاص في مجال النشاط الثقافي ولاسيما المدة التي اعقبت عام 2003.
- تراجعت الانشطة المسرحية والفنون التشكيلية عموماً بما في ذلك دور العرض الخاصة بها.

ب- التحديات

- غياب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في المجال الثقافي.
- محدودية الاستثمار في قطاع الثقافة سواء من القطاع العام او الخاص.
- هجرة المبدعين من الادباء والكتاب والشعراء والفنانين بسبب الظروف الامنية.
- ضعف البنى التحتية للانشطة الثقافية وتركزها في العاصمة.
- صعوبة تخصيص الاراضي للمشاريع الثقافية الكبرى.

ج- الرؤية

"ثقافة عراقية وطنية تحافظ على الموروث الثقافي ومنفتحة على الثقافات العالمية"

د- الأهداف

الهدف الاول- الارتقاء بالنشاط الثقافي الوطني وتمكينه

وسائل تحقيق الاهداف

- وضع استراتيجية وطنية في المجال المجال الثقافي
- تطوير وتنويع المرافق الثقافية .
- استثمار الابداعات الفكرية والفنية للمثقفين وتنميتها.
- اصلاح المنظومات الإدارية والتشريعية وبما يمكن قطاع الثقافة من أداء أدوار تنموية وحضارية مميزة
- إقامة وتطوير المعاهد ومراكز التدريبية في المجال الثقافي
- بناء اسس رصينة لثقافة الطفل تحافظ على الثوابت ومستجيبة لقيم المجتمع المتحضر .
- ابرام وعقد الاتفاقيات الدولية لصالح الثقافة العراقية
- دعم انشطة منظمات المجتمع المدني الثقافية بما يتناسب وتوجهات الدولة واهدافها .
- بناء مدينة ثقافية وقصر ثقافي في كل محافظة من محافظات العراق

- بناء بيت ثقافي في كل قضاء من أقضية المحافظات
- تبادل فتح المراكز الثقافية مع دول العالم لتحقيق التواصل الفكري والحضاري الدائم
- تعزيز السياحة الثقافية وتطوير الصناعات الصغيرة المرتبطة بالثقافة كالصناعات الحرفية

الهدف الثاني- حماية الارث الثقافي الوطني

وسائل تحقيق الهدف

- إستمرار الجهود لاعادة الموروث الحضاري والثقافي العراقي الذي هرب عام 2003 كاللوحات الفنية والاعمال الفنية للفنانين العراقيين الرواد .
- اعادة احياء وتاهيل المواقع الثقافية التي تعرضت الى التدمير والخراب
- وضع برامج مراقبة دائمة لرصد الانتهاكات المستمرة للمواقع الثقافية .

الهدف الثالث -تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار بالنشاط الثقافي

وسائل تحقيق الهدف

- قيام الدولة بحفز القطاع الخاص ليؤسس مشاريع في مجالات صناعة السينما والمسرح وصناعة الكتاب والتشكيل ورعاية المبدعين.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع التنموية ذات البعد الثقافي.
- اقامة المؤتمرات الثقافية والمهرجانات ومعارض الكتاب الوطنية والدولية للفنون والاداب والمعرفة التي تضمن عطاء القطاع الخاص وديمومته.

الهدف الرابع - دعم المكتبة الرقمية الافتراضية

- النشاطات المسموعة والمرئية للثقافة والفن العراقي على (servers) وربطه مع شبكة الانترنيت
- توسيع فرص التفاعل مع المحيط العربي والعالمي والاستفادة من المعلومات المخزونة .

2-4-4 السياحة والاثار

يمتلك العراق أمكانات سياحية متنوعةإذا ما استثمرت بشكل كفوء ربما تؤهله لان يكون من مراكز الاستقطاب السياحية في العالم، إذ يمتلك العراق أرثاً حضارياً وامتداداً رسالياً يمتد لالاف السنين قامت على ارضه أقدم الحضارات في العالم، مما يؤهله كمصدر جذب للسياحة الثقافية والتاريخية والتراثية. كما يحتوي على إرث ديني لمختلف الأديان من مراقد وأضرحة، فضلا عن الأماكن المقدسة لدى الديانات الأخرى وفي مختلف مدن العراق مما يجعله وبامتياز مركز جذب للسياحة الدينية. كما يمتلك العراق موارد طبيعية من جبال ووديان وهضاب وسهول وكهوف وصحارى ومسطحات مائية (البحيرات الطبيعية والاصطناعية والاهوار والأنهار والمياه والعيون المعدنية) تمكنه من استقطاب السياحة الطبيعية والبيئية.

أن مساهمة السياحة في التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والحضاري في مختلف أنحاء العراق يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في هذا القطاع وانشاء المشاريع السياحية وتاهيل وتوسيع القائم منها. ان العمل جار لاستكمال عملية المسح السياحي والأثاري في العراق كخطوة مهمة لتفعيل هذ النشاط، فضلا عن ضرورة اجراء الاصلاحات الادارية والتشريعية، وتشمل اعادة الهيكلية لتتلاءم مع القانون الجديد لوزارة السياحة والأثار الذي تم المصادقة عليه من قبل البرلمان عام 2012، وحل أشكالية تقاطع الصلاحيات الموجودة بين الحكومات المحلية والوزارات المركزية، ووضع القواعد التي تنظم إنشاء وادارة المرافق السياحية وأساليب ممارسة نشاطها وأداء عملها وتصنيفها.

لقد عانى قطاع السياحة والاثار في العراق من الاهمال ولاسيما بعد عام 2003، إذ عمت الفوضى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية كافة وتعرض الكثير منها للسلب والنهب والتدمير واصبحت بحالة يرثى لها مما يتطلب الامر تضافر الجهود والامكانات كافة لاعادة النظر في الخطط والسياسات المتعلقة باعادة اعمار وتاهيل هذا القطاع المهم ودوره الواعد في تنمية الاقتصاد وتنوعه حيث يتمتع العراق بالمقومات السياحية كافة التي اذا ما أستثمرت ستجعله في طليعة الدول السياحية وستشكل عوائده نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي.

أولا- تحليل الواقع

السياحة :

يتسم واقع منشات الايواء السياحي بتدني مستواه وعدم تطوره ومحدودية منشات الايواء السياحي الممتازة والاولى ومحدودية عدد الاسرة فيها، حيث بلغ عدد الفنادق العاملة في العراق 766 منها 11 فندق درجة ممتازة و 55 فندق درجة اولى، وتوزعت بقية الفنادق بين الدرجات الثانية والثالثة والرابعة، كانت حصة محافظة بغداد 182 فندقاً في حين كان عدد الفنادق في محافظتي كربلاء والنجف 279 و 229 على التوالي، ولم تتجاوز حصة محافظة البصرة ذات الثقل الاقتصادي والتجاري والنفطي العالمي عن 29 فندقاً.

ان مايميز قطاع السياحة هو ان ملكية منشاته وبناء الارتكازية تعود الى القطاع الخاص او شركات مساهمة، باستثناء 8 فنادق و 6 مجمعات تعود الى

القطاع العام. كما ان الشركات السياحية التي تنامت بشكل كبير في العقدين الاخيرين والبالغ عددها 460 شركة عام 2011 والتي يتركز اكثر من 60 % منها في بغداد جميعها مملوكة للقطاع الخاص، مما يعكس امكانية القطاع السياحي لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص.

ويعاني نشاط السياحة من نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في المجال السياحي وذلك بسبب قلة المعاهد المتخصصة بالسياحة والفندقة حيث يوجد في الوقت الحاضر (3) معاهد للسياحة والفندقة في النجف وكربلاء والبصرة تعاني من ضعف الملاكات التدريسية والتدريبية مما يتطلب اعداد الملاكات المهنية المتخصصة في المجال السياحي .

وتشير المعطيات الاحصائية الى نمو متواضع في السياحة، إلا انها بدأت بالانتعاش التدريجي والمتصاعد ليبلغ عدد الزائرين للسياحة الدينية بحدود (1.5) مليون زائراً عام 2011، مما انعكس على تنامي الايرادات المتحققة لتبلغ 21.7 مليار دينار عام 2010 و 16.6 مليار دينار عام 2011.

الاثار:

في العراق ارث حضاري عالمي اذ تقدر الدراسات والمسوح الاثارية وجود 12 ألف موقع اثري في العراق تعود الى حقب تاريخية تصل الى أكثر من 6 آلاف سنة تعاقبت عبر مراحل تاريخية متعددة السومرية والبابلية والاشورية والاكدية والاسلامية، ساهمت في اغناء الرصيد الحضاري للعالم منها ابتدأ الحرف وانطلقت العجلة وسنت القوانين وفيها أنشئت اول مستقرات بشرية وفاضت اثارها لتنتشر في العالم اجمع.

لقد تعرض هذا الارث الى الاهمال والسرقة والتجاوز والتخريب رغم وجود القوانين التي تنظم وتحظر بيع واقتناء الاثار.

لقد سعت خطة التنمية 2010 - 2014 الى الاهتمام بهذا القطاع وكان نتيجة ذلك:

- المباشرة بمسح المواقع الأثرية في محافظات العراق وبحدود أكثر من 1000 موقع والعمل جار لاستكمال المسح .
- تطبيق قانون الحماية الطارئة للآثار الثقافية العراقية للعام 2004 الذي يحضر بيع أو اقتناء الآثار العراقية.
- تطبيق قانون حماية الملكية الثقافية بخصوص أية مواد تتعلق بالآثار .
- إسترجاع عدد كبير من القطع الاثرية قدرت ب (116) إلف قطعة أثرية من عام 2003 لغاية نيسان 2012، بالتعاون مع عدة دول، فضلا عن عودة قطع أثرية عن طريق المواطنين في المحافظات المختلفة.
- تجاوزت عدد اللقى المستلمة من المواطنين والحكومة (12000) قطعة بين مسكوكة ورقم طيني واثر ((ذهبية وفضية ونحاسية)) خلال عام 2010 فقط. كما بلغ عدد اللقى التي تم صيانتها ومعالجتها أكثر من (2000) قطعة خلال العام ذاته.
- استمرار العمل بتنفيذ (10) مشاريع في مجال الحماية والتاهيل والتنقيبات الانقاذية للمواقع الأثرية.
- إعلان تراثية (49) مبنى في مختلف مناطق العراق.
- تاهيل خان شيلان كمتحف لثورة العشرين .

ثانياً: التحديات:

أ- السياحة

- عدم استقرار الاوضاع الامنية واستمرار وتائر العنف في بعض المحافظات.
- محدودية التخصيصات المالية لإعادة تاهيل المشاريع القائمة وإعمارها وتاخر تنفيذ المشاريع الجديدة.
- النقص في الخدمات التكميلية بسبب قلة الاستثمار والانفاق الحكومي في النشاط السياحي. إذ مازالت البنى التحتية (مطارات، طرق ووسائط النقل السريعة، الفنادق والخدمات الترفيهية المرافقة ولاسيما في مناطق الجذب السياحي كالمواقع الأثرية والدينية والمصايف) تعاني من تدنٍ في مستوى الخدمات التي تقدمها، فضلا عن تخلف الخدمات المصرفية بالمقاييس الدولية والتعقيدات الخاصة بمنح سمة الدخول والفحص الطبي.
- تعقد اجراءات استملاك الاراضي لانشاء المشاريع السياحية .
- تدني مستوى الخدمات المقدمة في المنافذ الحدودية
- تدني الوعي السياحي في البلد وانعدام اساليب الترويج والتسويق السياحي.
- هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة.

ب- الاثـار

- اندثار المواقع الأثرية واللقى الأثرية والتراثية وتشويه الموروث الثقافي وقلة الوعي بأهمية الحفاظ عليه، فضلا عن انتشارعمليات المتاجرة بالآثار.
- عدم وجود متخصصين في مجال صيانة الموروث وسوء صيانة الموروث الثقافي(اللوحات، البيوت).
- ضعف الاجراءات الحمائية للمواقع الاثرية واستمرار تعرضها للتجاوزات فضلا عن ارتفاع مناسيب المياه الجوفية من مشاريع الري والصرف الصحي القريبة منها.
- عدم توفير بعثات تنقيبية اثارية كافية لصيانة المواقع الاثرية ومعالجتها ، الى جانب قلة الكادر الهندسي والفني والاثاري المتخصص .

- قلة التعويضات المالية لمالكي الموروث الثقافي .
- كثرة التجاوزات على المواقع الأثرية غير المنقبة وعلى المواقع الأثرية. وانتشار الحفر العشوائي وتشويه المواقع الاثرية .
- استبعاد بعض المواقع من قبل منظمة اليونسكو .

ثالثاً : الرؤية

ارث حضاري مستدام مستقطب للسياحة

رابعاً : الاهداف

الهدف الاول- السياحة كقطب تنموي مولد للدخل وفرص العمل

وسائل تحقيق الاهداف :

- وضع استراتيجية وطنية للسياحة
- تطوير البنى التحتية للنشاط السياحي
- تطوير الخدمات التكميلية للنشاط السياحي وتنميتها
- تعزيز اساليب الترويج والتسويق السياحي
- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية السياحة
- تطوير الصناعات الحرفية المرتبطة بالنشاط السياحي
- تطوير التشريعات والانظمة الادارية المنظمة للنشاط السياحي
- اصدار قانون خاص للاستثمار في القطاع السياحي

الهدف الثاني- الحفاظ على الموروث التراثي واحياء الموروث الاثاري والتاريخي

وسائل تحقيق الهدف

- حماية المواقع الأثرية المنقبة وغير المنقبة
- تأهيل المتاحف وتطويرها وانشاؤها
- صيانة المواقع والأبنية الأثرية والتراثية وترميمها والحفاظ على النمط المعماري المميز لها.
- زيادة التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية وبما يتناسب مع اهمية وسائل الحفاظ على الموروث التراثي.
- الحد من التجاوزات على المباني التراثية لكونها ثروة وطنية وملكاً للجميع
- تعزيز فرص تحديث المسح التراثي الالكتروني ومشروع ومركز قاعدة بيانات المواقع التراثية
- استملاك الاراضي المملوكة للمواطنين داخل المناطق الاثارية المهمة وتخصيص مبالغ تعويضية مجزية حسب الموروث الثقافي.
- التنسيق مع وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني لصيانة المواقع الاثارية.
- بناء قدرات الملاكات المتخصصة في نشاط المتاحف وتاهيلهم لاداء أدوار تنموية.
- بناء قواعد معلومات ممكننة عن النشاط السياحي والتراثي والاثاري.

الهدف الثالث- تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي

- تأمين بيئة تمكينية محفزة لعمل القطاع الخاص في العمل السياحي
- قيام الدولة بتهيئة البنى الارتكازية الاساسية للمجمعات والمدن السياحية
- حفز القطاع الخاص لإقامة الفنادق والمجمعات السياحية أفراداً وشركات مساهمة.
- التوسع في منح الائتمان المصرفي لتمويل المشاريع السياحية.

5-4 السكن

أ- تحليل الواقع

السكن حق من حقوق الانسان وحاجة اساسية له . ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق. فضلا عن كون السكن حقاً من حقوق الانسان فان له دوراً مهم من وجهة النظر الاقتصادية البحتة . من حيث الادوار المهمة التي يلعبها في تكوين راس المال الثابت وفي توليد الدخول وفرص العمل كنشاط كثيف الاستخدام للقوى العاملة بشكل مباشر او من خلال الارتباطات والتشابكات مع الانشطة الاخرى كالصناعات الانشائية والاعمال الكهربائية والصحية وقطاع المقاولات وما الى ذلك.

لذلك تلجا كثير من الدول ولاسيما التي تتمتع بفوائض مالية الى تعظيم دورة اداء الاقتصاد بالاستثمار في هذا القطاع كقطاع منتج وليس فقط كونه سقفاً اجتماعياً لتلبية متطلب حياتي. لقدشخصت السياسةالوطنيةللاسكان التي صدرت في تشرين الثاني2010وخطةالتنميةالوطنية 2010 - 2014 بشكل واضح حجم مشكلة السكن في العراق وتطورها خلال العقود الاربعة الماضية وتحولها من مشكلة الى ازمة خانقة وذلك نتيجة لتعاظم الفجوة بين الطلب الكبير على السكن غير الملبى من جانب العرض والمقيد بعدد من المعوقات والمتمثلة بالدرجة الاساسية بالنقص الحاد في الاراضي الصالحة للبناء السكني في المناطق الحضرية والنقص الحاد في التمويل وتدهور ظروف الرصيد السكني المنفذ منذ عقود والمفتقر الى الاستثمارات اللازمة لصيانته واعادة تاهيله وعدم اكتمال الهيكل التشريعي والقانوني لتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار السكني. كما وضعت الخطة هدفا كميا طموحا بانشاء مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة الخمس تؤدي بالنتيجة الى تقليص العجز السكني وتخفيف درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال الى الحدود المقبولة وتقليل الفوارق في مستويات الاشباع السكني بين المحافظات المختلفة من جهه وبين الحضر والريف من جهة ثانية وذلك من خلال منظومة متكاملة من الوسائل والاساليب والمتمثلة بتفعيل ادوار القطاع العام والخاص وتحديدها وتطوير منظومة التمويل السكني وتحديثها ، تطوير نظم ادارة الاراضي الحضرية وتعزيز دور الحكومات المحلية في ادارة الاراضي السكنية وتامين البنى التحتية وادارة وصيانة المساكن القائمة وصناعة مواد البناء والسكن العشوائي والاصلاح الاداري والتشريعي في قطاع السكن.

ان الدور التمكيني الذي اوكلته الخطة للقطاع العام والتاكيد على دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في الانتاج السكني لم يحقق اية نتائج ملموسة على صعيد الواقع خلال السنوات الثلاث الماضية لا في مجال الانتاج السكني ولا في تامين الاراضي المؤهلة للاسكان ولا في التمويل السكني ولا في معالجة مشكلة العشوائيات او التوسع في صناعة مواد البناء وكما يؤشره الواقع السكني في الفقرة الاتية.

تحليل الواقع

لاتوجد احصاءات دقيقة وحديثة عن الواقع السكني في العراق. كل ما متاح حاليا نتائج حصر المساكن والابنية لعام 2009 والذي يوفر عدد السكان وعدد الاسر والرصيد السكني الكلي موزعا حسب المحافظات حيث تؤشر نتائج هذا الحصر ان عدد السكان يبلغ حوالي (31.664) مليون نسمة وان عدد الاسر بحدود (4.696) مليون اسرة وعدد الوحدات السكنية بحدود (4.810) مليون وحدة سكنية وان العجز السكني الخام بحدود (759) الف وحدة سكنية وبتباين كبير بين المحافظات يتراوح بين 1 % في محافظة المثنى و 22 % في محافظة نينوى و 24 % في بغداد، وكما مبين في الجدول (4 - 36) .

جدول (4-36)

عدد السكان وعدد الاسر والرصيد السكني ونسبة العجز السكني حسب نتائج حصر السكان لعام 2009

المحافظة	عدد السكان	عدد الاسر	الرصيد السكني الكلي	المساكن المتهرئة	المساكن الهامشية والمباني الاخرى	الاسر المتدة الدور و العمارات	المساكن الطينية في الحضر	العجز السكني الحالي	نسبة العجز السكني الحالي %
نينوى	3106948	425861	438885	24677	18333	25719	100070	168799	22
كركوك	1325853	234697	221171	12763	5399	38456	7591	64209	8
ديالى	1371035	202171	214024	7578	3324	9030	4908	24840	3
الانبار	1483359	178283	194096	3446	3459	3196	914	11015	1
بغداد	6702538	1037189	1064175	77392	18598	71595	17060	184645	24
بابل	1729666	245682	252025	8903	4008	11704	2018	26633	4
كربلاء	1013254	149408	157990	3125	3515	6590	4037	17267	2
واسط	1150079	152777	157905	4303	1858	7468	26502	40131	5
صلاح الدين	1337786	180542	204309	4737	4099	8087	36744	53667	7
النجف	1221228	177132	183549	3938	3031	9188	1487	17644	2
القادسية	1077614	140848	146733	5585	1268	5036	3411	15300	2
المثنى	683126	84603	86038	4495	1271	1638	499	7903	1
ذي قار	1744398	214554	220910	6214	5159	4209	3027	18609	3
ميسان	922890	122847	125808	7946	3914	8383	3501	23744	3
البصرة	2405434	338232	327185	18382	7822	33335	16151	75690	10
اربيل	1532081	293353	302457		2792			2792	5,0
دهوك	1072324	152127	147578		2340			2340	0,5
السليمانية	1784853	365959	365717		3894			3894	0,5
المجموع	31664466	4696265	4810555	193484	94084	243634	227920	759122	100%

ان ارتفاع عدد المساكن عن عدد الاسر حسب نتائج حصر لسكان لعام 2009 بحوالي 114 الف وحدة سكنية لايعني مطلقا ان هناك فائضاً في العرض

السكني بل هي في الواقع مساكن غير ماهولة بسبب هجرة اصحابها خارج البلد او نزوحهم الى مناطق اخرى من البلد بسبب الظروف الامنية التي كانت سائدة قبل اجراء الحصر السكاني. كما ان القول بان العجز السكني في العراق حسب نتائج الحصر البالغ (759) الف وحدة سكنية هو الاخر بعيد عن الواقع كونه يمثل العجز الخام وليس الحقيقي الذي يجب ان يشمل السكن الريفي غير الصالح والمبني من مادة الطين او المواد غير الثابتة وكذلك الوحدات السكنية الحضرية غير الصالحة للسكن البشري، اي الوحدات السكنية دون مستوى النمط السكني المقبول وكذلك القضاء على الاكتظاظ السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة السكنية فضلا عن تامين الوحدات السكنية لمعدلات النمو الطبيعي للسكان والتي هي مرتفعة جدا تصل الى 3 % سنويا.

شكل (4-14)

نسب العجز السكني في بغداد والمحافظات واقليم كردستان

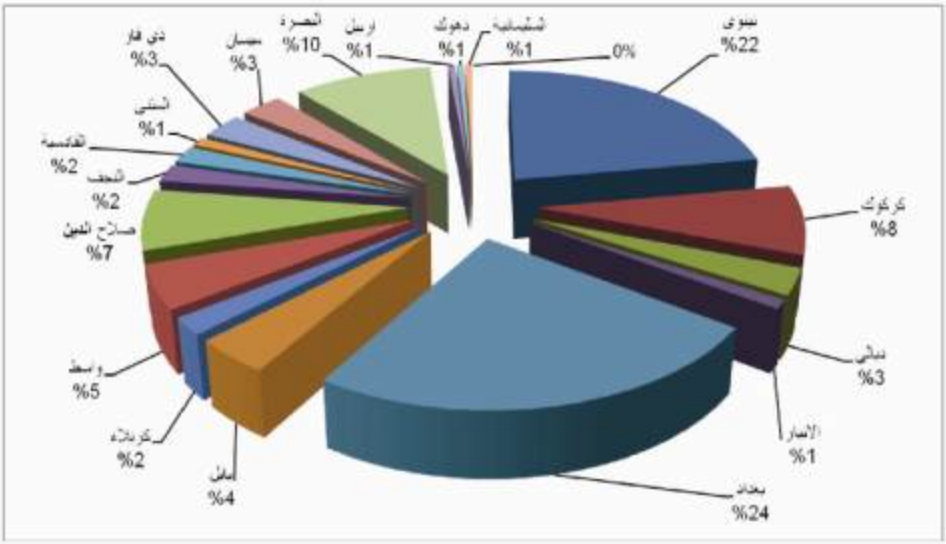

ان نتائج مسح شبكة المعرفة التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء عام 2011 تؤكد هذه الامور حيث بينت ان 9 % من المساكن مبنية من مواد غير معمرة مثل الطين والخشب وصفائح القصدير (التنك) ويتركز حوالي 73 % من هذه المنازل في المناطق الريفية وخاصة محافظات ميسان وواسط ونينوى وكركوك. كما ان 12 % من الاسر العراقية تعاني من الاكتظاظ السكني المتمثل باشغال اكثر من شخصين لغرفة واحدة وترتفع هذه النسبة الى 17 % في المناطق الريفية وبخاصة المناطق الريفية لمحافظات ميسان وذي قار والنجف والقادسية وكركوك ونينوى و10 % من الاسر في بغداد.

اما فيما يخص الاكتظاظ السكني لمؤشر اسرة /مسكن فان نتائج مسح شبكة المعرفة اشرت معدل اشغال سكني 1.25 % اسرة لكل وحدة سكنية مما يعني وجود نسبة مهمة من الاسر لاتمتلك مسكناً مستقلاً.

ان ما يؤكد عدم دقة البيانات عن الواقع السكني في العراق بسبب عدم اجراء التعدادات السكانية في امادها المحددة او اجراء مسوح اسكانية متخصصة على غرار المسح الاسكاني الشامل الذي اجرته شركة بول سيرفس البولندية منتصف السبعينيات من القرن الماضي هو ان تقديرات الرصيد السكني في العراق كانت لغاية عام 2009 وقبل اجراء حصر السكان لذلك العام 2.8 مليون وحدة سكنية وان نتائج الحصر المذكور المعلنة عام 2012 بينت ان هناك (4.8) مليون وحدة سكنية اي بزيادة مليوني وحدة سكنية. وهذا بالتاكيد ليس بسبب انتاج هذا العدد الاضافي الكبير خلال السنوات السابقة وانما يعود بسبب عدم دقة التقديرات وفرضياتها4. فالمتتبع للانجاز السكني خلال المدة 2010 ـ 2012 يلاحظ ان عدد الوحدات السكنية المنفذة من القطاع العام لاتتجاوز (4) الاف وحدة سكنية وان عدد اجازات البناء الممنوحة لبناء وحدات سكنية جديدة هي بحدود (75) الف اجازة وعلى افتراض تنفيذ الاجازات الممنوحة كافة بشكل كامل فان الانجاز السكني العام خلال السنوات الثلاث في اعلاه لن يزيد عن (80) الف وحدة سكنية والذي يمثل حوالي 8 % فقط من المخطط انجازه خلال مدة خطة التنمية 2010 ـ 2014 اي انه بالكاد يغطي متطلبات النمو الطبيعي للسكان للمدة المذكورة.

واستنادا الى المعطيات في اعلاه فان الخطة سوف تتبنى الحقائق الاتية :

1 ـ استمرار العجز السكني بحدود (2) مليون وحدة سكنية وتمركز حوالي 50 % من هذا العجز في محافظتي بغداد ونينوى.

2 ـ استمرار ارتفاع معدلات الاشغال السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.

٤-ان عدم وجود اتفاق بين مؤسسات الدولة والباحثين والدارسين حول العجز والحاجة السكنية في العراق وتفاوتها بين (١ ـ ٣.٥) مليون وحدة سكنية والتفاوت الكبير الذي اظهرته نتائج حصر السكان لعام ٢٠٠٩ عن تقديرات الرصيد السكني في العراق والتي زادت عن المليون وحدة سكنية يتطلب بالحاح اجراء مسح شامل لواقع السكن في العراق في حالة تعذر تنفيذ التعداد العام للسكان، خوفا من ان التقديرات الحاليةللعجز السكني قد تكون عالية جدا ومن ثمفان بناء خطط طموحة للتنفيذ استنادا اليها قد تؤثر بشكل سلبي على سوق السكنالعراقية وتخفض من قيمة الاصول الثابتة في هذا القطاع وبالتالي يمس شريحة كبيرة جدا من المجتمع .

3 ـ استمرار وجود تباين في اشباع الحاجة الى المسكن بين المحافظات المختلفة من جهه وبين الريف والحضر من جهه ثانية.

4 ـ تفاقم مشكلة السكن العشوائي وبروز الظاهرة في كثير من المدن وعدم اقتصارها على مدينة بغداد.

ب ـ التحديات

- النقص الحاد في الاراضي المؤهلة للبناء السكني في المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبرى وبدائية انظمة ادارة الاراضي الحضرية وتعقد اجراءات تخصيص الاراضي للاغراض السكنية ولاسيما لمطوريها من الشركات والمستثمرين.
- غياب انظمة واضحة لتخصيص الاراضي للمشاريع السكنية خارج حدود التصاميم الاساسية للمدن والقصبات وعدم خضوعها للمعايير التخطيطية السليمة.
- محدودية رؤوس الاموال المتاحة للتمويل السكني من الموازنة الاتحادية للدولة وتركيز جهد الدولة على تمكين الافراد والشركات دون الدخول المباشر والمكثف لميدان الانتاج السكني لحد الان.
- محدودية القدرات التمويلية للمصارف المتخصصة والتجارية لتمويل المشاريع الاسكانية وتعقد اجراءاتها ومتطلباتها . فعلى سبيل المثال لم تتعد القروض التي منحها صندوق الاسكان خلال المدة 2008ـ2012 عن (16) الف قرض وكما مبين في الشكل الاتي.
-

شكل (4-15)

قروض صندوق الاسكان للسنوات 2008 - 2012

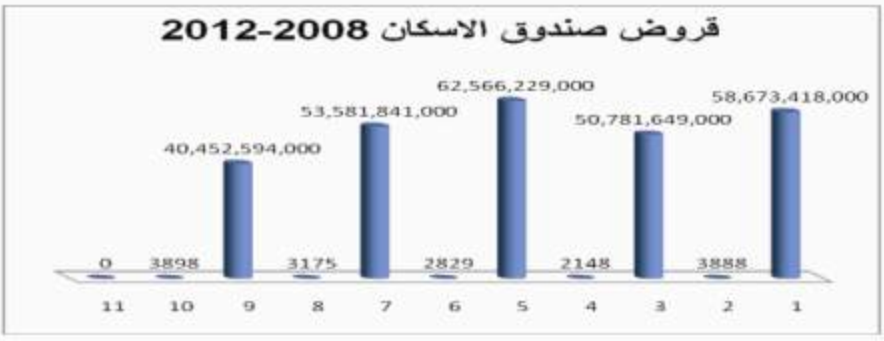

- ضعف امكانات المستثمر والمطور العراقي وقلة اعداد المؤهلين منهم في المجال السكني.
- تدهور البيئة السكنية وتدنيها في مراكز المدن والاحياء القديمة ذات القيمة المعمارية وعدم وجود خطط واجراءات جدية لحمايتها او اعادة تطويرها وتجديدها.
- ارتفاع عدد الاسر غير القادرة على تامين سكن لائق بها وغياب وجود برامج واجراءات لتحويل هذه الاسر لمستهلكين محتملين للمساكن في سوق السكن.
- ضخامة عدد اسر الشرائح المستهدفة بالسكن المجاني مما يتطلب تامين موارد مالية خارج قدرة الدولة على تامينها خلال مدة الخطة.
- محدودية العرض من المواد البنائية المنتجة محليا وعدم مطابقة بعض المواد المستوردة للمواصفة القياسية العراقية مقارنة بالاحتياجات المتوقعة في حال تنفيذ مشاريع اسكانية طموحة.
- التفضيل الاجتماعي للاسر العراقية للسكن في وحدات سكنية منفردة وعدم الرغبة في السكن العمودي الذي تتجه سياسات الدولة لتبنيه لمواجهة النقص في الارض السكنية المتاحة وعدم التجاوز على الاراضي الزراعية وخاصة المحيطة بالمدن الكبيرة.
- ضعف الامكانات والمستلزمات التنفيذية وضعف القدرات في ادارة تنفيذ المشاريع بدءا من دراسات الجدوى الى اعداد جداول الكميات والتصاميم الدقيقة الى مراحل التعاقد ومتابعة تنفيذ العقود.
- ضعف ادراك اهمية الجودة سواء بالنسبة للمواد المستخدمة في انتاج الوحدة السكنية او جودة التنفيذ مما ينعكس على كلف صيانة وادامة الوحدات السكنية واستدامتها.
- ضعف انجذاب الاستثمار لدخول هذا النشاط على اساس تنافسي وكاستثمار حقيقي.
- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية القائمة في السنوات الاخيرة الى مساحات صغيرة ومخالفة للضوابط والتعليمات وما يترتب على ذلك من مشاكل قانونية وضغط على الخدمات والبنى الارتكازية على مستوى المحلات السكنية وقطاعات المدينة وخاصة مدينة بغداد.

ج - الرؤية

سكن وبيئة سكنية لائقة لاكبر نسبة من الاسر والافراد وتوسيع خيارات العراقيين بالنسبة لنوع المسكن وموقعه

د- الاهداف

الهدف الاول : تامين مليون وحدة سكنية خلال مدة الخطة وتخفيض درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال.

الهدف الثاني : تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات ورفع مستويات الاشباع السكني في المناطق الريفية.

الهدف الثالث : ايقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه المعضلة كجزء من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الارياف.

الهدف الرابع : رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها واعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة فيها.

الهدف الخامس : تمكين اصحاب المساكن الحالية من تحسين مساكنهم الحالية وتوسيعها.

هـ- وسائل تحقيق الهدف

ليس هناك وصفة واحدة يمكن من خلالها ايقاف تدهور الواقع السكني في العراق. لكي تكون الحلول ناجعة ومؤثرة فلابد من استثمار الوسائل والامكانات المتاحة كافة حكومية كانت ام خاصة، محلية كانت ام اجنبية، متعلقة بانتاج السكن او التمويل او الارض السكنية او البنى الارتكازية المرتبطة بها. لذلك فان الخطة سوف تدعو الى تفعيل كل الاساليب والاجراءات الممكنة او المحتملة بهدف تحقيق نجاح ملموس في حل المشكلة خاصة وان البلاد قد قطعت شوطا لاباس به في التهيئة للنهوض بهذا القطاع لاسيما الاتفاق مع احدى الشركات العالمية لتنفيذ مشروع سكني بحجم (100) الف وحدة سكنية في محيط بغداد وهي مشروع بسماية السكني وان شركات الاعمار والاسكان تخطط لانجاز (42) مشروعا سكنيا بواقع (25200) وحدة خلال سنوات الخطة 2013 ـ 2017، فضلا عن مشاريع للسكن الاقتصادي في محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار وواسط والديوانية بمعدل (200) وحدة سكنية لكل مجمع ومشاريع لسكن الفقراء ضمن ستراتيجية التخفيف من الفقر في المحافظات وبواقع (200) وحدة سكنية لكل محافظة تؤمن الارض اللازمة لذلك. كما تم المصادقة على المجمعات السكنية لبعض المستثمرين من القطاع الخاص وبواقع (65) مجمعا سكنيا في (13) محافظة وباجمالي عدد وحدات سكنية لهذه المجمعات يبلغ (10226) وحدة سكنية.

وفيما يأتي حزمة من الاجراءات المطلوب اجراؤها بهدف المواجهة الجادة والفاعلة لمعالجة مشكلة السكن.

فيما يخص الانتاج السكني وتقليل درجة الاكتظاظ فان الخطة تدعو الى :

- تامين الاستثمارات اللازمة من الموازنة الاتحادية للدولة وبما لايقل عن (2) ترليون دينار سنويا تؤمن وضع برامج سكنية فاعلة لمواجهة العجز السكني وتنفيذها وتامين السكن الاقتصادي للفئات من ذوي الدخول المنخفضة وكذلك تامين المساكن للفقراء الذين يقعون دون خط الفقر.
- الاستمرار بسياسات تمكين ذوي الدخول المتوسطة في الحصول على قطعة ارض سكنية وقروض بشروط ميسرة لانشاء الوحدات السكنية الخاصة بهم. ان هذا الاسلوب قد نجح خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وكان سببا في تكوين جزء مهم من الرصيد السكني الموجود حاليا في البلد.
- تشجيع انشاء الشركات الخاصة والمساهمة الوطنية في مجال الانتاج السكني وتجهيز المساكن بما في ذلك تحويل بعض الشركات العامة الى شركات مساهمة.
- تشجيع الشركات الاستثمارية الرصينة وتحفيزها لدخول سوق السكن العراقي وتنفيذ مشاريع سكنية عملاقة بمواصفات تصميمية، معمارية وحضرية عالية، على غرار مشروع بسماية السكني او اية صيغة استثمارية تراها الجهات العراقية المختصة مناسبة.
- اعطاء دور اساسي للحكومات المحلية في سوق السكن سواء كمنتج للوحدات السكنية او ادارة الاراضي الحضرية وتامين البنى الارتكازية للسكن ولاسيما بالنسبة للمشاريع السكنية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقع ضمن الامكانات الاشرافية والتنفيذية للحكومات المحلية فضلا عن مسؤوليتها المباشرة الاساسية في مجال متابعة صيانة الدورالسكنية وادامتها ولاسيما المستاجرة منها التي في الغالب تعاني من مشاكل الصيانة نتيجة عدم اهتمام طرفي عقد الايجار.

فيما يخص ادارة الاراضي الحضرية فان الخطة تدعو الى :

- الاسراع في انجاز مشروع اصلاح ادارة الاراضي الحضرية الذي تنفذه هيئة المستشارين في برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتكون نتائج المشروع خارطة طريق لادارة الاراضي الحضرية في العراق بدءا من وضع قاعدة معلومات تفصيلية للاراضي الحضرية وطبيعة استعمالها الحالي وعائديتها وقيمتها واليات تسجيلها وانتقال الملكية، او حق التصرف وغيرها.
- التحول من نمط الادارة المركزية للاراضي الحضرية الى الادارة اللامركزية لها.
- التحول المدروس الى نمط السكن العمودي كوسيلة للتخفيف من الضغط على الاراضي السكنية ولاسيما في المدن الكبيرة.
- اعادة النظر بالتصاميم الاساسية للمدن والقصبات غير المحدثة كافة وتحديثها وتحديد المساحات الكافية للحاجة السكنية الحالية والمستقبلية (لغاية 30 سنة) لكل مدينة او قصبة واعادة النظر بالاستعمالات المدنية داخل المدن باتجاه تخليصها من الاستعمال الصناعي غير الضروري واستعمالات التخزين والزراعية التي انتفت عنها الصفة الزراعية وتوفير هذه المساحات للاغراض المدنية الاخرى كالسكن والترفيه والتجارة والتوسع في المناطق الخضراء.
- استكمال الخطط الهيكلية للمحافظات والتي من اهم وظائفها تحديد استعمالات الارض الاقليمية (خارج حدود التصاميم الاساسية للمدن والقصبات) ومنها الاستعمال السكني وتخصيص مساحات مناسبة لتوسيع المدن الكبرى في هذه المناطق لتكون مدن توابع او مدناً جديدة مستقلة وعلى وفق ضوابط ومتطلبات اقامة المدن التوابع والمدن الجديدة والابتعاد عن الالية العشوائية المتبعة حاليا لتخصيص الاراضي للمجمعات السكنية خارج حدود المدن ولاسيما بغداد.
- استثمار فرصة اقامة المجمعات السكنية الكبيرة كوسيلة لتصحيح الخلل الهيكلي في المنظومة الحضرية العراقية والمتمثلة بظاهرة المدن الكبرى والطاغية على الهيكل الحضري سواء على المستوى الوطني والمتمثلة بهيمنة مدينة بغداد او معظم مراكز المحافظات على الهياكل الحضرية لمحافظاتها.
- تبني لوائح تنفيذية لانماط جديدة لتشجيع انتاج المساكن مثل بيع الاراضي بالمساحات الكبيرة من القطاع العام الى الشركات في القطاع الخاص والشركات المساهمة.

فيما يخص التمويل السكني فان الخطة تدعو الى :

- زيادة رؤوس اموال المصرف العقاري وصندوق الاسكان الى المستويات التي تمكنها من تمويل البرامج السكنية العائلية والمساهمة في تمويل المستثمرين والمطورين في القطاع السكني وبشروط تفضيلية ولاسيما للمشاريع السكنية الخضراء المقتصدة في استخدام الطاقة.
- تفعيل دور البنوك التجارية في التمويل السكني وباليات شفافة واجراءات مرنة وبما ينسجم مع التطورات والسياقات الدولية في هذا المجال وان تتضمن انشطتهم التمويلية صيانة واعادة تاهيل الوحدات السكنية القائمة فضلا عن المساكن الجديدة.
- انشاء مصرف او صندوق خاص بتمويل الاسكان الريفي بشروط ميسرة جدا مع تامين الارض المجانية كون معظم الرصيد السكني في الريف العراقي دون النمط السكني المقبول ومشيداً بمواد بناء غير دائمية فضلا عن كون الريف العراقي يحتضن بحدود 40 % من فقراء العراق مما يستوجب الدعم الاستثنائي.
- تشجيع الصناديق الخاصة وتحفيزهم كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التامين واعادة التامين الى استثمار مدخراتهم في الاستثمار السكني كشركاء في شركات مساهمة او كمطورين في المجال السكني والتركيز على المشاريع التي تستهدف الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل.
- تطوير الهيكل التنظيمي في مجال تمويل الاسكان لضمان فرص كافية للمقرضين للوصول الى الاصول في حالة التخلف عن سداد القروض ويتطلب هذا تشريع شامل جديد ينص على الرهن والتملك واعادة بيع الضمانات.

في مجال تطوير القطاعات ذات العلاقة بانتاج السكن خاصة مواد البناء والمقاولات تدعو الخطة الى :

- التوسع وزيادة الطاقات الانتاجية لمواد البناء والمواد الانشائية وبالذات السمنت، الطابوق، الكتل الكونكريتية والسيراميك والجص والحديد، لدعم الانتاج السكني وتوليد فرص عمل تؤمن دخولاً مستدامة لشريحة مهمة من السكان.
- تطوير نوعية المنتج المحلي من مواد البناء واخضاعه لمقاييس النوعية والجودة القياسية .
- متابعة جودة المواد المستوردة ونوعيتها ولاسيما السمنت والحديد وعدم السماح بدخول نوعيات رديئة منافسة سعريا للمنتج المحلي.
- التوسع في فتح المختبرات المتخصصة بفحص المواد الانشائية واجازتها وعلى وفق شروط وضوابط المواصفة العراقية والدولية.
- تطوير قطاع المقاولات وتنظيمها من خلال التاكد من عمليات تصنيف الشركات والمقاولين بحسب الخبرة والكفاءة والاختصاص وجودة تنفيذ الاعمال والمقاولات التي سبق الالتزام بها.

في مجال السكن العشوائي

شهد العراق تفاقم ظاهرة السكن العشوائي بعد عام 2003 كنتيجة للظروف الامنية ونزوح الكثير من العوائل من مناطقها الى مناطق اخرى مما يتطلب وضع برامج حكومية خاصة للحد من هذه المشكلة ومعالجتها على الامد المتوسط والبعيد من خلال جملة من الحلول :-

- اعادة تاهيل مناطق التجاوز وتطويرها وتزويدها بالخدمات اللازمة في حالة كون هناك امكانية لتحقيق ذلك استنادا الى المعايير التخطيطية والتصميمية المقبولة.
- تامين مجمعات بمواصفات تصميمية وتخطيطية مقبولة ونقل المتجاوزين اليها وعلى وفق شروط ميسرة.
- اعادة الاسكان في مواقعهم الحالية نفسها في حالة وجود الشروط القانونية والتخطيطية من خلال اعادة بناء اجزاء من المجمعات العشوائية تطويرها أو تاهيلها على مراحل واعادة اسكانهم في المراحل المطورة.

في مجال المحافظة على الارث الحضاري تدعو الخطة الى :

- المحافظة على الارث الحضاري والمعماري في تنفيذ البرامج الاسكانية المستقبلية او في عمليات اعادة تاهيل الاحياء القديمة ومراكز المدن التراثية والدينية وتطويرها ومراعاة الخصوصية الاجتماعية للعائلة العراقية في تصميم المسكن وفضاءاته ووحدة الجيرة السكنية (المحلة).

4-6 الماء والصرف الصحي

على الرغم من التاكيدات المستمرة لخطط التنمية على أهمية خدمات الماء والصرف الصحي وارتباطها المباشر بصحة الأنسان واستدامة بيئته وما حققته مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من تطور في تقديم هاتين الخدمتين ولا سيما خدمات الماء التي بلغت تغطيتها لـ 95% من السكان في المناطق الحضرية و 75% للمناطق الريفية فأن عقودا من الحرب والحصار الإقتصادي وتدهور الوضع الأمني قد أحدثت تراجعا مهما في تقديم هاتين الخدمتين فتراجعت نسبة تغطية التغطية لماء الشرب الى 48% ناهيك عن نوعية وكمية الماء المجهزة اللتي شهدت هي الاخرى تدنيا واضحا ايضا والوضع كان اسوأ بالنسبة لخدمات الصرف الصحي التي شهدت شبه تعطيل حتى في مدينة بغداد التي كانت تتميز بمنظومة صرف صحي حديثة وفقا لمعايير ومقاييس عقد الثمانينات .

لقد إستشعرت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أهمية هاتين الخدمتين وأعطتهما أولوية متقدمة ضمناهتماماتها وهدفت الى تامين تغطية كاملة لمياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة بغداد وتخفيضنسبة السكان غير المخدومين بمشاريع مياه الشرب الى 10% في المناطق الحضرية الاخرى من غير مدينة بغداد و 26% في المناطق الريفية وزيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في غير مدينة بغداد من سكان المحافظات .

ويهدف الوقوف على الواقع الذي الت اليه خدمات الماء والصرف الصحي فسوف يتم تحليلها على اساس مدينة بغداد وباقي محافظات العراق بما فيه الأقضية والنواحي خارج نطاق مدينة بغداد كلا على حدة .

1-6-4 مياه الشرب

يعد الماء الصالح للشرب ضمانة اساسية لصحة جيدة كما انه حق من حقوق الانسان لذا فان امكانية الحصول عليه تكتسب اهمية كبيرة ولا سيما للنساء والاطفال وعلى نحو خاص في المناطق الريفية لكونهم يتحملون المسؤولية الرئيسة في حمل الماء لمسافات بعيدة.

لم يشهد هذا القطاع تطورا مهما منذ عام 1990 اذ لم تزد نسبة الأسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة عن 89% عام 2011 وبتجهيز غير مستقر للماء.

لقد أكت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2011 ان حوالي 60% من السكان يحصلون على المياه المنقولة بالأنابيب الى المسكن/ ساحة البيت.

كما بين المسح ان هناك تفاوتا كبيرا في مدى الوصول الى مصادر مياه الشرب بين المحافظات الحضر والريف إذ يتاح الماء الصالح للشرب لحوالي 89% من السكان منهم 97% في المناطق الحضرية و 76% في المناطق الريفية. تستخدم 65% من الاسر شبكة المياه العامة كمصر رئيس للحصول على مياه الشرب اذ تزود الشبكة العامة 25% من المستخدمين بمعدلات من المياه تقل عن ساعتين يوميا وعلى الصعيد الوطني فأن امكانية حصول الاسر في المناطق الريفية على المياه من الشبكة العامة محدودة اذتستخدمها 47% من الاسر في الريف مقارنة بـ 67% في الحضر وتعد ملوحة الماء احدى الأسباب الرئيسة لعزوف نسب مهمة من الاسر في محافظات مثل البصرة وميسان من استخدام مياه الشبكات العام.

أولا- خدمات الماء في المحافظات

أ- تحليل الواقع

يتم انتاج الماء من (261) مشروعاً واكثر من (3250) مجمعاً مائياً وبطاقات مختلفة لتجهيزسكان (14) محافظة .

فضلا عن الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة بغداد، وان عدد السكان المشمولين بهذه الخدمه يزيد عن (22) مليون نسمه والمخدومين فعلا بحدود (17.8) مليون نسمة.

تبلغ كمية الماء المنتج يوميا (7.9) مليون متر مكعب وان الحاجه اليوميه تبلغ (9) مليون متر مكعب تقريباً وان العجز في كميه الماء المنتج حاليا يبلغ (1) مليـيون متر مكعب وان نسبه المخدومين من السكان تبلغ (89%) لعام 2011 .

ويظهر من انتاجيه مشاريع الماء ومجمعاته ان هناك تبايناً في نسبة الشـحه بين المحافظات حيث نسبة الشحة تنخفض في محافظتي صلاح الدين والنجف الى (4 %) ومحافظتي البصره وكربلاء الى (6 %) في حين ترتفع نسبه الشحة في محافظة بغداد الى (46 %) وفي محافظة ذي قار الى (30 %) كما مبين في الجدول (4 - 37) .

ب- الامكانات

- وجود (261) مشروعاً عاملاً و(3250) مجمعاً تنتج الماء الصالح للشرب لخدمة (82%) من السكان.
- وجود شبكات ماء تضمن وصول الماء الصالح للشرب الى المواطنين.
- وجود مختبرات مركزية في المحافظات فضلاً عن المختبر الوطني في بغداد لغرض فحص الماء المنتج لضمان مطابقته للمواصفات القياسية.
- وجود سيارات حوضية تقوم بتوزيع الماء الى المواطنين في القرى البعيدة.
- وجود (30) مشروع ماء قيد التنفيذ يتم انجازها لغرض انتاج الماء الصالح للشرب.
- وجود خبرات متراكمة في قطاع الماء.
- وجود امكانات جيدة لتامين الموارد المائية اللازمة لمشاريع مياه الشرب.
- وجود امكانات لتامين الوقود لتشغيل مشاريع مياه الشرب

ج- التحديات:

- وجود شبكات قديمة بأطوال كبيرة يتطلب استبدالها.
- وجود هدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة بنسبة تصل الى (40 %) تستنزف طاقات مهمة من انتاج المشاريع العاملة .
- قدم بعض مشاريع الماء الموجودة في بعض الاقضية والنواحي مما يتطلب النظر اما بتاهيلها او اقامة مشاريع جديدة محلها.
- تلكؤ الشركات المقاولة في تنفيذ المشاريع الجديدة وضعف امكاناتها.
- التدني المستمر في الوارد المائي للانهر مما يؤدي الى انخفاض مناسيب الماء وانحسارها في ماخذ المشاريع والمجمعات.
- قلة التخصيصات السنوية المرصدة لتنفيذ مشاريع الماء سواء في الموازنة الاستثمارية لانشاء المشاريع الجديدة او الموازنة التشغيلية لتامين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للادامة والصيانة ، او تخصيص المبالغ من خطة تنمية الاقاليم للمحافظات لانشاء واستبدال شبكات الماء وتجهيز وحدات ماء مجمعة ونصبها.
- عدم كفاية الوقود لتشغيل المولدات العاملة في المشاريع .
- غياب التشريعات والضوابط التي تردع المتجاوزين على شبكات الماء وخطوطه.
- نقص في الملاكات الوظيفية لتشغيل مشاريع الماء.
- عدم تفعيل قانون جباية الواردات حيث ان الواردات المستحصلة لاتمثل سوى (9 %) من الميزانية التشغيلية لهذا النشاط.
- تدني تعرفة الماء المباع وعدم جعلها تصاعدية مع كمية الماء المستهلك.
- عدم وجود مقاييس ماء تحدد كمية الماء المستهلك بشكل دقيق.
- وجود اشتراكات غير نظامية وغير رسمية تستهلك الماء بشكل عشوائي وبدون دفع اية اجور.
- حاجة الملاكات الهندسية الى دورات تدريبية لتواكب التغيير في التكنلوجيا الحديثة.
- عدم وجود اي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط .

جدول (4-37)

عدد المشاريع الماء والمجمعات المائية وعدد السكان ونسبة الشحة حسب المحافظات لعام 2011

	المحافظة	عدد المشاريع	كمية الماء المنتج م3	عدد المجمعات المائية العاملة	كمية الماء المنتج م3	مجموع الماء المنتج	عدد سكان المحافظة	الحاجة الكلية من الماء	العجز في الانتاج م3
1	نينوى	41	727591	75	97997	825588	2994979	883379	% 7
2	كركوك	16	393876	215	265936	659812	934698	752396	% 18
3	بغداد	10	226080	137	252067	478147	2097473	705803	% 46
4	ديالى	25	237043	147	219366	456409	1662386	570511	% 25
5	صلاح الدين	20	336200	177	282410	618610	1351150	551769	% 4
6	بابل	18	245920	264	391741	637661	1765065	758978	% 12
7	النجف	13	248960	118	233270	482230	1155087	501007	% 4
8	كربلاء	7	242620	124	215283	457903	961638	509668	% 6
9	واسط	21	185500	202	247350	432850	1131790	531941	% 13
10	الانبار	21	372418	155	177003	549421	1600188	624073	% 5
11	ميسان	13	68600	230	383222	451822	867265	501522	% 11
12	المثنى	7	116110	62	115738	231848	65229	298647	% 14
13	القادسية	15	198773	175	188531	387304	1046264	564983	% 22
14	ذي قار	18	109140	141	270182	379322	1718957	383952	% 30
15	البصرة	15	237000	214	652960	889960	1992029	852876	% 6
	المجموع	260	3945831	2436	3993056	7938887	21937198	8991505	% 18
	وحدات التحلية			86	43120				
	وحدات الطاقة الشمسية			728	14300				
	المجموع الكلي			3250	4050476				

د- الرؤية :

"ماء صالح للشرب مؤمن للمواطنين كافة"

هـ- الاهداف

الهدف الاول- رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بالماء

- زياده نسبة المخدومين في المحافظات (عدا محافظة بغداد) من (82 %) عام 2011 الى (98%) عام 2017
- تخفيض نسبه الهدر في الماء المنتج من (40%) الى (25 %) عام 2017.

وسائل تحقيق الهدف

الاسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ والبالغة 30 مشروعاً والالتزام بالجداول الزمنية لتنفيذها.

- انشاء مشاريع جديدة وبعدد 83 مشروعاً بطاقة 269 ألف م3/ ساعة في المناطق غير المخدومة او توسيع طاقات المشاريع القائمة واستغلال طاقاتها التصميمية.

ان الوسيلتين في أعلاه سوف تؤمن زيادة في كمية انتاج الماء من حوالي (4) مليون م3/يوم الى (14.5) مليون م3/يوم.

تامين المتطلبات التشغيليه من وقود وكهرباء وكوادر هندسيه وفنيه ومواد تصفيه وتعقيم بشكل مستدام للمشاريع القائمة والمستحدثة.

- دعوة الشركات العالمية الرصينة لتنفيذ مشاريع الماء وعدم اللجوء الى المقاولين والشركات المقاولة غير الكفوءة.

الهدف الثاني

تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة اخرى بتخفيض عدد السكان غير المخدومين بمياه الشرب الامنة الى (2 %) في المناطق الحضرية و(15 %) في المناطق الريفية.

وسائل تحقيق الهدف

- اعطاء الاولوية في اعادة تاهيل مشاريع المياه القائمة او انشاء مشاريع جديدة الى المحافظات التي تشكو من عجز اعلى في تامين خدمات مياه الشرب وكما في الجدول (4 - 38)

جدول (4-38)

عدد مشاريع الماء المقترح ادراجها في المحافظات خلال المدة (2013 - 2017)

ت	المحافظة	عدد المشاريع الجديدة
1	نينوى	7
2	صلاح الدين	4
3	الانبار	18
4	واسط	7
5	النجف	5
6	بابل	1
7	كربلاء	1
8	القادسيه	4
9	ذي قار	1
10	ميسان	7
11	البصره	3
12	بغداد	4
13	كركوك	9
14	ديالى	11
15	المثنى	1
المجموع		83

- انشاء مشاريع لتحليه المياه في المحافظات التي تشكو من ملوحه عاليه وخاصه المحافظات الجنوبيه .
- تكثيف برامج تامين المياه الصالحة للشرب للقرى والارياف.

الهدف الثالث- تامين مياه بمعدل (350 لتر/ شخص يوم) وبنوعية عالية

وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع الجديدة المقترحة خلال مدة الخطة
- تقليل الهدر في الشبكات من خلال تاهيل شبكات النقل والتوزيع واستبدال غير الصالح منها.

الهدف الرابع- مشاركة القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف

إقامة مشاريع لإنتاج الماء بأسلوب التنفيذ والتشغيل والتسليم

- تقديم الخدمات الإستشارية في مجالات إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية وتقارير الأثر البيني وإعداد تصاميم ومتابعة حسن تنفيذ المشاريع.
- صيانة شبكات الماء.
- السيطرة النوعية لمدخلات ومخرجات عملية إنتاج الماء ومراقبة نوعية المياه عند المستهلك النهائي.
- جباية الإيرادات.

الهدف الخامس- ترشيد استخدام المياه

وسائل تحقيق الهدف

- زيادة وعي المستهلك بترشيد الإستهلاك ولا سيما للإستخدام البشري.
- تامين مقاييس استهلاك المياه للوحدات السكنية كافة.
- تقليل الدعم لخدمات مياه الشرب وربط التعرفة بمستوى الإستهلاك

ثانيا- خدمات الماء في بغداد

أ- تحليل الواقع

تستند خطط تامين الماء في مدينة بغداد الى معيار معتمد منذ عام 1982 يحدد إنتاج الماء على اساس معدل الإستهلاك اليومي قدره (450 لتر فرد يوم). بلغت الكميات المنتجة من الماء في مدينة بغداد (2.74) مليون م3 عام 2011 من خلال (11) مشروعا موزعة على مختلف مناطق بغداد ومجموع من المجمعات المائية التي تخدم المناطق البعيدة عن مشاريع التصفية.

لقد تحقق إنجاز مهم خلال عامي 2010 و2011 تمثل في تقليص العجز اي في تجهيز الماء في مدينة بغداد من (1.2) مليون م3 يوم الى (760) الف م3 كنتيجة لتجديد وتاهيل حوال (41%) من الشبكة وتقليص الهدرفي الماء في الشبكات وأنعكس ذلك على تغطية الأسر كافة بالمدينة بخدمات الماء الصافي وزيادة حصة الفرد خلال عام 2010 بنسة (8.3%) و (16.6%) خلال عام 2011.

ب. الإمكانات والتحديات

لا تختلف الإمكانات والمشاكل والتحديات التي يواجهها نشاط تجهيز المياه الصالحة للشرب في مدينة بغداد كثيرا عن تلك التي يواجهه النشاط في المحافظات الأخرى.

ج- الرؤية

ماء صالح للشرب للمواطنين كافة.

د- الأهداف

الهدف الأول

- زيادة كميات المياه المنتجة لإستهلاك الشرب من 2.740 مليون م3/ عام 2011 الى 5.644 مليون م3 عام 2017
- زيادة حصة الفرد الواحد من (255) لتر/يوم عام 2011 الى(400) لتر /يوم عام 2017
- تحسين نوعية الماء المجهز للمواطنين
- إشراك القطاع الخاص في أنشطة تجهيز مياه الشرب وعلى غرار ما جاء بخدمات ماء الشرب في المحافظات.

وسائل تحقيق الهدف

- استكمال مشاريع المياه قيد التنفيذ وتنفيذ المشاريع الجديدة بمواصفات عالية.
- إنشاء خزانات أرضية بطاقات عالية.
- تحديث شبكات المياه للأحياء السكنية لتقليل الهدر وضمان نوعية عالية للماء المستهلك
- مد شبكات الماء الصافي للتوسعات الجديدة للأحياء السكنية
- مد الخطوط الناقلة للماء وتحديثها وكما مبين بالجدول الاتي

جدول(4-39)

الخطة الخمسية 2013 - 2017 لماء بغداد

(أمانة بغداد)

ت	اسم المشروع	الكلفة الكلية التخمينية	التخصيصات السنوية (المبالغ بملايين الدنانير)						موقع المشروع	نوع المشروع
			2012	2013	2014	2015	2016	2017		
1	تحديث شبكات الماء الصافي للأحياء السكنية (تجهيز وتمديد)	118000	18919	8000	15000	15000	15000	13697	بغداد	مستمر
2	تمديد شبكات الماء الصافي للإفرازات الأحياء الجديدة (تجهيز وتمديد)	40000	11321	5000	5000	5000	6198		بغداد	مستمر
3	تاهيل مشاريع التصفية	300000	10565	20000	50000	50000	50000	53965	بغداد	مستمر
4	تمديد خطوط ناقلة للماء الصافي	100000	8065	5000	20000	20000	20000	17465	بغداد	مستمر
5	تمديد خطوط ناقلة للماء الخام	80000	7385	5000	15000	15000	15000	21549	بغداد	مستمر
6	تجهيز أنابيب دكتايل و بلاستك مع الملحقات	100000	18071	10000	20000	20000	17777		بغداد	مستمر
7	إنشاء خزانات أرضية(R3, R9)	115000	27881	20000	36324				بغداد	مستمر
8	مشروع ماء الرصافة (إنشاء مركز التصفية مع الأعمال الملحقة به كافة (الميكانيكية المدنية الكهربائية))	1448495	200011	110000	155037				بغداد	مستمر
9	الدراسات والتصاميم	12000	2566	2000	576				بغداد	مستمر
10	إزالة العوارض لمشروع ماء الرصافة	10000	1493	24	2000	2000	1059		بغداد	مستمر
11	إنشاء محطة كهربائية لمشروع ماء الرصافة	26426	6779	1000	2127				بغداد	مستمر
12	مشروع ماء الرصافة (المرحلة الثانية)	869097	0	0	173000	500000	190000	6097	بغداد	جديد
13	أعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المرحلة الثانية لمشروع ماء الرصافة و الخزانات	15000	0	1000	5000	4000	3000	2000	بغداد	جديد
14	إنشاء الخزانات الأرضية (R1,R2,R8) في مناطق الاعظمية والشعب والزعفرانية	165000	0	5000	80000	60000	20000	___	بغداد	جديد
15	إنشاء الخزانات الأرضية (k3,k5) في منطقتي مركز الكرخ والكاظمية	50000	0	2000	25000	20000	3000	___	بغداد	جديد
16	توسيع مشروع ماء الدورة بطاقة (225)الف باليوم	60000	___	___	12000	20000	20000	8000	بغداد	جديد
17	إنشاء الخزانات الأرضية (R4,R6)	82000	___	___	___	___	17000	65000	بغداد	جديد
18	إنشاء الخزانات الأرضية (k1,k4)	65000	___	___	___	13000	35000	17000	بغداد	جديد
19	استملاكات مشروع ماء الرصافة	55000	___	1000	10000	15000	15000	11750	بغداد	مستمر
	المجموع	4787115		19524	626064	759000	428034	216523		

مشاريع الماء المقترحة في مدينة بغداد للسنوات (2013-2017)

- السيطرة على شبكات الماءوالتحكم بها عبر نظام سيطرة وقاعدة بيانات متكاملة وحديثة.
- رفع وعي الموطنين باهمية المياه وترشيد إستهلاكها
- الرفع التدريجي للدعم في تجهيز مياه الشرب وربط ذلك بمعدلات الإستهلاك الأسري.
- تحسين المختبرات وتطويرها ودورية أخذ العينات.
- نصب المقاييس في المباني السكنية وغير السكنية ومتابع أمور الجباية.
- بناء قدرات الكوادر الفنية والإدارية والمالية العاملة ضمن النشاط.
- تامين سلامة ماخذ المياه من الانهر من التلوث بهد الحصول على منتج نوعي وقياسي

4-6-2 الصرف الصحي

تشير نتائج المسح العنقودي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2011 الى إن حوالي 96% من السكان في العراقيستخدمون وسائل صرف صحي محسنة منهم 99% في المناطق الحضرية و90% في المناطق الريفية غير أن النسبة تتضاءل أذا ما أعتمدت وسيلة الصرف الصحي المتصلة بشبكة ضخ المجاري لتصل الى 4% في المناطق الريفية مقابل 33% في المناطق الحضرية. وظهر بحسب مسح شبكة المعرفة للعراق/ 2011 ان عدم الرضا ما زال سائدا عن خدمات الصرف الصحي في العراق أذ وصف 59% من الأسر العراقية هذه المرافق على أنها سيئة أو سيئة جدا وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفيةالى 85% ولا سيما في الجنوب والوسط. تحصل ثلث الأسر تقريبا على خدمات الصرف الصحي العامة حيث تتركز 66% من هذه الأسر في المناطق الحضرية في السليمانية وبغداد. أما على الصعيد الوطني فان أكثر من نصف الاسر 53% المصنفة ضمن اعلى إنفاق للفرد تتمتع بامكانية الوصول الى الشبكة العامة مقارنة بـ 9% للأسر المصنفة ضمن أقل إنفاق للفرد وتميل الأسرة التي تفتقر الى أمكانية الوصول الى الشبكة العامة لأستخدام أحواض التعفين 40% من الأسر أو الحفر المغطاة 25% من الأسر أي ان 65% من الأسر تستخدم أحدى طرق الصرف الصحي غير الأمنة.

ولا بد من الأشارة الى ان (83%) من مياه الفضلات لاتخضع للمعالجة الكافية مما يثير مشاكل بيئية في غاية الخطورة على صحة المواطنين وأعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

أولا- الصرف الصحي في المحافظات:

أ- تحليل الواقع

تبلغ نسبة السكان المخدومين في المحافظات عدا مدينة بغداد واقليم كردستان عام 2009 حوالي (26 %) وكانت نسبه المخدومين لغايه عام/2003 تبلغ (7 %) فقط. ان عدم الاهتمام بهذا القطاع ساهم في تلوث البيئة واصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطن حيث ان اغلب مياه الصرف الصحي تلقى في الانهار والجداول التي قد تستخدم مياهها للشرب من قبل بعض من سكان القرى والارياف التي لا تكون مخدومة بشبكات المياه الصالحة للشرب.

اكدت خطة التنمية الوطنية 2010 ـ 2014 اهمية مشاريع الصرف الصحي بدعوتها الى انشاء (48) مشروعا جديدا للصرف الصحي في المحافظات كافة وان نسبة مهمة من هذه المشاريع قيد التنفيذ وعدداً منها في المراحل النهائية للتنفيذ مما ساهم في رفع نسبة التغطية الى (32 %) وسوف يؤدي الى التحسن في واقع خدمات الصرف الصحي ونسبة التغطية في المحافظات بهذه الخدمات خلال العامين القادمين والجدول الاتي يوضح واقع الصرف الصحي في المحافظات ونسبة التغطية فيها والتي تؤشر تفاوتا كبيرا فيما بينها. مما يتطلب من هذه الخطة ايلاء عناية فائقة الى عدالة توزيع هذه المشاريع على المحافظات وبما يضمن تقليل درجة التفاوت في تقديمها.

جدول (4-40)

مشاريع مجاري مياه الصرف الصحي للمحافظات 2012

ت	اسم المحافظة	الطاقة التصميمية م3	عدد النفوس المخدومة نسمة	نسبة المخدومين%	عدد محطات مياه المجاري الثقيلة	عدد المضخات	اطوال الشبكات كم	عدد منهولات شبكات المياه الثقيلة
1-	نينوى	17820	86713	7	7	19	104.5	3488
2-	كركوك	3500	9000	2.6	2	5	15	870
3-	صلاح الدين	59000	195200	69	20	62	483.3	526
4-	ديالى	21600	22610	8.5	1	5	73.34	0
5-	الانبار	7000	35500	5.6	6	12	2.5	3750
6-	بغداد	3000	12000	5	6	10	8	150
7-	بابل	12000	55000	27	13	22	128	6682
8-	كربلاء	41000	235000	25	4	14	224	4000
9-	النجف	42000	180000	41	7	17	365.37	1740
10-	الديوانية	12000	156000	20.8	19	31	243.4	3351
11-	واسط	0	0	0	1	2	180	0
12-	المثنى	37000	148000	54.76	46	5	16.277	1620
13-	ذي قار	18000	126000	3303	14	11	180.973	4785
14-	ميسان	36000	209000	91	31	68	1049.7	4800
15-	البصرة	118100	1000000	38.9	65	98	965	163.2
	المجموع	326100	2536023	32.42	242	381	4162.939	57610

ب-الامكانات

- تخصيص استثمارات كبيرة لهذا النشاط في البرامج الاستثمارية السنوية
- نمو الامكانات التنفيذية للمقاول المحلي في هذا الجانب وتراكم خبرة الكوادر الوطنية العاملة ضمن النشاط
- رغبة الشركات المقاولة الاجنبية في تنفيذ مشاريع الصرف الصحي

ج- التحديات

- استمرار وجود عجز كبير في نسبة تغطية السكان بالخدمة >
- تقادم عمر شبكات الصرف الصحي وضعف الادامة مما انعكس على كفاءة ادائها والنضوحات الناجمة عنها وتاثير ذلك على شبكات المياه.
- التجاوزات على شبكات مياه الامطار وتصريف مياه ملوثة اليها
- التوسع الافقي للمدن والقصبات مما يتطلب توسيع الشبكات لمواجهة التوسع.
- التلكؤ في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومضاعفة اماد تنفيذها مما اثر في تحقيق الاهداف الموضوعة لهذا النشاط
- قلة خبرة المكاتب الاستشارية الوطنية في هذا المجال ادت الى ان اغلب دراسات وتصاميم المشاريع التي احيلت بعد عام 2003 تفتقد الى الدقة مما ترتب عليه اجراء اوامر غيار وتاخر في تنفيذ المشاريع وزيادة كلفها المخططة
- التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة الى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مآخذ مشاريع مياه الشرب.
- عزوف القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة عن العمل في مجال الصرف الصحي لاعتبارات اجتماعية
- نقص في المستلزمات التشغيلية من اليات تخصصية ومعدات وانابيب ووقود مما ينعكس على كفاءة استغلال المشاريع القائمة وادامتها .
- مشاكل في تخصيص الاراضي لهذه المشاريع والوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تخصيص الاراضي

د- الرؤية

صرف صحي مستدام مستجيب لغايات الاهداف الانمائية للألفية

هـ - الاهداف

الهدف الاول :

زيادة بنسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح (53 %) من سكان المحافظات عام 2017

الهدف الثاني :

طرح مياه معالجة الى الانهار مطابقة للمواصفات القياسية

و- وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ
- تنفيذ 42 مشروعا جديدا في معظم المحافظات وكما مبين في الجدول الاتي وان تكون مرحلة التنفيذ بحسب اولويات الحاجة

جدول (4-41)

عدد المشاريع الجديدة المراد تنفيذها للسنوات (2013- 2017) لخدمات الصرف الصحي

المحافظة	عدد المشاريع
نينوى	1
كركوك	3
الانبار	4
ديالى	4
صلاح الدين	3
واسط	3
بابل	4
كربلاء	1
النجف	4
القادسية	3
المثنى	2
ميسان	5
ذي قار	4
البصرة	1
المجموع	42

- اعادة تاهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الاجزاء المتضررة منها
- منح الحوافز التشجيعية للعاملين في قطاع الصرف الصحي للحد من العزوف عن العمل في هذا النشاط
- تعزيز امكانات المختبرات لتامين الفحوصات اللازمة لضمان طرح مياه معالجة بمواصفات قياسية.
- رفع التجاوزات عن شبكات مياه الامطار
- الزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات الصرف الصحي الا بعد معالجتها.
- تكثيف الرقابة والسيطرة النوعية على المياه التي تطرح في الانهار.
- تاهيل الملاكات العاملة في مشاريع الصرف الصحي وتطويرها.
- تامين المستلزمات التشغيلية اللازمة للاستغلال الكفوء للمشاريع والشبكات القائمة

ثانياً- الصرف الصحي في بغداد

أ- تحليل الواقع

ان واقع خدمات الصرف الصحي في بغداد يتجاوز مستوياته في المحافظات بدرجات عالية جدا ومنذ عقود حيث ان مدينة بغداد مغطاة بدرجة عالية بمشاريع الصرف الصحي المتكاملة وقد ارتفعت نسبة التغطية فيها من 75 % عام 2009 الى 86 % عام 2011. والجدول الاتي يبين طاقات مشاريع معالجة الصرف الصحي في مدينة بغداد.

جدول (4-42)

مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي لعام 2011

ت	اسم المشروع	الطاقة التصميمية	الطاقة الفعلية	نوع المعالجة	عدد السكان المخدومين	التصريف القياسي / لكل شخص
1	مشروع تصفية مياه الصرف الصحي في الرصافة / الرستمية	175000 م3/ يوم	225000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(1ر5) مليون نسمة	116 لتر / يوم / شخص
2	مشروع الرستمية / التوسيع الثالث	304000 م3/ يوم	450000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(1ر5) مليون نسمة	200 لتر / يوم / شخص
3	مشروع تصفية مياه الصرف الصحي في الكرخ	205000 م3/ يوم	625000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(2) مليون نسمة	200 لتر / يوم / شخص

ج- الامكانات والتحديات

ان الامكانات والمشاكل والتحديات التي يواجهها نشاط الصرف الصحي في بغداد لا تختلف كثيرا عن تلك المتوفرة او التي تعانيها المحافظات باستثناء ارتفاع نسبة التغطية التي تصل الى 86 % وضخامة حجم المشاريع فيها.

د- الرؤية

صرف صحي امن وكفوء ومستدام

ه- ألاهداف

- زيادة نسبة المخدومين بخدمات الصرف الصحي لتصبح (95 %) من سكان مدينة بغداد عام 2017
- طرح مياه معالجة الى الانهار مطابقة للمواصفات القياسية

و- وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال المشاريع قيد التنفيذ والجديدة خلال المدة 2013 ـ 2017
- اعادة تاهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الاجزاء المتضررة منها
- تعزيز امكانات المختبرات المركزية في بغداد
- رفع التجاوزات عن شبكات مياه الامطار
- الزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات المجاري والامطار الا بعد معالجتها.
- تكثيف الرقابة والسيطرة النوعية على المياه التي تطرح في الانهار.
- تدوير مياه الصرف الصحي واستغلالها لاغراض الزراعة

الجدول (4-43)

يبين المستهدف لنشاط الصرف الصحي من المشاريع خلال المدة (2013 - 2017)

نشاط الصرف الصحي من المشاريع خلال المدة (2013 - 2017)										
ت	اسم المشروع	الكلفة الكلية التخمينية	التخصيصات السنوية (المبالغ بملايين الدنانير)						موقع المشروع	نوع المشروع
			2012	2013	2014	2015	2016	2017		
1	تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد مع إعادةتاهيل شبكات المجاري القديمة ومحطات الضخ	40000	30826	2189					بغداد	مستمر
2	تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد مع إعادةتاهيل شبكات المجاري القديمة ومحطات الضخ/المرحلة الثانية	250000	___	25000	70000	70000	70000	15000	بغداد	جديد
3	خدمات استشارية وتصاميم لأعمال دائرة مجاري بغداد	3000	3000	2000					بغداد	مستمر
4	أعداد دراسة شاملة لمنظومة مياه المجاري والأمطار لمدينة بغداد MASTER-PLAN لغاية عام 2030	3000	___	3000					بغداد	جديد
5	صيانة وإدامة وتشغيل مشاريع التصفية لدائرة مجاري بغداد	35000	15904	15764					بغداد	مستمر
6	تطوير وتاهيل مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي	50000	___	5000	15000	15000	8000	7000	بغداد	جديد
7	تنفيذ الخطوط الرئيسة التي تربط على الخط الشمالي الشرقي ومحطة الضخ الرئيسة التابعة لها	120000	20149	30000	30000	2549			بغداد	مستمر
8	تنفيذ الخط الرئيس الناقل الخط الجنوبي الغربي في جانب الكرخ مع محطات الضخ التابعة له	125000	20432	50000	30000	17685			بغداد	مستمر
9	تنفيذ الخط الرئيس الناقل الخط الغربي الإضافي في جانب الكرخ مع تنفيذ محطة ضخ دورة رقم 2 مع خطوط الدفع التابعة لها	140000	32474	40000	19900				بغداد	مستمر
10	تنفيذ شبكة المجاري الرئيسة لحي الربيع وتونس ومحطات الضخ التابعة لها عدد\1	45000	11457	500					بغداد	مستمر
11	دراسة استشارية لتوسيع مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في جانب الكرخ مع تاهيل محطات ضخ رئيسة عدد\9 (على حساب القرض الياباني)	25000	1895						بغداد	مستمر
12	تاهيل خط بغداد	36474	14000	10000	10000	2474			بغداد	مستمر

13	إعداد التصاميم ووثائق مناقصة لمشروعين لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة 400000 م3 / يوم لكل مشروع في جانبي الكرخ والرصافة 884، 1	50000	10000	40000					بغداد	مستمر
14	تنفيذ مشروعين لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة400000 م3/يوم لكل مشروع في جانبي الكرخ والرصافة	750000	___	___	70000	250000	250000	180000	بغداد	جديد
15	تنفيذ خط مجاري رئيس مع شبكات مجاري فرعية ومحطة ضخ لخدمة منطقة بوب الشام والثعالبة	130000	___	15000	50000	50000	15000	___	بغداد	جديد
16	تنفيذ توسيع مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في جانب الكرخ مع تاهيل محطات ضخ رئيسية عدد (9)	450000	___	50000	200000	200000	___	___	بغداد	جديد
17	تاهيل خط مجاري الغزالية الرئيس مع خمس محطات ضخ	35000	___	5000	5000	25000	5000	___	بغداد	جديد
	المجموع			291000,953	519000,9	612000,708	343000	202000		

الفصل الخامس
التنمية المكانية

يعد البعد المكاني للتنمية عنصرا مهما في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة . فالتخطيط المكاني هو الاسلوب الذي يوازن بين معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية عموما في مناطق البلد الواحد . وهو الاسلوب الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية على الاقاليم والمحافظات مما يعظم من عوائد استغلال الموارد المتاحة وبالتالي فانه الاسلوب الامثل للتعامل مع الانصاف والعدالة في توزيع ثمار التنمية وفي تقليل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مناطق البلد المختلفة وهو الاسلوب الذي من خلال تطبيقه السليم يفرض منظومة حضرية موزعة بشكل هرمي مقبول لها مدلولات ايجابية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

فضلا عما تقدم فان البعد المكاني للتنمية من شانه تامين مشاركة اكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية . اي ان التنمية المكانية هي الاقرب الى مفهوم استدامة التنمية لقدرتها وفاعليتها الكبيرة في احتواء المحاورالثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ان دور المكان يتعزز في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة اذا كانت هناك امكانات وفرص تنموية منتشرة في مختلف مناطق البلد مما يعزز من فرص التخصص والتواطؤ المكاني كما هو الحال في تنوع البنية المكانية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في العراق وما ينجم عن ذلك من امكانات لانتهاج سياسات وانماط تنموية متنوعة في محافظات العراق .

5-1 تحليل الواقع

سعت سياسات التنمية المكانية ومنذ اربعة عقود الى تقليل التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف والى بناء هيكل حضري اكثر توازنا من خلال استثمار مرتكزيها الاساسيين وهما "الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" . الكفاءة الاقتصادية في توقيع المشاريع التنموية على وفق الميزة النسبية للمكان والعدالة الاجتماعية في تحقيق خدمات البنية التحتية والاجتماعية وايصالها الى مختلف محافظات العراق واقضيته ونواحيه في الحضر والريف . غير ان واقع ومؤشرات التنمية مازالت تظهر قدراً مهماً من الحرمان والتفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات من جهة وبدرجة أكبر بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية من جهة اخرى. ويمكن تاشير ذلك من خلال :

5-1-1 التفاوت المكاني للتنمية

يتميز واقع التنمية المكانية في العراق باستمرار وجود التفاوت المكاني وان هناك تركزاً واضحاً في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المحافظات وبالاحرى المدن الكبرى، مما ولّد تنامياً في حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المدن وما ترتب على ذلك من انعكاسات على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً . حيث إن مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو من المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتظهر نتائج التحليل لمدخلات عدد من المؤشرات القطاعية الانتاجية والخدمية ان محافظة بغداد حازت على اعلى مرتبة من خلال تحقيق اعلى رقم قياسي في التنمية القطاعية الانتاجية (الصناعية والزراعية) فيما كانت مرتبة محافظة المثنى هي الاقل وبذلك تكون هي الاولى ضمن سلم اولويات التنمية القطاعية الانتاجية التي ينبغي توجيه التنمية لها على وفق ميزاتها المكانية ومقومات امكانيات التنمية فيها . مثل صناعات السمنت في بادية السماوة فضلا عن الصناعات النفطية اذ يمر الخط الاستراتيجي في المحافظة ويمكن دراسة امكانية اقامة مصاف نفطية فيها . ومن ناحية القطاع الزراعي فان من المهم السعي الى تعزيز التنمية الزراعية في المحافظة في ضوء امكانيات التنمية الزراعية فيها.

اما على مستوى سلم اوليات التنمية لخدمات البنية التحتية والاجتماعية فيلاحظ ان محافظات اربيل وبغداد والبصرة والسليمانية ونينوى حصلت على مراتب متقدمة من خلال تحقيق اعلى ارقام قياسية . وجاءت محافظات بابل وواسط والديوانية والمثنى بادنى المراتب مقارنة مع غيرها من المحافظات اذ سجلت ارقاما قياسية سلبية وبذلك فينبغي ان تكون لها الاولوية في التنمية لخدمات البنية التحتية والاجتماعية.

جدول (5 - 1) الارقام القياسة لسلم اوليات التنمية المكانية

GOV	الرقم القياسي للتنمية القطاعية الانتاجية
بغداد	243.572669
البصرة	87.55542484
نينوى	213.001454
كركوك	61.68304901
السليمانية	139.4623866
دهوك	38.6851684
اربيل	167.5152235
صلاح الدين	60.65754364
ديالى	73.64343439
الانبار	42.90879546
بابل	92.60291018
كربلاء	56.61429641
النجف	72.52204527
واسط	110.5827769
الديوانية	81.35037584
المثنى	29.88197117
ذي قار	85.03843283
ميسان	57.30779436

GOV	الرقم القياسي لتنمية قطاع الخدمات
بغداد	34.82203831
البصرة	34.91780585
نينوى	6.829276829
كركوك	9.848053676
السليمانية	26.02974045
دهوك	31.1374998
اربيل	35.18339785
صلاح الدين	1.332181918
ديالى	5.829018587
الانبار	8.853506208
بابل	-16.52178222
كربلاء	21.88004078
النجف	13.10045958
واسط	-4.313054898
الديوانية	-2.399354186
المثنى	-1.923977389
ذي قار	6.390889669
ميسان	1.302166774

كما تؤكد مؤشرات الانفاق حقيقة التباين المكاني بين محافظات العراق، الشكل (5 - 1)، اذ ان نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن 3000 دينار تقترب من 40 % في محافظات مثل المثنى وذي قار فيما تقل هذه النسبة عن 2 % في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وهي نسب اقل من المستهدف وطنيا على مستوى العراق وتعكس القدرة الشرائية والوضع الاقتصادي العام للسكان في محافظات اقليم كردستان مقارنة بالمحافظات الاخرى .

الشكل (5 - 1)

التفاوت المكاني في نسب الانفاق في محافظات العراق

وللحد من التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات استحدث العراق برنامجا خاصا لتنمية الاقاليم والمحافظات عام 2006 بدأ ب 2.5 % من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2006، ازدادليشكل حوالي 20 % من الموازنة الاستثمارية لعام 2012، اذ يركز هذا البرنامج على الخدمات والانشطة المحلية معتمدا في توزيع تخصيصاته على الحجوم السكانية للمحافظات، اعقبه اعتماد مؤشر دستوري اخر وهو تخصيصات البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز والمشتقات النفطية والذي انعكس بشكل ايجابي على حصص المحافظات المنتجة للنفط من اجمالي موازنة تنمية الاقاليم كتعويض للاثار السلبية لانتاج النفط على بيئة هذه المحافظة ومتطلبات العملية من توفير بنى ارتكازية اضافية، ويظهر الشكل (5 - 2) نمو حصة محافظة البصرة التي تمثل الثقل الاساسي في انتاج النفط والمساهمة في التصدير من التخصيصات الاجمالية لهذا البرنامج لتصل الى المرتبة الاولى متقدمة على بغداد رغم ثقلها السكاني.

الشكل (5-2)

التباين والتوازن المكاني لبرنامج تنمية الاقاليم للفترة من عام 2009-2011

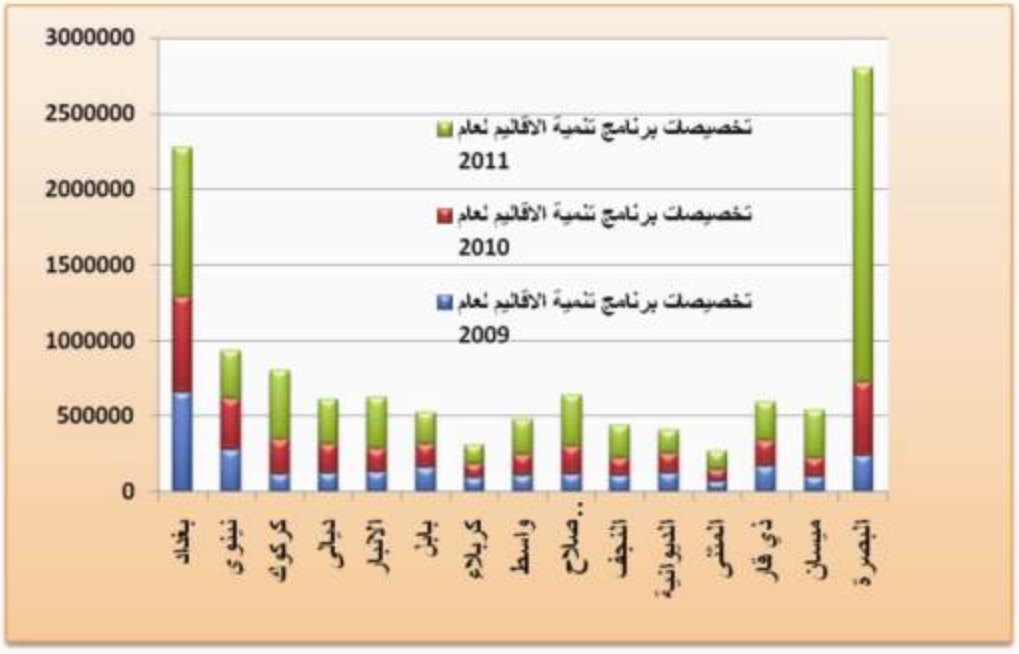

وضمن هذا البرنامج، تم تاشير السعي الى تقليل التفاوت التنموي بين الوحدات الادارية ضمن المحافظة الواحدة من خلال قيام المحافظات بتوزيع تخصيصات المشاريع ذات الطبيعة المحلية وفق الحجوم السكانية للاقضية والنواحي مع تخصيص 20 % من البرنامج الاستثماري لأي محافظة للمشاريع العامة التي بعدها المكاني يشمل المحافظة باكملها او تخدم مجموعة من الوحدات الادارية .. ويمكن ايراد الجدول (5 - 2) الذي يظهر التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثماري «تنمية الاقاليم» لمحافظة البصرة أنموذجاً وسعي المحافظة الى توزيعه على وفق النسب السكانية مع تخصيص حوالي 23 % من الموازنة الى المشاريع ذات المدى المكاني الاوسع الذي يشمل اكثر من وحدة ادارية ويخدم محافظة البصرة بشكل عام.

جدول (5-2)

التوزيع المكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة البصرة لعام 2012

ت	المنطقة	الكلفة الكلية	التخصيص لعام ٢٠١٢	النسبة	توزيع التخصيصات بعد استثناء كلفة المشاريع العامة	النسب المئوية لاعداد سكان البصرة
١	عام	٣٨٩,٠١٢	١٣٢,٤٤٣	%١٢		
٢	المركز	٥٩٧,٠٦٩	١٧١,١٩١		%٤٣,٣٥	٤٣,٣
٣	الزبير	١٧٥,٤٨٤	٥٠,٨٠٩		%١٣,٤٢	١٣,٦
٤	القرنة	٥٥,٩٦٨	٢٧,٩٤٢		%٤,٢٨	٤,٨
٥	المدينة	٣٨,٨٦٥	١٧,٠١٧		%٢,٩٧	٢,٨
٦	شط العرب	٧٠,٦٤٨	٢٧,٠٨٠		%٥,٤٠	٤,٨
٧	ابو الخصيب	٧٨,٦٣٥	٣٨,١٦٠		%٦,٠١	٧,٧
٨	الفاو	١٥,٣٨٦	١١,٥٠٩		%١,١٨	١,٤
٩	سفوان	٤٥,٥٠٠	٣,٠٠٠	%٧٧	%٣,٤٨	٢
١٠	أم قصر	٣٢,٥٣٠	١٤,٣٧٢		%٢,٤٩	٢,١
١١	الدير	٤٤,١١٠	١٧,٥٢٢		%٣,٣٧	٣,٨
١٢	الامام القائم	١٨,١٨٣	٩,٥٠٤		%١,٣٩	١,٤
١٣	عزالدين سليم	٣٣,٦٤٩	٢٠,٦٨٩		%٢,٥٧	٣,١
١٤	الامام الصادق	٣٤,٢٥٣	١٢,٤٧٧		%٢,٦٢	٢,٤
١٥	التنومة	٣٦,٨٨٥	٧,٩٣٤		%٢,٨٢	١,٢
١٦	الهارثة	٦٠,٨٠٧	٢٨,٥١٣		%٤,٦٥	٥,٦
	المجموع	١,٦٩٦,٩٨٤	٦٠٦,٥١٢	%١٠٠	%١٠٠	١٠٠

ملاحظة : هذه خلاصة خطة مشاريع محافظة البصرة لسنة ٢٠١٢ المصادق عليها من قبل مجلس المحافظة بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٢ وتوجد تخصيصات مالية أخرى للمحافظة ميتم خلال الفترة القادمة إعداد خطة مشاريع إضافية تتناسب معها .

5-1-2الحرمان المكاني

تظهر مؤشرات التنمية ان هناك تفاوتا في نسب الحرمان أو اشباع الحاجة بين محافظات العراق وبين البيئة الحضرية والبيئة الريفية الامر الذي يوجب السعي الى رفع هذه المؤشرات الى المستهدف وطنيا لتحقيق الانصاف والعدالة بين المحافظات وبالتالي على المستوى الوطني . ولكي يوضح التباين في الحرمان المكاني سيتم عرض بعض المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر.

الشكل (5 - 3) يوضح بشكل جلي درجة الحرمان في تقديم الخدمات الصحية وانعكاساتها على وفيات الاطفال الرضع والتي تؤشر ان معظمها اعلى من الخط الاحمر المستهدف وطنيا ما عدا محافظة السليمانية التي كانت جيدة اذ بلغت نسبة وفيات الاطفال 23.9 لكل 1000 مولود عام 2011 وهي نسبة تقترب من المستهدف وطنيا.

الشكل (5 - 3)

التباين المكاني لنسب الحرمان (الصحة) من خلال مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع

2-4- معدل وفيات الأطفال الرضع لكل(1000) مولود حي

- في هذا المؤشر يتم احتساب مقياس التنمية البشرية الذي يخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترتيب الدول من حيث مستوى التنمية المنطقي . والذي يضم مقياس دليل التنمية البشرية من بين مكوناته الثلاثة (الدخل ، التعليم ، الصحة) مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي، لذلك يكتسب هذا المؤشر درجة عالية من الاهتمام عند الدول التي تسعى لتحقيق مستوى متقدم في التنمية .
- بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع لعام 1990 (50.0) وفاة لكل (1000) ولادة حية على مستوى العراق حسب بيانات وزارة الصحة ووفقاً لنتائج مسح وفيات الأمهات والأطفال في سنة 1999 فقد بلغ (101) وفاة لكل (1000) ولادة حية على مستوى العراق وتوزعت أعلى النسب بين محافظات الوسط والجنوب وأقلها في محافظات إقليم كردستان .
- حسب نتائج (MICS-3) لسنة 2006 بلغ هذا المعدل (35) وفاة لكل (1000) مولود حي على مستوى العراق منخفضاً بشكل كبير عن سنة 1999 . سجلت محافظة صلاح الدين نسبة عالية من هذا المؤشر (57) وفاة لكل 1000 مولود حي، وفي محافظة بابل (55) وفاة لكل 1000 مولود حي ، وبعض المحافظات تقارب من المعدل العام .
- بالمقارنة مع نتائج (MICS-4) لسنة 2011 ثم ينخفض المعدل إلا بمقدار قليل وكان هناك ما يقارب من تسع محافظات حققت تقدماً ملحوظاً بخفض المعدل مثل المحافظات وصلاح الدين، وبسط كربلاء، لكن ما يلفت النظر ارتفاع معدل وفيات الأطفال في محافظة كركوك بعد أن كانت أقل المحافظات في عام 2006 . أن الانخفاض الطفيف في هذا المعدل يشير إلى عدم التمكن من تحقيق المستهدف في عام 2015 وهو ما يثير بالخطر الحقيقي لصحة الأطفال .

معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي حسب المحافظات للأعوام 2006 ، 2011

المحافظة	2006	2011
نينوى	35.0	39.7
كركوك	15.0	44.1
ديالى	34.0	42.4
الانبار	28.0	31.9
بغداد	29.0	25.0
بابل	55.0	40.3
كربلاء	47.0	28.5
واسط	35.0	26.2
صلاح الدين	57.0	35.4
النجف	38.0	32.9
القادسية	33.0	36.2
المثنى	34.0	26.1
ذي قار	31.0	29.9
ميسان	32.0	26.2
البصرة	27.0	31.8
دهوك	33.0	33.3
اربيل	28.0	27.2
السليمانية	42.0	23.9
العراق	35.0	31.9

المصدر :
نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3-4)

وفي مجال التباين المكاني في البنية التحتية فان مؤشر الحصول على الماء الصالح للشرب وهو احد المؤشرات الرئيسة المهمة المعبرة عن قطاع البنية التحتية الاساسية للتنمية المكانية في المحافظات يظهر تباينا كبيرا بين المحافظات ففي محافظة المثنى يكاد يكون نصف السكان فقط يمكنهم الحصول على الماء الصالح للشرب عام 2006 ثم ارتفعت الى 78 % عام 2011 مقارنة بمحافظات اخرى تقترب من المؤشر المستهدف وطنيا وهو 100 % ، وكما في الشكل (5 - 4).

الشكل (4-5)

التباين المكاني لنسب الحرمان (البنية التحتية) من خلال مؤشر نسب السكان الذين يمكنهم الحصول على ماء صالح الشرب

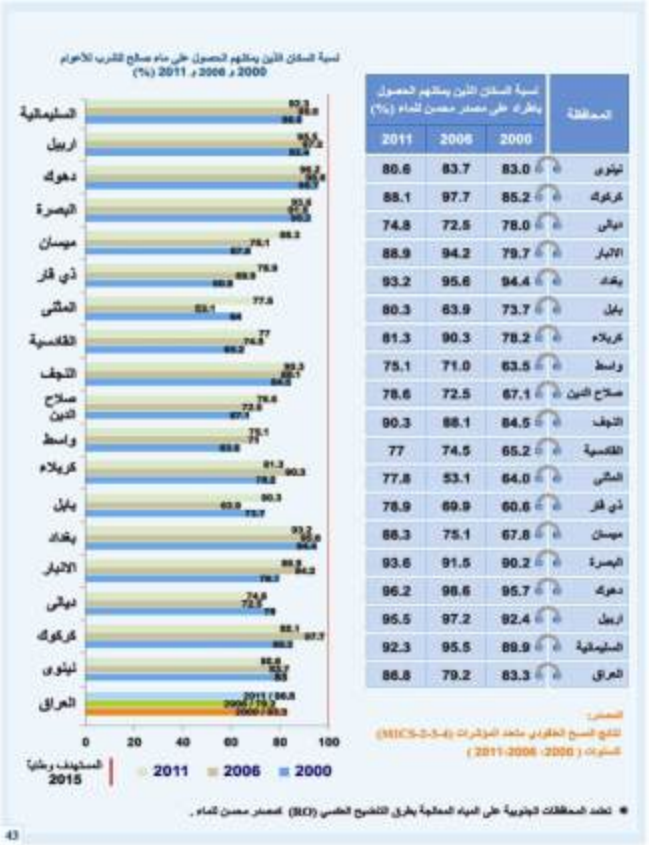

المحافظة	نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بانفراد على مصدر محسن للماء (%)		
	2000	2006	2011
نينوى	83.0	83.7	80.6
كركوك	85.2	97.7	88.1
ديالى	78.0	72.5	74.8
الانبار	79.7	94.2	88.9
بغداد	94.4	95.6	93.2
بابل	73.7	63.9	80.3
كربلاء	78.2	90.3	81.3
واسط	63.5	71.0	75.1
صلاح الدين	67.1	72.5	78.6
النجف	84.5	88.1	90.3
القادسية	65.2	74.5	77
المثنى	64.0	53.1	77.8
ذي قار	60.6	69.9	78.9
ميسان	67.8	75.1	88.3
البصرة	90.2	91.5	93.6
دهوك	95.7	98.6	96.2
اربيل	92.4	97.2	95.5
السليمانية	89.9	95.5	92.3
العراق	83.3	79.2	86.8

المصدر:
نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3-3-4)
للسنوات (2000، 2006-2011)

* تعتمد المحافظات الجنوبية على المياه المعالجة بطرق التضخ الحضي (SC) كمصدر محسن للماء .

43

ومن الجدير بالذكر ان احدث بيانات نشرت عام 2012 عن الحرمان المكاني والتي اعتمدت المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007 ، تظهر ان مشكلة السكن عامة تعاني منها معظم المحافظات اذ ان محافظات القادسية وذي قار وميسان هي الاكثر حرماناً بنسب تصل الى 45 % فيما كانت محافظة الانبار هي الاقل حرمانا بنسبة تصل الى 5 % فقط. واما التباين المكاني في نسب الحرمان من التعليم فكانت النسبة الاكبر في محافظتي كربلاء وميسان اذ بلغت اعلى من 50 % . ونسبة عالية من الحرمان لمحافظة ميسان في مجال الصحة بلغت اكثر من 50 % ايضا مقارنة بباقي محافظات العراق التي كانت بنسب اقل.

وعلى مستوى الوضع الاقتصادي العام الذي شمل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، الشكل (5-5)، فقد اظهر التفاوت الكبير في نسب الاسر المحرومة حسب المحافظات، حيث إن أقل المحافظات حرمانا هي محافظة الانبار (10 %) فيما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان بلغت 56 %. كما تعد نسب الحرمان في محافظات ذي قار والقادسية والمثنى مرتفعة ايضاً حيث تتراوح بين 41 % و50 %.

تظهر احدث المؤشرات المعلنة عام 2012 ، الشكل (5 - 7) ، ان المناطق الريفية تعاني من الحرمان بمستويات اعلى مقارنة بالمدن اذ ان درجة الحرمان تصل الى 58 % للريف مقارنة بـ 17 % للحضر على وفق دليل مستوى المعيشة فيما تتباين بقية الميادين الاساسية مؤشرة ارجحية واضحة للحضر على الريف في ارتفاع درجة الاشباع من الحاجات الاساسية، مع الاشارة الى وجود احياء تعاني من الحرمان في المناطق الحضرية والتي قد تصل في حرمانها الى مستويات

مقاربة لما هي عليه في الريف والتي تسمى عادة بفجوات الفقر الحضرية.

الشكل (5-7)

التباين المكاني بين الحضر والريف على وفق مؤشرات الحرمان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

(النسب المئوية للحرمان)

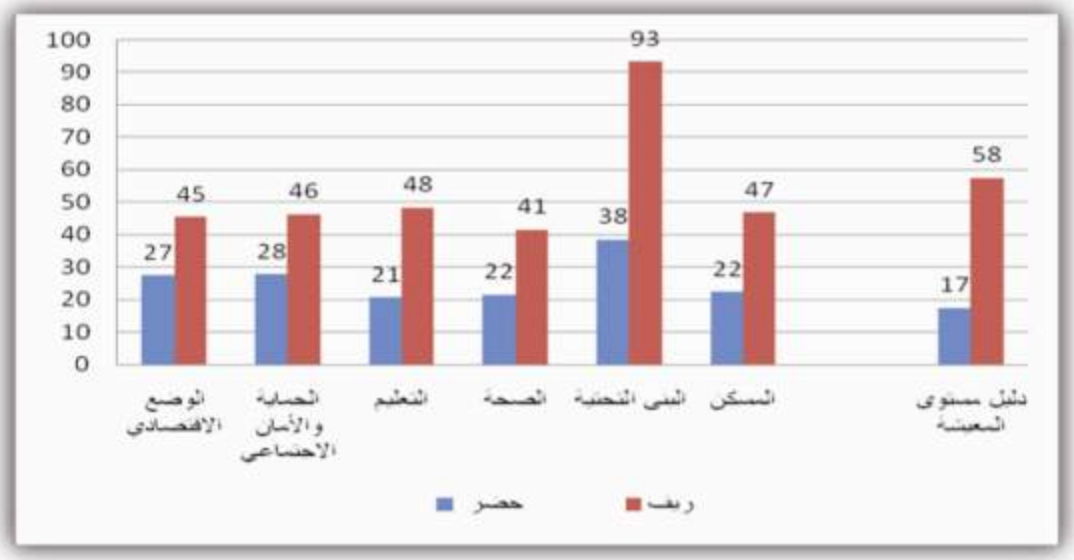

ويمكن ان تسهم مثل هذه المؤشرات في وضع استراتيجيات التنمية المكانية الريفية للمحافظات، كما في الشكل (5 - 8) ، والتي تشير الى خطة للتنمية الريفية المكانية لمحافظة كربلاء كاحد الامثلة العملية ، والتي تهدف الى تحديد القرى المرشحة للتطوير من اجل ايصال الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية للريف على اسس اقتصادية مقبولة ولتكون نموذجا يمكن اعتماده في بقية المحافظات.

الشكل (5-8)

مخطط للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في كربلاء (مقترحات لقرى أم كمراكز للخدمات في الريف)

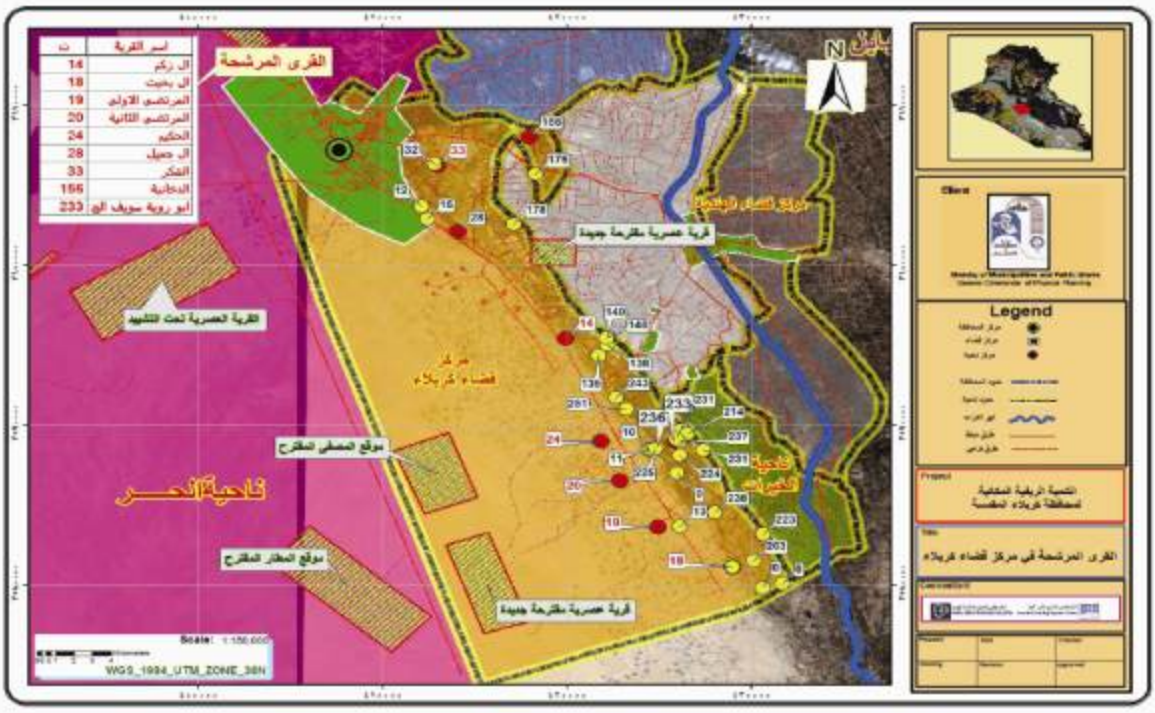

5-1-4 فقدان التراتبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية

يظهر نموذج الهيكل الحضري في العراق استمرار هيمنة مدينة بغداد كمدينة مهيمنة على المنظومة الحضرية لمدن العراق لعام 2007 وأصبح الصفة المهيمنة ،حيث بلغت نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد 1 /6 مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة 1 /2 التي حددتها قاعدة زيف المعروفة .

وتظهر تطبيقات التراتب الهرمي في معظم المحافظات تركزا للسكان في مدينة رئيسة مهيمنة ، اذ ان النظام الحضري في المحافظة الواحدة ليس بعيدا عن هذه الرؤيا ، اذ عند النظر في حجم المدن والمناطق الحضريه والتسلسل الهرمي لها ، يمكن ان يؤشر عموماً بسرعة ان هناك مدينة رئيسة مهيمنة ضمن النظام الحضري للمحافظة وتمثل مركزاً وقطباً تنموياً في المحافظة تنجذب معظم الاستثمارات التنموية اليها.

ومع استمرار بقاء مدينة بغداد بالمرتبة الاولى فانه من المتوقع ان يحدث نوع من التقدم النسبي خلال الخمس سنوات القادمة نحو تراتب افضل للنظام الحضري للمدن العراقية نتيجة اعادة توزيع التخصيصات بشكل اكثر توازناً ونشر مشاريع التنمية والاستثمار مكانيا ، اذ تم اعداد نظام للتراتب الهرمي لمدن العراق للمدة المستقبيلة من عام 2013 وعام 2017 وحسب التوقعات لسكان المدن الرئيسة في العراق التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء والتي اعتمدت على نتائج الحصر والترقيم لعام 2009 كأساس لها ، الجدول (5 - 3)، وبتطبيق قاعدة التراتب الهرمي للمدن المعروفة بقاعدة زيف[5] ، يتوضح من الشكلين (5 - 9) و(5 - 10) . تراتب هرمي يتحسن تدريجيا مع زيادة النمو في مدن مهمة كالبصرة والسليمانية .

٥- ان قاعدة زيف تفترض ان حجم المدن يتراتب بحيث يكون حجم المدينة الثانية ١/٢ المدينة الاولى والثانية ١/٣ من الاولى وهكذا.

جدول (5-3)

حسابات تراتب النظام الحضري للعراق للخطة الخمسية 2013 - 2017

المحافظة	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2013	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2017	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم
بغداد	6,478,449	6478449	7,207,972	7207972
البصرة	2,132,504	3239225	2,372,640	3603986
نينوى	2,094,123	2159483	2,329,937	2402657
السليمانية	1,680,818	1619612	1,870,091	1801993
أربيل	1,412,817	1295690	1,571,911	1441594
ذي قار	1,216,929	1079742	1,353,964	1201329
كركوك	1,053,594	925493	1,172,237	1029710
النجف	962,444	809806	1,070,823	900996
بابل	904,889	719828	1,006,786	800886
دهوك	872,247	647845	970,468	720797
الانبار	796,825	588950	886,553	655270
كربلاء	747,081	539871	831,208	600664
ميسان	740,865	498342	824,292	554459
واسط	738,728	462746	821,915	514855
ديالى	728,930	431897	811,013	480531
القادسية	674,561	404903	750,522	450498
صلاح الدين	655,791	381085	729,638	423998
المثنى	331,311	359914	368,619	400443

الشكل (5-9)

تراتب النظام الحضري المتوقع لعام 2017

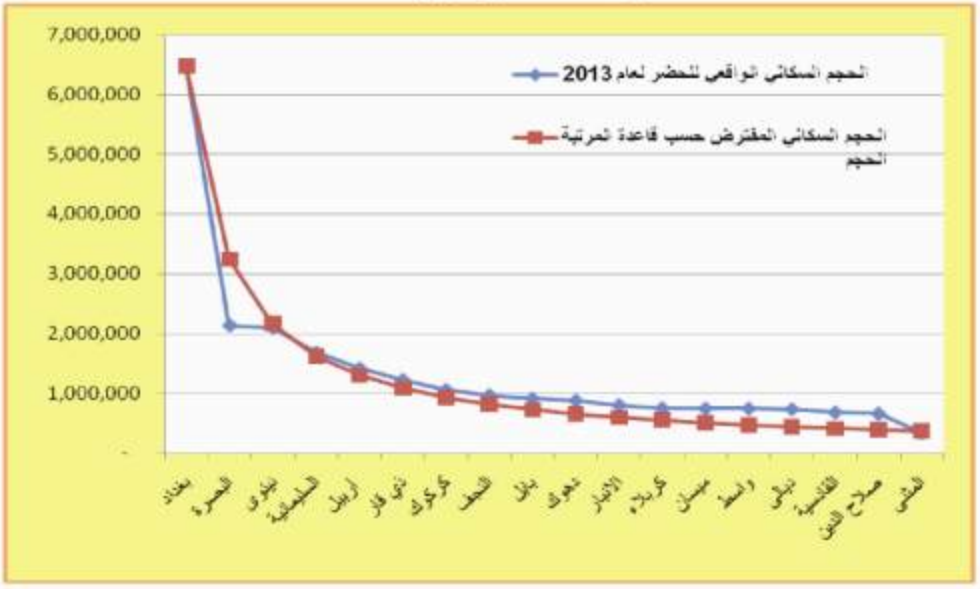

الشكل (5-10)

رقم تراتب النظام الحضري في العراق لعام 2013

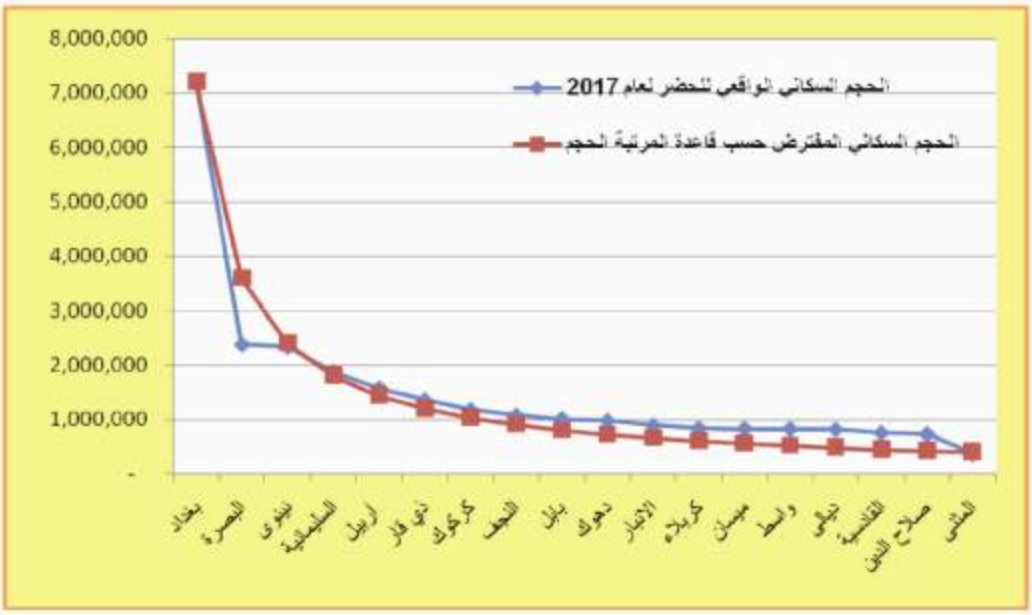

وعلى الرغم من استمرار هيمنة المراكز الرئيسة التقليدية في العراق فقد تم تاشير تطور نسبي في النظام الحضري متمثلا بنمو عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة بنسب اعلى وهي مدن تلعفر والفلوجة والرمادي وكربلاء والسماوة على الرغم من ان هيمنة المدن الكبرى مازالت هي السمة البارزة في النظام الحضري في العراق، الشكل (5 - 11)

الشكل (5-11)

يمثل موقع المدن العشرين الكبرى في العراق ، واللون الاحمر يمثل المدن الاسرع نموا

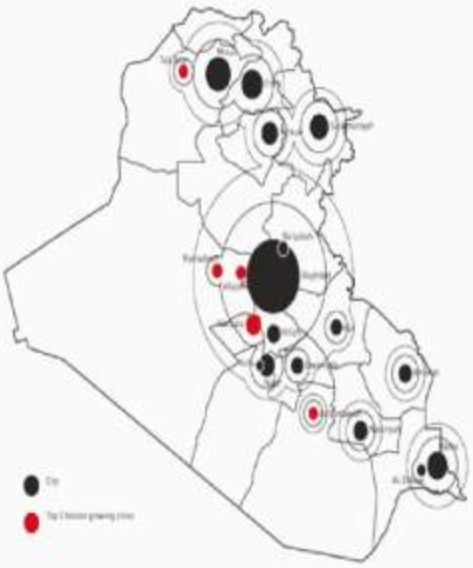

5-1-5التباين المكاني ومؤشرات الاستقطاب

يعكس الاختلال في النظام الحضري وجود ثنائية للتنمية من خلال مراكز محددة للتنمية لها ميزة نسبية متمثلة بالوفورات الحضرية ووفورات الموقع والتي حققت افضلية في استقطاب الاستثمارات ، ويلاحظ من الشكل (5 - 12) ، ومن خلال استخدام معيار معامل الموقع أظهرت نتائج التحليل إن محافظة بغداد استقطبت المشاريع الصناعية في الانشطة الصناعية كافة وهذا يعكس ظاهرة التركز الصناعي لهذه المحافظة والتي تمتعت بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت كل الصناعات وبفروعها المختلفة ، في حين شهدت محافظات اخرى توطناً نسبياً لبعض الصناعات كما هي الحال بالنسبة لتوطن الصناعات الكيمياوية في محافظات البصرة وصلاح الدين وكركوك بحكم توفر الإمكانات النفطية او مرور البنى الارتكازية لنقل هذه المواد من خلالها.

الشكل(5-12)

التباين المكاني في تحليل معامل الموقع للفروع الصناعية في محافظات العراق لعام 2010

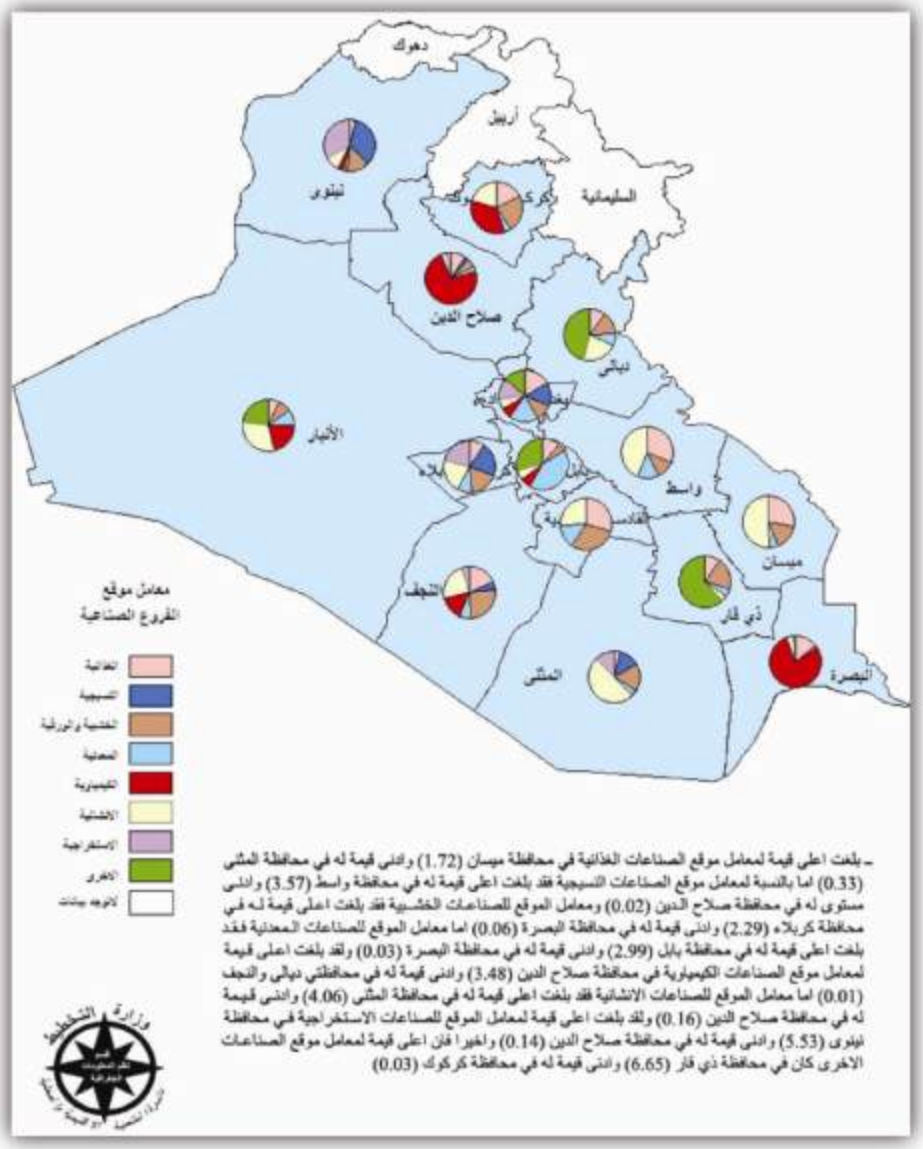

ـ بلغت اعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الغذائية في محافظة ميسان (1.72) وادنى قيمة له في محافظة المثنى (0.33) اما بالنسبة لمعامل موقع الصناعات النسيجية فقد بلغت اعلى قيمة له في محافظة واسط (3.57) وادنى مستوى له في محافظة صلاح الدين (0.02) ومعامل الموقع للصناعات الخشبية فقد بلغت اعلى قيمة له في محافظة كربلاء (2.29) وادنى قيمة له في محافظة البصرة (0.06) اما معامل الموقع للصناعات المعدنية فقد بلغت اعلى قيمة له في محافظة بابل (2.99) وادنى قيمة له في محافظة البصرة (0.03) ولقد بلغت اعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الكيمياوية في محافظة صلاح الدين (3.48) وادنى قيمة له في محافظتي ديالى والنجف (0.01) اما معامل الموقع للصناعات الانشائية فقد بلغت اعلى قيمة له في محافظة المثنى (4.06) وادنى قيمة له في محافظة صلاح الدين (0.16) ولقد بلغت اعلى قيمة لمعامل الموقع للصناعات الاستخراجية في محافظة نينوى (5.53) وادنى قيمة له في محافظة صلاح الدين (0.14) واخيرا فان اعلى قيمة لمعامل موقع الصناعات الاخرى كان في محافظة ذي قار (6.65) وادنى قيمة له في محافظة كركوك (0.03)

5-1-6 نظام النقل المكاني الممتد

تمتد شبكة النقل في العراق سواء كانت طرق المركبات او خطوط السكك الحديد طوليا بموازاة محوري دجلة والفرات، الشكل(5 - 13)، والتي ادت تقليديا الى تركز الفعاليات والمستقرات البشرية على وفق هذين المحورين ، وافتقار مناطق اخرى من العراق الى محاور أساسية للنقل مما ادى الى زيادة حجوم المرور وفق هذه المحاور التقليدية بشكل كبير وشكل ضغطا متزايد على الطرق الرئيسة في العراق مما يتطلب معه المزيد من كلف الصيانة للطرق فضلا عن الحوادث المرورية العالية الشكل (5 - 14)، فضلا عن كلف التاخير العالية في زمن الرحلات وانعكاس ذلك سلبيا على القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تتاثر بالنقل.

يسهم هذا الامتداد الطولي بضعف الترابط والتشابك الصناعي الزراعي فضلاعن تشابكاته مع بقية القطاعات الاقتصادية مما يتطلب انشاء شبكات من الطرق الشعاعية تربط المدن الصغيرة والمتوسطة وخلق محاور جديدة للتنمية في العراق.

الشكل (5-13)

شبكة النقل في العراق ويلاحظ تركز الامتداد الطولي مما يتطلب محاور شعاعية وشبكية للحركة

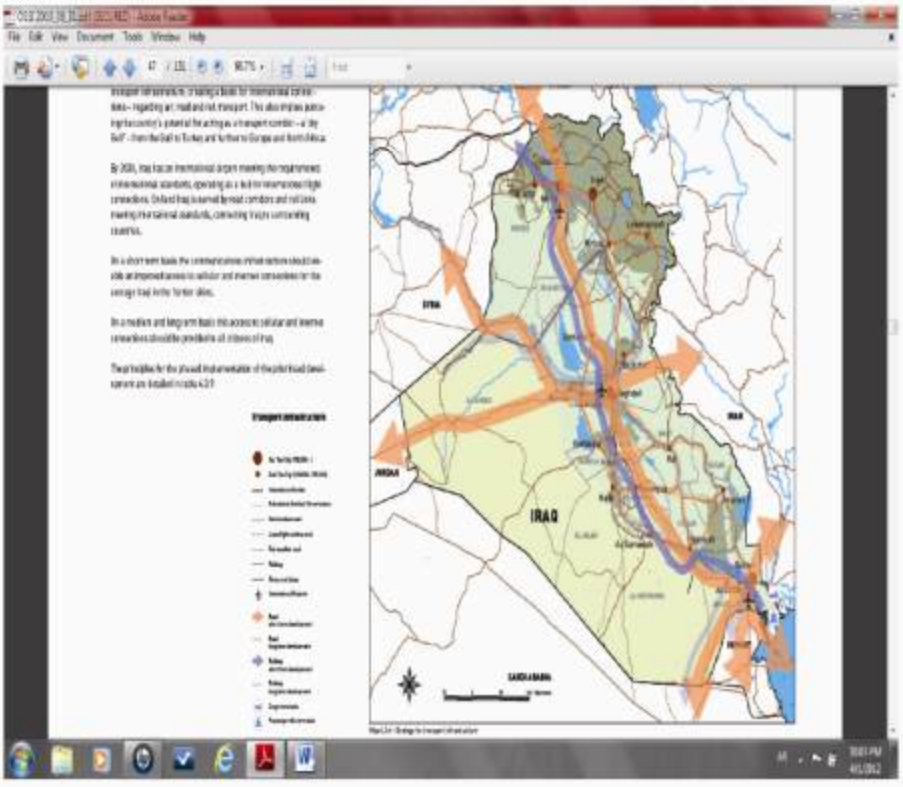

الشكل (5-14)

المعدل السنوي لاعداد االوفيات في العراق نتيجة لحوادث المرور مقارنة بعدد من دول العالم

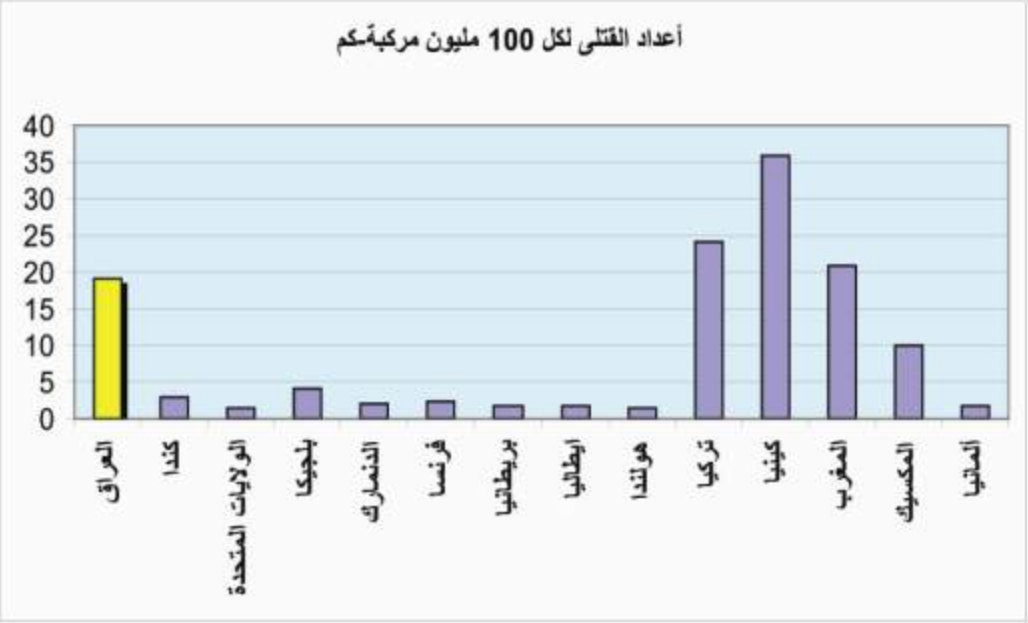

5-1-7 تدهور مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية فيها

شهدت معظم مدن العراق تدهورا كبيرا في مراكزها التقليدية وتم التجاوز على كثير من الاحياء والابنية ذات الطابع التراثي والتاريخي ، الشكل (5 - 15)، وقد ادى هذا التدهور الى :

فقدان المناطق التاريخية والأثرية لطابعها المميز نتيجة الاهمال او نتيجة تغيير استعمال اجزاء منها او نتيجة شقها الى اجزاء بفتح شوارع ومسارات جديدة لحركة السيارات فيها مما اثر فيها وفي جمالية واجهاتها بشكل سلبي ومثال ذلك منطقة شارع حيفا حيث اصبحت المناطق القديمة خلف البنايات الحديثة ذات مناظر ملوثة بصريا وذات تاثيرات سلبية في ساكنيها ، علاوة على ما تسببه حركة النقل من تلوث واهتزازات تؤثر في حالة المبانى التاريخية بتلك المناطق وعمرها ، الشكل (5 - 16)

- فقدان الاتصال البصرى والتتابع الحضرى فى المناطق الاثرية القديمة نتيجة لهجوم العمارات الحديثة واقتحامها لهذه المناطق بلا أى ضوابط.
- سوء الاستعمال وانعدام الصيانة الدورية للاحياء القديمة الشكل وللمبانى الاثرية وارتفاع مناسيب المياة الجوفية أدى الى تشويه بعضها بصريا واثر في سلامتها وتسبب فى انهيار أجزاء منها وقد يكون ذلك مقصودا من قبل صاحب المبنى لتغيير استعماله .
- تشوه بعض المبانى التاريخية نتيجة لأعمال الترميم التى تتم باستعمال خامات غير متوافقة مع الخامات الاصلية للمبنى.

الشكل (5-15)

الشوارع التجارية التي تخترق المناطق التراثية واثرها في تدهور المعالم التراثية في مدينة الكاظمية ببغداد

الشكل (5-16)

تدهور المشهد الحضري لمركز مدينة كربلاء اذ يلاحظ تلوث المشهد البصري بالعلامات التجارية واسلاك الكهرباء

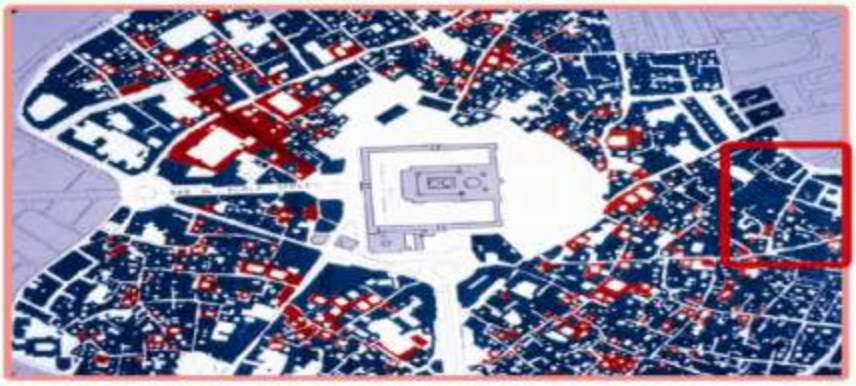

الشكل (5 - 17)

يمثل قلعة كركوك التاريخية قبل وبعد ان كانت مركزاً حضرياً مفعماً بالحياة الى ان تم ازالة معظم مبانيها التراثية والاثرية في عقد التسعينيات من القرن الماضي

مما يحتم تبني سياسة تنمية المناطق الحضرية في مراكز المدن ولاسيما ذات الطابع التراثي وذات الخصوصية. ومما تجدر الاشارة اليه انه اعدت دراسات تصميمية متكاملة لمنطقة الكاظمية ولشارع الرشيد في بغداد ، ولمنطقة الحرمين في كربلاء، والموصل القديمة ، ولمركز مدينة الكفل القديمة في محافظة بابل ، وغيرها من المراكز الحضرية التقليدية، والشكل (5 - 18) يظهر مخطط التنمية الحضري لمدينة الكاظمية في بغداد. والمهم في ذلك كله هو ايجاد وسائل عملية لتنفيذ هذه المخططات في الواقع الحقيقي للمدن.

الشكل (5-18)

التوسعة المقترحة للمسجد والروضة الكاظمية في بغداد

5-1-8 التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات

ان الانتقال من اسلوب الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية بعد عام 2003 خلق كثير من المشكلات والمحددات للتنمية ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية مما يحفز المحافظات على المطالبة بمزيد من الصلاحيات الدستورية لها للحد من الاشكاليات التي تسببها هذه التداخلات. وعلى الرغم من اقرار الدستور العراقي منذ عام 2005 الذي اوضح طبيعة توزيع الصلاحيات بين الادارات المختلفة في العراق من خلال تخصيص مواد للصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والتي تكون فيها الاولوية لرأي الحكومات المحلية عند الخلاف ومنها الامور المتعلقة بسياسات التنمية والتخطيط فلا يزال هناك عدد من المشكلات والمحددات ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية وهذا ما ظهر من خلال تطبيق قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 مما ادى الى طرح كثير من الرؤى والافكار بهدف تنظيم العلاقة بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات .

ان الانتقال من نظام مركزي الى نظام لامركزي تتوزع فيه السلطات بشكل اقتي بين الوزارات والمحافظات يتطلب مزيدا من الجهود للتنسيق وبناء القدرات من اجل تحقيق نتائج ملموسة في تنمية المحافظات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بين المحافظات في مجال التنمية والتي تشكل عقبة مهمة امام تحقيق اهداف البرامج الاستثمارية للمحافظات. فضلا عن اهمية تفعيل العمل بالنافذة الواحدة من اجل تعزيز الاستثمارات الاجنبية وتهيئة البيئة المناسبة لها لتحقيق اهداف التنمية

5-1-9 انتشار المناطق العشوائية في محافظة بغداد والمحافظات الاخرى

تعرف العشوائيات السكنية بانها التصرف الكيفي غير المحكوم بتخطيط مسبق او مبرمج في اتخاذ مكان ما والسكن فيه . وقد تشيد هذه المساكن ضمن الاراضي المخصصة للاستعمالات غير الاستعمال السكني كالمناطق الخضراء والمناطق الزراعية او الصناعية.

صاحبت عملية التحضر في المدن ظاهرة العشوائيات او السكن العشوائي كاحدى السمات البارزة للتضخم الحضري وإن انتشار هذه العشوائيات في المناطق الحضرية هي من أعقد المشاكل في المدن العراقية بسب صعوبة تلبية حاجة سكانها للمساكن وأتساع رقعة الاحياء والمناطق السكنية العشوائية. الشكل رقم(5 - 19) ، التي تعززت بعد عام 2003 بسبب تدهور الظروف الامنية وموجات الهجرة القسرية. وتعد الاحياء العشوائية واحدة من أبرز مظاهر

التضخم الحضري بكل ما فيها من مشاكل تخطيطية واجتماعية وبيئية واقتصادية وبكل ما فيها من إهدار لمستوى البيئة الحضرية.
وتبرز كثير من المشاكل التخطيطية الناجمة عن مناطق السكن العشوائي ومنها :

- تاخير برنامج إعادة الاعمار وإعاقته ، إذ إن هذه التجاوزات على مساحات مهمة من النسيج الحضري للمدينة يعرقل تخطيط استعمالات الأرض فيها وتنظيمها.
- تغيير استعمالات الأرض (صناعة ، وزراعة ، وخدمات ،ونقل، وملاعب او مناطق خضراء) إلى الاستعمال السكني سيؤدي إلى خلل في أسس تخطيط المدن ومعاييرها.
- التاثير المباشر في المخطط الأساس عن طريق عدم انتماء هذه التجاوزات إلى النسيج الحضري للمدينة، فهي تفتقر إلى النسق الهندسي والمعايير التخطيطية . إذ تعد اغلب مناطق السكن العشوائي مناطق متهرئة بسبب طبيعة أبنيتها التي شيدت بدون إجازات بناء ، وبدون تصاميم نظامية، ومن مواد بناء رديئة كما تفتقر هذه المناطق إلى خدمات البنى التحتية والفوقية .
- تجاوز هذه المناطق على شبكات الماء والكهرباء التابعة للمناطق المجاورة مما يشكل ضغطا على خدمات هذه المناطق النظامية .
- الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للمدينة ،إذ إن نسبة عالية من سكان هذه المناطق هم من خارج المدينة، والبعض منهم من المهجرين، ومعظم هؤلاء يعانون البطالة ومشكلة البطاقة التموينية والتسجيل في المدارس ومشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة.

إن احد أهم المؤشرات على وجود التجاوزات ، ونشوء المناطق العشوائية وحجمها هو عدد الدور المتجاوزة ، إذ إن عدد الدورالسكنية يبين بشكل جلي حجم المشكلة ، ففي مدينة بغداد على سبيل المثال كانت أعلى نسبة لمشيدات السكن العشوائي قد ظهرت في بلدية الغدير وبلغت (4617) داراً سكنية ، وبنسبة (25.6 %) من مجموع التجاوزات في مدينة بغداد ، ثم تليها بلديات بغداد الجديدة والشعلة والصدر الأولى ، وهي على التوالي (23.22 %) و (15.83 %) و(11.47 %) ، في حين إن اقل نسبة تجاوز في بلدية المنصور(65) دارا سكنية ، وبنسبة تكاد تكون (0.36 %) ، ثم تليها بلديات الكرخ بنسبة (0.83 %) والرشيد (1.21 %) على التوالي، وعلى مستوى الاسر اظهرت احدث المسوحات لعام 2012 ان عدد العوائل التي تسكن في مناطق عشوائية تقدر بـ 35688 اسرة تسكن ضمن 49 منطقة عشوائية في قاطع 9 نيسان الذي يضم بلديتي الغدير وبغداد الجديدة مما يعكس مدى حجم المشكلة و تفاقمها في مدينة بغداد.

الشكل (5 - 19)

التوزيع المكاني لتجمعات السكن العشوائي في بلدية الغدير ببغداد

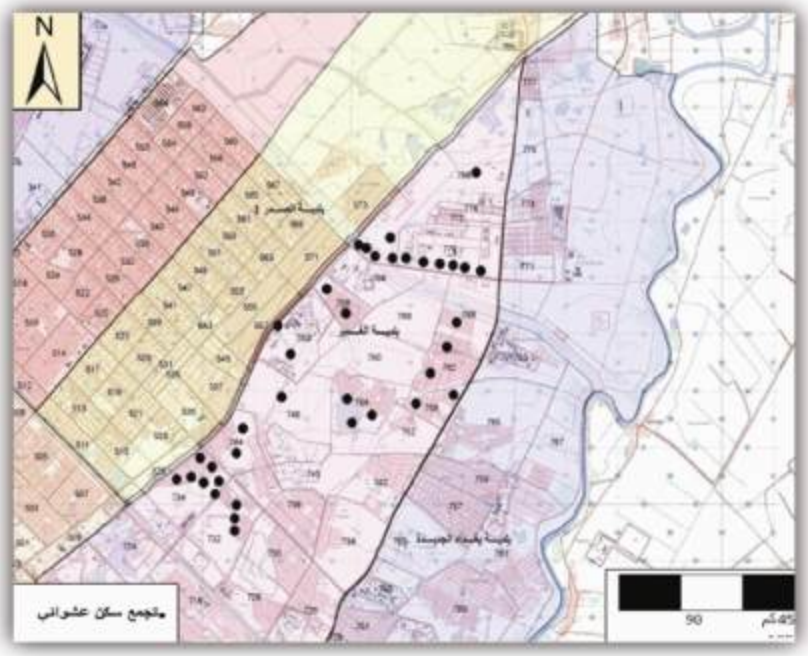

وعلى الرغم من السعي الى اعداد الخطط الهيكلية على مستوى المحافظات التي انجزت او جاري العمل عليها كمخططات لمحافظات المثنى، الشكل (5 - 20) و بابل وصلاح الدين والنجف و واسط ، من اجل ايجاد رؤية مستقبلية للتنمية المكانية المحلية لاستعمالات الارض وتكاملها مع المحافظات المجاورة ومع خطط التنمية المكانية الوطنية للعراق وسياساتها .فضلا عن اعتماد المخطط الاساس وبدائله المقترحة لمدينة بغداد، الشكل (5 - 21) ، والذي يجري

اعداده حاليا على وفق السياسات المكانية لخطة التنمية الوطنية . وغيرها من مدن العراق التي اعدت لها مخططات اساسية لحل المشكلات التي تواجه المدن ومنها مشكلة العشوائيات فان تفعيل مثل هذه المخططات وتنفيذها يتطلب بذل المزيد من الجهد مع مراعاة مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

الشكل (5-20)

جانب من المخطط الهيكلي لمحافظة المثنى

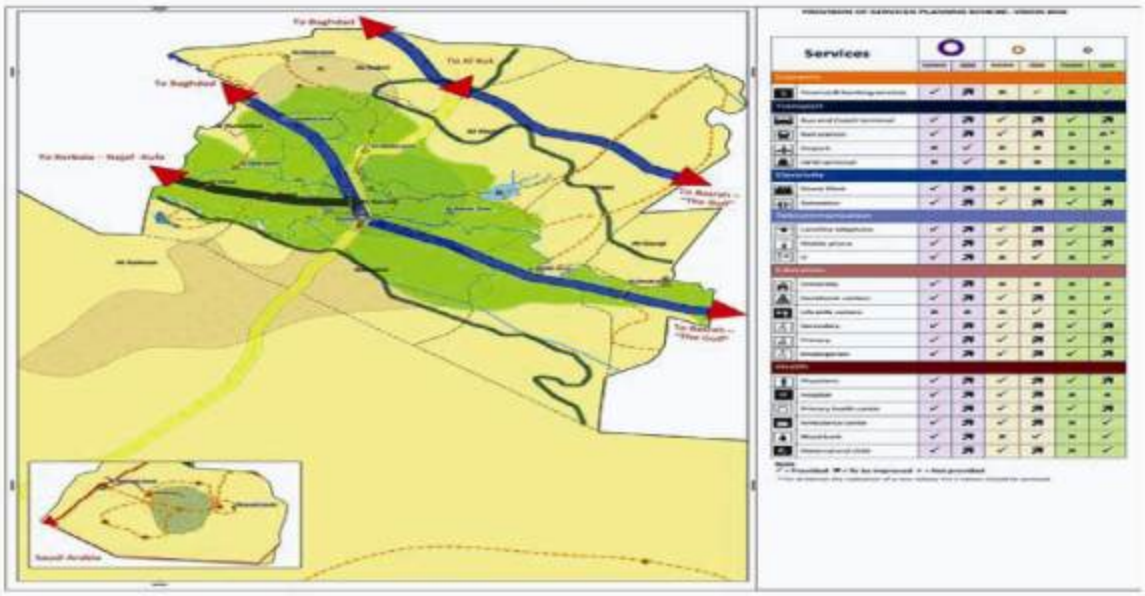

الشكل (5-21)

بدائل المخطط الاساس الذي يجري العمل على اعداده لمدينة بغداد

2-5 الامكانات والمزايا النسبية للمحافظات

تتميز البنية المكانية في العراق بتنوعها ففي حين تتميز محافظات مثل البصرة وميسان وكركوك وذي قار بالحقول النفطية تتميز محافظات اخرى بانها الاولى في الانتاج الزراعي مثل نينوى وصلاح الدين فيما تحوي محافظات الانبار والنجف والمثنى على مجموعة من المعادن والرمال التي تدخل في صناعات السمنت والزجاج وغيرها ، وتضم البنية المكانية للعراق ما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات السياحية الدينية في محافظات كربلاء والنجف وبغداد وصلاح الدين والاصطياف في محافظات اقليم كردستان ، تشتمل محافظات اخرى على منافذ حدودية مهمة للاقتصاد الوطني والمحلي مثل مؤانئ البصرة ومنافذ صفوان والشلامجة في البصرة ومنفذ طريبيل والوليد في الانبار والمندرية في ديالى ، وتعد الانهار والاثار والتنوع في التضاريس من جبال وسهول ووديان وانهر وبحيرات واهوار في مختلف محافظات العراق من اهم مميزات التنوع في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في العراق .

وعلى الرغم من ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والترب الصالحة للزراعة والصناعات الانشائية ووجود نهري دجلة والفرات ورافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكاربوهيدراتية الضخمة التي حبا بها الله عز وجل ارض العراق ووجود بنى ارتكازية ومراكز تنمية رئيسة وثانوية وانتشارها على عموم محافظات العراق يوفر الاساس الملائم للانطلاق لتصحيح البنية المكانية للتنمية باتجاه عمليات الاعمار واعادة الاعمار من خلال توزيع الانشطة الاقتصادية والخدمات بشكل اكثر توازنا وتكاملا وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة او جزء منها وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف ويحجم من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والتوزيع الهرمي غير المناسب للمستقرات البشرية ، ويمكن ابراز اهم الامكانات والمزايا التي تتمتع بها كل محافظة بالاتي :-

1-2-5 محافظة بغداد

تعد محافظة بغداد من اهم المحافظات في العراق لكونها عاصمة العراق وذات ثقل سكاني كبير يشكل اكثر من 20 % من سكان العراق حيث بلغ سكانها استنادا الى نتائج الحصر والترقيم "7239562" مليون نسمة لعام (2012) مما يجعلها اكبر مدينة في العراق من ناحية عدد سكانها ، تقع محافظة بغداد في وسط العراق وبهذا الموقع تميزت بعدة مميزات نسبية فهي تضم عدداً كبيراً من الاستثمارات الصناعية الكبيرة في مختلف الفروع الصناعية إلى جانب كثير من الصناعات الصغيرة الحرفية التقليدية والتي تسوق منتجاتها إلى مختلف محافظات العراق وقد ساعد على ذلك موقعها في قلب العراق والإمكانات البشرية والمادية والتفوق التقليدي لكونها مركز النمو الرئيس في العراق وتنوع الإمكانات الصناعية والتجارية ، وتمتلك مساحات زراعية ومصادر للمياه متمثلة بنهر دجلة وامكانات سياحية مهمة ولاسيما السياحة الدينية والأثرية ،ووفرة الامكانات والكوادر البشرية وتركز اغلب الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية فيها ، والقدرة التنافسية والتسويقية للمحافظة اذ تلعب دورا مهما ورئيسا ليس على صعيد العراق فقط بل على مستوى الشرق الاوسط والعالم .

2-2-5محافظة نينوى

تتميز بكونها ثاني اكبر المحافظات ومن اهم خصائصها هو تنوع طوبوغرافية الارض فيها ومرور نهر دجلة ووجود سد الموصل ولها اهمية كبيرة في انتاج الحبوب ولاسيما محصولي الحنطة والشعير اذ تشكل نسبة (54 %) من انتاج الحبوب في العراق لذا فهي تعد سلة العراق الغذائية كما تتميز بميزات نسبية مهمة ومنها وجود مساحات زراعية كبيرة ووجود مصادرللمياه متمثلة بنهر دجلة وكثرة العيون والابار وامتلاكها ثروة حيوانية تعادل ربع الثروة الحيوانية في العراق ووجود صناعات كثيرة مثل صناعة النسيج والالبسة الجاهزة والالبان والسكر والاسمنت والادوية وغيرها وتمتلك المحافظة ثروة معدنية متمثلة بالكبريت والذي هو اكبر احتياطي للكبريت في العالم والنفط ومعادن اخرى والتي تدخل كمواد اولية في كثير من الصناعات ووجود مصفى القيارة الذي يقوم بانتاج المشتقات النفطية وخصوصا مادة القير وتتميز بموقع جغرافي له اثر في تنشيط التجارة مع سوريا والدول الاخرى المجاورة كما تتميز بامكانات سياحية طبيعية ودينية واثرية ووفرة الموارد البشرية فيه .

3-2-5محافظة البصرة

تعد البصرة المركز التجاري الرئيس وعاصمة العراق الاقتصادية ، إذ تتميز البصرة بموقعها المتفرد على الخليج العربي الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق ، وبامتداد يقارب 110 كيلو مترات على شط العرب ويقع مركز المدينة على بعد 67 كيلومتراً عن الخليج وهي ثغر العراق ومنفذه للاتصال بالعالم الخارجي وتجاورها ثلاث دول (السعودية ، الكويت ، ايران) ، تتصل مع العالم الخارجي بحرا عبر ثلاثة خطوط ملاحية ، وفيها أربعة موانئ (خور الزبير ، أم قصر ، المعقل ، أبو فلوس) ومطارا دولي ، ومنفذان بريان (سفوان مع الكويت والشلامجة مع إيران)وتتنوع موارد البصرة وتكثرعوائدها ، إذ حبا الله البصرة بثروات كثيرة وجعلها مدينة الخيرات بامتلاكها اكبر احتياطي نفطي تقدر(67.8) مليار برميل وهو يمثل 59 % من إجمالي الاحتياط النفطي العراقي ، وفيها 15 حقلا منها 12 منتجة ، وتنتج بالمعدل بحدود 2 مليون برميل يومياً .

وتتوافر فيها الإمكانات الزراعية والتجارية والبشرية التي تؤهلها لتكون من أهم مدن المنطقة ، ففي المجال الزراعي يساعد تنوع التربة في البصرة من مزيجية وطينية غدقة ورملية ومناخ ملائم للتنوع في الإنتاج الزراعي مما يشجع على زراعة المحاصيل الإستراتيجية والتمورو الطماطة اما في المجال الصناعي فتتوفر في البصرة مقومات لعدد من الصناعات النفطية وخاصة الغازية والبتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب.

وعلى الصعيد التجاري فقد ساعد وجود المنافذ الحدودية والموانئ على تنشيط الحركة التجارية في البصرة كما إن وجود مناطق الاهوار بتنوع مواردها ومناظرها الخلابة، ساعد في توفر الثروة الحيوانية والسمكية والنهرية والطيور التي تشكل عنصرا مهما في التنوع البايولوجي في العراق، كما إنها توفر فرصة مستقبلية للسياحة الطبيعية طيلة أيام السنة.

5-2-4 محافظة بابل

تتميز محافظة بابل بعدد من المميزات التي تجعلها ذات اهمية نسبية بين محافظات العراق اذ تعد محافظة بابل مركزا مهما في منطقة الفرات الاوسط فهي محافظة زراعية بالدرجة الأولى لامتلاكها مقومات الإنتاج الزراعي كالأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة ومصادر المياه فضلا عن الايدي العاملة المتخصصة بالزراعة وذات التنوع الانتاجي الزراعي والحيواني كالمواشي والدواجن والاسماك والنحل ومرور نهر الفرات من الشمال الى الجنوب ،كما تمتلك المحافظة قاعدة صناعية عريقة وكبيرة بالنسبة للصناعات النسيجية والمكائن والمعدات وصناعة السيارات ، وتتمتع المحافظة بوجود اماكن لاقامة المشاريع السياحية والترفيهية اذ تمتلك كثيراً من المقامات والاضرحة المقدسة للائمة والاولياء الصالحين يمكنها الاسهام بخلق حركة سياحية دينية واسعة ،وتحتوي مناطق اثرية واسعة لاقدم الحضارات التي عرفتها البشرية في بابل وكيش وبور سيبا وكذلك في منطقة الكفل والطليعة حيث تمتلك المحافظة (157) موقعاً أثرياً أبرزها مدينة بابل التاريخية و(100) موقع ديني أبرزها مرقد الإمام القاسم والإمام الحمزة (عليهما السلام) أبناء الأئمة الأطهار، كما تمتاز بوفرة الأيدي العاملة الماهرة وفي الاختصاصات المتعددة للنهوض بواقعها التنموي على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

5-2-5 محافظة كربلاء

تتميز محافظة كربلاء بمميزات نسبية اذ تعد من اهم المراكز السياحية الدينية في العراق لوجود مرقدي الأمامين الحسين والعباس "عليهما السلام" ، وتتميز بمقومات سياحية طبيعية لوجود بحيرة الرزازة وعين التمر فضلا عن المواقع الأثرية السياحية المتعددة في المحافظة . وتتمتع بامتلاكها أمكانات زراعية حيث توجد فيها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ومناطق البساتين حيث تزرع الخضروات والفواكه واشجار النخيل ،ووجود امكانات صناعية ولاسيما الصناعات الأستخراجية لمقالع الرمل وصناعة مواد البناء كالأسمنت والطابوق ،وامتلاكها الامكانات البشرية والايدي العاملة والخبرات الفنية في المؤسسات الحكومية ووجود جامعة كربلاء والمؤسسات العلمية .

5-2-6 محافظة ديالى

تتميز محافظة ديالى بموقعها حيث تقع وسط العراق وتكمن اهميتها الموقعية بوجود منفذين حدوديين هما " منفذ المنذرية ومنفذ مندلي " مع ايران وهذه الطرق من اقصر الطرق التجارية الى العاصمة بغداد وهي تمثل (4,1 %) من مساحة العراق ويبلغ عدد سكانها (137103) نسمة وهو يمثل (4,3 %) من مجموع سكان العراق ، وتمتلك اهمية زراعية حيث تشكل اراضيها الزراعية اكثر من (41 %) من مجموع مساحة المحافظة واحتوائها على مناطق واسعة لبساتين الفاكهة ، ووجود حقول نفط وحقول غاز واعدة ، ووجود منشآت صناعية كبيرة متمثلة بصناعة الكهربائيات ومعامل للصناعات الغذائية والأنشائية ووجود المناطق السياحية الطبيعية.

5-2-7 محافظة ميسان

تمتلك محافظة ميسان عدة ميزات نسبية من اهمها ان لها حدوداً مشتركة ومنافذ حدودية مع ايران والتي يمكن استثمارها للتبادل التجاري وتشكل مساحتها نسبة (3.7 %) من مجموع مساحة العراق وتمتلك مساحات صالحة للزراعة تقدر نسبتها (3.6 %) من مجموع المساحات الصالحة للزراعه في العراق ، كما وتعد المحافظة من المراكز المهمة لأنتاج النفط في البلد حيث توجد فيها حقول النفط والغاز ومقومات صناعية لامتلاكها مواد اولية لمعامل قصب السكر ومعامل الورق ومعمل الزيوت والبلاستك فضلا عن الصناعات الأنشائية كالطابوق والحصى ، كما تتوفر فيها مقومات سياحية متمثلة بوجود الأهوار التي تؤهلها لكي تكون مركزا سياحيا ومصدرا للثروة الحيوانية والسمكية والزراعية وكذلك السياحة الأثرية والدينية حيث تمتلك المحافظة (305) مواقع اثرية.

5-2-8 محافظة كركوك

لمحافظة كركوك اهمية خاصة بالنسبة للعراق فهي حلقة وصل بين المناطق الجبلية والمناطق السهلية اذ تشكل نسبة (4.13 %)من مجموع سكان العراق واهم المميزات النسبية التي تتميز بها هي امتلاكها لمقومات اساسية لقيام الصناعه اذ تعد المحافظة من مراكز الأنتاج المهمة في العراق بانتاج النفط والصناعات النفطية وانتاج الغاز والكبريت والصناعات الأنشائية والأسمنت ، وتتمتع المحافظة بمقومات زراعية اذ توجد فيها مساحات صالحة للزراعة تقدر بنسبة (61 %) من مجموع مساحة المحافظة وتتميز بانتاجيتها العالية لمحصولي الحنطة والشعير والذرة الصفراء ولاسيما قضاء الحويجة . كما تمتلك ايضا امكانات سياحية طبيعية وتاريخية ودينية كالمساجد والمزارات والكنائس وقلعة كركوك .

5-2-9 محافظة صلاح الدين :-

ان اهم مايميزها هوموقعها وسط العراق وأمكاناتها الزراعية اذ تتوفر فيها مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة اذ تشكل المساحات الصالحة للزراعة (12 %) من مجموع المساحات في العراق ، فضلا عن الى توفر مقومات صناعية فيها اذ تمتلك كثيراً من المشاريع الصناعية الكبرى على مستوى البلد مثل مصفى بيجي ومعمل ادوية سامراء والأسمنت والزيوت والمنظفات مما يجعلها قطبا صناعيا اساسيا على مستوى العراق ،وتوجد فيها امكانات سياحية دينية تاريخية واثرية متمثلة بالروضة العسكرية "مرقد الأمام على الهادي والحسن العسكري " (عليهما السلام) وامكانات سياحية طبيعية متمثلة ببحيرة الثرثار، كما توجد فيها امكانات علمية متمثلة بجامعة تكريت وجامعة سامراء وتوفرامكانات مادية وبشرية اذ ما تم استثمارها بشكل صحيح وجعل المحافظة قطباً مهماً من اقطاب التنمية الزراعية والصناعية والسياحية المهمة الجاذبة للنشاط الاقتصادي من خلال توفير بنية تحتية وتوسيع الفرص الأستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية " الزراعية والصناعية ".

5-2-10محافظة الانبار

لها دورمتميزحيث تجاور عدة محافظات وهي (نينوى، صلاح الدين، بغداد، كربلاء، النجف، بابل) كما تجاور دولاً عربية وهي (سوريا والاردن والسعودية) لذلك تعد بوابة العراق الغربية اذ تمتلك اربعة مجمعات للمنافذ الحدودية يمكن استثمارها لانعاش التجارة ، وبهذا الموقع تميزت المحافظة بعدة مميزات نسبية من اهمها المساحة الشاسعة للمحافظة اذ تشكل اكبر مساحة بالنسبة لبقية المحافظات في العراق، ووفرة الموارد الطبيعية اذ تمتلك المحافظة كثيراً من الموارد المعدنية كالفوسفات والغاز الطبيعي والرمل الزجاجي والسمنت والكبريت والمواد الاولية الاخرى والتي لها دور مهم في قيام كثيراً من الصناعات ، وتوجد في المحافظة مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية على امتداد نهر الفرات ومناطق واعدة للاستثمار الزراعي في البادية الشمالية وكذلك وجود مياه جوفية يمكن استغلالها في الزراعة كما تمتاز المحافظة بوجود مواقع سياحية طبيعية مثل بحيرة الحبانية والرزازة والثرثار فضلا عن توفرالمياه الكبريتية والعيون في حديثة وكبيسة وامكانية استخدامها للعلاجات الطبية.

5-2-11محافظة المثنى

تعد محافظة المثنى من المحافظات الحدودية اذ تحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي ، وهي ثاني اكبر المحافظات مساحة اذ تمثل مايقارب (12 %) من مساحة العراق وبموقعها هذا تميزت بالكثير من المميزات النسبية من اهمها كونها زراعية لوجود نهر الفرات واراض شاسعة بضمنها مناطق البادية التي تصلح للزراعة وانتاج المحاصيل الزراعية كما وتتمتع بامكانات صناعية حيث تتوفر فيها المواد الاولية لبعض الصناعات (كمعمل سمنت المثنى ومعمل سمنت الجنوب ومصفى النفط في المثنى) ووجود مملحة السماوة التي تعد مصدراً للمادة الاولية لكثير من الصناعات ، والمواقع الاثرية (اثار الوركاء) والسياحية الطبيعية (بحيرة ساوة) ووجود جامعة المثنى التي تعد رافداً علمياً وبحثياً وتوفرالايدي العاملة واتساع نسبة السكان في سن العمل والنشيطين اقتصادياً .

5-2-12محافظة القادسية

ان مايميز محافظة القادسية هو اراضيها الواقعة ضمن منطقة الفرات الاوسط ويغلب طابع الخصوبة على اراضيها وتشكل نسبة (1,9 %) من مجموع مساحة العراق ، وتتمتع المحافظة بميزات نسبية كثيرة من اهمها امتلاكهالمساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة (14200) دونم ومن اهم منتوجاتها الزراعية الرز والشعير ، كما تمتلك ثروة حيوانية جيدة من الابقار والجاموس ، وتتمتع بامكانات صناعية اذ توجد العديد من المصانع مثل صناعة المطاط واطارات السيارات ومصانع النسيج، وامكانات سياحية يمكن استغلالها وتطويرها لتشجيع السياحة في المحافظة وتنميتها كالمناطق السياحية الاثرية والطبيعية (هور الدلج) الذي يقع بين محافظتي القادسية وواسط.

5-2-13محافظة ذي قار

وتتميز بعدة مميزات نسبية اذ تتمتع بوجود امكانات وثروة نفطية كبيرة متمثلة بوجود عدد من الحقول النفطية الكبيرة منها حقل الغراف والرافدين وحقل ابو عامود وحقل الصبة وحقول اخرى غير مكتشفة يمكن استثمارها في مجال الصناعة التحويلية ويؤمل ان تكون من احدى اهم المحافظات المنتجة للنفط والغازحيث يقدر نسبة الاحتياطي النفطي بأكثر من (6 مليارات برميل) فضلا عن الموارد المعدنية والمواد الاولية الاخرى ، وتضم المحافظة اراضي زراعية واسعة وشبكة من قنوات الري ووجود مسطحات مائية كبيرة متمثلة بمناطق الاهوار يمكن استثمارها لاغراض اقتصادية (تربية الاسماك والمواشي وللسياحة الطبيعية) ، وامتلاكها مواقع اثرية وامكانات سياحية كبيرة وموارد بشرية والتي تعد عنصراً مهماً من عناصر التنمية في المحافظة .

5-2-14 محافظة واسط

وتمثل مساحتها بنحو (3,9 %) من مجموع مساحة العراق ومن اهم المميزات التي تتمتع بها موقعها لكونها محافظة حدودية اذ انها تحد ايران من جهة الشرق وبهذا الموقع يكون لها اهمية تجارية وتعد سوقاً واسعة يمكن الاستفادة منها باقامة مشاريع خدمية وتجارية وسياحية ، كما تتمتع بمقومات زراعية كالاراضي الصالحة للزراعة والوفرة النسبية للمياه ووجود سدة الكوت والثروة الحيوانية ، كما تمتلك المحافظة مقومات نفطية اذ تنتج البترول

من حقل الاحدب وتوفر الموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والجبس والتي تدخل كمواد اولية لكثير من الصناعات فضلا عن مقالع الحصى والاسمنت والجص والسيراميك ، ووجود مقومات سياحية متمثلة بهور الدلج والذي يمكن تطويره وجعلة منطقة سياحية ومحمية طبيعية .

5-2-15 محافظة النجف

تتميز المحافظة بمميزات نسبية من اهمها امتلاكها مساحات من التربة الصالحة للزراعة التي يمكن استثمارها في الانشطة الزراعية تبلغ مساحتها نسبة (6,6 %) من مساحة العراق وتقع مساحة (5 %) من المحافظة ضمن السهل الرسوبي اما باقي المساحة فتقع ضمن الهضبة الغربية .
وتمتلك مقومات صناعية كالصخور الصناعية والخامات (حجر الكلس والجبس والحصى والرمل) والدولومايت والكبريت واليورانيوم . ومن اهم المميزات ايضاً التي تتمتع بهاهي السياحة الدينية لوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) وعدد كبير من المناطق السياحية الدينية والمواقع الاثرية ، وكذلك توفر الامكانات البشرية التي يمكن استثمارها في دعم التنمية الزراعية والصناعية والسياحية اذ بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا (54 %) من مجموع السكان .

5-2-16 محافظة اربيل

ان اهم ما يميزها هو وقوعها شمال العراق على الحدود التركية من الشمال والحدود الايرانية من الشرق اذ تتميز بطبيعتها الخلابة الجميلة المتمثلة بوجود أشهر السلاسل الجبلية في اقليم كوردستان، اذ تقع قمة جبل حصاروست كاعلى قمة جبلية في العراق في شمال شرق أربيل ، وتضم مجموعة كبيرة من أجمل المصايف كمصيف بيخال وشقلاوة وشلالات كلي علي بك والمناطق الاثرية والتاريخية والتي تتوزع على مختلف مناطق المحافظة اذ تعد قلعة اربيل من اقدم المدن المعروفة في العالم بتاريخها الممتد لأكثر من (6000) عام والمنارة المظفرية وتل قصر وغيرها ، كما تتمتع بامكانات زراعية لانتاجها الحبوب كالقمح والشعير والمحاصيل الزراعية الاخرى واشجار الفواكه ، فضلا عن امتلاكها الثروات الطبيعية واهمها النفط والمعادن الفلزية واللافلزية والاحجار الكلسية والرخام ،وهنالك أربعة طرق خارجية مهمة تربط مدينة أربيل بباقي محافظات ومناطق العراق وخارجه ولعل أشهرها الطريق الذي ينطلق من أربيل وينتهي عند معبر حاج عمران عند الحدود العراقية الايرانية ، وطريق أربيل- كركوك الذي يربط ما بين هاتين المدينتين المهمتين، وكذلك يربط هذا الطريق أربيل ببغداد باتجاه الجنوب انطلاقا من كركوك ويربطها عن طريق كركوك أيضا بالسليمانية باتجاه الشرق. وهنالك طريقان خارجيان آخران مهمان أيضا وهما طريق أربيل- الموصل، وطريق أربيل- دهوك وكل هذه الطرق الرئيسة الى جانب مجموعة طرق ثانوية تشكل الشرايين التي تربط أربيل بباقي المناطق المجاورة خصوصا والعراق عموما.

5-2-17 محافظة السليمانية

تتميز محافظة السليمانية بحدودها المشتركة مع ايران من جهة الشمال والشرق اذ تضم السليمانية عدة اقضية من أهمها قضاء بنجوين الذي يعد موقعاً استراتيجيا لكونه أحد المنافذ الحدودية المهمة بين إقليم كوردستان وإيران ، كما يشتهر بتوفر كميات كبيرة من المعادن مثل الحديد وأحجار المرمر على جبالها ووجود حقول للنفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كور مور ، فضلاً عن المواقع الأثرية التي تعود إلى آلاف السنين مثل (قلعة كجي) ، وتوجد كثير من المصايف السياحية الجميلة في المحافظة منها مصايف أحمدآوا وسرجنار ودوكان وجبل ازمر الشهير في المدينة وغيرها. وفي المحافظة أيضا سدان كبيران تم انشاؤهما في خمسينيات القرن الماضي، وهما سد دوكان وسد دربنديخان وتشتهر المحافظة بالزراعة وخصوصا الحبوب واشجار الفواكه وبنجر السكر ، وكذلك كثرة المراعي الطبيعية فيها. وتميزت المدينة ايضا بسمتها الثقافية اذ توجد فيها جامعة من أكبر الجامعات بإقليم كردستان العراق وهي جامعة السليمانية .

5-2-18 محافظة دهوك

تعد محافظة دهوك من المحافظات ذات الاهمية وخاصة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، فان الاثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على أهميتها ففيها كثير من المواقع الاثرية ، فضلا عن موقعها المتميز وذلك لوقوعها على الحدود التركية من الشمال ومرور خط مواصلات دولي استراتيجي فيها يربط العراق وتركيا والعالم الخارجي، وكذلك مرور خط انبوب النفط المار من كركوك إلى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية، تتميز محافظة دهوك بتضاريسها المتنوعة من جبال شاهقة بالغة الوعورة والتعقيد اذ تحيط الجبال بالمدينة من ثلاث جهات ، الى السهول الفسيحة والغنية بمواردها الزراعية والتي تشكل المنطقة الجنوبية للمحافظة اذ تشتهر بكثرة بساتينها وفاكهتها ولاسيما اشجار الكروم والخوخ ، ووجود الموارد المائية المتمثلة بروافد نهر دجلة وكثير من المساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعة، وكل ذلك يشكل قوة زراعية وصناعية ومناطق سياحية جميلة اذ ان الشلالات تعد من اهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية ، ووجود حقول النفط مثل حقول تاوكي وحقول اميدية ووجود الكثير من المعادن المهمة مثل: الكبريت، والفوسفات والرخام.
ولربط اقطاب التنمية القطاعية التي اقترحتها الخطة بمحتواها المكاني واستناداً الى الواقع والامكانات التنموية والميزة النسبية لكل محافظة يمكن طرح النموذج التنموي المكاني الاتي خلال المرحلة القادمة :-

جدول (٥-٤)
اقطاب التنمية المكانية في المحافظات

المحافظات	اقطاب الصناعة والطاقة	اقطاب زراعية	اقطاب سياحية
بغداد	محاور التنمية خارج مدينة بغداد مثل عويريج الصناعية والنهروان	محاور التنمية الزراعية في محيط مدينة بغداد	محور نهر دجلة وقناة الجيش وتاهيل المناطق التاريخية والتراثية واضرحة الأئمة....
نينوى	تنمية وتاهيل القطب الصناعي المقترح في حمام العليل	محور التنمية الزراعية في اراضي الجزيرة الشمالي والجنوبي والشرقي	محور التنمية في بحيرة سد الموصل وتاهيل مناطق الغابات واثار الحضر والمواقع السياحية الطبيعية والدينية والاثرية
البصرة	استثمار الحقول النفطية واستخدامها في الصناعات النفطية والبتروكيماوية وانشاء ميناء الفاو الكبير كمدينة اقتصادية استثمارية متكاملة	دعم اعادة احياء بساتين النخليل الكبيرة على محور شط العرب	محور التنمية السياحية في مناطق الاهوار والمناطق المطلة على ضفاف شط العرب وخاصة الجزر النهرية فيه مثل السندباد وام الرصاص
بابل	محور التنمية الصناعية في منطقة الاسكندرية وجرف الصخر	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات ومنطقة القاسم من خلال دور جامعة القاسم الخضراء	محور التنمية السياحية الاثرية المتمثلة باثار بابل التاريخية والسياحية والدينية
كربلاء	محور التنمية الصناعية للصناعات الاستخراجية لمقالع الرمل وصناعة الطابوق والاسمنت	محور التنمية الزراعية لمناطق البساتين والمحاذية لنهر الفرات	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بمرقدي الامامين الحسين والعباس (ع) والسياحة الطبيعية المتمثلة ببحيرة الرزازة وعين تمر
ديالى	محور التنمية الصناعية المتمثل باستخراج النفط والغاز من حقل خانة والحقول الاخرى وتعزيز الصناعات الغذائية	محور التنمية الزراعية لمناطق بساتين الفاكهة واعادة تاهيلها	محور التنمية السياحية المتمثلة بمنطقة (الصدور) والمناطق السياحية الطبيعية
كركوك	محور التنمية الصناعية المتمثلة بحقول النفط والغاز في حقل كركوك وحقل جمبوروباي حسن	محور التنمية الزراعية في قضاء الحويجة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير)	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بقلعة كركوك والسياحية الدينية كالكنائس والاديرة
صلاح الدين	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصفى بيجي ومحطة كهرباء بيجي ومعمل ادوية سامراء ومعامل الاسمنت والجص	محور التنمية الزراعية لمناطق البساتين في قضاء الدجيل وبلد وسامراء والشرقاط.	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بالروضة العسكرية لمرقد الامام علي الهادي وحسن العسكري (ع) وسياحة طبيعية متمثلة ببحيرة الثرثار
الانبار	محور التنمية الصناعية للفوسفات في منطقة عكاشات وصناعة الزجاج والحصى والرمل وحجر الكلس والدولومايت	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات وفي منطقة البادية الشمالية	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة ببحيرة الحبانية وسد حديثة والعيون في حديثة وكبيسة واستخدامها للسياحة العلاجية
النجف	محور التنمية الصناعية في الهضبة الغربية في منطقة الشبكة ومناطق وجود حجر الكلس والجبس والحصى والرمل والدولومايت	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات وفي قضاء المشخاب	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب (ع) والمراقد للائمة الطاهرين والمواقع الاثرية

الديوانية	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصانع المطاط واطارات السيارات ومصانع النسيج في الديوانية فضلا عن معامل الاسمنت والطابوق	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية للنهر وضمن منطقة الفرات الاوسط ولاسيما محصولي الرز والشعير	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بهور الدلج فضلا عن المناطق السياحية الاثرية
واسط	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقل الاحدب النفطي وحقل بدرة النفطي والموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والجبس ومقالع الحصى والاسمنت حقل الغراف والرافدين والحقول النفطية الاخرى لقيام الصناعات الاستخراجية والتحويلية	تعزيز محور التنمية الزراعية في اقضية الصويرة والحي	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بهور الدلج والمناطق السياحية الطبيعية المتمثلة بسدة الكوت
ذي قار	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقل الغراف والرافدين والحقول النفطية الاخرى لقيام الصناعات الاستخراجية والتحويلية	محور التنمية الزراعية حول نهر الغراف ونهر الفرات	محور التنمية السياحة الطبيعية المتمثلة بالاهوار والسياحة الاثرية للمواقع الاثرية في أور...
المثنى	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصفى نفط المثنى ومعمل سمنت المثنى ومملحة السماوة	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات فضلا عن منطقة البادية	محور التنمية السياحية الاثرية المتمثلة باثار الوركاء والسياحة الطبيعية المتمثلة ببحيرة ساوة
ميسان	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقول النفط والغاز فيها والمواد الاولية لمعامل قصب السكر ومعامل الورق والصناعات الانشائية	محور التنمية الزراعية لمحصول قصب السكر والقصب الخاص بصناعة الورق	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بوجود الاهوار وكذلك السياحة الدينية والاثرية لوجود كثير من المواقع الاثرية
اربيل	حقول النفط والمعادن الفلزية واحجار الكلس والرخام	محور التنمية الزراعية في مناطق بساتين الفواكه ومناطق انتاج محصول القمح والشعير	اقطاب التنمية السياحية في المناطق الجبلية السياحية والمصايف الجميلة في شقلاوة وشلالات كلي علي بك وصلاح الدين والمناطق الاثرية والتاريخية المتمثلة بقلعة اربيل والمنارة المظفرية وتل قصر
دهوك	حقول النفط المنتجة مثل حقوزل تاوكي والمناطق التي تحتوي على الكبريت والفوسفات والرخام	بساتين الفواكه والمناطق بالقرب من روافد نهر دجلة	محور التنمية السياحية في المناطق الاثرية والتاريخية في التلال والكهوف والمناطق السياحية في مناطق الشلالات والبحيرات الطبيعية
السليمانية	حقول النفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كورمور والمعادن مثل الحديد واحجار المرمر والشلالات والمساقط المائية لانتاج الطاقة الكهربائية	بساتين الفواكه وانتاج الحبوب وبنجر السكر	المناطق الاثرية والتاريخية المتمثلة بقلعة كجي والمصايف الطبيعية السياحية الجميلة في سرجنار وسد دوكان ودربندخان

5-3الرؤى المكانية

خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكافأ فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات العراق وتقليل الفجوه التنموية بين الحضر والريف والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية للاقاليم والمحافظات وبما يقود الى تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع

الحاجات والامكانات والميزات النسبية لمختلف مناطق العراق ومحافظاته ويسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية والتركز الشديد للسكان والنشاط الاقتصادي الساند حاليا.

5-4الاهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الاول : تقليل التباين المكاني بين المحافظات

وسائل تحقيق الهدف :

- توزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات المختلفة وبما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات على وفق المعايير التخطيطية والكفاءة الاقتصادية بالنسبة للقطاعات السلعية .
- تعظيم استغلال الامكانات والميزات النسبية للمحافظات
- استثمار مبدأ الانشطة المحايدة موقعيا بالنسبة للمناطق التي تعاني من مشاكل خاصة او ضعف في الامكانات التنموية .
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الاقل نموا من خلال سياسات الاعفاءات والرسوم والضرائب
- استمرار اعداد الدراسات التنموية لمستويات التفاوت التنموي بين المحافظات ومستويات الحرمان واعتمادها في عملية توزيع الاستثمارات ضمن الموازنات السنوية .

الهدف الثاني : تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية

وسائل تحقيق الهدف :

- تامين الخدمات العامة في المناطق الريفية .
- استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية بشكل جيد.
- ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية وفيما بينها لغرض تعزيزاستثمار هذه المناطق اقتصاديا وخاصة في الزراعة .
- استكمال دراسات التنمية الريفية المتكاملة للمحافظات .
- اعطاء اولوية في تقديم الخدمات الى القرى المرشحة للتطوير او القرى التي لا تقل كثافاتها السكانية عن 1000 نسمة .
- تبني قانون للتخطيط العمراني في العراق يؤمن شمول القرى والمناطق الريفية بالخدمات البلدية وضمن مهام الوحدات الادارية التابعة لها

الهدف الثالث :تحسين تراتيب النظام الحضري في العراق

وسائل تحقيق الهدف :

- ايجاد مناطق خالية او مناطق استثمارية في المحافظات كافة وخارج مراكز المحافظات المخدومة بمجمعات سكنية خاصة بها .
- استغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الاستثمارات والبنى الارتكازية نحوها .
- التوسع في اقامة المدن الجديدة والمدن التوابع حول المدن الكبرى ولاسيما تلك التي تعاني من محددات التوسع المستقبلي .
- توجيه الانشطة المحايدة موقعيا نحو المدن الصغيرة او بطيئة النمو مثل الجامعات والكليات والمعاهد التقنية
- نقل الانشطة التخزينية والانشطة الصناعية من مراكز المدن ولاسيما الكبرى الى الضواحي والمدن الصغيرة والمتوسطة على وفق أسس تخطيطية تراعي المعايير البيئية .

الهدف الرابع : تكامل انظمة النقل المختلفة

وسائل تحقيق الهدف :

- استكمال الطرق السريعة والشريانية بين المحافظات كطريق المرور السريع رقم (2) والطرق الحولية حول المدن الكبرى بما فيها بغداد .
- استكمال ربط الطريق السريع رقم (1) بالمراكز الحضرية التي يمر بالقرب منها واعادة تاهيل هذا الطريق
- الربط العرضي بالطرق بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة .
- تعزيز شبكة الطرق الريفية على وفق اولويات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة .
- تعزيز شبكة الطرق التي تربط المنافذ الحدودية بالمدن التي ضمن محاورها وغير المربوطة حاليا .
- تنفيذ مسارات سكة الحديد المزدوجة في المناطق غير المخدومة بخطوط سكة حديد على وفق مواصفات حديثة ضمن محوري بغداد كوت ناصرية بصرة، بغداد كوت عمارة بصرة .
- تحسين الخطوط الحالية وتحويلها الى خطوط مزدوجه على فق سرعة 250كم /ساعه .

- تنفيذ خط سكة حديد بغداد كركوك الذي يتفرع الى اربيل والى السليمانية.
- تنفيذ خط السكة الدائري حول بغداد .
- تعزيز النقل العام في المدن وخاصة الكبرى منها للحد من ازدحام الطرق .
- تنفيذ شبكة لقطارات النقل الحضري (المترو) .
- انشاء مطارات في مناطق متعددة في العراق على وفق نتائج دراسات جدوى فنية واقتصادية .

الهدف الخامس :التجديد الحضري لمراكز المدن واعادة النظر باستعمالات الارض الحضرية

وسائل تحقيق الهدف :

وضع دراسات متكاملة عن مناطق التجديد الحضري في المدن العراقية ولاسيما المدن الكبيرة والتراثية منها وبما يؤمن الحفاظ عليها ومعالجة اوضاع السكان القاطنين فيها. .

تفعيل الاستثمار في مناطق التجديد والتاهيل الحضري على وفق المخططات الاساسية للمدن ودراسات التجديد الحضري وبمختلف وسائل الاستثمار بما فيها بيع العقارات للشركات المستثمرة او ايجاد شراكة بين مالكي العقارات والشركات المطورة .

نقل الاستعمالات غير اللازمة للمدن كالاستعمالات الصناعية والتخزين الى مواقع ملائمة داخل المدن او خارجها وضمن مجمعات متخصصة مصممة لهذه الاستعمالات .

التزام امانة بغداد والبلديات بالاستعمالات والمعايير التخطيطية النافذة وعدم السماح بالتجاوز على نوع الاستعمال او تجزئة العقارات دون المعايير التخطيطية المقرة .

الحفاظ على الموروث التاريخي والمعماري للابنية من خلال تحفيز مالكيها على المحافظة عليها واستثمارها اقتصاديا .

تحويل بعض الشوارع التجارية والفرعية المزحمة في مراكز المدن الى شوارع خاصة بالمشاة مخدومة بنظام نقل جماعي مثل قطارات الترام وقطارات الانفاق

.الهدف السادس :تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية .

وسائل تحقيق الهدف :

استمرار تعزيز برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من خلال زيادة نسبة تخصيصات البرنامج الى اجمالي الموازنة الاستثمارية للدولة واتاحة مسؤولية المشاريع المحلية بالمحافظات كالمشاريع التربوية ،الصحية ، الخدمات البلدية ،الماء ، الصرف الصحي واية مشاريع يتحدد نطاق خدمتها بالمحافظة المعنية .

تعزيز دور الادارات المحلية في قرارات الوزارات الاتحادية فيما يتعلق بالمشاريع التي تخدم المحافظة .

تفعيل مجالس التخطيط والتنمية في المحافظات للتنسيق بين الوزارات الاتحادية والادارات المحلية .

بناء قدرات الكوادر المحلية بما يؤمن قيامها بادوارها المطلوبة بشكل جيد في مراحل التخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة .

تعزيز التنسيق والتكامل بين مديريات التخطيط التابعة لوزارة التخطيط والجهات المختصة في الوزارات والحكومات المحلية واعداد خطط المحافظات بشكل تشاركي .

قيام المحافظات بتامين العدالة والشفافية في توزيع ثمار التنمية على الوحدات الادارية كافة ضمن المحافظة المعنية وبما يتناسب مع حاجاتها وكثافتها السكانية وبالتنسيق مع المجالس المحلية للاقضية والنواحي.

الهدف السابع :معالجة مشكلة العشوائيات .

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع خطة شاملة لتحديد حجم المشكلة وتوزيعها المكاني واعطاء اولوية لمعالجتها على الامد المتوسط.
- اختيار السبل الملائمة لمواجهة المشكلة من خلال :
- اعادة تنظيم المناطق العشوائية في حالة امكانية تحقيق الحد الادنى من الشروط والمتطلبات التخطيطية والبيئية وشمولها بالخدمات الاساسية كافة .
- إمكانية الارتقاء بالعشوائيات من خلال اسلوب المشاركة لتطوير المناطق العشوائية بتقسيم الارض الى وحدات سكنية عالية الكثافة وجزء آخر للاستثمار التجاري يسهم في تمويل الاستثمار.
- ايجاد مواقع لاعادة اسكان المتجاوزين في الحالات التي يتعذر فيها اعادة تنظيم مناطقهم وان تتحمل الدولة متطلبات اعادة الاسكان او تامين قروض ميسرة طويلة الامد .
- تامين فرص عمل في مناطق اعادة الاسكان.
- وضع الترتيبات الاستباقية اللازمة للحد من اقامة عشوائيات جديدة.

الهدف الثامن : تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية والالتزام بمؤشراتها في وضع برامج التنمية المكانية وتنفيذها
- تشريع قانون وطني للتخطيط العمراني يتضمن هيكلة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط العمراني على المستوى الاتحادي والمحافظات والمهام التخطيطية لكل مستوى واليات وضع الخطط واقرارها ومتابعة تنفيذها والاجراءات في حالة التجاوز على المخططات الاساسية.
- تفعيل الالتزام بضوابط واليات تنظيم التخطيط الحضري والمخططات الاساسية للمستقرات البشرية وعدم التجاوز عليها.
- تطوير اليات السيطرة على تنفيذ المخططات الاساسية وعدم التجاوز عليها.

الفصل السادس
التنمية البشرية والاجتماعية

6-1 التعليم

لا يزال التعليم واحدا من أهم الشواغل التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. اذ على الرغم من التقدم الكبير في مرافق التعليم الابتدائي والالتحاق بالمدارس، ومكافحة الأمية، لاتزال الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم تتابع بوتائر متصاعدة. في الوقت نفسه، ما زالت تحديات مواكبة البناء المعرفي والتطوير المهاري تشكل تحديا اكبر في الدول النامية، ابتداء من رياض الاطفال مرورا بالتعليم قبل الجامعي الى المستويات الجامعية المتنوعة، ولمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، الريفية والحضرية، في المدن والبلدات الصغيرة والمدن الكبرى.

يعد التخطيط وصياغة السياسات من أجل التعليم وبناء المعرفة أحد الفصول الرئيسة لجعل الناس أكثر وعيا بالتحدي الاكبر الذي يواجه مستقبلهم المعرفي والمهاري. إذ ان هناك حاجة ملحة لفهم المكان الذي يقفون فيه، وما يجب القيام به لتحسين نوعية حياتهم.

تستند التوجهات الاساسية للتعليم في العراق الى تكامل راس المال البشري بوصفه مسارا موجها للتنمية. وهذا المنهج يقود الى تعزيز وتطوير قدرات الانسان العراقي خلال دورة حياته التعليمية الكاملة ابتداءً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مرورا بالتعليم قبل الجامعي وصولا الى التعليم العالي الى جانب مسالك البناء المعرفي الاخرى.

6-1-1 تحليل الواقع

انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي يسعى الى إعداد الاجيال المتعاقبة للتعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية المتغيرة دائماً، في الوقت نفسه يجري التاكيد على الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية والاخلاقية والثقافية.

انطلاقاً من المبادئ الدستورية تلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن المدرسة إناثًا وذكورا، وزيادة فرص الحصول على التعليم الكفء فالمستويات الأخرى مثل التعليم العالي بما فيه التعليم المهني والتعليم غيرالنظامي

وعلى الرغم من ان العراق سجل إنجازات كبيرة في مجالات محوالأمية والتعليم منذ عقود مضت،وذلك عن طريق تخصيص مواردمادية وبشرية متزايدة لمحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسط والثانوي والعالي، واتخذت تدابيرإضافية لجسرالفجوات المتبقية بين الإناث والذكورفي معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم. إلا ان العملية التربوية والعلمية وكما تعكسها بعض المؤشرات الاحصائية ظلت تعاني عموماً من تحديات واشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من تداعياتها.

إن مؤشرات التعليم في العراق اليوم ماتزال متدنية وبعيدة نسبياً عن الاهداف المرجوة، مما يؤكد ان التعليم،كأداة للتمكين، لايزال قاصراً عن مواجهة مشكلات الامية والتسرب من التعليم، وتحقيق المساواة بين الذكور والاناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله.إذ لاتزال التفاوتات التعليمية بين الجنسين كذلك اختلالاته الجغرافية موجودة، فالتفاوت بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات تتراوح مابين معدلات متدنية ومعدلات مرتفعة، وهو مايشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. كما تنخفض نسب الالتحاق في التعليم المتوسط والاعدادي.

وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصورالإمكانات المادية والبشرية والتقنية ،بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي، وإن كان من الصعب تحديد قوة واتجاهات هذه المؤشرات من مدة الى اخرى ، إلا أن الكثير من المعطيات والدلائل تشير اليوم إلى تراجعات أواختلالات ألمّت بالتطورالتعليمي ،لاسيما في المدى القريب.

أولاً-الالتحاق في التعليم

استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية) في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ ان ماتستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقاً لمؤشرات هذا المعدل، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة، وهو مايعكس هدراً في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف اعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد.

أ-التعليم الابتدائي الحكومي

لاتزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في انحاء كثيرة من العالم. وفي العراق لايزال طفل واحد في الاقل من أصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة. وحتى الاطفال الملتحقين في المدارس يواجهون مشكلات كثيرة منها مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية، ولوجستية، تسهم جميعها في إبطاء عملية التعليم والتاثير في نوعيته وفي تخفيض معدل الالتحاق بالمدارس، وأكثر من يتاثر بهذا الوضع هي الفتاة، لأن عليها ان توفق بين الدراسة وواجبات أخرى فرضتها البيئة الثقافية والاقتصادية.

سجل الجهد التربوي المبذول خلال السنوات الدراسية منذ العام 2004 /2005 ولغاية العام 2011 /2012 تقدما ملموسا بمعدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حيث أرتفع في المرحلة الأبتدائية للفئة 6 - 11 سنة من 86 % الى 92 %.

ب-التعليم الثانوي الحكومي

ظل التباين قائماً على مستوى تقديم الخدمة التربوية، لاسيما في التعليم الثانوي، بين الحضر والريف، وحسب النوع الاجتماعي، وفيما بين المحافظات. وتبرز تلك التباينات على أشدها في المرحلة الأعدادية سواء على مستوى نشر التعليم، أي البناء المدرسي (ويمكن قياسها بتباين نسب عدد مدارس المرحلة الدراسية منسوبا الى عدد المدارس للمرحلة السابقة لها) أو على مستوى توفير متطلبات نوعية التعليم (توفر المختبرات المدرسية و تشغيلها ، التباين في توزيع المعلمين و المدرسين من حيث الخبرة) وعادة ما تتركز تلك المتطلبات في العاصمة أو مراكز المحافظات، وقد ضيع هذا الواقع فرصا لتعليم و تاهيل الشباب و أمكانية حصولهم على فرص علمية أو تخصصات متقدمة في السلم التعليمي.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب الالتحاق المدرسي في الفئة العمرية (15 - 17) سنة من 16 % الى 21 % للاعوام 2004 /2005 ولغاية العام 2011 /2012، إلا ان الفجوة لاتزال كبيرةفي هذا المجال. ويبدو ان هذا متأت من التلكؤ الحاصل في المرحلة المتوسطة التي لم تحقق أي تقدم فقد ظل معدل الألتحاق الصافي للفئة العمرية (12- 14) سنة محافظا على معدله 40 % كما ورد في جدول (6 - 1) .

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث يعكس اختلالا بنيوياً واضحاً في منظومة البناء المعرفي، إذ أن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقا للمؤشرات في أعلاه، هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الأبتدائية وكذا الأمر في المرحلة الأعدادية بالنسبة الى مخرجات المرحلة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك هدراً في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف أعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، وهو ما يشكل ضغطا على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيصات مالية من الممكن استثمارها في توليد فرص تعليمية اخرى.

ج-التعليم الاهلي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية إذ ارتفع عدد المدارس الاهلية للاعوام 2009/ 2010 و 2010/ 2011 من 286 الى 558 مدرسة منها : رياض الاطفال من 125 الى 223 مدرسة ؛ الابتدائية من 87 الى 156 مدرسة ؛ الثانوية من 74 الى 176 مدرسة. وارتفع عدد الطلبة المسجلين في تلك المدارس من 4999 الى 6370 طالباً . ان هذه المساهمة متواضعة جدا بالنسبة لمرحلة الابتدائية مقارنة بالتعليم الحكومي، كما ان البنى الارتكازية (الابنية المدرسية) غير مصممة للاغراض التربوية والتعليمية ولاتتوفر فيها المستلزمات التكميلية كساحات الالعاب والمختبرات وغيرها، مما يتطلب مراعاة الشروط الصحية والبيئية والتربوية عند منح الاجازة.

جدول (6-1)

معدلات الالتحاق الصافي والاجمالي حسب السنة والجنس والعمروالمرحلة للمدة (2004 - 2005 \ 2011 - 2012)

السنة	معدل الالتحاق الصافي بعمر (6 - 11) سنة في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الصافي بعمر (12-14) سنة			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة المتوسطة			معدل الالتحاق الصافي بعمر (15 - 17) سنة في المرحلة الاعدادية			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة الاعدادية		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2005/2004	92	79	86	109	88	99	45	35	40	73	47	60	17	16	16	28	23	26
2006/2005	91	79	85	110	90	100	36	30	33	65	44	54	16	16	16	29	24	27
2007/2006	90	80	85	112	91	102	39	32	36	68	46	57	18	17	18	32	25	28
2008/2007	91	82	87	112	94	103	46	40	43	71	49	61	21	20	21	35	27	31
2009/2008	94	87	91	110	98	104	39	33	36	75	51	63	17	17	17	36	29	32
2010/2009	95	86	91	112	98	105	37	32	34	78	54	66	16	17	16	36	30	33
2011/2010	95	86	91	109	96	103	38	34	36	75	52	64	19	20	19	39	31	35
2012/2011	96	88	92	110	98	104	42	37	40	83	55	69	21	21	21	42	33	38

جدول (6 - 2)

عدد المدارس الابتدائية وعدد أعضاء الهيئة التعليمية وعدد التلاميذ ومعدل تلميذ / مدرسة ، تلميذ / معلم (في المناطق الحضرية فقط)

المحافظات		2005 / 2004					2008 / 2007					2012 / 2013				
		عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم
نينوى		529	8191	280305	530	34	562	10253	288760	514	28	639	11285	319245	500	28
صلاح الدين		270	6530	125349	464	19	240	5968	83949	350	14	304	6645	99944	329	15
كركوك		314	6036	100552	320	17	366	6395	115382	315	18	442	7645	128058	290	17
ديالى		218	5935	93351	428	16	241	7451	89298	371	12	285	8044	119888	421	15
بغداد	رصافة 1/	488	11817	264689	542	22	295	9960	157227	533	16	321	10824	178264	555	16
	رصافة 2/	340	9406	242915	714	26	310	10150	248096	800	24	366	11212	287362	785	26
	رصافة 3/	-	-	-	-	-	294	7865	184854	629	24	328	7885	181693	554	23
	كرخ/1	159	5187	92219	580	18	181	6777	81305	449	12	179	7485	84849	474	11
	كرخ/2	282	6271	156495	555	25	263	8119	118414	450	15	300	9849	158129	527	16
	كرخ/3	142	5571	117824	830	21	157	6684	103807	661	16	169	6801	114265	676	17
الانبار		316	5475	93726	297	17	493	8545	127817	259	15	457	9957	151080	331	15
بابل		251	6633	118427	472	18	257	8300	141589	551	17	302	8666	161466	535	19
كربلاء المقدسة		228	5198	88086	386	17	240	7318	114221	476	16	265	7549	132931	502	18
النجف الاشرف		263	5622	126067	479	22	302	7516	146054	484	19	340	8357	168104	494	20
القادسية		223	2559	92108	413	36	245	7257	114432	467	16	283	8146	126705	448	16
المثنى		125	2191	45864	367	21	160	3130	48397	302	15	176	3106	55755	317	18
واسط		136	5601	85121	626	15	277	6220	100613	363	16	321	7065	117822	367	17
ذي قار		411	9003	144072	351	16	421	10530	173419	412	16	468	11472	195616	418	17
ميسان		184	3900	78686	428	20	281	7568	94218	335	12	343	8671	120485	351	14
البصرة		623	10961	253843	407	23	635	13887	301879	475	22	720	15100	352853	490	23
المجموع		5502	122147	2599699	473	21	6220	159873	2833731	456	18	7008	175764	3254514	464	19

المصدر: د. علي الزبيدي، المديرية العامة للتخطيط التربوي، وزارة التربية، بغداد.

جدول (6-3)

المؤشرات التربوية في مرحلة التعليم الابتدائي لسنوات مختارة

المحافظات	2005 / 2004		2008 / 2007		2012 / 2011	
	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم
نينوى	530	34	514	28	500	28
صلاح الدين	464	19	350	14	329	15
كركوك	320	17	315	18	290	17
ديالى	428	16	371	12	421	15
بغداد/الرصافة 1	542	22	533	16	555	16
بغداد/الرصافة 2	714	26	800	24	785	26
بغداد/الرصافة 3	-	-	629	24	554	23
بغداد /الكرخ 1	580	18	449	12	474	11
بغداد /الكرخ 2	555	25	450	15	527	16
بغداد /الكرخ 3	830	21	661	16	676	17
الانبار	297	17	259	15	331	15
بابل	472	18	551	17	535	19
كربلاء المقدسة	386	17	476	16	502	18
النجف الاشرف	479	22	484	19	494	20
القادسية	413	36	467	16	448	16
المثنى	367	21	302	15	317	18
واسط	626	15	363	16	367	17
ذي قار	351	16	412	16	418	17
ميسان	428	20	335	12	351	14
البصرة	407	23	475	22	490	23
المجموع	473	21	456	18	464	19

ثانياً-فجوة النوع:

على الرغم من التطور الواضح في تعليم الاناث عموماً ، لايزال يواجه اشكاليات وتحديات كثيرة، إذ لاتزال نسب الامية بين الاناث أعلى مما هي عليه بين الذكور سواء في فئة العمر 15 سنة فما فوق او في فئة العمر 15 - 24 سنة. وفي مرحلة التعليم ماقبل الجامعي والجامعي، مازالت كثير من معدلات القيد الاجمالية والصافية للأناث منخفضة مقارنة بمثيلاتها في كثير من دول العالم.

إذ تظهر النتائج التي توصلت اليها المسوح الحديثة ان هناك تباينا في معدل ألتحاق الطلبة الذكور مقارنة في معدل ألتحاق الاناث، مما يشير الى أخفاق النظام التربوي في تجاوز أو تجسير فجوة الألتحاق حسب النوع الاجتماعي. لقدبلغ معدل الألتحاق الصافي للذكور في المرحلة الأبتدائية 96 % مقابل 88 % للأناث والمرحلة المتوسطة 42 % مقابل 37 % على التوالي. وفي المرحلة الأعدادية حقق النظام التربوي تعادلا في هذا المؤشر 21 %، جميعها مؤشرات تعكس تاثر النظام التربوي بالمنظومات الثقافية والاعراف والتقاليد الاجتماعية المعرقلة لاستمرار الاناث في مواصلة مسيرتهن الدراسية وبالتفاوت في تقديم الخدمة التعليمية.

ثالثاً-الابنية المدرسية:

- **بلغت اعداد الابنية المدرسية (10451) بناية للعام الدراسي (2010/2011) ارتفعت الى (10658) بناية للعام (2011/2012).**
- **هناك ازدواج ثنائي في (5502) بناية وازدواج ثلاثي في (609) بناية للعام الدراسي (2010/2011).**
- **هناك (497) مدرسة طينية و6 و(1904) مدرسة غيرصالحة و(6271) بناية بحاجة الى ترميم.**
- **بلغ عدد ابنية المدارس المهنية (295) مدرسة في العراق للاعوام الدراسية الثلاثة (2009/2010) و(2010/2011) و(2011/2012)**

توزعت الى (198) مدرسة للاختصاصات الصناعية و(87) مدرسة للاختصاص التجاري (8) مدارس زراعية و(2) مدرسة فنون منزلية . بلغ عددالمدارس المهنية للبنين (205) مدرسةو(71) مدرسة للبنات و (18) مدرسة مختلطة.

- تعاني (30 %) من الأبنية المدرسية من تدني كفاءة المرافق الصحية ومنظومة الماء الصالح للشرب بنسبة (28 %)،وشبكة مجاري المياه بنسبة (41 %)، أما المدارس التي تخلو من اسيجة فقد بلغت نسبتها (17 %) .

رابعاً - التعليم الجامعي:

- بلغ عدد الجامعات العراقية الحالية (19) جامعة ما عدا الزيادة المقترحة بواقع (12) جامعة منها (8) جامعات مستحدثة ومصادق عليها، وهنالك (4) جامعات مستحدثة قيد المصادقة .
- بلغ عدد الكليات الحكومية (273) كلية، عدد الكليات الأهلية (45) للعام الدراسي 2011 /2012. وقد ظهر مؤشراهتمام في المجال التقني، حيث بلغ عدد الكليات التقنية (16) وعدد المعاهد التقنية (27)، وهناك (5) كليات تطبيقية قيد الاستحداث .
- تقدر نسبة القبول في الجامعات العراقية بنحو 14 % من السكان في الفئة العمرية لمرحلة الجامعة، وهي اقل بكثير من المعدلات العالمية التي تقدر ب 27 %، بلغت نسبتها للاناث 13% مقارنة بالذكور 16%. وقد سجلت أعداد المتقدمين لعملية القبول المركزي ارتفاعاً من 88837 في عام 2009 /2010 إلى 112019 في عام 2010 /2011 (زيادة بنسبة 26 %).
- ارتفعت اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية والاهلية من 116308 طالباً وطالبة للعام 2003 /2004 الى 157560 طالباً وطالبة عام 2010/ 2011 بزيادة مطلقة قدرها 41252 طالباً.
- ارتفع عدد الطلبة المقبولين في الكليات الاهلية من 13973 طالباً عام 2009 /2010 الى 20631 طالباً عام 2010/ 2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 6658 طالباً وبنسبة زيادة قدرها 47.6 % للمدة 2009 - 2011، منها 35 % اناث و 65 % ذكور.
- بلغت نسبة المقبولين في الدراسات الصباحية للعام الدراسي 2010 /2011 حوالي 80 % مقابل 20 % في الدراسات المسائية.
- بلغت نسبة الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الاهلي بحدود 12 % من اجمالي الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي لعام 2010 /2011.
- التوسع الكمي في الطاقة الاستيعابية للكليات الحكومية والاهلية لم يقابله توسع نوعي يأخذ بنظرالاعتبار تخصصات الطلبة المتخرجين من الاعدادية حيث ان (60 %) من الطلبة هم من تخصص الفرع العلمي و (40 %) من الفرع الادبي.
- يتركز غالبية الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد في التخصصات الانسانية والادبية والادارية والاقتصادية وبنسبة تقترب من (70 %) بينما لايلتحق بالتخصصات العلمية والهندسية سوى (30 %) من الخريجين.
- رغم ارتفاع معدل كلفة الطالب في الجامعات العراقية وتفاوتها بين الاختصاصات الانسانية والعلمية فانها مازالت دون مستويات كلف الطالب في الدول المتقدمة.
- ازدادت اعداد الطبة الموجودين في الدراسات العليا من 17252 طالباً عام 2009 /2010 الى 21121 طالباً عام 2010 /2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 3859 طالباً وبمعدل زيادة بلغت 22.4 % خلال المدة 2009 /2011.
- بلغت نسبة الاناث الموجودين في الدراسات العليا للعام الدراسي 2009 /2010 حوالي 37 % ازدادت الى 38.6 % عام 2010 /2011 .
- بلغ عدد الطلبة الموجودين في مرحلة الدكتوراه 6303 طالب عام 2009 /2010 ازداد الى 7296 طالباً عام 2010/ 2011 في حين بلغت اعداد الطلبة الموجودين في مرحلة الماجستير 10051 طالباً عام 2009 /2010 ازداد الى 12687 طالباً عام 2010 /2011 . كما حقق اعداد الطلبة الموجودين في مرحلة الدبلوم العالي زيادة من 898 طالباً عام 2009 /2010 الى 1138 طالباً عام 2010 /2011 .

خامساً-الانفاق على التعليم:

على الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ومن الموازنة العامة للدولة التي خصصت (6.9 %) للتربية و (2.6 %) للتعليم العالي عام 2012، إلا ان ما تم تخصيصه لايكفي لتلبية المتطلبات الاساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية. وتمثل النفقات الجارية الجزء الاكبر من موازنة التعليم في العراق، فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية ، ولاسيما في السنوات الاخيرة مما يقف عائقاً امام تحسين البنية التحتية للتعليم، فضلا عن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية. وان هناك عجزاً في توفير متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات واجهزة مختبرية تخصصية.

وبالمقارنة مع البلدان الاخرى، مازال نصيب التلميذ الواحد من نفقات التربية والتعليم في العراق قليلة، ومن ثم فان زيادة الانفاق العام على التعليم ولاسيما الاستثمار في البنية الاساسية التعليمية مازال حاجة ملحة.

- تبلغ نسبة الاموال المخصصة لقطاع التربية والتعليم للاعوام 2010 - 2012 حوالي 10 % من الموازنة العامة للدولة.
- يشير واقع الانفاق الاستثماري في وزارة التربية الى الانخفاض النسبي للعامين 2011 - 2012 مقارنة بعام 2010، مقابل ارتفاع كبير في الانفاق الجاري للعامين الاخيرين.
- اما التعليم العالي فقد ازدادت نسبة الانفاق الاستثماري والتشغيلي خلال عام 2012 مع انخفاض واضح في نسبة المخصص للوزارة من الموازنة العامة

خلال السنتين الاخيرتين . وكما هو موضح في الجدول في ادناه.

جدول (6-4)

يبين المبالغ المخصصة للتربية والتعليم العالي من الموازنة العامة للأعوام 2010 - 2012

وزارة التربية

السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	5044.444	500.000	5544.444	6.5
2011	7133.005	450.000	7583.005	7.8
2012	7603.235	455.000	8058.235	6.9

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	2198.563	350.000	2548.563	3.0
2011	2174.414	400.000	2574.500	2.7
2012	2612.382	490.000	3102.382	2.6

سادساً- الامية :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم الكبار، والتطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الامية قبل عقدين مضت، يلاحظ تراجع وتفاوت في هذه الجهود من حيث اهميتها وحجمها واستمرارها ونتائجها. إذ باتت تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق، بعد ان بلغ متوسط من هم بحالة أمي (22.9 %) من السكان وأن نسبة من اكتسب الحد الأدنى من القراءة والكتابة (التعليم الأساس) قد بلغت (58.3 %)، ولم يتبق لمن حصل على تعليم أكثر وتاهيل علمي (أعدادية فما فوق) الا (19.8 %) فقط (مسح شبكة معرفة العراق 2011)، وهذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع الاجتماعي والبيئة والاعمار. إذ سجلت نسب الامية ارتفاعاً لدى الاناث مقارنة بالذكور، وفي المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، كما ارتفعت وبشكل ملحوظ عند الاعمار الكبيرة ولاسيما ممن تجاوزت اعمارهم 50 سنة فاكثر. وتظهر المعطيات الاحصائية في هذا المجال الاتي:

- وجود تفاوت في مستوى تقديم الخدمة التربوية في العراق، لهذا كان البون شاسعا في انتشار الأمية حسب الجنس. إذ بلغت نسبة الأمية لدى الأناث 28.5% بينما بلغت لدى الذكور 14 %، وكذا الأمر فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على التعليم الأساسي فقد كانت (16.8 %) للأناث و (20.9 %) للذكور.
- وجود تفاوت في نسب الامية حسب البيئة حيث بلغت نسبة الأمية (30.5 %) في الريف يقابلها (16.6 %) في الحضر.
- وجود تفاوت في نسب الامية حسب المحافظات حيث بلغت (11.9 %) في بغداد و (22.4 %) في بقية المحافظات و (26.3 %) في اقليم كردستان.
- بلغ العدد الكلي لمراكز محو الامية للعام الدراسي (2010/2011) بحدود (724) مركزاً منها (178) مركزاً للاناث و (529) للذكور و (17) مركزا مختلطاًبلغت نسبتها في الحضر (73.6 %) مقارنة ب (26.4 %) في الريف..
- بلغ عدد الملتحقين للعام الدراسي (2010/2011) (53403) طالبا ، نتيجة فتح مراكز جديدة لمحو الامية.
- سجلت محافظات المثنى 32.9% وميسان30.8 % ودهوك 30.7 % اعلى نسب امية في حين سجلت محافظات بغداد11.9 % وديالى 15.8 % وبابل 17.1 اقل نسب لها.

6-1-2 التحديات:

على الرغم من ان العراق سجل إنجازا ت في مجالات محوالأمية والتعليم منذ الستينيات ،وذلك عن طريق تخصيص موارد مادية وبشرية متزايدة لمحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسطوالثانوي والعالي، غيرأن ظروف الحرب في عقد الثمانينيات والحصار الاقتصادي وماتلاها أدت الى اتساع مساحة التفاوتات التعليمية بين الجنسين كذلك اختلالاته الجغرافية. إذ لاتزال نسب الالتحاق متدنية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فضلا عن التفاوت الكبير في نسب الالتحاق بحسب الجنس وحسب البيئة الحضرية والريفية وبحسب المحافظات. وهو مايشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

أولا- التعليم قبل الجامعي

- لاتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي مع نسب التحاق متدنية لمراكز محو الامية.
- مازالت معدلات الالتحاق الصافي في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية منخفضة (92 % و 40 % و 21 %) على التوالي، ومازالت جودة نوعية التعليم فيها لاتواكب التطورات الحديثة في مجال التعلم.

- لايزال التفاوت بين الريف والحضر، وبين المحافظات عالية في الحصول على فرص الخدمة التربوية وعلى جميع المستويات.
- لاتزال الكثير من المناطق الريفية النائية، والأحياء الفقيرة في المدن الأكثر تضررا وحرمانا في مجال التعليم.
- ضعف البنية التحتية لقطاع التعليم العامل ولاسيما في اعداد المدارس، والاكتظاظ الطلابي فيها، وارتفاع نسبة المدارس التي تعمل على نظام المزدوج والثلاثي.
- لاتزال النسبةالمئوية للطلبة الملتحقين في التعليم المهني في المرحلة الثانوية منخفضة.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل واختلال التناسبات بين التعليم المهني والتعليم الاكاديمي العام.
- ضعف الارتباط بين المناهج والبرامج والممارسات التربوية ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
- ضعف القدرات والمهارات للهيئات التعليمية وعدم مسايرتها للتطورات العالمية مما انعكس على جودة مخرجات النظام التعليمي.
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتواصل المعرفي وبالمستويات كافة..
- تسهم بعض الممارسات الثقافية والاجتماعية كتزويج الفتيات في سن مبكرة جدا، والفقر في المنازل، في الحد من الخيارات المتاحة امام الاناث لمواصلة التعليم.

ثانياً : التعليم الجامعي:

- عدم ملاءمة سياسات القبول مع الطاقة الاستيعابية للجامعات واستحداث جامعات وكليات قبل تامين متطلباتها المتكاملة من مختبرات واساتذة مؤهلين.
- ضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.
- تدني نسبة الاستثمارالنوعي في تحسين بيئة التعليم مما ينعكس على صعوبة الوصول الى التقانات الحديثة والابتكارات والاختراعات بشكل مبكر .
- ضعف قدرات ونشاطات ونتاج البحث العلمي وتدني نوعيته مما انعكس على فرص نشره في الدوريات العالمية.
- ضعف تطبيقات إدارة الجودة وانخفاض مستواها.
- ضعف ربط البحوث التطبيقية للتدريسيين ورسائل واطاريح الدراسات العليا بالمشاكل العملية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وعدم توجيه هذه الجهود لمعالجة بعض المعضلات التي تواجه رجال الاعمال في القطاع الخاص.
- التوسع الكبير وغير المخطط في التعليم الجامعي الاهلي وتركيزه على الاختصاصات الانسانية والادارية والتي لاتنسجم واحتياجات سوق العمل.
- انتشار القيم المادية والتغييرات غير المحكومة التي تطرأ على منظومة القيم هذه، سواء على مستوى الفرد او المجتمع تمثل تحدياً جسيماً لنظام التربية والتعليم في العراق.

6-1-3 الرؤية

«فرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل واقتصاد المعرفة وتعزز قيم المواطنة»

6-1-4 الأهداف

استرشادا باهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم التي اطلقت عام 2012 التي اكدت ان التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية كما تكفلت الدولة بمكافحة الامية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في قطاع التربية والتعليم العالي، مع تطوير التعليم العالي من حيث المستوى والمحتوى والارتقاء بالكفاءة الداخلية والخارجية، مع تدعيم متطلبات الجودة التعليمية للمراحل كافة ، لاعداد قوى بشرية مؤهلة وقادرة على النهوض باعباء المجتمع والدولة، مع تشجيع البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية ورعاية التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ. إنطلاقاً من هذه الغايات والاهداف فان الخطة خلال سنواتها الخمس ستركز على الاهداف الكمية والنوعية المرحلية الاتية :

أولا : ألاهداف الكمية

أ-الالتحاق

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 15 % في سنة الهدف
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 95 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 45 % .
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 30 %.
- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 5 %.
- زيادة عدد المدارس المشمولة بالتربية الخاصة الى 7500 مدرسة.
- زيادة عدد مدارس الموهوبين الى 28 مدرسة.

- زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 14 % الى 20 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه من 5 % الى 10 %.
- زيادة اسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العام والعالي لتكون بما لا تقل عن 20 %.

ب- الابنية والمستلزمات

توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الإعداد المستهدفة للمدة (2013 - 2017) من التلاميذ والطلبة في رياض الأطفال والمدارس، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وكما ياتي:

- بناء (7220) بناية جديدة لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى 15 % لرياض الاطفال و95 % للالتحاق في المدارس الابتدائية .
- بناء (2250) بناية جديدة للمدارس الثانوية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى 45 % للمتوسطة و 30 % للاعدادية .
- بناء (100) بناية جديدة للمدارس المهنية لزيادة الالتحاق الصافي الى 5 %.
- أنشاء (294) بناية لفك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- انشاء (67) جناحاً لفك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- اعادة بناء (497) مدرسة بديلاً عن المدارس الطينية.
- اعادة بناء (559) مدرسة آيلة للسقوط.
- توفير الخدمات التربوية والصحية والرياضية والبيئية والنفسية المناسبة في رياض الأطفال والمدارس كافة.
- التوسع في فتح المدارس في المناطق الريفية والنائية، والتوسع في فتح المدارس الخاصة بالإناث في الريف والمدارس المجتمعية ذات الفصل الواحد لتحقيق المساواة بين الجنسين بزيادة نسبة الإناث في التعليم العام والعالي إلى 50 % من مجموع المسجلين سواء أكانوا في الريف أم الحضر.
- توفير غرف مستقلة للتدريسيين، والإنفاق على الأبنية والمرافق الجامعية، وتوفير المساحات المناسبة لقاعات المطالعة في المكتبات الجامعية وإنشاء مواقع خاصة بالتدريسيين لأغراض المطالعة وتبادل المعلومات، والارتقاء بالمختبرات وتوفير مستلزماتها. وتوفير الحاسبات وخطوط الانترنيت وتوفير بنية تحتية لربط الجامعات بخطوط الانترنيت من الألياف البصرية ومستلزمات الاتصال الأخرى.

جدول (6-5)

بعض المؤشرات النوعية الحالية والمستهدفة

المؤشر	تدريسي (أستاذ)/ غرفة	تدريسي /أخرى) غرفة	طالب/ مقعد	طالب/مقعد مطالعة	تدريسي/ حاسبة	طالب/ حاسبة	طالب عليا/ حاسبة
الوضع الحالي	4	4	12	19	7	24	21
الوضع المستهدف	1	2	4	6	1	6	4

وسائل تحقيق الاهداف الكمية

- توفير التخصيص المالي اللازم لبناء رياض الأطفال والمدارس واستكمال متطلباتها من خلال البرامج الاستثمارية السنوية وبرنامج تنمية الاقاليم.
- تعزيز البيئة التمكينية لرفع مساهمة القطاع الخاص في مرحلتي التعليم العام والجامعي.
- اعتماد المعايير العالمية في تحديد عدد التلاميذ والطلبة لكل معلم او مدرس او تدريسي جامعي.

ثانياً : الاهداف النوعية :

الهدف الاول- الارتقاء بمكانة التعليم

وسائل تحقيق الهدف

- تهيئة بيئة معززة لنوعية التعليم ترتكز بشكل اساس على الارتقاء بمستوى العاملين اقتصاديا واجتماعيا.
- بناء قدرات العاملين في هذا الميدان وتمكينهم.
- اعادة الاعتبار للمكانة الاجتماعية للمعلم والمدرس

الهدف الثاني- الحد من التسرب

وسائل تحقيق الهدف

- زيادة معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة ، مع الاخذ بالاعتبار معدلات الزيادة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم.
- توفير بيئة تحقق النجاح لكل طالب منخرط في العملية التعليمية، وتقديم المساعدة لانقاذ من يتلكأ في العملية التعليمية، وخفض كثافة الصفوف.
- توفير البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لاجتذاب التلاميذ والطلبة.
- اعتماد برامج توعية المجتمع باهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.
- الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وجذبهم لمدارس الموهوبين وتقديم الرعاية المناسبة لهم.

الهدف الثالث- محو الامية

وسائل تحقيق الهدف

- توفير التخصيصات المالية اللازمة من الميزانية الاتحادية وبرنامج تنمية الاقاليم لتنفيذ برنامج محو الامية
- تامين البنى التحتية من مراكز ومستلزمات ومعلمين.
- جعل التعليم الالزامي الى مستوى الدراسة المتوسطة (الأساسية).
- توزيع انشطة محو الامية ومراكزها بما ينسجم مع مستويات الامية الموجودة في المحافظات والحضر والريف.

الهدف الرابع- تجسير الفجوة الريفية الحضرية

وسائل تحقيق الهدف

- إيصال الخدمة التعليمية الى المناطق الريفية والنائية
- وضع خطة استراتيجية للتنمية الريفية تؤمن تقديم الخدمات الاساسية من خلال قرى أم وعلى اساس اقتصادي مقبول.
- منح حوافز مادية تشجيعية للطلبة والمعلمين ولاسيما في المناطق الريفية والاسر الفقيرة.
- تشجيع سكنة المناطق الريفية والنائية للانخراط بمهام التعليم.

الهدف الخامس- مناهج جديدة لرعاية الإبداع والابتكار

وسائل تحقيق الهدف

- جذب المواهب المتميزة في مهنة التعليم وتطويرها وتحسين فرص اعداد المعلمين والمدرسين
- اتباع مناهج دراسية جديدة للمدارس الابتدائية والثانوية تنمي قيم الابداع والابتكار وروح النقد.
- بناء وحدات في التصميم، والمناهج الدراسية من خلال توفير وسيلة لتقدم الطلاب وفقا لقدراتهم.
- رعاية الطالب ليكون مسؤولا عن التعلم الخاص به من خلال الاستكشاف لإطلاق العنان لطاقاتهم
- إعطاء اهمية للابتكار وتعزيز روح المبادرة في جميع المواد الدراسية.

الهدف السادس- الحفاظ على بيئة اخلاقية متينة

وسائل تحقيق الهدف

- إعتماد مناهج وبرامج تعزز المعايير والقيم الأخلاقية كنموذج للادارة المشتركة الجيدة، والمسؤولية الاجتماعية وقيم المواطنة في المجتمع العراقي.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني لتنظيم برامج لغرس قوي للقيم المعنوية والأخلاقية.
- تشجيع وسائل الإعلام لتولي مزيد من الادوار الفعالة في نشر وغرس القيم الأخلاقية والمعنوية وغرسها بين الناس من خلال توفير الموادوالبرامج الثرية والهادفة ذات المحتوى بما يعززأسس بناء الثقة والسلوك والقيم الايجابية.

الهدف السابع- العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة

وسائل تحقيق الهدف

- توفير البيئة المناسبة التي تخفف من حالة الحرمان وتزيد من فرص بناء قدراتهم، والوصول بهم الى التعليم الرقمي وبحسب الحاجة.
- انشاء مدارس خاصة و/ أو تخصيص صفوف خاصة في المدارس من أجل تامين بيئة مناسبة تحقق لهم الكرامة والانجاز العلمي.
- تطوير مهارات التدريسيين وادخالها في اطار العمل الخاص بالتطوير والتقويم، واطلاق حملات توعية بالاحتياجات الانسانية لهذه الشرائح المهمة.

- تطوير المناهج والبرامج الخاصة بالطلبة الذين يعانون من ظروف خاصة منعتهم من مواصلة دراستهم.

الهدف الثامن- الارتقاء بمستوى الجامعات بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة

وسائل تحقيق الهدف

- استقلالية الجامعة والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.
- تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية.
- تطوير المناهج وطرائق التدريس.
- دعم البحث العلمي وبالمستوى العالمي بوصفه ركيزة اساسية لبناء الجامعة المعاصرة وتطورها.
- تطوير جهازضمان الجودة ليكون بمثابة دفعة للتطوير على المدى القصير، وآلية للاعتماد على المدى الطويل ،لغرض نشر ثقافة الجودة بين جميع شركاء التنمية.
- التركيز على الجانب النوعي في الدراسات العليا بدلا من الجانب الكمي.

الهدف التاسع- ايلاء اهتمام بالتعليم المهني

وسائل تحقيق الهدف

- رفع نسب الملتحقين في المدارس المهنية والمعاهد التقنية، والتقليل من نسب التسرب منها.
- اعادة تخصيص الموارد لصالح التعليم التقني.
- توسيع فرص قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.
- تجسير الفجوة بين الجنسين في مجال الالتحاق في التعليم التقني.
- ربط سياسة التوسع بالتعليم المهني بالمزايا النسبية للمحافظات وطبيعة الانشطة الاقتصادية القائدة فيها.

6-2 الصحة: مجتمع معافى وسكان أصحاء

يعد الحق في التمتع بالصحة الجيدة إحد العناصر الأساسية لحقوق الإنسان، إذ ان ضمان الصحة والرفاه عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة.

لقد بدأت صحة المواطن العراقي تتحسن بعد توصل العراق منذ سبعينيات القرن الماضي الى نظام صحي متقدم وشبكة متكاملة من الرعاية الصحية الاساسية ،الا ان الحروب والازمات ادت الى تراجع الاوضاع الصحية. وبات النظام الصحي في العراق يعاني من عبءكبير بسبب ظهورمئات الالوف من المعاقين وانتشارانواع مختلفة من الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية بسبب تلوث البيئة بالاشعاعات لاستخدام الاسلحة المحرمة دوليا في اثناء الحروب، فضلا عن انتشار الامراض النفسية وارتفاع نسب الاصابة بالامراض المزمنه كامراض القلب والسكروارتفاع ضغط الدماغ.. الى جانب انتشار بعض الامراض الانتقالية التي اختفى بعضها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لتعود ثانية بسبب تردي الاصحاح البيئي والخدمات الصحية والبنى التحتية

وانطلاقا من ان الانسان قيمة عليا وعماد كل جهد انساني تنموي ، يسعى العراق الى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين وبناء نظام صحي ذي معايير عالمية ،يدار بشكل مهني ، يوفر خدماته للجميع وباسعار معقولة ليحقق تحسنا نسبيا من خلال قواعد مؤسسية وتغطية شاملة وضمان العدالة في التوزيع والارتقاء بجودتها ، ومواكبة التطورات العالمية

6-2-1 تحليل الواقع

يتيح تحليل الواقع الصحي للسكان فرصة تقويم ما تحقق من انجازات واختلالات في مجال تقديم الخدمات على صعد الرعاية الاولية والثانوية والثالثية بما يسهل لراسمي السياسات الصحية وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الامد لتحسين الواقع الصحي ومواكبة التطورات العالمية وتوضّح المؤشرات – بوجه عام – حدوث تحسن تدريجي في المستويات الصحية عند المقارنة بالسنوات السابقة وكالاتي:

أ- وفيات الأطفال:

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرُضّع من 35 عام 2006 إلى33 لكل ألف مولود من السكان عام 2011 ،وهي معدلات مازالت مرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم: المملكة المتحدة 4.9 ؛ هونك كونك 4.7؛ سنغافورة 2.3 ؛ ماليزيا 6.1 ؛ تايلند 13.0 ؛ الفلبين 26.0 ؛اندونسيا 31.0. وفي دول الجواربلغت(11) بالألف في الكويت و (26) بالألف في السعودية والأردن و(15) بالألف في سوريا .
- انخفاض معدلات وفيات الاطفال دون الخامسة من 41 الى 38 لكل ألف من السكان. وعلى الرغم من الانخفاض المستمرلهذه النسب إلا أنها

مازالت مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية ،ففي دولة الإمارات العربية يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي(11) ، وقطر(11.5) بالألف ، باستثناء اليمن حيث بلغت (105) بالألف .

- ترتفع وفيات الاطفال الرضع عند الذكور مقارنة بالاناث ، اذ ارتفعت الى (36) وفاة لكل الف ولادة حية عند الذكور مقابل (30) وفاة لكل الف ولادة حية عند الاناث .
-
- ترتفع معدلات وفيات الاطفال الرضع لدى الامهات في المستويات التعليمية المنخفضة (37) وفاة لكل الف ولادة حية ، بينما تنخفض عند الامهات ذوي المستويات التعليمية المتوسطة والعالية (28) وفاة لكل الف ولادة حية. كما ينطبق الحال على وفيات الاطفال دون الخامسة اذ ينعكس تعليم المراة ايجابا على صحة الطفل واستمرارحياته.
- ترتفع وفيات الاطفال الرضع في الريف عنها في الحضر ، إذ تبلغ (36) وفاة لكل الف ولادة حية في الريف، مقابل (31) وفاة لكل الف ولادة حية في الحضر.
- ارتفاع نسب اللقاحات (الثلاثي وشلل الاطفال والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي) بما تزيد عن 10 % في المدة في اعلاه.
- تبرزاهمية السعة السريرية من خلال مؤشري معدل اشغال الاسرة اذ بلغ عام 2011 60.1 ، ومؤشرسرير / 1000 سكان 1.17 .

ب- توقع العمرعند الولادة

شهد العمرالمتوقع عند الولادة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة ، فبعد ان كان (58.2) سنة عام2006 وبواقع (61.6) سنة للنساء و (55) سنة للرجال،ارتفع الى (69) سنة عام 2011 بواقع (70.6) سنة للنساء و (67.4) سنة للرجال ، وهو مؤشر يعكس تحسناً في مجمل الاوضاع الصحية والاقتصادية والثقافية . وعلى الرغم من هذا الارتفاع لايزال العراق أقل من الدول المجاورة في معدل العمرالمتوقع عند الولادة ، إذ بلغ في الكويت (77.3 سنة) والأردن (71.9 سنة) وسوريا (73.6 سنة).

ج- الموارد البشرية

لم تشهد السنوات الثلاث الاخيرة 2009 - 2011 ارتفاعا ملموساً في مؤشر طبيب ،طبيب اسنان ، صيدلي لكل 1000 نسمة ، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية ما يقارب(0.01 %) بشكل عام. وارتفعت نسب ذوي المهن الصحية لكل1000 بـ (0.1 %) سنوياً. وارتفع مؤشركادرتمريضي/طبيب من 1.4 الى 1.5 للأعوام ذاتها.وعلى الرغم من التزام وزارةالصحة بتعيين واستقطاب جميع خريجي الجامعات والمعاهد الطبية والصحية للعمل في المؤسسات الصحية ، إلا ان هناك حاجة ونقصاً بالملاكات البشرية الصحية والطبية ربما يكون احد اسبابها الزيادة السكانية لتحول دون الوصول الى الاكتفاء التام فضلا عن عدم الاهتمام بالكوادر الطبية . وتظهرالمعطيات في الجدول(6-6) نسب الملاكات الطبية لكل 1000 من السكان.

د- الصحة الانجابية

على الرغم من تبني وزارة الصحة نظاماً صحياً يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية على وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع مستويات تقديم الخدمة كافة ، إلا انه لا تزال هناك تجمعات في القرى والمناطق النائية تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية عموما والصحة الإنجابية المتكاملة بشكل خاص حيث تشير نتائج المسوح الاحصائية في هذا المجال الى :

- ان نسبة استعمال وسائل تنظيم الاسرة العصرية بلغت 28 % من مجموع النساء المتزوجات ، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة .
- بلغت نسبة الحاجة غير الملباة (النساء الراغبات في التاخيراوالتوقف واللاتي لاتستعملن أي وسيلة) 22% من النساء المتزوجات في سن الانجاب.
- زيادة نسبة النساء المتزوجات بالعمر(15 - 49) سنة واللاتي يستخدمن هن اوازواجهن اية طريقة من طرق منع الحمل من 49.8 % الى 51.2 % بين عامي 2006 و 2011، مما يعكس ارتفاعاً في مستوى الوعي الانجابي العام .
- لايزال الزواج المبكر واتساع مرحلة الخصوبة لدى المراة العراقية من العوامل المؤثرة في الصحة الانجابية ، اذ ارتفعت نسبة النساء اللواتي بعمر(15 - 49) سنة ممن تزوجن قبل العمر 15 سنة من 22.6 % الى 24.2 % بين عامي 2006 و 2011 كذلك النساء للفئة العمرية نفسها ممن تزوجن قبل عمر 18 سنة من 5.4 % الى 5.7 % خلال المدة ذاتها.
- بلغ معدل الخصوبة في العراق 4.6 طفل لكل امرأة وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة عدا اليمن .

شكل (6-1)

يبين نسبة استعمال وسائل تنظيم الاسرة العصرية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة

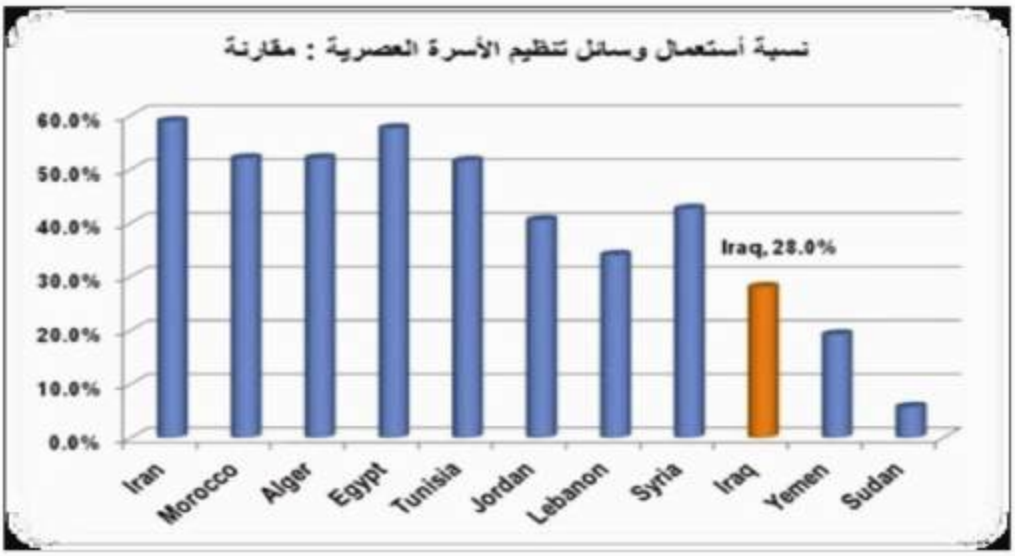

شكل (2-6)

يبين نسبة الخصوبة في العراق مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة

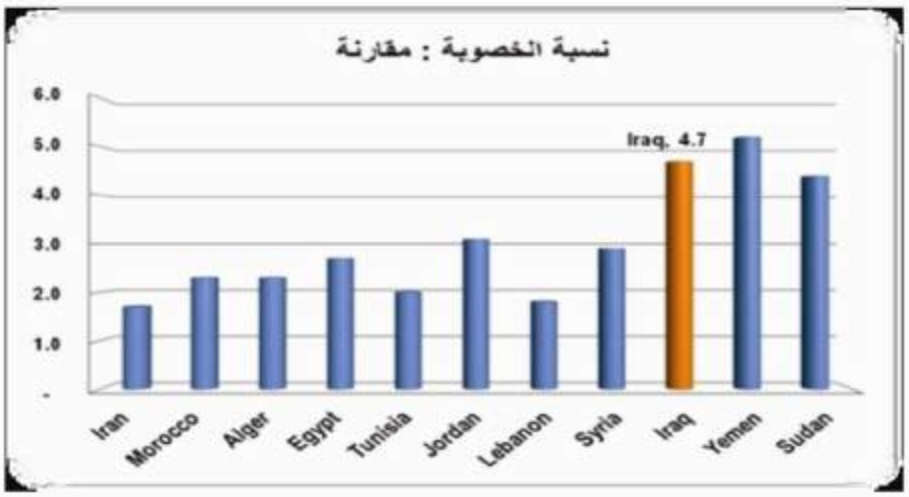

هـ - الامراض الانتقالية

- مرض الملاريا :ان استمرار برنامج تعزيز الرصد الوبائي نتج عنه خلو العراق من مرض الملاريا.
- مرض السل (التدرن) :مازال المواطن العراقي يعاني من وجود هذا المرض في اوساط كثيرة . إلا انها كمؤشرات ايجابية تظهر تحسن نسبي خلال الاعوام الثلاث الاخيرة تمثلت بـ:

انخفاض "معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان" من 78 إلى 65/100000.

انخفاض "معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان" من 11 إلى 10/100000.

ارتفاع "نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطار نظام العلاج لمدة قصيرة تحت المراقبة من 88 % إلى 89 %.ارتفاع نسب اكتشاف حالات التدرن من 46 % إلى 61 % .

أما المؤشرات التي لم يطرأ عليها تحسن خلال المدة 2009 - 2011 هي:

- نسبة السكان غير الآمنين غذائيا تبلغ 3.1 %
- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة وتبلغ 89 %.
- معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح اعمارهن بين 24-15 عام الكل 100000 وبلغ 0.01/ 100000.
- نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49" بلغت 29 %.
- نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية وبلغت 32 %.

بالمقابل أظهرت المسوح الحديثة تراجعاً لبعض المؤشرات الصحية منها

- تضاعف معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي بانواعة الاربعة A,B,C,E لكل 100000 نسمة وحسب المؤشرات الاتية:
  - ◊ معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع A" من 5.2 الى 14.4 .
  - ◊ "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع B" من 6.1 الى 10.4.
  - ◊ "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع"C من 1.75 الى 3.6 .
  - ◊ "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوعE " من 0.55 الى 1.2
- انخفاض نسبة التغطية التحصينية للنساء للحوامل من 80 % الى 75 % .للمدة 2009 - 2011

و- الامراض المزمنة

ارتفاع طفيف في نسبة الوفيات بسبب الامراض المزمنة من 49.4 لكل 100000 نسمة الى 50.5 /100000 للمدة 2009 - 2011.

جدول (6-6)

واقع المؤشرات الصحية للسنوات 2009 - 2011

ت	المؤشر	2009	2010	2011
1	طبيب/ سكان	0.72	0.74	0.75
2	طبيب اسنان/ سكان	0.16	0.17	0.18
3	صيادلة/سكان	0.19	0.20	0.21
4	ذوي المهن الصحية/1000 سكان	1.5	1.6	1.7
5	كادرتمريضي/طبيب	1.4	1.4	1.5
6	سرير/1000 سكان	1.14	1.15	1.17
7	معدل إشغال الأسرة %	51.6	51.4	60.1
8	عدد المستشفيات الصديقة للأطفال	36	36	37
9	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	35 بالالف	-	33بالالف
10	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	41 بالالف	-	38 بالالف
11	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)	7.6% مكس 3	-	8.4 % مكس 4
12	نسبة السكان غير الامنين غذائيا	3.1 لسنة 2007	3.1	3.1
13	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	89	-	89
14	معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل	1.1	1.1	2
15	نسبة السكان المعرضين لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	لاتوجدايااصابة	لاتوجدايااصابة	لاتوجدايااصابة
16	معدل الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	لاتوجد اي اصابة	لاتوجدايااصابة	لاتوجدايااصابة
17	معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	78	78	65
18	معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	11	3	10
19	نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (%)	88	88	89

20	اكتشاف حالات التدرن (%)	46	49	61
21	نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز (%) الرعاية الصحية الأولية (%)	32	32	32
22	نسبة التغطية التحصينية للحوامل	80	68.9	75
23	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49	29	27.5	29
24	معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل الاتي تتراوح اعمارهن بين 15 - 24 عام الكل 100000	0.1	0.01	0.01
25	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع A	5.2	15.8	14.4
26	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع B	6.1	9.6	10.4
27	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع C	1.75	3.6	3.6
28	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع E	0.55	0.7	1.2
29	خفض معدلات الوفيات المبكرة بالامراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية اقل من 60 سنة لكل 100000 نسمة	49.42	49.99	50.5 (تقريبا)

ز- الانفاق الصحي

- تذبذب في التخصيصات المالية في القطاع الصحي ضمن الموازنة الاتحادية، فبعد ان ازدادت من 3 % إلى 7.6 % للأعوام 2007 - 2010 عادت وانخفضت إلى 7 % عام 2011 ، ومن ثم إلى 5.5 % عام 2012.
- خلل في بنية الانفاق الصحي لصالح النفقات التشغيلية وبنسبة تتراوح بين 80 % - 95 % وعلى حساب الانفاق الاستثماري الذي تراوحت نسبته 0% - 25 % خلال المدة 2007 - 2012.
- تدني كفاءة التنفيذ الفعلية بدلالة انخفاض نسبة الصرف المالي التي لم تتجاوز (20 %) من التخصيصات السنوية لعام 2010 و 57.5% لعام 2011.

جدول (6-7)

تخصيصات القطاع الصحي للأعوام 2007 - 2012 (دينار)

السنة	الجارية	الاستثمارية	الكلية
2007	1.860.750.000.000	430.500.000.000	2.291.250.000.000
2008	2.247.343.520.000	100.000.000.000	2.347.343.520.000
2009	3.650.936.315.000	481.500.000.000	4.132.436.315.000
2010	4.632.416.965.000	1.127.000.000.000	5.759.416.965.000
2011	4.672.442.839.000	1.050.000.000.000	5.722.442.839.000
2012	4.941.930.189.000	735.000.000.000	5.676.930.189.000

المصدر:- التقرير السنوي لوزارة الصحة

ح-خدمات المستشفيات والمراكز التخصصية (الرعاية الصحية الثانوية والثالثية).

- بلغ عدد المستشفيات في العراق (327) مستشفى عام 2011 موزعة كما يأتي:
  - (297) حكومياً منها (148) عاماً و(83) مستشفى تخصصياً و(66) مستشفى تعليمياً (30) مستشفى أهلياً.
- بلغ عدد الاسرة الكلية في المستشفيات الحكومية (44464) سريراً لعام (2011) وبمعدل (1.3) سرير لكل 1000 شخص.
- يتم تقديم خدمات العيادات الطبية الشعبية من خلال (297) عيادة عام 2011.
- تقدم الخدمة الثالثية من خلال (68) مركزا تخصصياً تتوزع بواقع (17) مركزاً، تليها البصرة (8) مراكز وتتوزع البقية على محافظات العراق باستثناء محافظات (ميسان، ديالى، صلاح الدين) التي تفتقر الى مثل هذا النوع من المراكز.

6-2-2 التحديات

- النقص الكبير في البنى التحتية للخدمات الصحية انعكس على مستوى تقديمها كماً ونوعاً، قدرة وتغطية.
- التباين الكبير في مستوى اشباع الحاجة الى الخدمات الصحية بين المحافظات من جهة، والمناطق الحضرية والريفية والنائية من جهة اخرى.
- الافتقار الى نظام صحي تتكامل فيه الرعاية الصحية الاولية والثانوية والثالثية.
- استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة مما يشكل ضغطاً على نظام الرعاية الصحية وكلف تقديمها.
- النقص الكبير في الملاكات الطبية والصحية المتخصصة واستمرار هجرة هذه الملاكات الى الخارج.
- اتساع الفجوة التكنولوجية في الميدان الطبي وافتقار كثير من المؤسسات الصحية الى الاجهزة الحديثة.
- محدودية الدور الاستثماري للقطاع الخاص في اقامة المؤسسات الصحية.
- تدني مستوى التغطية بالاصحاح البيئي فضلا عن مشكلات معالجة النفايات وادارتها مما انعكس على مستويات المراض المتعلقة بالاصحاح البيئي.
- ضعف الخدمات الاساسية ولاسيما الكهرباء الذي انعكس على كفاءة تشغيل المؤسسات الصحية بطاقاتها التصميمية.
- التلكؤ في تنفيذ المؤسسات الصحية من مستشفيات اختصاصية وعامة ومستشفيات تعليمية والمراكز الصحية المقرة في البرامج الاستثمارية السنوية.
- ضعف مساهمة المجتمع المدني والاعلام في تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة الصحية العراقية.
- ضعف الخدمات التمريضية والنظرة الاجتماعية المتخلفة لمهنة التمريض.

6-2-3 الرؤية

« مجتمع معافى وسكان أصحاء ».

6-2-4 الاهداف

الهدف الاول- زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها

وسائل تحقيق الهدف

- التوسع في تامين البنى الارتكازية من ابنية مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية
- تامين مستلزمات للمؤسسات الصحية القائمة والجديدة بما فيها من اجهزة وملاكات طبية وصحية وتمريضية مؤهلة.
- تامين نشر الخدمات الصحية الى المناطق الريفية والنائية وتقليل التفاوت المكاني في اشباع الحاجة الى الخدمات الصحية بين المحافظات وبين الريف والحضر.
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الاولية لتكون الخطوة الطبية الاولى المعززة للرعاية الثانوية والثالثية.
- ادارة خدمات صحية وطبية للحالات الطارئة والازمات والكوارث بشكل متكامل وكفوء و استجابة أسرع للمتغيرات.
- تطوير نظام المعلومات الصحية الإحصائية، واعتماد أنظمة معلوماتية موحدة للمؤسسات الصحية كافة، فضلا عن مراقبة وتقويم جودة تلك المعلومات.

الهدف الثاني- مواكبة التطورات العلمية في المجال الطبي والصحي:

وسائل تحقيق الاهداف

- إعتماد نظام معلوماتية متكامل والكتروني عن الابتكارات والاختراعات والتطورات التكنولوجية في المجال الطبي والصحي.
- تعميم استخدام افضل التقانات الحديثة في التشخيص والعلاج
- تامين ملاكات مؤهلة للتعامل مع التقانات الحديثة في التشخيص والعلاج.
- تعزيز فرص المشاركة في الفعاليات البحثية الوطنية والاقليمية والعالمية
- توأمة المراكز الطبية الاختصاصية مع الدول المتقدمة وتبادل الاطباء الزائرين.

الهدف الثالث- الوقاية أولاً

وسائل تحقيق الهدف

- وضع برامج شاملة للمناطق الحضرية والريفية للوقاية من الامراض الانتقالية وتامين مستلزمات تنفيذها بشكل دوري.
- توعية المجتمع ولاسيما المناطق الريفية والنائية وبؤر الفقر الحضرية بانماط الحياة الصحية وتمكين الناس من المشاركة في الرعاية الذاتية للمحافظة على الصحة الجيدة.
- المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية.
- متابعة تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة التدخين.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة.
- التوسع في حملات الوعي الصحي التي تعزز الصحة البدنية وتحد من ظواهر التدخين والادمان الكحولي والمخدرات ، واستهداف مدارس الأطفال والمراهقين لضمان تحقيق نتائج صحية أفضل.

الهدف الرابع-الارتقاء بجودة الموارد البشرية الصحية

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد الطبية والصحية وتحديثها لمواكبة التطور العالمي
- وضع برامج لتاهيل وتطوير الملاكات الطبية والصحية والفنية والادارية لتعزيز قدراتهم المهنية.
- حفز وتامين بيئة جاذبة لتوطين الملاكات الطبية الموجودة في الداخل وجذب الموجودة منها في الخارج.
- التوعية بالقيمة الانسانية لمهنة التمريض وتحفيز العنصر النسوي للدراسة والعمل في هذا المجال.
- الارتقاء بنوعية المهنيين الذين يقدمون الرعاية الصحية الخاصة من خلال منحهم شهادات الاعتماد، والامتيازات والتدريب المنظم.

الهدف الخامس- تحسين خدمات الصحة الانجابية

وسائل تحقيق الاهداف

- اعداد برامج تستهدف حماية النساء ولاسيما برامج الصحة الانجابية.
- توفير خدمات رعاية الحوامل وبجودة عالية ، وضمان ولادة أمينة ونظيفة بأيد ماهرة.
- تطوير الوعي المجتمعي بمفاهيم الصحة الإنجابية والعناية بصحة الام والطفل.
- توفير خدمات الرعاية الصحية لحالات الإجهاض ومابعد هو بجودة عالية.
- تخصيص برامج واستراتيجيات لحماية صحة الطفل بما في ذلك الرضاعة الطبيعية ، والتغذية السليمة في المراحل المبكرة ، والتركيز على برامج التطعيم وتعزيز الصحة المدرسية ورصد وفيات الاطفال.
- توفير خدمات البرنامج الموسع للتحصين واتاحته في جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية .
- دعم وتطوير برنامج تنظيم الأسرة وبناء وتطوير قدرات الملاكات التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة ، وتعزيز مشاركة القطاعات الاخرى ولاسيما وزارة التربية ووزارة المرأة والمجتمع المدني .

الهدف السادس- تطوير خدمات الصحة النفسية

وسائل تحقيق الهدف :

- فتح وحدات الصحة النفسية ضمن العيادات والمراكز الصحية .
- فتح مراكز صحية تخصصية لعلاج ضحايا الصدمة النفسية في دوائر الصحة وبالتعاون مع المنظمات الدولية.
- تعزيز وعي المجتمع بحجم التحديات الناجمة عن اثار تفاقم المشكلات النفسية والعصبية.

الهدف السابع -تطوير الهياكل الادارية والتنظيمية

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تادية المهام المنوطة بها بكفاءة أكثر بعيدًا عن المركزية.

- اعتبارالمرافق الصحية الحكومية مراكزتكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معاييرأداء مناسبة.

الهدف الثامن-تعزيز دورالقطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

- حفز القطاع الخاص لاقامة مشاريع صحية من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات المناسبة.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع الصحية.

جدول (6-8)

يبين المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2017

ت	المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
1	طبيب/ 1000 نسمة	0.75	0.75	0.76	0.77	0.78
2	طبيب أسنان/ 1000 نسمة	0.18	0.19	0.2	0.23	0.25
3	صيدلي/1000 نسمة	0.2	0.22	0.23	0.24	0.25
4	ذوي مهن صحية/1000 نسمة	1.8	1.85	1.9	0.95	2
5	كادرتمريضي/طبيب	2.6	2.7	2.8	2.9	3
6	سرير/1000 سكان	1.2	1.25	1.3	1.4	1.5
7	معدل إشغال الأسرة %	61	63	65	67	70%
8	عدد المستشفيات الصديقة للأطفال	37	40	42	44	46
9	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	22	21	20	19	18
10	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	28	27	26	25	24
11	نسبةالأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)	7	6	5	4	3
12	نسبة السكان غيرالامنين غذائيا	3	3	3	3	3
13	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	93	93	94	95	95
14	معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل	4.2	4.5	5	5.5	6
15	نسبة السكان المعرضين لخطرالملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
16	معدل حالات الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
17	معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	45	40	35	30	25
18	معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	1.3	1	0.5	0.5	0.5
19	نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطارنظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة(%)	89.4	90	91	92	93
20	اكتشاف حالات التدرن (%)	69	70	70	70	70
21	نسبة التغطية بالزيارةالخامسة للام الحامل للمراكز الرعايةالصحية الأولية (%)	37	45	60	75	90
22	نسبة التغطية التحصينية للحوامل	75	85	85	90	90
23	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49	35	50	60	65	70